

# الملف العربي فج القرن العشرين

الجزء الثامن

د. سليمان المدني

المنارة

## مؤتمر القمة العربي التاسع

ما إن وضعت حرب تشرين أوزارها حتى تنادى العرب لمؤتمر قمة عربي في الجزائر لوضع استراتيجية عمل جديدة تتناسب والمستجدات الأخيرة، وذلك بالتخطيط للمرحلة الثانية من الصراع مع إسرائيل، ووضع أسس عمل للتحرك في المجال السياسي من أجل المحافظة على المبادرة السياسية بعد أن أمكن الحصول على المبادرة القتالية في الصراع المسلح، ولتأكيد وحدة الصف العربي في مواجهة التحدي الموجه ضد الأمة العربية.

وقد أحيط المؤتمر بظروف ميزته عن جميع مؤتمرات القمة السابقة، ذلك أن حرب تشرين الأول (أكتوبر) استطاعت إخفاء التناقضات التقليدية، وتحقيق وحدة الصف العربي إلى حد ما، واستخدم البترول لخدمة المعركة، وأمكن انتزاع المبادرة العسكرية من إسرائيل وكان لهذه المتحولات دورها في تحقيق العبور النفسي للأمة العربية من مرارة الهزيمة إلى الشعور بالقوة الذاتية، ولهذا فقد توافد إلى المؤتمر أكبر عدد من ملوك العرب ورؤسائهم فحضر من المملكة العربية السعودية الملك فيصل، ومن المغرب الملك الحسن الثاني، ومن الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ومن الكويت الشيخ صباح السالم الصباح، ومن جمهورية مصر العربية الرئيس أنور السادات، ومن جمهورية

السودان الديمقراطية الرئيس جعفر النميري، ومن اليمن الجنوبي الرئيس سالم ربيع علي، ومن اليمن الشمالي القاضي عبد الرحمن الإرياني، ومن لبنان الرئيس سليمان فرنجية، ومن الجمهورية العربية السورية الرئيس حافظ الأسد، ومن الجمهورية التونسية الرئيس حبيب بورقيبة. وكان المؤتمر برعاية الرئيس الجزائري هواري بومدين، وحضره أيضاً ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. والرئيس الموريتاني مختار ولد داداه والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وتخلف عن حضور المؤتمر الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، والرئيس الليبي معمر القذافي. ولم يحضر الملك حسين هذا المؤتمر بسبب التناقض الحاد الذي كان قائماً بين الأردن ومنظمة التحرير.

وقد عمل الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض على تنسيق أعمال المؤتمر سواء خلال الاجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء خارجية الدول العربية لوضع جدول أعمال المؤتمر أو خلال عقد مؤتمر القمة ذاته. وكان مؤتمر وزراء الخارجية قد عقد جلسته الأولى مساء السبت ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣. وافتتح الجلسة الأولى السيد محمود رياض بكلمة أوضح فيها أن هدف المؤتمر هو «تقييم الفترة الحالية التي تمر بها الأمة العربية، وما تم إنجازه في المجالات العسكرية والإقتصادية والسياسية».

عُقدت الجلسة الأولى لمؤتمر القمة في الساعة الثانية عشرة من يوم ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ في الجزائر (قصر الأمم). وحضر جلسة الافتتاح الجنرال موبوتو رئيس جمهورية زائير (الكونغو البلجيكي سابقاً) كممثل للدول الأفريقية وكان وفد موريتانيا يحضر للمرة الأولى جلسات الجامعة العربية (حيث

أعلن الرئيس الجزائري بومدين أن الرؤساء العرب قد عقدوا جلسة قرروا فيها قبول موريتانيا عضواً كامل العضوية في الجامعة العربية)، وتلقى المؤتمر برقيات دعم وتأييد من مجلس السوفييت الأعلى، والحكومة السوفيتية، ورئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطية، والرئيس الغيني (سيكوتوري)، ورئيس جمهورية كوريا الديمقراطية المارشال كيم إيل سونغ، وسام نجوما رئيس المنظمة الشعبية لتحرير جنوب إفريقيا.

بحث مؤتمر القمة في جلساته خمسة تقارير مقدمة من وزراء الخارجية العرب للمؤتمر، ووافق عليها. وقد تضمنت هذه التقارير:

أ. مشروع قرارات سرية في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، وتتضمن مسألة الدعم السياسي والعسكري، والتحرك الدولي في إطار خطة منظمة، ومخاطبة العالم إعلامياً.

ب. بيان عام من المؤتمر يتضمن الأفكار والمبادئ العامة للدول العربية وأهدافها.

ت. بيان موجه إلى الدول الأفريقية، يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تعالج قضية دعم التعاون والتضامن الأفريقي العربي في جميع المجالات، كما يتضمن الإشادة بالموقف الأفريقي الذي بدأ بالظهور خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) واستمر بعدها.



ث. بيان موجه إلى دول عدم الإنحياز، يذكرها بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر الجزائر، والخاصة باتخاذ إجراءات عملية ضد إسرائيل في مجال المقاطعة السياسية والإقتصادية، نظراً لاستمرار احتلالها الأراضي العربية واغتصاب حقوق شعب فلسطين ويدعوها إلى تنفيذ القرارات.

ج. بيان موجه إلى دول أوروبا الغربية، يحثها على إتباع سياسة غير موالية لإسرائيل، ويدعوها إلى وقف معوناتها السياسية والعسكرية والمادية إليها، واتخاذ موقف يتسم بالعدل إلى جانب العرب لاستعادة حقوقهم، ورفع الحظر المفروض على بيع السلاح للعرب. كما قدم اقتراح بتوجيه نداء إلى أميركا لتغيير موقفها المنحاز لإسرائيل.

وفي ختام المؤتمر وجه بيان إلى الدول الاشتراكية، أعرب فيه ملوك ورؤساء الدول العربية عن تقديرهم لموقف البلدان الاشتراكية بقطع علاقاتها مع إسرائيل بعد العدوان الإسرائيلي في العام ١٩٦٧. وذكر البيان أن الملوك والرؤساء العرب يقدرّون المواقف الإيجابية للإتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني.

واختتم مؤتمر القمة أعماله في الساعة الثالثة والرّبع من بعد ظهر ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، وأصدر بياناً جاء فيه:

إن ملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية قد تدارسوا في اجتماعهم في الجزائر الموقف العربي وخاصة في ضوء ما قدمه وزراء الخارجية، واتخذوا

القرارات السياسية والدفاعية والإقتصادية التي يتوجها الموقف. إن الوطن العربي يمر بفترة حاسمة في تاريخه، والكفاح ضد الغزو الصهيوني مسؤولية تاريخية طويلة الأمد تتطلب المزيد من البذل والتضحية. وإذا كانت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، قد أبرزت تصميم الأمة العربية على تحرير أراضيها المحتلة مهما كان الثمن، فإن وقف إطلاق النار في الميدان لا يعني إطلاقاً أن الكفاح قد توقف، أو أن البلدان العربية يمكن أن يفرض عليها حلاً لا يحقق أهدافها العادلة، وما زالت الحروب العدوانية التوسعية التي تضع العالم على حافة صراع شامل لم يقض على أسبابها، ولن يستتب في الشرق الأوسط سلام دائم أو أمن حقيقي ولا يمكن التوفيق بين العدوان والاحتلال والتوسع والهيمنة، وبين مبادئ الإستقلال الوطني، والتنمية والتقدم والسلام العادل.

إن حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، إنما هي مثل سابقتها نتيجة حتمية لسياسة العدوان والأمر الواقع التي تنتهجها إسرائيل ضاربة عرض الحائط بالمبادئ والقرارات الدولية وحقوق الشعوب، وذلك إن إسرائيل لم تفتأ منذ أن سلبت حقوق الشعب الفلسطيني وطردته من وطنه تعمل على التوسع معتمدة في ذلك على تواطؤ الدول الإستعمارية ودعمها الإقتصادي والعسكري لها خاصة من الولايات المتحدة الأميركية. ولقد برز هذا التواطؤ مؤخراً في تجنيد الوسائل المالية بشكل لم يسبق له مثيل وفي جلب المرتزقة المتخصصين، وفي تنظيم حملة سياسية التقى على صعيدها كل أعداء تحرر العالم الثالث. وأشار البيان إلى أن إسرائيل بالإضافة إلى سياسة الحرب والتوسع ترمي كذلك في إطار الإستراتيجية الإستعمارية إلى القضاء على إمكانيات التنمية التقدمية لشعوب

المنطقة. وأكد البيان على الطبيعة العنصرية للنظام الإستيطاني، كما وجه تحية للمقاتلين العرب الأبطال.

ومضى البيان يقول أن وقف إطلاق النار الذي مضى عليه أكثر من شهر لا يزال يصطدم بمناورات وتخريب الطرف الإسرائيلي، كما تؤكد مواقف إسرائيل الرسمية وتصرفاتها على الصعيد الدولي إن إسرائيل لم تتخل عن سياستها القديمة، ولم تتراجع عن مطامعها الإستعمارية التوسعية. إن وقف إطلاق النار ليس هو السلام، فالسلام يستلزم توفير عدد من الشروط، وفي مقدمتها شرطان أساسيان ثابتان هما:

١. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.

٢. استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.

وأعلن البيان أنه ما لم يتحقق هذان الشرطان فإن الوضع سيتفاقم في الشرق الأوسط إلى أوضاع متفجرة وقيام مجابهات جديدة. واختتم بيان الملوك والرؤساء العرب بالقول أن الأمة العربية مصممة على أداء واجبها، وهي مستعدة لبذل المزيد من التضحيات، وعلى العالم كله أن يتحمل مسؤوليته للتصدي للعدوان ودعم النضال العربي.

ولقد تميز البيان الختامي لهذا المؤتمر بتحديد نقطتين واضحتين هما: استعادة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه، والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وهي المرة الأولى التي يذكر فيها مثل هذا التحديد على مستوى بيانات

القمة. وكان في البيان تأكيد على التنسيق بين الجهد السياسي والجهد العسكري والجهد الإقتصادي. وفي هذا المجال انتهى المؤتمر إلى اتخاذ قرار بإنشاء بنك عربي للتنمية الصناعية والزراعية في إفريقيا، يحدد رأس ماله مبدئياً بمبلغ خمسة وعشرين مليون دولار كمرحلة أولى كما. تقرر في المؤتمر تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار للإعلام العربي. وكان توجيه بيانات مختلفة إلى كتل العالم بمثابة دعم لإستراتيجية العالم في تعدد الأقطاب، مما يعتبر دعامة لصالح السلم العالمي.

لقد أطلق على هذا المؤتمر اسم (مؤتمر المصير). وقد بُذلت بعض محاولات لإجباطه، ومع هذا فقد أمكن الخروج من المؤتمر والتضامن العربي في وضع سليم، وكان استعمال سلاح النفط بمرونة لدعم المعركة هو أحد المواضيع التي استأثرت باهتمام المؤتمر، وتقرر إيفاد الرئيس سليمان فرنجية إلى الولايات المتحدة لشرح وجهة النظر العربية، كما كلف المؤتمر وزير البترول السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني ووزير الطاقة الجزائري بلعيد عبد السلام بزيارة دول أوروبا وشرح حقيقة مواقف الملوك والرؤساء العرب خلال فترة قطع البترول، ورفع الحظر عن أوروبا في آذار (مارس) ١٩٧٤، وقد برز دور دول المساندة أو الدعم في هذا المؤتمر بقدر ما يزيد عما كان عليه في المؤتمرات السابقة، مما يشير إلى التلاحم الوثيق الذي ظهر بين دول المواجهة ودول الدعم.

لقد اعتادت الأمة العربية على أن تتلقى الطعنات في الظهر بين وقت وآخر. وذلك لأن العدو الصهيوني وحليفه أميركا هالهم أن يجدوا الأمة العربية وقد رصت صفوفها مجدداً وتكتلت ضد إسرائيل ومن يقف وراءها فأخذت تعد

العدة لشق الصف العربي مجدداً. وقد جدت ضالتها المنشودة في شخص الرئيس  
المصري محمد أنور السادات.

وقبل الغوص في تفاصيل الانحراف الساداتي عن المسار العربي دعونا أولاً  
نتعرف على شخصية هذا الرجل عن كثب.

## ماذا فعل السادات..؟

رأينا كيف كان السادات في فترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) ييدي نشاطاً ملحوظاً في المجال العربي، ويتظاهر بالغيرة على التضامن العربي والدعوة إلى مواجهة إسرائيل وفي هذا الإطار اتفق مع الرئيس «الأسد» على الإعداد لحرب تشنها سورية ومصر ضد الدولة الصهيونية، وقدم له خطة هجومية واسعة النطاق تشمل اندفاع القوات السورية حتى الحدود السورية - الفلسطينية القديمة، واندفاع القوات المصرية حتى خط الممرات في سيناء، وعرض الخطة نفسها على الخبراء السوفيات لتأمين الحصول على الأسلحة والمعدات اللازمة لذلك، مع أنه لم يكن ينوي سوى تطبيق خطة محدودة، تهدف إلى احتلال شريط ضيق من الأرض شرقي القناة، ثم التوقف عن التقدم وعرض التفاوض مع إسرائيل تحت إشراف الولايات المتحدة.

وبدأت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ وفق الخطة المتفق عليها. وحققت القوات السورية والمصرية أغراض المرحلة الأولى. وبدلاً من الانتقال إلى المرحلة الثانية أوقف السادات قواته ولم يدفعها إلى الممرات، رغم أن العدو لم يكن قد استعاد توازنه. وكان للوقفة التعبوية المصرية (من ٨ إلى ١٤/١٠) أثر بالغ على سير الحرب، لأنها منحت إسرائيل الفرصة لامتناعها عن آثار الضربة

الأولى، وسمحت لها بتركيز قواتها على جبهة واحدة (الجبهة السورية)، ونقل جهدها بعد ذلك إلى الجبهة المصرية العريضة والعبور إلى الضفة الغربية لقناة السويس.

ولقد استغل السادات بعد انتهاء الحرب النجاحات العسكرية التي حققتها القوات المصرية في عملية العبور، وأحاط نفسه بهالة بطولية لتعزيز مواقعه داخل الوطن العربي وبين الجماهير المصرية، وتغطية خطة المساوم التراجعي الذي بدأ بالتهاون في تصفية ثغرة الدفرسوار، ثم ظهر بوضوح في الارتقاء على الولايات المتحدة وتسليمها مفاتيح الحل في المنطقة، منذ مباحثات فصل القوات الأول (١٩٧٤).

وتسارعت خطوات السادات التراجعية - الاستسلامية بعد ذلك، وتجدد انصياعه لإرادة واشنطن بوضوح واستعداده للتنازل أمام إسرائيل في اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء (١٩٧٥). ولقد حاول العرب بعد ذلك إيقاف انحراف السادات نحو «واشنطن» والحد من تراجعاته والحيلولة دون خروجه عن الصف العربي، ولكنه تجاهل كل المحاولات، وتابع السير على خط منفرد قوامه الثقة المطلقة بالإرادة الأميركية، والرغبة في مصالح الدولة الصهيونية، والاستعداد للتنازل بلا حدود حتى لو كان الثمن التفريط بالحقوق والمصالح العربية. وكان من محطات هذا الخط زيارة القدس المحتلة (١٩٧٧) واتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨)، والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية (١٩٧٩)، وتطبيع العلاقات بين مصر العربية وإسرائيل.

ولقد أدت ردة السادات، وتدابيره الرامية إلى إثارة النعرة القطرية في مصر، إلى قطع العلاقات بين مصر ومعظم الدول العربية، وخروج القوات المسلحة المصرية من المعركة بشكل أدى إلى الإخلال بميزان القوى العربي - الإسرائيلي، وسمح للدولة الصهيونية بالعودة إلى سياسة العريضة التي طبقتها في مرحلة (١٩٧٠ - ١٩٧٣). كما أدت هذه الردة إلى تزايد النفوذ السياسي والإقتصادي والعسكري للولايات المتحدة داخل مصر، التي سمح لها السادات بإقامة قواعد عسكرية أميركية فيها، بدعوى تقديم «تسهيلات» للقوات الأميركية في حال قيامها بعمليات لتأمين المنطقة العربية ضد التدخل العسكري السوفياتي.

. وترافقت هذه الخطوات السياسية الخارجية بخطوات موازية في السياسة الداخلية، أسفرت عن فتح الباب لرأس المال الأجنبي، وتقليص دور القطاع العام في الإقتصاد المصري، وتصفية معظم المكتسبات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تحققت لجمهير الشعب المصري إبان العهد الناصري، وحل الإتحاد الإشتراكي العربي واستبداله بحزب جديد يمثل سلطة السادات، إلى جانب أحزاب صغيرة أخرى لا تستطيع ممارسة أي معارضة فعالة، وتكبييل الحريات العامة بسلسلة من القوانين والإجراءات المعادية للديمقراطية/ مما أدى إلى تفاقم مشكلات الحياة الإقتصادية والإجتماعية للشعب المصري إلى حد خطير، وتزايد الإندثار في مستوى المعيشة للطبقات الشعبية، مقابل التزايد في ثروة الفئات المستغلة التي عادت إلى النشاط في ظل سياسة «الإنفتاح الإقتصادي».



أما على صعيد القوات المسلحة المصرية، فقد وضع السادات على رأسها مجموعة من الضباط الموالين له، وأجرى تصفيات متعددة للتخلص من المعارضين لخطه السياسي، واستخدم في دفعها نحو القبول بخطه التراجعي التأكيد على عدم وجود إمكانية المواجهة للدولة الصهيونية بسبب الحظر الذي فرضه السوفيات على إرسال الأسلحة وقطع الغيار إلى مصر، مع أن هذا الحظر جاء ضمن سياق قيام السادات بإلغاء المعاهدة المصرية - السوفياتية في العام ١٩٧٦. وهناك اعتقاد بأن السادات قد قام بهذا العمل وهو يعرف نتائجه، بغية إضعاف القوات المسلحة، والحصول على المبرر المادي لتدجينها واقتناعها بعشية الصراع مع إسرائيل. ومن الجدير بالذكر بأن القوات المسلحة المصرية لم تحصل بعد انقطاع الإمدادات العسكرية السوفياتية إلا على عدد محدود من الأسلحة الغربية والأمريكية. ونجم عن ذلك إضعاف القدرة العسكرية المصرية، وجعلها متدنية بالقىاس إلى قدرة إسرائيل العسكرية المتنامية. ولم يكتفى السادات بإضعاف القوات المسلحة المصرية وإخراجها من ميزان القوى العربي - الإسرائيلي، بل وضعها بعد ذلك في خدمة المصالح الأميركية، وحوّلها إلى قوة تدخل ضد حركة التحرر العربية والإفريقية.

استقبل السادات شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي، بعد أن رفضت دول العالم استقباله. وسمح لقوة الغزو الأميركية باستخدام المطارات المصرية لانطلاق طائرات النقل التي حملت قوة الإغارة على إيران في نيسان (إبريل) ١٩٨٠ ثم عبّر عن استعداده لتحويل مصر كلها إلى قاعدة لانطلاق القوات الأميركية نحو إيران.

## الاغتيال

وأما عن اغتيال السادات في السادس من تشرين الأول عام ١٩٨١، فنترك الحديث عنه للصحفي المصري عادل حموده من خلال كتابه الذائع الصيت «الأيام الأخيرة للسادات»، والذي جاء فيه تحت عنوان «مشهد الاغتيال كما عشته» ما يلي:

مات السادات كمدأ قبل أن يموت اغتيالاً. قُتل في يوم مجده. يوم ٦ أكتوبر. في ذلك اليوم خيمَ صمت قاتل على أنفاس القاهرة. صمت كاد يصم الآذان. كان الطريق إلى أرض العرض العسكري مقطوعاً بنقاط تتسم بالصرامة والدقة على غير العادة. كان آخرها على بعد ٣٠٠ متر فقط من المنصة. وقد اجتزتها دون متاعب. ثم أخذت مكاني وسط الصحفيين على بعد ٥٠ متراً من مكان السادات. ووجدتني أفكر في قراري المفاجئ بحضور مثل هذه الإحتفالات.

إن ذلك على عكس طبعي وطبيعة عملي الصحفي في مجلة أسبوعية مثل روز اليوسف، تهتم بالرأي أكثر مما تهتم بمثل هذه الأخبار الرسمية التي تموت بعد ساعة من نشرها. لم أعرف سبباً لحماسي المفاجئ بحضور العرض العسكري. ولم أستطيع أن أفسر حالة الإنقباض التي أصابني أيضاً، إلا فيما بعد. بعد أن قُتل السادات.

وهو ينزل من السيارة المكشوفة في حالة ذهول. كان وجهه بارداً كالشمع. وكان يتحرك مثل إنسان آلي وكأن شيئاً ثقیلاً يشده إلى الأرض. ويفقده - رغم رشاقتة - قدرته على الحركة المعتادة.



كانت النياشين والأوسمة تزين بزته  
الرمادية المزركة التي صُنعت على الطريقة  
الألمانية بمعرفة أفخم الأزياء الفرنسية.  
وكانت مبطنة بالستان. ولم يشأ السادات  
أن يشوه سطحها بارتداء ملابس داخلية،  
كما ثبت فيما بعد.

توالى البرنامج بدقة. موسيقى... النشيد  
الوطني... إكليل من الزهور على ضريح  
الجندي المجهول... القرآن الكريم.. كلمة  
وزير الدفاع... ثم تدفق القوات  
والأسلحة.

على بعد خطوات قليلة مني كانت تجلس مراسلة التلفزيون الأميركية دورين  
كاي... التي وصفت السادات فيما بعد في كتابها «ضفادع وعقارب» قائلة:

«هأنذا أراه أمامي الآن من على بعد ٥٠ متراً وسط كل هذا الحشد من  
أعدائه ومؤيديه، رجل معزولاً محاصراً بالأزمات، يغالب اليأس والقهر بالمبالغة في  
التظاهر والكبرياء».

ثم تضيف: «إن محاولة قراءة وجه السادات وهو في غير حالة من الشورة  
والانفعال كانت لا تقل صعوبة عن محاولة قراءة بردية باللغة الهيروغليفية»...  
فكان من الأفضل الانتقال من وجهه إلى العرض.

كانت طائرات الميراج الفرنسية تقوم بألعاب بهلوانية، وترسم في السماء  
دوائر من الدخان الملون... وفي الوقت نفسه كانت الدبابات والمدفعات -  
ومعظمها سوفيتية الصنع - تضغط على إسفلت الطريق... وكان الجميع في حالة  
استرخاء وهم ينقلون أبصارهم بين الأرض والسماء.

وفجأة... سمعنا أصوات الرصاص.

جاء الصوت إلينا قبل الصورة... بل إننا لم نرَ اللقطات الأولى من عملية  
الاغتيال... كل ما أتيح لنا أن نراه مشهد القتلة وهم يتجهون نحونا. نحو منصة  
العرض... ودوى صفير الرصاص.. وغطى على هتافات المهاجمين.. لم نسمع  
شعاراتهم.. ولم نعرف هل ما نراه حقيقة أم أنه جزء من برنامج عرض  
عسكري؟.

وتحرك بعضنا باتجاه السادات.. لكن.. أين هو السادات؟. إننا لا نرى سوى  
مقاعد مقلوبة.. وجندي يقف فوق سور المنصة يفرغ طلقاته في اتجاه ثابت. في  
المكان الذي كان فيه السادات. ويجري البعض في اتجاهات مجنونة.. يلف  
البعض الآخر حول نفسه. وتزداد كثافة الرصاص.. لقد تضاعف عدد الذين  
يستعملون أسلحتهم.. وجرى معظم الصحفيين ناحية اليمين ووجدنا أنفسنا  
نحتمي بسواتر من العربة المدرعة التي توقفت ونزل منها القتلة.

إنه الجحيم. يوم القيامة. اللون الأحمر فرض نفسه على كل شيء... أشلاء..  
ونياشين.. ودخان.. وفزع.. وذهول.. وهستيريا.. كابوس لم نفق منه إلا بعد

ساعات. عندما عرفنا أن السادات قد مات.. في هذه اللحظة فقط أدركنا حقيقة ما عشناه.

كانت النهاية ميلودرامية.. لرئيس عشق التمثيل. ونجح في سرقة الأضواء. وقد شاء القدر أن يموت أمام الكاميرا. وأن يتداول الناس شريط الفيديو المسجل عليه عملية الاغتيال.. إنها ثوانٍ.. لكنها مرت كالدهر.

على أن المدهش كانت جنازته.. في يوم السبت ١٠ أكتوبر.. وكان أفضل وصف للجنازة سجلته دورين كاي.. إنها تسجل أن «القاهرة، مدينة العشرة ملايين نسمة هادئة تماماً والحياة تنساب كالمعتاد مثلما تنساب مياه النيل منذ آلاف السنين.. لا أثر بالمرّة هنا.. ولا في أي مكان آخر لتلك الموجة العارمة من الحزن الرهيب الذي شهدته مصر وهي تودع جمال عبد الناصر قبل ذلك بإحدى عشرة سنة. نعم أن هناك حالة طوارئ معلنّة منذ حادث المنصة.. والإضطرابات التي وقعت في أعقابه في أسبوع بنوع خاص، ونجم عنها اعتقال بضع مئات.. ولكن هذا لا يمكن أن يفسر أبداً انصراف الناس إلى الاحتفال بعيد الأضحى، وتجاهلوا تماماً جنازة الرجل الذي كان يعتبر نفسه «كبير العائلة المصرية».

«ولقد حاولت الكاميرات قدر الطاقة عدم التركيز على وجه المعزين الأجانب ولكننا معشر الجالسين أمام شاشات الرصد التلفزيوني في مكتب القاهرة كنا نذيع لآخر مرة لملايين المشاهدين في أمريكا حدثاً على الهواء مباشرة، ولأول مرة منذ أربع سنوات ومنذ زيارة القدس، كنا نحاول أن ننقل

لهم الحقيقة كما هي في الواقع، وليس كما تريد دبلوماسية التلفزيون (الأميركي) أن تكون.. وهكذا أخيراً كانت وفاة السادات هي التي أوقفت التلفزيون الأمريكي على حقيقة حياة السادات «!.

وتفتح دورين كاي الخط مع ستديوهات محطاتها في واشنطن حيث برbara والترز، وبيتر جينجر على الطرف الآخر.. إنهما من بين الذين تابعوا قصة حياة أنور السادات.. «ولعباً دوراً كبيراً في صنع هذا البطل وتقديمه في أروع صورة للعالم كله».

وتسألها برbara والترز متعجبة، بصوت عال على شاشة التلفزيون، وبنبرة فيها الحيرة بقدر ما فيها من الأسى:

- ولكن أين المصريون في الجنازة يا دورين؟ أين اللقطات التي تصور الحزن والأسى، أو مشاركة الناس في وداع الرئيس؟.. لا بد أن تدابير الأمن وحالة الطوارئ هي التي منعت الناس من المشاركة في تشييع الجنازة؟.

حاولت المراسلة في القاهرة أن تفسر لها الأمر باختصار.. فقالت:

- جزئياً يا برbara..

- من المؤكد أن الكثيرين أحزنهم ما جرى ولكن تدابير الأمن تمنعهم من إظهار مشاعرهم..

- أكثر منهم الذين لم يعيروا الأمر التفاتاً بالمرّة!

- ماذا تعنين؟ هل تقصدين أنهم يحسون بالخلاص؟.

- المسألة باختصار أن الحب الذي أحاط بالسادات في الغرب لم يكن له وجود في مصر.

لقد صدم تجاهل الشعب المصري لجنائز السادات الملايين في أوروبا وأمريكا الذين كانوا يعتبرون السادات «بطلاً لا مثيل له، ورمزاً للشجاعة والسلام.. وواحداً من أبرز زعماء هذا العصر.. إن الرجل الذي مات ويدفن الآن بطل أجنبي.. بطل فقط بالنسبة للغرب».

وتضيف دوري كاي:

«من المؤكد أن السادات كان سيُسَرّ بالكلمة التي نقشت على شاهد قبره والتي تتحدث عنه كبطل وشهيد. فهي نهاية هوليوودية رائعة صالحة جداً للإستهلاك الغربي.. ولكن «بطلنا» لسوء الحظ لم يلقَ حتفه شهيداً من أجل مبادئه، فالسلام لم يكن هو الذي قتل أنور السادات وإنما أنور السادات هو الذي قتل نفسه، ولم تكن مشاهدة المرء له وهو يموت ببطء من أثر الجراح التي أصاب نفسه بها تختلف في شئ عن مشاهدة اغتيال جثة هامدة، ولعل هذا ما جعلني لا أشعر بشيء في ذلك اليوم اللهم إلا الإحساس بالخلاص، كأنما أنقذ الموت السادات من نفسه».

وتستطرد:

- في خلال الثلاثين شهراً الأخيرة من حكم السادات تحول الرئيس المصري إلى دكتاتور مستبد وطاغية متطرف وذلك في معظمه بفضل رعاية الغرب، وأمريكا بنوع خاص له ولمبادرته، وتلهف الإعلام الغربي على التعبد في محرابه. ويبدو أنه تصور ذلك بمثابة جواز سفر إلى الخلود والانطلاق كعلامة في رحاب التاريخ. وهنا تكمن مأساة السادات الحقيقية، كرجل حملته أوهام البطولة إلى خارج حدود بلده، فكانت أن كسب الغرب، ولكن خسر وطنه.

- لم يكن السلام هو الذي قضم ظهر السادات.. بالعكس.. لقد أطالت مبادرة القدس في عمر نظامه بعد أن كان يتزنج على حافة الهاوية أيام أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧. أعطته المبادرة وما صاحبها من حملة دعائية ناجحة فرصة أطول.. ولكن هذا كان لا يمكن أن يستمر.. فقد كان الفارق بين التماسه رضا أمريكا وإسرائيل، وجبروت طغيانه المستبد بأبناء وطنه من الإتساع بحيث لم يعد أحد يحتمله.

- ولعل البداية كانت الإضطرابات التي اكتسحت مصر في يناير ١٩٧٧ أي قبل المبادرة بعشرة أشهر.. ويخطئ من يعتقد أن هذه الاضطرابات كانت فقط بسبب الإعلان عن رفع أسعار بعض المواد الغذائية.. وأكثر خطأ من يتصور أنها كانت - كما زعم السادات وكتابه - مدبرة من جانب الشيوعيين، وإنما الواقع أنها كانت انتفاضة شعبية وتحذيراً عالي الصوت من الذين لا يملكون إزاء شراة الذين يملكون، حيث كانت الأغلبية الساحقة للشعب المصري تحس بأنها عريسة في وطنها في عصر الإنفتاح، ومحرومة من أبسط مقومات الحياة، بينما أقلية من



المحظوظين والأقارب المترفة وسهرات اللذة في ملاهي شارع الهرم. (لاحظ أن دورين كاي أمريكية.. ليست شيوعية.. ولا يمكن وصفها بالناصرية).

- ولقد هزت هذه الإنتفاضة. السادات كالزلازل وكانت مبادرة القدس هي المخرج العبقري الذي صرف أذهان الناس بلعبة جديدة تماماً، ووعود مسرفة في الإغراء حتى ليصعب على المرء ألا يصدقها!

- وكان الوجه الآخر للمبادرة التي ألقت السادات في أحضان الغرب وأسلمته إلى «رحمة» إسرائيل هو الابتعاد عن العرب الذي لم يقتصر على «البعد» بل تجاوزه إلى التحقير والإهانة. وفي غمرة عملية الرقص على حبال السيرك الإسرائيلي الأمريكي أخطأ السادات الحساب عدة مرات.. كانت المرة الأولى عندما عمد إلى تقوية الجماعات الدينية المتطرفة ليستخدمها كأداة في حربه ضد معارضيهِ اليساريين والناصريين دون أن ينتبه إلى خطورة الثعبان السام الذي يربيه في أحضانه.. وكان الخطأ الثاني أنه تصور إمكانية إهلاء عامة الناس عن التدهور - بل الفساد الإقتصادي - بلعبة الأرقام على الورق بينما الناس يلمسون أثر هذا الفساد في حياتهم اليومية وواقعهم العملي.

- ولم ينتبه السادات إلى الانطباع السيئ الذي تتركه تصرفات السيدة جيهان زوجته لدى عامة المصريين. وإذا كان الغرب قد أعجب بميلها الواضح للنمط الغربي في الحياة، ودفاعها الحار عن حقوق المرأة وتنظيم النسل وسعيها الخثيث للحصول على شهادات دراسية أرقى، فإن الشعب المصري كان يزداد سخطاً على تدخلات هذه المرأة في سياسته واقتصاده وحياته، وكان يضيق بتشبهها

بأميلدا ماركوس قرينة الرئيس الفلبيني - الذي خُلع فيما بعد - ومحاولتها تأكيد أنها القوة المسيطرة وراء رأس السلطة، وبروزها كسيدة أعمال وصاحبة ثروة تتضاعف بسرعة بلا مبرر مشروع.. هذا فضلاً عن العديد من الشائعات التي تتناول حياتها الخاصة والعامة والتي كان لا بد أن ينعكس أثرها على الرئيس وصورته.

- ثم جاء المسمار الأخير على شكل إجراءات سبتمبر ١٩٨١ عندما اعتقل كافة رموز المعارضة وقيادتها من اليمين واليسار والوسط ومن كل اتجاه، بما في ذلك عدد من خصومه الشخصيين فقد كانت هذه هي القشة التي قصمت الظهر وصدقت على قرار اغتياله. ولعله لم يدرك ذلك إلا بعد فوان الأوان.

لقد قتل السادات نفسه.. انتحر قبل أن يموت.. كان هو العقرب وكان هو الضفدعة.. وقصة العقرب والضفدعة معروفة.. لقد طلب العقرب من الضفدعة أن تحمله على ظهرها وتعبر به النهر.. فرفضت الضفدعة قائلة: «لو فعلت ذلك فسوف تلدغني». فأجاب العقرب: «أبدأً مستحيل. لو فعلت لهلكت معك غرقاً في الماء... واستجابت الضفدعة وحملت العقرب وفي عرض النهر لدغ ذيل العقرب عنق الضفدعة.. وبينما الاثنان يغوصان غارقين، سألت الضفدعة العقرب:

- أيها المجنون.. لماذا فعلت ذلك؟

- لا تؤاخذيني.. الطبع يغلب التطبع.

ويقال: الطبع يغلب التطبيع.

وفي رواية أخرى قيل أن العقرب أجاب:

- لا تؤاخذيني.. فهكذا يتصرف أصحاب السلطة أحياناً.

لقد عاش بالمنصورة، وبالمناورة مات. وقد كان آخر ما قاله السادات والرصاص يخترق جسده: «مش معقول... مش معقول»!.

لم يكن صوته مجلجلاً كما كان. لم يكن «سوبرانو» هذه المرة. ماتت نبرة التحدي والغرور. قفزت نبرة القلق والإنكسار.. «للم الطاووس المتكبر جناحيه وانطوى على نفسه يشرب دموعه بصمت».. انتهت «الزفة».. وخرست الطبول. واستقر «الرئيس المؤمن» في ثلاجة شديدة البرودة في مشرحة مستشفى المعادي للقوات المسلحة.

لم تمد القوانين «سيتة السمعة» في عمره. ولا في عمر نظامه. لم يسعفه الفكر البوليسي. ولم يقنعنا في تمثيل دور الصوفي. وشعرنا بأن جبلاً مثل «المقطم» كان يجثم على صدرنا قد انزاح.. وتنفسنا الصعداء. وفتحنا الملفات. وبدأت محاكمات الفساد. وانكشف المستور. وطارت ورقة التوت. وتحولت محاكمة قتلة السادات إلى محاكمة للسادات نفسه.. ونشر محمد حسنين هيكل كتابه «خريف الغضب». وردّ موسى صبري بكتابه «السادات: الأسطورة والحقيقة» وانقسم جمهور المشجعين بينهما. وراحت الدوائر تدور.. وتتسع، حتى تلاشت.

واستقر السادات عند البعض ملاكاً، واستقر عند البعض الآخر شيطاناً.  
لكنه... في كل الأحوال لم يكن موجوداً على سطح الحياة. فلا صورته تنشرها  
الصحف. ولا صوته يخرج من الراديو. ولا سيرته تأتي على ألسنة رجال الدولة.  
إنها عادة مصرية قديمة مارسها منذ أيام الفراعنة. الضوء لمن في السلطة..  
والظلام لمن في القبر!.

ومرت حوالي عشر سنوات.

وفجأة... عاد السادات إلى الضوء.. عاد الناس يتذكرونه بالخير.. ويندمون  
على أيامه.. كانت المناسبة تعنت إسرائيل في مفاوضات السلام، التي وجد  
الفلسطينيون أنفسهم يذهبون إليها، بلا حول، ولا قوة. فارتفعت أصوات عالية  
تقول: «ما كان من الأول».. لقد رفضتم «كامب ديفيد».. واتهمتم صاحبها  
بالخيانة.. وسعيتم إلى التخلص من... ثم... وبعد فوات الأوان تقبلون بأقل مما  
عرضه عليكم! وأفرطت هذه الأصوات - التي وجدت صدى بين الناس - في  
وصف السادات بأنه زعيم «سيق عصره».

ونسى هؤلاء أن السادات شطب قوة مصر من الحساب، وخصمها من قوة  
العرب، بعد الصلح مع إسرائيل وتكفل الزمن وحرب الخليج بشطب الباقي..  
وما فعله الفلسطينيون: أنفسهم بأنفسهم، حوّلهم من قبلة إلى ميكروفون سترىو  
- هاي فاي.

لقد بدأ السادات المشوار.. فانتقلنا من استعمال السلاح إلى التهام البيتزا.. ومن البلاغات الحربية إلى كتب الفلسفة. وأقنعنا بدخول الفراش لأن النوم سلطان.. والصبر طيب.. والمكتوب لا بد أن تراه العين.

وجاء من يطالبنا برد الاعتبار للسادات.. بدعوى أن الرجوع إلى الحق فضيلة.. وتحولت هذه الدعوة إلى كتاب.. أو إلى كتيب.. أما مؤلفه فهو د. سعد الدين إبراهيم.. وهو باحث شهير.. درس في الولايات المتحدة.. ويكتب في الصحف.. ويدير مركزاً من مراكز الدراسات.. وفي الكتاب تفاصيل لقاء بين المؤلف والرئيس السادات جرى في آخر شهر آب (أغسطس) ١٩٨١، أي قبل حوالي ٣٦ يوماً من اغتيال السادات.. وأغلب الظن أن التي دبرت اللقاء هي جيهان السادات.. وكان اللقاء في استراحة الإسكندرية.. حيث كان الرئيس معتكفاً لإعداد خطابه «التاريخي» الذي ألقاه بعد أيام.. في ٥ سبتمبر ١٩٨١.. وفتح النيران على جميع رموز الأمة بعد أن اعتقل حوالي ١٥٠٠ منهم.

ويعترف د. سعد الدين إبراهيم بأن السادات لا يقرأ.. وأنه وصف مقالته بأنها «كلام فارغ» وأنه يرفض المناقشة، ويصف من يحاوره بأنه «يتفلسف» ويصف المفكرين بأنهم «أفندية».. أما إحساسه بالخطر من الجماعات المتطرفة فكان معدوماً.. وكان يتصور نفسه - بقوته البوليسية - أنه قادر عليها.. «سأقبض على ٢٠ ألفاً منهم في ٢٤ ساعة.. وألقيهم في السجون حتى يتوقفوا عن غيهم» وأضاف مشيراً إلى باقي القوى المعارضة: «سأعلم الجميع درساً لن ينسوه».. وفسر ذلك قائلاً: «إنني أصنع السوابق. ولا أحتاج لمن يصنعها قبلي

.. إن هذا البلد له رئيس واحد .. لكل المسلمين والأقباط .. وسيعرف شنودة (ويقصد البابا شنودة)، والتلمساني (ويقصد عمر التلمساني)، ذلك معاً.

ووصف زعماء الأحزاب بأنهم «جميعاً فقاقيع سياسية» سيعيدهم «إلى وعيهم وإلى أحجامهم الحقيقية».

واستطرد: «حتى هؤلاء الذين يتملقون الغرب» .. «وسأثبت للغرب أنهم لا يساوون شيئاً» .. ولم يستبعد وجود مؤامرة أمريكية ضده .. «وإنه يريد أن يجهضها في المهد».

وساعده على تنفيذ ضرباته الأمنية، وزير الداخلية النبوي إسماعيل، الذي كان يُوصَف - في دائرة النساء الخاصة بجيهان السادات - بأنه «ترافولتا» .. وترافولتا رشيق .. وسيم .. لين الحركة .. أما النبوي إسماعيل «فلا يملك من الوسامة أو الرشاقة شيئاً».

وباعتزاف جيهان السادات: فإن ترافولتا المصري نجح في عزل السادات تماماً عن كل المخلصين له ولمصر .. «لأنه لا يكف عن الإيحاء للرئيس بأن هناك مؤامرات ضده».

## سلام أم استسلام؟

سؤال كثيراً ما يتردد في ذهن المواطن العربي عموماً. هل ما سعى السادات إلى تحقيقه مع إسرائيل كان سلاماً أم استسلاماً؟.

وسنحاول في الصفحات القادمة شرح حقيقة ما جرى تاركين للقارئ الكريم حرية تقييم الأحداث.

### محاولة لإعادة ترتيب الحقائق:

تعتبر زيارة الرئيس السادات لإسرائيل في نوفمبر ١٩٧٧ - أو ما تعارف على تسميتها مبادرة السلام. حجر الزاوية في سياسة التطبيع - أو التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل. وقد عولجت هذه المبادرة عند طرحها في بادئ الأمر في مجلس الشعب المصري يوم ١٩/١١/١٩٧٧ بعناية فائقة حتى لقد خيل للبعض أنها مجرد زلة لسان. أو في أفضل الحالات «مناورة من المناورات» التي وردت عند إنجازها لخطاب الرئيس لنشره في صبيحة اليوم التالي.

وعندما بدأ الرئيس السابق في كشف جوانب «مبادرته» حرص على أن يصوغها باعتبارها قراراً منفرداً حجبته عن أقرب معاونيه، وأن فكرتها نشأت أثناء جولة كان يقوم بها لزيارة بعض دول الشرق الأوسط. وأنها بدأت بفكرة دعوة أعضاء مجلس الأمن الدولي لاجتماع في القدس لكسر الجمود ووضع كل طرف أمام مسؤولياته. ثم تطورت هذه الفكرة لتصل إلى ما وصلت إليه. وأنه سافر إلى رومانيا قبل أيام من إعلان مبادرته والتقى الرئيس شاوشيسكو وتشاور

معه حول نقطتين محددتين. هل يرغب بغين في السلام، وهل هو قادر على تحقيقه. وأنه تلقى الرد بالإيجاب عن السؤالين.

لكن الإسرائيليين بدأوا يسربون معلومات عن اجتماعات سرية سبقت المبادرة تمت بين موشي ديان وزير الخارجية الإسرائيلي السابق والسيد حسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري وأحد خلصاء الرئيس السابق. وأن هذه الاجتماعات السرية تمت في المغرب تحت رعاية الحسن الثاني ملك المغرب. ثم صدر في إسرائيل كتاب «عام الحمامة» يفصل هذه اللقاءات وتطوراتها وترجم إلى العربية ونشر في الكويت في حلقات مطولة في صحيفة السياسة الكويتية. وردّ السيد التهامي على ما ورد في الكتاب في صحف القاهرة.

ووسط تطور الأحداث واندفاعها لم يلتفت أحد لدلالة تلك الاتصالات. فقد كنا جميعاً منشغلين بما يمكن أن تتمخض عنه المبادرة وليس بتفسيرها. ثم إن إجراء اتصالات سابقة على المبادرة ببضعة أسابيع - وربما ببضعة أشهر - لا يغير من طبيعة الأمر شيئاً بل ربما يبدو لدى البعض أكثر عقلانية من أن يقوم الرئيس فجأة من فراشه ويرتدي ملابس ويتوجه إلى إسرائيل بعد ثلاثين عاماً من الحروب.

لكن أن يفاجأ الباحث باتصالات مع الإسرائيليين ترجع إلى بداية السبعينات، فهذا ما لا نستطيع أن نتشاغل عنه، بل علينا أن نقرأه بعناية - وأن نعيد على ضوءه - قراءة كثير من وقائع السياسة المصرية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي.



## وقائع الإتصالات المصرية الإسرائيلية

وأول هذه الوقائع التي أمكن رصدها هي تلك التي كشفت عنها السيدة جولدا مئير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة في كتابها «حياتي» الذي يتناول سيرتها الذاتية. مع ملاحظة أن هذا الكتاب قد صدر في حياة الرئيس الراحل ولم ينف ما ورد فيه من وقائع وقد أوضحت مئير: أن نائب وزير خارجية رومانيا زار إسرائيل في أوائل عام ١٩٧٢ زيارة بدت في ظاهرها أنها لمقابلة بعض رجال وزارة الخارجية الإسرائيلية ولكنه تقدم برجاء خاص لمقابلتها وأكد على ضرورة أن تتم هذه المقابلة على انفراد فلا يحضر محادثتهما أحد غيرهما. وخلال المقابلة أخبرها بأنه موفد من قبل رئيس جمهوريته ليلغها أنه عندما زار مصر مؤخراً قابل الرئيس السادات وأنه نتيجة لمقابلتهما يبعث إليها برسالة هامة جداً كان بوده أن ينقلها بنفسه ولكن لأنه لم يتمكن (فقد كان في طريقه إلى الصين) فهو يقترح عليها الحجيء إلى بوخارست. وتضيف مئير: «وطرت إلى رومانيا. وقضيت أربع عشرة ساعة - في اجتماعين مطولين - مع شاوشيسكو الذي أخبرني أنه فهم من السادات شخصياً، أن الزعيم المصري مستعد لمقابلة أي شخص إسرائيلي - ربما تكون المقابلة معي وربما لا - وربما يكون الاجتماع على مستوى أقل قليلاً من رؤساء الدول. ولكن اجتماعاً من نوع ما يمكن أن يتم. قلت يا سيادة الرئيس إن هذا أحسن نبأ سمعته منذ سنوات كثيرة.. وتحدثنا عنه عدة ساعات. وكان حماس شاوشيسكو لا يقل عن حماسي. ولم يكن لديه شك أنه كان يقدم لي رسالة تاريخية حقيقية. بل لقد تحدث معي في التفاصيل. فقال إننا لن نعمل عن طريق السفراء ووزارتي الخارجية. لا وزارتي، ولا

وزارتك. واقترح أن يبقى نائب وزير خارجيته على اتصال بي.. فلما عدت إلى إسرائيل انتظرنا بدون طائل - فلم تحدث متابعة للموضوع».

وثاني تلك الوقائع التي أمكن رصدها تلك التي كشف عنها السيد حسن التهامي في حديث له لمجلة أكتوبر في نوفمبر ١٩٨٢ بمناسبة مرور خمس سنوات على المبادرة. يقول: « سبق للرئيس السادات أن أرسل رسالتين شفويتين مع كسينجر لجولدا مئير وموشي ديان، وذلك أثناء تردد كسينجر على مصر ومساغيه لفض الاشتباك، وإيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي. وفي الرسالة تنويه من السادات بخصوص أهمية الإتصال المباشر والثقة في إمكان نجاح الإتصال. وطلب منهما إثبات حسن نية الإسرائيليين، وعدم استغلال هذا الإتصال للدعاية الكاذبة.. وعاد كسينجر ومعه كتابان من جولدا وموشي (رد كتابي) يرحبان فيهما بالفكرة. ويؤكدان ما طلبه الرئيس في رسالته الشفهية. وبعد أن قرأ كسينجر الرد أمام السادات مزق الرسالتين أمامه (أمام الرئيس)».

أما ثالث وقائع هذه الإتصالات فقد كشف عنها الأستاذ أليعازر شموئيل مدير عام وزارة التعليم الإسرائيلية عقب مبادرة الرئيس السابق. وقد أوضح ما يلي: في ديسمبر ١٩٧٦ دعت جامعة هارفارد إلى لقاء تعارف وعمل اثنا عشرة ممثلاً من رجال التعليم في أربع دول. هي مصر و إسرائيل وإيران وتركيا. وأقيم هذا اللقاء في الأساس لدراسة مشاكل التعليم التي تتخبط فيها الولايات المتحدة. ولكن بدون أن يقول أصحاب الدعوة بصورة صريحة طلبوا عقد جلسة مشتركة بين المصريين والإسرائيليين بالذات. لكي يجتمعا فيها للمناقشة في جو لطيف. بعيد عن المشاكل السياسية القائمة في الحاضر. واشتركت في هذه

الجلسة التعليمية الثقافية التي استمرت نحو اثني عشر يوماً. وكانت مصحوبة في بدايتها بالفضول وحب الإستطلاع. وخلالها بدأ الجليد يذوب. وبدأت الغربية تتلاشى خلال تقارب لطيف ومحادثات طيبة. بعد التحرر المحسوب من الآراء السابقة ومن الإحساس بالعداء.

وخلال المباحثات ركزنا بالذات على حصر موضوعات ومشاكل في مجال المجتمع والتعليم ذات الاهتمام المشترك. والتأكيد على موضوعات ومشاكل كنا نريد أن نبلورها معاً. وأن يتعلمها كل واحد منا من زميله. واتضح للمشاركين أننا منذ اللحظة التي تركنا فيها التعايش السياسي، استطعنا - بدون إزعاج - خلق قاعدة طيبة للمناقشات التي دارت بدون توقف. وقرر الممثلون كلهم بالإجماع في ختام الإثني عشر يوماً إقامة لقاءات أخرى من هذا النوع لتوسيع الإطار وزيادة الوفود وعدد الممثلين.

وقد اتضح لنا ولمضيفنا أن التعليم من شأنه أن يكون (الإسمت) لبداية التفاوض، ولتعميق التفاهم. وهو يضم بطبيعة حدوده الواسعة النشاط التربوي والتنشيمي في الفصل، والجو في المدرسة والروح التي تسودها. وبرامج الدراسة والكتب الدراسية، والنشاط الإجتماعي الثقافي خارج المدرسة، في المجتمع وفي الطائفة. وما يقال ويتردد في أجهزة الإتصال، في الإذاعة وفي التلفزيون، وفي الصحافة وفي الأدب.

## لقاء رئيسا المخابرات المصرية والإسرائيلية

وأحد هذه الاتصالات كشف عنه الأستاذ أنيس منصور في مقاله الأسبوعي في مجلة أكتوبر حيث أوضح أن الرئيس السادات تلقى رسالة من الرئيس كارتير خاصة باكتشاف مؤامرة ليبية لاغتيال الرئيس السادات يقوم بها عدد من الفلسطينيين. هذه المؤامرة اهتمت إليها إسرائيل بمحض الصدفة وعرضت تفاصيلها على أمريكا. التي عرضتها على مصر. وسافر رئيس المخابرات المصرية ليلتقي برئيس المخابرات الإسرائيلية في المغرب. وبعد ذلك بأيام تقدمت القوات المصرية لتؤدب القذافي وحشوده على حدود مصر. ويضيف الأستاذ أنيس منصور: «حاولت المخابرات الإسرائيلية كثيراً أن تتعازن مع المخابرات المصرية في قضايا كثيرة. ولكن الرئيس السادات قد رفض ذلك تماماً (!)».

والمعروف أن هذه العملية «التأديبية» تمت في ١٩٧٧/٧/٢١.

## محادثات التهامي / ديان في المغرب

أما محادثات السيد حسن التهامي مع موشي ديان في المغرب فقد تناولها أكثر من مصدر على الجانبين المصري والإسرائيلي. ففي مصر عاجلها السيد حسن التهامي نفسه أولاً كَرَدَ على تسريب الإسرائيليين لأخبارها، ثم كَعَرَضَ شامل بمناسبة مرور خمس سنوات على إتمام المبادرة. وفي إسرائيل صدر أكثر من كتاب عنها نذكر منها كتاب «عام الحماة» للكتاب الإسرائيليين ايتان هابر، زئيف شيف وإيهود يعري، وكتاب «السادات طريق السلام» للكاتب الإسرائيلي

صموئيل سيجيف وكتاب «الحصار حول رئيس الوزراء» للكاتب الإسرائيلي عوزي بنزمان. كما تناولها ديان نفسه في كتابه «الإختراق.. رأي شخصي في مفاوضات السلام بين إسرائيل ومصر».

وطبقاً لرواية السيد حسن التهامي فقد استدعاه الرئيس السادات في حضور السيد حسني مبارك وقتئذ (ولم يحدد تاريخ الإستدعاء) وطلب منه تمثيل مصر في محادثات مع ممثلين إسرائيليين وأوضح له أن «هذا الإتصال مع ممثل إسرائيل سبق مناقشته مع طرفين آخرين دوليين.. وهو بديل عن كل المحاولات السابقة. بديل عن خط شاوشيسكو (رئيس رومانيا) وعن الأمريكان، وعن كرايسكي». وخيره في قبول المهمة وبعد قبوله ناقشا مبادئ التفاوض.

ويضيف التهامي.. «وتم اللقاء الأول مع ديان. ورفضت أن أصفحه عند لقائه. وناقشت معه هذه المبادئ والالتزامات الواجبة على الطرفين. وتفهم ذلك تماماً ثم أرجأ البت في الموقف بحجة أنه غير مفوض؟ فقال أن الذي عرضته كان أكثر مما يتصور ولا بد أن يعود لرئيس الوزراء بيغن.

وعقدنا الإجتماع الثاني بعد أسبوعين من الإجتماع الأول. وجاء ديان ببعض الردود وطلب الإتفاق على جدول أعمال على أن يعقد اجتماع خاص لكل نقطة على الجدول بتفصيلات كل موقف. وبدأ بذلك خطة المساومة والتسوية بالأسلوب وقلت له إرجع إلى رئيسك واطلب منه ردوداً واضحة وقاطعة على كل بند قلته لك في الإجتماع السابق..

فقال موشي: طيب إرجع أنت أولاً إلى رئيسك وشاوره في اقتراحه (جدول أعمال نقطة).

فقلت له: لست في حاجة إلى العودة إلى الرئيس السادات في هذا الشأن لأن رئاستي هي مصر ومصالح مصر. والذي قلته لك عن مبادئ الاتفاق إنما هي أمور نهائية في موقفنا وسأعطيك فرصة أسبوعين آخرين لتحضر إلى اجتماعنا الثالث ومعك الردود الواضحة على كل نقطة. وإذا لم يكن كذلك فلا داعي للقاء آخر.

وانصرف ديان وجماعته وعدنا إلى اللقاء الثالث. وحاول ديان أداء مسرحية جديدة لبيتز بها آخر ما يمكن ابتزازه: وكانت مشادة ومواجهة. وعلى إثرها نطق ديان معلناً موافقة رئيسه بيغن على كل شروط مصر بوضوح تام. وما كان لموشي ديان أن يجرؤ ويبلغني ذلك أمام مرافقيه إلا إذا كان مفوضاً فعلاً من رئيسه بيغن.

وكان آخر سؤال لديان موجهاً لي قوله: إن رئيسه يسأله ما هو المقابل الذي تأخذه إسرائيل من مصر والعرب عندما تسلم بحقوقنا في الأرض والإنسحاب وضياح مكاسب إسرائيل في حرب حزيران سنة ١٩٦٧. فقلت له: «يا موشي تأخذون السلام الذي تشدونه. ويعيش شعبكم ليتغنى به ويتمناه مرة في حياتكم على وجه الأرض» وكررت عليه لأذكره: «يا موشي الأرض والمقدسات وكل شبر احتلته قواتك في عدوان ١٩٦٧ وعلى رأسها القدس العربية والمرتفعات السورية قبل سيناء. والضفة الغربية وغزة تعود إلى الملك

حسين بوضعها كما كانت قبل العدوان» وأكد موشي فهمه الكامل لذلك. وحاول أن يفتح موضوع التعديلات الطفيفة في حدود الضفة الغربية على ضوء التفسيرات المختلفة في الأمم المتحدة. وقال: «شبر هنا أو شبر هناك لا يغير من المبدأ» فقلت له: المبدأ هو تسليم الأرض لأصحابها بالكامل. ولا تفريط في حبة رمل واحدة. لا في سيناء ولا في الجولان ولا الضفة ولا غزة. وبانتهاء اللقاء الثالث أخطرتُ ديان أنه لا داعي للقاء آخر حتى نخطركم عن طريق الوسيط إذا استجد شيء.

ورجعت إلى السادات. وتدارست معه حصيلة اللقاءات الثلاثة التي اختتمتها ديان بإقرار رئيسه بيغن. وموافقته على مبادئ مصر (السادات) مقابل السلام العادل وعودة الحقوق.

وقال لي السادات: الآن نفكر في الخطوة التالية. وقد أدت اللقاءات الثلاثة الغرض منها تماماً.

وبعد شهر تقابلت مع الرئيس السادات في بيته بالجيزة. وتحدثنا عن الموقف فقال لي الرئيس أنور. أنه قلب فكره لمدة شهر. وحصيلة ذلك أنه فكر في الانتقال إلى المستوى الأعلى. وهداه تفكيره إلى عقد لقاء سري بينه وبين بيغن يرتبه له الأمريكان في مكان مثل رودس. (حيث عقدت الهدنة مع إسرائيل سنة ١٩٤٩) أو الأفضل أن يكون في رفح على الحدود بين مصر وإسرائيل. مع العلم أن رفح كانت لا تزال محتلة من قبل إسرائيل.

فقلت له: «يا ريس أنور. هذا الكلام لا ينفع. وأنت رئيس مصر ولا يمكن أن تعرض نفسك لهذه المهانة. لأن إسرائيل إذا سربت ذلك الخبر عندما تريد فستكون قد وجهت إليك ضربة قاضية. وهدمت كل ما بدأناه وهزت السياسة العربية كلها ولا طاقة لك بمواجهة ذلك. فقال لي: «ماذا نعمل إذن؟».

فقلت له: «يا ريس أنور.. القدس.. القدس.. إنا إذا نزلنا القدس تغير كل شيء في الدنيا» القدس أرضنا ومقدساتنا وتاريخنا ومطلبنا الأساسي ومحور المشكلة كلها. إن نزلنا في القدس والصلاة في المسجد الأقصى المبارك. وإعلان المطالب العربية واضحة على العالم وعلى العرب. وفي مواجهة إسرائيل المحتلة. لا يمكن أن يختلف فيه معك أحد. لا سيما أن إسرائيل قد أقرت بالمطالب العربية مقابل الدعوة للسلام واستعادة الحقوق بالتفاوض بدلاً من الحرب. وأن العالم كله يتمنى أن يسمع كلمة السلام.. وسيقف بجانب من يقولها».

فسألني أنور: «متى فكرت في القدس. لأن هذه الفكرة لم تخطر على ذهني إطلاقاً طيلة هذا الشهر؟»

فقلت له: «يا ريس أنور الذهاب إلى القدس ليس جديداً على حياتي إطلاقاً. بل إنني أعيش حياتي كلها لتحقيق هذا الهدف. وقد سبق أن اقتنع معي الملك فيصل في مطلع سنة ١٩٧٥ وأنا الأمين العام للمؤتمر الإسلامي. بالتحضير لمسيرة إسلامية من بضعة ملايين من المؤمنين يزحفون على القدس من جميع الدول الإسلامية. وقد وعدني علي بوتو في الماضي بمليون من باكستان وحدها...»



فالأن العملية أسهل بكثير.. أن نهبط بالطائرة إلى القدس الشريف. ومن هناك توجه للعالم كله نداء السلام. المبني على الحق والعدل بوضوح.. ولن تكون وحدك في هذا العمل. بل سيؤيدك العالم كله. وليس عند إسرائيل أي عذر في عدم التجاوب مع هذه الخطوة الجبارة.

ودارت الأحداث كما عرفها الرأي العام من إعلان الرئيس في مجلس الشعب وقلت في نفسي: لقد بدأ أنور اللعبة بأسلوبه الخاص».

والواقع أن رواية السيد حسن التهامي لهذه الإتصالات تتناقض في كثير من جوانبها مع الرواية الإسرائيلية، بل ومع رواية المسؤولين المصريين أنفسهم حول فكرة المبادرة وتطورها مما يستحق مناقشة مستفيضة ربما تصرفنا عن صلب الموضوع. خاصة أن بعض هذه المفاوضات تقع في صميم عملية صنع السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السابق. إلا أن ثمة وقفة ضرورية تتعلق بعنصر هام من عناصر ما يمكن أن نسميه «بخلفية هذه المفاوضات»، و«بخبرة هذه المفاوضات» وقد ورد تفصيل هذه المسألة في مذكرات السيد محمد إبراهيم كامل وزير خارجية مصر الأسبق الذي استقال في كامب ديفيد احتجاجاً على توقيع الرئيس المصري للاتفاقات الشهيرة بهذا الاسم.

ففي خلفية هذه المفاوضات أشار السيد محمد إبراهيم كامل إلى روايتين مدهشتين عن اقتناعات السيد التهامي تجاه المسؤولين الإسرائيليين، ومستقبل إسرائيل. تتعلق أولاهما بالإقناع الشخصي للسيد التهامي بأن موشي ديان وزير خارجية إسرائيل وشريكه في المفاوضات «إنما هو المسيح الدجال الذي

تنبأت عنه كتب التوراة بظهوره» وتناول الثانية، إطلاعات سابقة للسيد التهامي على نبوءة مكتوبة في وثائق اليهود وكتبهم المقدسة مفادها « أن اليهود يعيشون في الشتات لأكثر من ألفي سنة يعودون بعدها إلى القدس كي يذبحوا» والدالة الهامة هنا ليست في معتقدات المفاوض المصري. وإنما في انعكاساتها على المفاوضات. والثابت لدى وزير الخارجية المصري الأسبق. أن هذه القصة كانت السند المستتر لبعض الإقتراحات التي ترددت في فكر الرئيس السادات بعد ذلك أثناء مؤتمر القمة الثلاثي في كامب ديفيد بخصوص حل مشكلة القدس.

أما فيما يتعلق بخبرة هذه المفاوضات. فمن بين هذه الخبرة التي نقلها السيد حسن التهامي لوزير خارجية مصر استعداداً لمؤتمر وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة قوله «عندما تقابله، إذا لاحظت أنه يراوغ في الحديث معك فما عليك إلا أن تقبض يدك اليمنى وأنت تنظر إليه ثم ترفعها أمام وجهه وتفرد أصابعك أمام وجهه وأنت تصيح – يا تهامي – وستجد أنه سيعود إلى رشده على الفور. وبذلك تستطيع التفاهم معه».

## مقدمات زيارة إسرائيل

كانت وقائع الإتصالات حتى بداية عام ١٩٧٧ تدور حول عقد لقاء مصري إسرائيلي، أو مباحثات على مستوى أدنى، أو إجراء مفاوضات مباشرة، أو تعاون في قضايا محددة في مجال الثقافة أو الأمن. لكن لم يظهر حتى ذلك الوقت ما يشير إلى فكرة زيارة السادات لإسرائيل.

غير أن الكاتب الإسرائيلي «صموئيل سيجيف» أشار في كتابه «السادات .. طريق السلام» إلى أن هذه الفكرة عبر عنها الرئيس السادات في حديثه للمستشار النمساوي برونو كرايسكي. ومضمونها «أنه لو نجح التكتل العمالي بزعامة بيريز في انتخابات ١٧ مايو ١٩٧٧ وقتها كان الرئيس السادات سيستقل الطائرة ويقطع فوراً إلى إسرائيل. وما كان لينتظر خمسة أشهر كما فعل».

كما أشار إلى هذا التوقيت أيضاً الأستاذ محمد حسين هيكل في كتابه «مدافع آيات الله» في معرض حديثه عن نشاط «نادي سافاري» وهو تحالف لأجهزة مخابرات السعودية وإيران والمغرب ومصر وفرنسا نشأ بالتعاون مع المخابرات الأمريكية لمواجهة الاتحاد السوفييتي وحماية الإستثمارات الغربية في أفريقيا.



اسحق رابين

يقول الأستاذ هيكل: «الرسالة الأولى التي تضمنت اقتراح اللقاء جاءت من رابين عندما كان رئيساً لوزراء إسرائيل وحملها إلى السادات أحمد دليمي ممثل المغرب في النادي. وتحت رعاية الملك الحسن عقد الاجتماع الأول في المغرب بين موشي ديسان ونائب رئيس الوزراء المصري. وهكذا فعندما أعلن اسحق رابين فيما بعد أن اختراق مصر قد بدأ

قبل أن يتولى بيغن السلطة فإنه لم يكن يقول أكثر من الحقيقة».

وهذه الروايات رغم تناقضها مع الرواية الرسمية عن المبادرة، ومع تصوير السيد حسن التهامي لخطوات الإعداد للمبادرة. إلا أن أحداً من المسؤولين لم يتعرض لها بالنفي. كما أنها تتفق مع توقيت الإعلان عن الفكرة في أروقة النظام المصري كما أوضح الرئيس حسني مبارك في حديث له مع أنيس منصور. حيث قال: «الرئيس السادات يرحمه الله كان مشغولاً بهذه الخطوة الجريئة. وكان ذلك في مارس ١٩٧٧. وكنا معاً في استراحة القناطر.. وكان يجلس مع عدد كبير من الناس. والذين سمعوه يتحدث عن هذه الفكرة لم يصدقوه. أنا شخصياً قلت: والله فكرة عظيمة ولا بد من عمل شيء. ولماذا لا يفعل.

ثم تلقى الرئيس الراحل خطاباً من الرئيس كارتر في أكتوبر جاء فيه أن الخلاف العربي / العربي أعنف بكثير جداً من الخلاف العربي الإسرائيلي، ولا بد من البحث عن حل. وكان في رأي الزعيم الراحل أنه لا بد من عمل يحطم هذا الجمود والركود في الموقف العربي. وقال إنني أفكر جدياً في الرحلة «إياها» وأسعدتني هذه الفكرة. ورأيت فيها شيئاً جديداً جريئاً. وسافر الرئيس الراحل إلى رومانيا وإيران والسعودية ولكنه لم يطلع أحداً في هذه الدول على قراره النهائي إلى أن تبلورت الفكرة تماماً في رأسه. وأعلن ذلك في خطابه في مجلس الشعب».

وقد أضاف الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني مزيداً من التفاصيل حول المبادرة في حديث له لمجلة أكتوبر أيضاً فقال:

«عندما عاد الرئيس من زيارته لرومانيا كان على يقين من أن زيارته للقدس سوف يكون لها نتائج إيجابية، وحدثنا عن أنه جلس مع الرئيس شاوشيسكو يناقشان قضية غربية. فقد أتى الرئيس شاوشيسكو بخريطة إسرائيل والضفة الغربية. وراح يعرض على الرئيس السادات مشروع تبادل أرض بأرض. فقد كانت إسرائيل تريد أن تبادل أرضاً في شمالها بأرض فلسطينية. بمعنى أن ينتقل الفلسطينيون فيها إلى قطعة أرض أخرى في شمال إسرائيل. وقال لنا الرئيس السادات إنهما أتيا بمسطرة وراحا يقيسان المساحة هنا وهناك. وكان موضوع المبادلة منصباً على قطعة أرض تصل الضفة الغربية بالبحر المتوسط. ولست على يقين إن كان هذا الاقتراح من عنديات الرئيس شاوشيسكو، أو أنها فكرة إسرائيل. والفكرة في حد ذاتها ضعيفة جداً. إذ كيف يمكن نقل شعب من أرض إلى أرض. ولكن رغم غرابة هذه الفكرة. فقد وجدنا فيها دليلاً على أن لدى إسرائيل استعداداً للتوصل إلى اتفاق ما (!) ولم نعلق أهمية كبرى على إمكانية تبادل المناطق ونقل السكان... المشكلة لم تكن في الاتفاق بين مصر وإسرائيل فنحن على يقين من أنه لا توجد مشكلة لمثل هذا الاتفاق. وإنما القضية الأساسية هي في أن نجد حلاً للقضية الفلسطينية. ثم إن القضيتين مرتبطتان تماماً.. ولذلك فما قاله الرئيس شاوشيسكو للرئيس السادات كان من الدلائل الإيجابية التي كان لها تأثير كبير جداً على تفكير الرئيس السادات.

صحيح أننا تحفظنا بالنسبة لما قاله الرئيس شاوشيسكو عندما عرضا الرئيس السادات على مجلس الأمن القومي. وأنا أعتقد أن هذه الفكرة أو هذا المشروع

من النقاط الهامة جداً التي أثرت في تفكير الرئيس السادات وجعلته يطمئن تماماً إلى إيجابية المبادرة».

### مناقشة الزيارة في مجلس الأمن المصري

من بين الحقائق المثيرة التي كشفها الحوار السياسي في مصر حول «المبادرة» بعد اغتيال الرئيس السابق. هي مسألة مناقشة «المبادرة» في مجلس الأمن القومي المصري وقد ظلت هذه الحقيقة مجهولة طوال حياة الرئيس السابق.

كان أول من كشف هذه الحقيقة هو السيد كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري في حديث له مع الأستاذين أحمد حمروش وفيليب جلاب بمجلة روز اليوسف حيث أوضح أن المبادرة طرحت على مجلس الأمن القومي قبل أكثر من أسبوعين من حدوثها، وقبل أن يلّمح الرئيس السادات لذلك في مجلس الشعب. ولكن السيد كمال حسن علي لم يفصل أي شيء عن المناقشات التي دارت وموقف أعضاء مجلس الأمن القومي منها، وما إذا كانت الزيارة قد طُرحت تلميحاً أو تصريحاً .. غير أنه ذكر في بيان لاحق لمزيد من الإيضاح « أن زيارة الرئيس السادات لإسرائيل طُرحت في اجتماع مجلس الأمن القومي كفكرة عن استعداده للسفر لإسرائيل حقناً للدم المصري وضناً منه بأرواح أبناء مصر، ولم يطرح الأمر كموضوع للمناقشة أو لأخذ الآراء عليه. إذ لم يكن الغرض من اجتماع مجلس الأمن القومي مناقشة هذا الموضوع. بل كان لبحث موضوعات أخرى».

لكن عضواً آخر من أعضاء مجلس الأمن القومي - في ذلك الوقت - فصل كثيراً من هذه الأمور فيما بعد. وهو الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني. وكان وقتها عضواً في المجلس باعتباره أميناً للاتحاد الاشتراكي العربي. وقد جاء هذا التفصيل في حوار له مع الأستاذ صلاح منتصر في صحيفة الأهرام في تحقيق صحفي بعنوان «مصطفى خليل شاهداً على التاريخ - بعد خمس سنوات من زيارة السادات للقدس حيث ذكر أنه «عندما أعلن الرئيس السادات في مجلس الشعب المصري يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ عن مبادرته .. كان قد سبق ذلك مناقشة هذه الفكرة في مجلس الأمن القومي .. ولذلك لم يكن إعلان الزيارة في حد ذاته مفاجأة لنا.. والرئيس السادات عرض هذه الفكرة بصورة مباشرة واضحة. وليس أبداً كخاطر ورد في باله. ولكن كفكرة عرضها عقب عودته من زيارته لرومانيا. وقد ناقشنا هذه الفكرة في اجتماعين متتاليين لمجلس الأمن القومي. أذكر أن كل اجتماع منهما دام ثلاث ساعات. بل أكثر من ذلك أقول أن الرئيس السادات عرض علينا أثناء المناقشة «مسودة اتفاق سلام» كان الإسرائيليون قد أعدوه ليكون بين مصر وإسرائيل .. (وهذا الاتفاق) وصلنا عن طريق آخر غير رومانيا. أعفي نفسي من ذكره».

وقد أوضح الدكتور مصطفى خليل أن التقليد الذي جرى عليه العرف في معظم الاجتماعات التي يعقدها رئيس الجمهورية أنه لا يتم فيها التصويت على الإطلاق وإنما يطرح الرئيس الفكرة للمناقشة بينما تكشف المناقشة نفسها له عن اتجاه الموافقة على الفكرة أو معارضتها. وأضاف فيما يتعلق بعرض المبادرة على المجلس:

«كان هناك مؤيدون، ولكن كان هناك بعض المتحفظين الذين كانوا يخشون ألا تحقق الزيارة النتائج المرجوة منها، ولكن الأغلبية كان واضحة أنها مؤيدة. وعندما عرض الرئيس الفكرة وناقشناها لم يتم تحديد موعد الإعلان عنها. وإنما تركنا له أن يحدد بنفسه التوقيت المناسب له».

وقد أضاف الدكتور مصطفى خليل في حديث آخر له أن المجلس ناقش أيضاً مسألة تطبيع العلاقات مع إسرائيل وقال:

«اختلفت وجهات النظر. وقد تغير تفكير الرئيس السادات في الإجابة على هذا السؤال. وقد كان رأيه في أول الأمر أن توقع اتفاقية دون تطبيع للعلاقات أو تبادل للسفراء. ولكنه عاد بعد ذلك في اجتماع مجلس الأمن القومي. وقال إذا كنا سنوقع اتفاقية سلام مع إسرائيل فكيف نضمن لها الإستمرار أو الإحترام المتبادل ما لم يكن هناك تبادل للعلاقات، ولم نقم بتطبيع هذه العلاقات بيننا. لقد عاد فأعاد حساباته وأعاد تقدير الموقف بصورة شاملة.

وهنا أحسنا بالحاجز النفسي الذي تحدث عنه الرئيس السادات . وقد كان هذا الحاجز النفسي قائماً عندي إلى أن نزلت مطار بن جوريون. في تلك اللحظة بدأ هذا الحاجز يزول شيئاً فشيئاً. وأعتقد أن هذا الحاجز النفسي قد زال تماماً بعد عودة الرئيس السادات إلى مطار القاهرة فقد كان رد الشعب المصري على هذه الزيارة إيجابياً».



## الخلاصة:

يُستخلص من حقائق الإتصالات السابقة على المبادرة أننا لسنا بصدد فكرة «طارئة» على ذهن الرئيس السابق كما جرى تصويرها في البداية، وإنما نحن بصدد فكرة «مهيمنة» تملك ذهن الرئيس السابق منذ البدايات المبكرة لتوليهِ السلطة. وأن هذه الفكرة لا تتبع من جهود التسوية الأمريكية التي أعقبت حرب أكتوبر فيما عرف بسياسة الخطوة / خطوة. وما ارتبط بها من اتصالات ولكنها تسبق حرب أكتوبر ذاتها.

وهذه «الفكرة المهيمنة» - كما يستخلص أيضاً - ليست فكرة فرد أو رئيس. كما صيغت في البداية أيضاً، ولكنها «سياسة نظام». جرى تداولها ومناقشتها وتعديلها وبلورتها داخل المجالس الحكومية المغلقة. وشارك فيها مسئولون سابقون وحاليون. وأنها بلغت صورتها النهائية (زيارة إسرائيل) اعتباراً من شهر مارس ١٩٧٧. على الأقل، وفقاً لما كشفه الرئيس حسني مبارك نفسه.

«وسياسة هذا النظام» - كما يستخلص من حقائق هذه الإتصالات لم تقتصر على إجراء اتصالات تمهيدية أو إجرائية، أو خطوات تحضيرية أو مناقشة مبادئ وإنما هي مفاوضات سياسية متكاملة توصلت إلى مسودة اتفاقية بين مصر وإسرائيل. عرضت على مجلس الأمن المصري قبل أن يبرح الرئيس المصري أرض بلاده متوجهاً إلى القدس.

وكما تكشف هذه الإتصالات أيضاً - فإنها لم تقتصر على مناقشات سياسية فقط. وحلول لمشكلات الأمن والإنسحاب فحسب. وإنما كما هو واضح من الإتصالات التي تمت بترتيب جامعة هارفارد - أننا بصدد ما يمكن تسميته مناقشة التطبيع الثقافي بين مصر وإسرائيل. وأن اجتماع هارفارد توصل إلى أن التعليم من شأنه أن يكون (الأسمنت) لبداية التفاوض وتعميق التفاهم.

في ذلك الإطار وحده - وإلى أن تتكشف لنا حقائق أخرى - نستطيع قراءة «المبادرة التاريخية للرئيس السادات» وأن نضعها في مكانها الصحيح على خريطة التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل. ليس فقط كعمل افتتاحي «لمفاوضات متحضرة مع الإسرائيليين» وإنما مجرد إخراج جديد لفكرة قديمة، وتحولاً مسرحياً من الإتصالات السرية بالإسرائيليين إلى المكشوفة. ومثل هذا الإستخلاص لا يبتعد في مدلوله كثيراً عن الإعلان المستمر من جانب الرئيس السادات من أنه كان يرغب في تحقيق السلام مع إسرائيل منذ البداية - وإن كان بالطبع - يستند إلى شواهد أخرى في تأييد قوله.

وقراءة «المبادرة التاريخية للرئيس السادات» على هذا النحو ترتب ضرورة إعادة قراءة مجمل «قراراته التاريخية» في هذا الضوء. فأن تكون هذه المبادرة خاطراً طارئاً لرئيس فهذا شيء، وأن تكون سياسة نظام معتمدة فهذا شيء آخر. فالفكرة الطارئة لا تحمّل سياسات الدولة ظواهر سابقة عليها. أما السياسة المنظمة فلا تتم في فراغ. بل تتم في إطار مواءمات سياسية واقتصادية واجتماعية. تتم في إطار متكامل يضع لها مقدمات ويلائمها مع سياق. ويحاول أن يصل بها إلى نتائج. وهذا وحده يعيد تفسير توجهات النظام السياسية

وعلاقاته الدولية. بل ويتعين أيضا في ضوءه دراسة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للنظام. فالخيار السياسي لا يعمل بمعزل عن هذه التوجهات.

وهذه الاستخلاصات ليست مجرد استخلاصات نظرية. بل إن لها ما يؤيدها من شواهد عملية. وعندما يتحدث مسئولوا التربية والتعليم في مصر عن تعديلهم للمناهج التربوية منذ منتصف السبعينات لإزالة العداء والانتقام من إسرائيل. اتساقاً مع الاتجاهات السلمية للرئيس السادات فهذا مضمون عملي لمثل هذه التوجهات.

### هيكل التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل

يقوم هيكل التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل على مجموعة أحكام تنبثق عن:

- ١- وثائق اتفاقيات كامب ديفيد.
- ٢- نصوص معاهدة السلام وملحقاتها.
- ٣- وثائق إنشاء القوات المتعددة الجنسيات.
- ٤- تعهدات والتزامات صادرة عن شركاء كامب ديفيد.
- ٥- اتفاقية طابا.

## وثائق كامب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨)

أما وثيقة كامب ديفيد المتعلقة بمصر فقد حددت إطار الإتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تقوم على إجراء مفاوضات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإتفاق. على أن تجري المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة، وتطبق مبادئ القرار ٢٤٢، وأن يتم تنفيذ بنود هذه المعاهدة في فترة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام. وقد حددت الوثيقة إطار التسوية بين الجانبين على النحو التالي:

إنسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، وممارسة مصر سيادتها الكاملة على المنطقة التي تمتد إلى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين في فترة الإنتداب. مع تقييد استخدام المطارات الجوية التي تخلفها إسرائيل بالأغراض المدنية فقط. بما في ذلك الإستخدام التجاري لجميع الدول. وحرية مرور السفن الإسرائيلية في خليج السويس، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة أمام جميع الدول، وإنشاء طريق سريع يربط بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات.

وضع الترتيبات لمراقبة القوات العسكرية المصرية في سيناء. بحيث لا تزيد - في منطقة تقرب من ٥٠ كم شرقي خليج السويس وقناة السويس عن فرقة واحدة. ولا يتواجد داخل غرب الحدود الدولية وخليج العقبة - بعمق ٣٠ - ٤٠ كيلومتر - سوى قوات الأمم المتحدة والبوليس المدني فقط. ويغطي باقي سيناء ثلاث كتائب من حرس الحدود لمعاونة البوليس المدني في صيانة النظام.

أما شرقي الحدود الدولية - أي في إسرائيل - فقد قيدت الإتفاقية وجود إسرائيل العسكري شرقي هذه الحدود وعمق ثلاثة كيلومترات بما لا يزيد عن أربعة كتائب مشاة ومراقبين من الأمم المتحدة.

كما حددت الإتفاقية مناطق تركز قوات الأمم المتحدة في سيناء في المنطقة التي تبعد عن البحر المتوسط بعشرين كيلو متراً والقريبة من الحدود الدولية. وفي منطقة شرم الشيخ. وفرضت ألا يتم سحب هذه القوات إلا في حالة موافقة مجلس الأمن بالأغلبية المطأة.

وتم الإتفاق على أن تنسحب القوات الإسرائيلية انسحاباً مرحلياً بعد فترة تتراوح بين ٣-٩ أشهر من توقيع الإتفاقية إلى شرق الخط الممتد من نقطة العريش حتى رأس محمد. على أن يتم على أثر هذا الإنسحاب المرحلي إقامة علاقات طبيعية دبلوماسية واقتصادية وثقافية، ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص.

وقد ألحق بالإتفاقية ٩ رسائل متبادلة بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل. تتعلق بتأكيد المواقف بالنسبة للقدس. وتوقف إتمام الإتفاقية على مبدأ إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من سيناء. وموضوع الضفة الغربية وغزة.

## معاهدة السلام وملحقاتها:

أما معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فقد تضمنت الأحكام التالية:

- \* إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وإقامة السلام بينهما.
- \* تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنية من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين (تحت الإنتداب) وفقاً لجدول زمني محدد وتستأنف مصر سيادتها الكاملة على سيناء.
- \* عند إتمام الانسحاب المبدئي، يقيم الطرفان علاقات طيبة وودية.
- \* قررت الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل بالحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب وذلك دون المساس بالوضع الخاص بغزة.
- \* يتعهد كل من الطرفين باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.
- \* إقرار الطرفين واحترام كل منهما لسيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، وحقه في أن يعيش في أمان داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.

\* تعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها من قبل أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

\* يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل إقليمه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أرضه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الإشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف ضد الطرف الآخر في أي مكان.

\* يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقوم بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل. والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية. والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما تعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القضائية.

\* ترتيب نظام أمن متفق عليه بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية. وقوات أمم متحدة. ومراقبون من الأمم المتحدة وأية ترتيبات أخرى قد يتفق عليها.

\* اتفق الطرفان على تركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول وعلى ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد. وألا يتم سحب هؤلاء الأفراد إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

\* أقرت مصر بحق السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة لإسرائيل وإليها في المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر المتوسط. وفقاً لأحكام معاهدة القسطنطينية المنطبقة على كل الدول. ومعاملة رعايا إسرائيل وشعبها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة منها وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

\* اعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. مع احترام حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من أجل الوصول إلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

\* تعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب الطرف الآخر. وبشكل مستقل عن أي وثيقة خارج هذه المعاهدة. كما تعهدا باتخاذ كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الإتفاقات متعددة



الأطراف التي يكونان من أطرافها. كما تعهدا بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

\* أقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى. بأن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة.

\* تحل الخلافات بشأن تطبيق المعاهدة أو تفسيرها عن طريق المفاوضة. وإذا لم يتيسر ذلك تحل بالتوفيق أو تحال للتحكيم.

\* إنشاء لجنة للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات.

### ملحقات المعاهدة

نصّت المعاهدة (المادة التاسعة) على أن كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بها جزء لا يتجزأ منها وتشمل هذه الملاحق ما يلي:

أ. تفسير (محضر) متفق عليه للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة والملحق الأول للمعاهدة: ويتضمن تفسيرات بخصوص عودة مصر إلى ممارسة سيادتها على سيناء ويتم بالنسبة لكل قطعة بمجرد انسحاب إسرائيل منها، وألا يجري أي تعديل في ترتيبات الأمن عندما يطلب أحد الأطراف ذلك إلا باتفاق الطرفين وإعادة تأكيد حق كل من الطرفين في الملاحة والمرور الجوي للوصول

إلى أي من البلدين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة. على أن أهم ما ورد في هذا الملحق هو تفسير المادة السادسة وقد تضمن تفسيراً لفقرتين.

• تفسير الفقرة الثانية: وتنص على ألا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد. ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة فقرة (٢) من المعاهدة. التي تقضي بما يلي: - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة. بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب آخر. وبشكل مستقل عن أي وثيقة خارج هذه المعاهدة.

تفسير الفقرة الخامسة: وتنص على أنه من المتفق عليه بين الأطراف أنه لا يوجد أي دعاوى بأن هذه المعاهدة تسود على المعاهدات والاتفاقات الأخرى. أو أن المعاهدات والاتفاقات الأخرى تسود على هذه المعاهدة ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالفة لأحكام المادة السادسة فقرة (٥) من هذه المعاهدة التي تنص على ما يلي: «مع مراعاة المادة (٣ - ١) من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان أنه في حالة وجود تناقض في التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى فإن الإلتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافاذة».

ب. خطاب متبادل بين مصر وإسرائيل حول إجراءات الحكم الذاتي: ويقتضي بسوء المفاوضات حول الحكم الذاتي خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

جـ - الملحق رقم (٣) بروتوكول بشأن علاقات الطرفين ويتضمن:

• اتفاق الطرفين على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المبدئي.

• اتفاق الطرفين على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية لأي منهما، وإقامة علاقات ثقافية عادية، إقامة وسائل اتصال، دخول السفن للمواني وحرية انتقال الأشخاص والسيارات عقب إتمام الانسحاب المبدئي.

• الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن - وفي فترة لا تتجاوز ستة أشهر بغية عقد اتفاقات تجارية، ثقافية وطيران مدني.

• اتفاق الطرفين على التعاون في إتمام السلام والإستقرار والتنمية في المنطقة. ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض. ويعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية للطرف الآخر.

• موافقة مصر على أن يكون استخدام المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس محمد والنقب وشرم الشيخ التي سوف تخليها إسرائيل للأغراض المدنية فحسب بما في ذلك إمكان استخدامها تجارياً بواسطة كافة الدول.

• يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية كما ينظران في إقامة طرق وسكك حديدية إضافية، وإقامة طريق بري بين مصر وإسرائيل والأردن على نحو لا يعس بالسيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل كل إقليم.

د - محضر متفق عليه خاص بالملحق الثاني: ويتناول الإتفاق على أن تشمل العلاقات الاقتصادية مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل.

هـ - الملحق العسكري: ينظم الإنسحاب وإجراءات الأمن، وتحديد الخطوط النهائية والمناطق، والنظام البحري، وأجهزة الإنذار المبكر، وعمليات الأمم المتحدة، ونظام الإتصال، واحترام النصب التذكارية، والترتيبات المؤقتة.

### **تعهدات والتزامات صادرة عن شركاء كامب ديفيد:**

كان أهم هذه التعهدات والإلتزامات هي «مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية» وقد وقعها هارولد براون وعيزر فايتسمان في ١٩ مارس قبل أيام من توقيع معاهدة السلام . ونوجز فيما يلي أهم ما جاء فيها:

• في ضوء دور الولايات المتحدة ورغبة الأطراف في أن تمضي الولايات المتحدة في طريق تقديم المساندة. سوف تتخذ الولايات المتحدة التدابير الملائمة للنهوض بالمراقبة لمعاهدة السلام.

• إذا ما اتضح للولايات المتحدة أن انتهاكاً لمعاهدة السلام، أو تهديداً بانتهاك قد حدث، فإن الولايات المتحدة سوف تستشير الأطراف حول التدابير الواجب اتخاذها.. وسوف تتخذ ما تعتبره ملائماً من إجراءات بما في ذلك الإجراءات الدبلوماسية والإقتصادية والعسكرية المذكورة فيما بعد.

• سوف تقدم الولايات المتحدة ما تراه لازماً من مساندة لما تقوم به إسرائيل من أعمال لمواجهة انتهاكات على هذا النحو لمعاهدة السلام وخاصة إذا ما رُوى أن انتهاك معاهدة السلام يهدد أمن إسرائيل بما في ذلك - على سبيل المثال تعرض إسرائيل لحصار يمنعها من استخدام الممرات المائية الدولية، وانتهاك قيود معاهدة السلام بشأن الحد من القوات، أو شن هجوم مسلح على إسرائيل. فإن الولايات المتحدة على استعداد لأن تنظر بعين الاعتبار، وبأقصى سرعة ممكنة لاتخاذ إجراءات مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة في المنطقة، وتزويد إسرائيل بالشحنات العاجلة، وممارسة حقوقها البحرية لوضع حد للإنتهاك.

• سوف تساند الولايات المتحدة حقوق الأطراف في الملاحة البحرية والجوية للدخول إلى هذا البلد أو ذاك عبر وفوق مضيق تيران وفقاً لما نصت عليه معاهدة السلام.

• سوف تعترض الولايات المتحدة -وتعارض عند الضرورة- أي عمل أو قرار للأمم المتحدة يتعارض من وجهة نظرها مع معاهدة السلام.

• سوف تعمل الولايات المتحدة على النظر بعين الرعاية لطلبات المساعدات العسكرية والإقتصادية لإسرائيل. وتسعى لتلبيتها.

• سوف تواصل الولايات المتحدة فرض قيود على شحنات الأسلحة التي تقدمها إلى كل بلد، وهي قيود تحظر نقل هذه الأسلحة دون تصريح إلى أي طرف آخر، ولن تزود الولايات المتحدة أو تسمح بنقل مثل هذه الأسلحة إذا ما استخدمت في هجوم مسلح ضد إسرائيل، وسوف تتخذ التدابير اللازمة لتجنب مثل هذا النقل غير المصرح به.

• إن الاتفاقيات والتأكيدات القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تلغيها أو تعدلها معاهدة السلام، باستثناء ما ورد في المواد ٥، ٦، ٧، ٨، ١١، ١٢، ١٥، ١٦ من مذكرة الإتفاق بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة إسرائيل الموقعة في أول سبتمبر ١٩٧٥.

### **مذكرة التفاهم البترولي بين الولايات المتحدة وإسرائيل**

أما هذه المذكرة التي تم الاتفاق عليها في نفس الوقت فقد وقعها عن إسرائيل موشيه ديان، وعن الولايات المتحدة سايروس فانس، وتقضي باستمرار نفاذ اتفاق أول سبتمبر ١٩٧٥ بين الجانبين والذي ينص على تزويد الولايات المتحدة لإسرائيل بالبتزول خلال فترة خمسة عشرة عاماً.

وكان اتفاق الأول من سبتمبر ١٩٧٥ ينص على ضمان الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بالبتزول لمدة خمس سنوات - إذا عجزت عن التزود العادي عن طريق الشراء - حتى ولو كانت الولايات المتحدة لا تحصل على احتياجاتها الذاتية العادية. وذلك من خلال صيغة «الحفاظ والإغاثة» للوكالة الدولية

للطاقة مثلما تطبق بواسطة الولايات المتحدة وذلك بهدف سد الاحتياجات الأساسية لإسرائيل.

وقد احتج الدكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر على مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية وانتقدها بشدة من خلال ستة عشر اعتراضاً وردت الخارجية الأمريكية ببيان في ١٩٧٩/٣/٣١ أوضحت فيه أنها سبق أن أبلغت مصر مقدماً بأن هناك ضمانات سوف تقدم لإسرائيل، وأن مصر أعربت أكثر من مرة عن عدم اعتراضها على ضمانات يتضمنها مفهوم السلام. وإن الولايات المتحدة «قدمت لمصر وثيقة مماثلة. لكنها رفضتها، والعرض لا يزال قائماً» وأن الغرض الوحيد من المذكرة الإسرائيلية، وكذلك العرض الذي قدم لمصر هو ضمان السلام في المنطقة.

وقد ردّ الدكتور مصطفى خليل مرة أخرى على بيان الخارجية الأمريكية في يوم صدوره وأوضح أن مصر أبلغت خلال المفاوضات بأن الولايات المتحدة تبحث طلباً تقدمت به إسرائيل للحصول على ضمان لأنها بعد تنفيذ المعاهدة. ولم يكن هناك ذكر على الإطلاق عن أية حاجة لتقديم أي ضمان إضافي ضد إمكان خرق لنصوص المعاهدة، كما لم يكن هناك أي ذكر لطبيعة الضمانات المطلوبة: وقد علمنا بوجود هذه المذكرة بصورتها الحالية لأول مرة يوم ٢٥ مارس ١٩٧٩. وبعد دراستها بعناية تبين لنا أنها تقوم على أسس غير سلمية ولا تخدم أي غرض مفيد، ولا تتفق مع معاهدة السلام وإطار كامب ديفيد. فهي تتعارض مع المادة السابعة التي تتضمن أسلوباً محدداً لضمان الالتزام بنصوص الاتفاق. ومن ناحية أخرى فإنها مبنية على الحاجة لمعالجة «خرق أو

التهديد بخرق» معاهدة السلام. وهناك فرق بين توفير ضمانات أمن محددة. وبين مفهوم يقوم على أساس افتراض حاجة أحد الأطراف لضمانات ضد احتمال خرق المعاهدة. كما أن التهديد باتخاذ إجراءات انتقامية لا يمكن أن تخدم أي غرض مفيد بل على العكس يتعارض مع مسيرة بناء الثقة.

ولهذه الأسباب اعتبر الدكتور مصطفى خليل هذه المذكرة «مرفوضة ولاغية ولا تلزم مصر بأي شيء».

### اتفاقية القوات المتعددة الجنسيات

توصلت مصر وإسرائيل والولايات المتحدة إلى هذه الاتفاقية في القاهرة في ١٩٨١/٦/٢٤، ثم وقعت بالأحرف الأولى في مبنى السفارة الأمريكية في لندن في ١٩٨١/٧/١٧، بينما تم توقيع الاتفاق النهائي في واشنطن في ١٩٨١/٨/٣، وقد وقّعه سفير مصر وإسرائيل، كما وقّعه الكسندر هيج وزير خارجية أمريكا كشاهد. وحضر حفل التوقيع وزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرجر. كما وقّع هيج رسائل لوزيري خارجية مصر وإسرائيل تتضمن الالتزامات الأمريكية في إطار الاتفاق.

وقد أذاعت وزارة الخارجية المصرية نصوص الاتفاق في ١٩٨١/٧/١٧ وتتضمن ما يلي وفقاً لما أوردته صحيفة الأهرام:

\* تشكيل قوة متعددة الجنسيات ومراقبين كبديل لقوة الأمم المتحدة ومراقبين وتنطبق أحكام ونصوص المعاهدة التي تتعلق بتشكيل ومسئوليات



ومهام القوة الدولية والمراقبين تطابقاً كاملاً مع مسؤوليات ومهام القوات المتعددة الجنسيات والمراقبين المنصوص عليها في هذا البروتوكول.

\* توافق الأطراف على الدول التي سيتم تشكيل القوة منها. وتتولى تعيين مدير عام تكون مسؤولياته إدارة القوة. ويتولى بدوره تعيين قائد للقوة يكون مسؤولاً عن القيادة اليومية لها، ويتحمل الأطراف بالتساوي نفقات القوة التي لا يتم تدبيرها من مصادر أخرى. كما فصل الإتفاق مسؤوليات المدير العام وصلاحياته وحدد مسؤوليات وصلاحيات قائد القوة. وحدد مهمة القوة بالمهام والمسؤوليات المنصوص عليها في المعاهدة الخاصة بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهيئة المراقبة الدولية. وفصل مهامها وأبرزها إقامة نقاط مراقبة ودوريات استطلاعية وعمليات استطلاع على امتداد الحدود الدولية، ومراقبة تطبيق الإتفاق.

\* تشكل القوة من قيادة عامة وثلاث كتائب مشاة ولا يزيد عددها عن ٢٠٠٠ فرد، ووحدة بحرية تقوم بالدوريات، ووحدة طيران، ووحدة إشارة، ووحدة مساندة للأعمال الإدارية. وتحمل أسلحة تقليدية مناسبة تتفق وطبيعة مهامها.

\* يقوم القائد العام بإبلاغ الأطراف المعنية بأسرع ما يمكن - خلال فترة لا تزيد عن ٢٤ ساعة بعد القيام بعملية الإستطلاع، أو بعد التأكد من وقوع انتهاك. كما يقدم تقريراً شهرياً إلى الأطراف.

\* قد ألحق بهذا البروتوكول ملحقاً تفصيلياً يوضح واجبات أفراد القوة إزاء الدولة المضيضة، ونظام دخول وخروج أفراد القوة والأحكام المدنية وتوضح أن أفراد القوة لا يخضعون للأحكام المدنية للدولة المضيضة كما لا يخضعون للإجراءات القانونية التي تتبع أثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية، كما لا يخضعون لمحاكم الدولة المضيضة في حالة صدور هذه الأحكام في قضايا مدنية. كما ينظم البروتوكول نظام البوليس الحربي، وعلم القوة والمراقبون والزي والسيارات، والقوارب والطائرات والتسليح والحصانات والمزايا الممنوحة لأفراد القوة ومديرها العام، ونظام الاتصالات والخدمات البريدية. واستخدام الطرق والمواني والسكك الحديدية، والخدمات، وتشغيل القوى العاملة المحلية، وطرق تسوية النزاعات والمطالبات.

### تشكيل القوات المتعددة الجنسيات

وقد تشكلت القوات المتعددة الجنسيات، وقوة المراقبين من أحد عشر دولة هي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، ونيوزيلاند، وأوروغواي، وكولومبيا، وفيجي، وأستراليا. برئاسة اللفتانت جنرال بول هانش النرويجي.

وتتضم هذه القوات ٢٥٠٠ ضابطاً وجندياً من بينهم ١١٠٠ أمريكي من الفرقة ٨٢ المحمولة جواً الأمريكية ذائعة الصيت. من بين قوات الإنتشار السريع بقيادة اللفتانت كولونيل وليام جارسو. وكانت القوات الأمريكية أول قوات

وصلت سيناء في النصف الثاني من مارس ١٩٨٢. وركزت في قاعدة عسكرية تشرف على مضائق تيران بالقرب من خليج العقبة.

ووفقاً لمصادر البنتاغون فإن أي قوات أمريكية تخدم في القوات المتعددة الجنسيات ستكون متاحة في أي طارئ خارج سيناء.

وفي ظل شروط اتفاقية القوات المتعددة الجنسيات أيضاً فإن الوحدات المشاركة سوف تستبدل كل ١٧٩ يوماً - أي مرتين سنوياً. وعلى ذلك فإنه من المحتمل - وربما من المستحب - أن تعمل كثيراً من قوات الانتشار السريع في قوات سيناء. كجولة عمل في ظروف الصحراء.

### اتفاقية طابا

في مساء ٢٦ إبريل ١٩٨٢ وقع كل من السفير شافعي عبد الحميد وكيل الخارجية المصرية وديفيد كيمحا سكرتير عام الخارجية الإسرائيلية اتفاقاً بين مصر وإسرائيل حول أسلوب وأسس الخلاف حول نهاية خط الحدود في منطقة رأس طابا على خليج العقبة وذلك وفقاً للأسس التالية:

(١) الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء خط الحدود الدولي الذي تراه مصر.

(٢) أن تتواجد القوات متعددة الجنسيات والمراقبون في المنطقة المختلف عليها إلى أن يتم الاتفاق بشكل نهائي على الحدود.

(٣) عدم قيام إسرائيل بأية إنشاءات جديدة في المنطقة حتى يتم التوصل إلى حل نهائي للخلاف بالتوفيق أو التحكيم.

(٤) تبدأ الاجتماعات لبحث أسلوب تطبيق المادة السابعة من معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية وهي التي تنص على التوفيق أو التحكيم وذلك بعد أن استنفذ الطرفان سبيل التفاوض حول هذا الخلاف.

(٥) تشترك الولايات المتحدة في هذه الاجتماعات بناء على طلب الطرفين.

\* ومن ذلك أيضاً محاولة دفع مصر للقيام بدور لصالح استعادة إسرائيل لعلاقاتها الأفريقية. بعد إنشاء العلاقات الدبلوماسية المصرية - الإسرائيلية متجاهلة تأثير ذلك على علاقات مصر الأفريقية. إذ تؤسس الدول الأفريقية موقفها اتجاه إسرائيل على أساس يضع في اعتباره علاقات إسرائيل مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا والقضية الفلسطينية بالإضافة إلى قضية احتلال الأراضي. وعندما رفضت مصر القيام بهذا الدور شنت إسرائيل ضدها حملة قوية واتهمتها بالدعاية ضدها ومن ثم بخرق اتفاقية السلام.

\* على أن أكثر سياسات إسرائيل مدعاة للتأمل تجاه علاقات مصر الدولية هو محاولتها فرض إطار تحدده هي للعلاقات المصرية الأمريكية. فهي بمقدار سعيها الحثيث بالمشاركة مع الولايات المتحدة لفرض دور جوهري للنفوذ الأمريكي تجاه مصر. وتجاه التسوية. وتعزيز العلاقات المصرية الأمريكية باعتبار أن هذا النفوذ والوجود الأمريكي هو ضمانة الأمن الأولي لها تجاه أي احتمالات

لتعديل سياسة مصر. فإنها كانت حريصة على ألا تتجاوز هذه العلاقات حداً معيناً، وهي انطلاقاً من المفهوم الأول تصل إلى حد عرض إقامة قواعد أمريكية في مصر! ومحاولة دفع مصر إلى الدخول في ترتيبات دفاعية مشتركة مع الولايات المتحدة. وهي في الإطار الثاني ترفض التسليح الأمريكي لمصر. وتبذل أقصى ضغوط ممكنة لعرقلة صفقات الأسلحة الأمريكية لمصر داخل مجلس الكونغرس. وهي تبالغ في حساب كل اللقاءات المصرية الأمريكية حتى مستوى إحصاء عدد الابتسامات والإيماءات والإستقبالات التي يحظى بها الرئيس المصري في لقاءاته مع الرئيس الأمريكي. ومقارنتها بما يلقاه رئيس وزراء إسرائيل! على حد وصف أحد المراقبين. وليس المقصود بالمقابلة بين الموقفين إظهار تناقض بينهما فكلاهما يؤدي إلى إطار لعلاقات تابعة تسعى له إسرائيل ويحدد في إطار الدور المصري في «الشركة الثلاثية» - دور أضعف الشركاء. ولكن القصد من المقابلة بين الموقفين تجسيم مدلول هذه السياسة.

\* وإذا كانت إسرائيل تسعى إلى حدود معينة لعلاقة مصر بالولايات المتحدة فإنها تسعى أيضاً للحيلولة دون وجود علاقة إطلاقاً بين مصر والإتحاد السوفيتي. وبينما تسمح لنفسها بين وقت وآخر إظهار قدر من الإتصال مع الإتحاد السوفيتي. فإنها اعتبرت مسألة عودة الخبراء الصناعيين السوفيت في الصناعات الثقيلة المصرية قضية أقامت من أجلها الدنيا ولم تقعدهما. واستحقت قدراً من التحليل والدراسة في كل وسائل الإعلام الإسرائيلية.

## أثر التسوية على سياسة مصر

ربما يكون الأهم من ممارسات إسرائيل تجاه مصر هو مدى استجابة مصر لهذه الممارسات ومدى تأثيرها على سياستها العامة. وإذا كانت السياسة الإسرائيلية والأمريكية ركزت على عدد معين من السياسات مثل موقف مصر من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي ومن العلاقات العربية، ومن سياسة عدم الإنحياز. فقد كانت هذه القطاعات مرشحة أكثر من غيرها للتأثر باتجاه الضغوط السائدة. ولكن الواقع أن نطاق التأثير كان أوسع من ذلك سواء بالتداعي أو بالمبادرة في إطار الخيارات الجديدة التي تطرحها ردود الفعل.

وقد يكون من معاد القول أن نحصى مدى العطب الذي أصاب علاقات مصر العربية من جراء التسوية المصرية - الإسرائيلية ومدى تأثير السياسة المصرية تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا المنطقة. ومن ثم سنكتفي بإشارات للتذكرة في حدود القضايا الرئيسية.

## في الإطار العربي الإقليمي

\* بالمبادرة أسقط الرئيس السادات منظمة التحرير الفلسطينية من البيان الافتتاحي لسياسته الجديدة في نوفمبر ٧٧ - خطابه أمام الكنيست - وبردود الفعل قطع الرئيس السادات علاقته مع منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا وسوريا والجزائر واليمن الجنوبية إثر اجتماعهم في طرابلس وتجميد علاقاتهم بمصر في ديسمبر ٧٧، وبالمفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة قبل الرئيس السادات بأسبقية العلاقات المصرية - الإسرائيلية على علاقات مصر العربية.

وبالتداعي انقطعت علاقات مصر مع جميع الدول العربية باستثناء السودان والصومال وعمان، وعلقت عضوية مصر بالجامعة العربية، وبهيئاتها الإقليمية، وتمت تصفية المشاركة العربية في الهيئة العربية للتصنيع وأسست مصر ما يسمى «جامعة الشعوب العربية والإسلامية».

\* ويضاف إلى ذلك وفي المجال الإقليمي - قطع علاقات مصر - بالمبادأة وردود الفعل معاً - مع كل من قبرص وإيران واللتين تصاعدت القطيعة معهما إلى حد سحب مصر اعترافها بحكومة كبريانو في قبرص. وبدء سلسلة من الأنشطة المعادية للثورة الإيرانية على أرض مصر. وفي الإطار الدولي، فقدت مصر عضويتها - بالتعليق - في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتعرضت للإدانة في منظمة الوحدة الأفريقية، وعدم الإنحياز، والأمم المتحدة. وفقدت بردود الفعل مظلة الأمم المتحدة كإطار للمعاهدة المصرية - الإسرائيلية. كما واجهت تحفظات أوروبية متنوعة في الدرجة والاستمرارية. كما توترت علاقتها بالاتحاد السوفيتي في القطاع الصناعي، وسحب السفير المصري وإغلاق عدد من الكنائس المصرية في الاتحاد السوفيتي..... إلخ وبالمثل توترت علاقاتها مع دول المجموعة الاشتراكية ووصلت إلى حد القطيعة مع بلغاريا. وقد أحدثت هذه العزلة - بالإضافة إلى توجه نظام الرئيس السادات نحو الولايات المتحدة كأساس للتسوية إلى خلل خطير في سياسات مصر العامة.

\* ففي مواجهة القطيعة العربية أعلن الرئيس السادات سياسة خطوة من جانب إسرائيل بخطوتين من جانب مصر. واندفع في صياغة علاقة مصر بإسرائيل على نحو مغل بكل حذر.

\* وفي إطار علاقته بالولايات المتحدة لم يكتف «بدور الشريك الكامل» للولايات المتحدة تجاه التسوية. بل اندفع بالسياسة المصرية لتقوم هي ذاتها بدور «الشريك الكامل» في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة. وإذا كان الرئيس السادات «لم يعلن» تقدمه بعرض للولايات المتحدة لإقامة قاعدة عسكرية لها في مصر. فقد «أعلنت» أمريكا رفضها لهذا العرض. وعلى أية حال فقد انتهى دور مصر في إطار الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة إلى ما يعرف «بالتسهيلات العسكرية لحماية دول الخليج» في قاعدة رأس بناس ومطار قنا (وهي التي خرجت منها العملية العسكرية الأمريكية الفاشلة تجاه إيران) واشترك مصر في التدريبات العسكرية المشتركة مع القوات الأمريكية المعدة للتدخل السريع في المنطقة مثل مناورات النجم الساطع. هذا بالإضافة إلى تفاقم اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال سد احتياجات الغذاء.

\* وفي مجال التزاماته العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك تراجع مفهوم هذه الإلتزامات حتى اقتضرت على إمكانية القيام بمواجهة عسكرية ضد ليبيا أو إيران الثورة، وإذا كان التفسير الرسمي يضع ذلك في إطار حماية السودان أو الموقف القومي تجاه العراق فإن التفسير الواقعي لا يستطيع أن يتجاهل إطار عداء الولايات المتحدة لكلا النظامين. وبينما حرص المسئولون المصريون على ترديد إمكانية إعمال هذه الإتفاقية للتدخل ضد إيران. وجدوا هم أنفسهم المبررات اللازمة لاستحالة إعمالها ضد إسرائيل في غزوها للبنان «حيث أن السلطات الشرعية اللبنانية لم تطلب ذلك» وكأنهم يناقشون مسألة جدية.



\* وإذا لم يكن السفير المصري في إسرائيل يمثل نفسه فقد صاغ موقف النظام المصري بأوضح ما يكون عشية انسحاب إسرائيل النهائي من سيناء. في حديث صريح إلى ديفيد برنستين مراسل صحيفة الجيروزايم بوست لشؤون الشرق الأوسط:

«هل تعتقد أن اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية قوية بقدر كاف لتصمد إزاء افتقار التقدم في محادثات الحكم الذاتي بعد إعادة سيناء الأسبوع القادم؟

- إنها غير قابلة للإلغاء.

- بغضّ النظر عما يحدث في محادثات الحكم الذاتي؟

- بغضّ النظر عن أي شيء.

- حتى لو أن إسرائيل ضمت الضفة الغربية؟

- حتى لو ضمت الضفة الغربية».

ويضيف الكاتب الإسرائيلي «والأكثر من ذلك فإنه (السفير المصري) يعتقد أن معاهدة السلام غير قابلة للتخريب عملياً. وقادرة على الصمود ليس فقط إزاء المأزق المستمر من محادثات الحكم الذاتي. ولكن أيضاً إزاء غزو إسرائيلي للبنان».

على أننا لا نستطيع أن نهمل مؤشرات عديدة شهدتها السياسة المصرية في ظل قيادة الرئيس مبارك نحو تعديل بعض مظاهر الخلل التي تعمقت في السياسات العامة لمصر في ظل ولاية سلفه.

ففي المجال العربي أوقف الحملة السياسية والإعلامية الضارية الموجهة للدول العربية - باستثناء سورية وأعيدت الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية على نحو ما. وفتح قنوات اتصاله مع بعض الدول العربية وأسقط بعض شروط الرئيس السادات لإعادة العلاقات العربية.

وفي مجال العلاقات الدولية. ناقش صيغة جديدة للتسهيلات العسكرية الأمريكية تعيد إليها التسهيلات المؤقتة بدلاً من طابع القاعدة التي كانت قد استقرت عليه في إطار الموافقات الشفهية للرئيس الراحل. كما أعاد نحو ٦٦ خبيراً سوفيتياً في قطاع الصناعات الثقيلة كانت تحتاجهم مصر. وبدأت تظهر في تصريحات المسئولين المصريين «عودة تبادل السفراء مسألة وقت». كما بدأت مصر تحرص على وجودها في إطار عدم الإنحياز، وحضر الرئيس مبارك بنفسه مؤتمر قمة الدول غير المنحازة.

على أننا وإن كنا لا نقلل من أهمية هذه المؤشرات كعلامات على طريق التصحيح إلا أن هذا لا يزال يقع في حدود تصحيح التشوهات الزائدة في بنية السياسة العامة المصرية بينما تظل الاختيارات المعروضة أسيرة للتوجهات السابقة ولم تقترب شواهد التغيير من جوهر الخلل بعد. فعلى سبيل المثال. فإن إجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، بل ورفض السياسة المصرية

الإغماس في سياسة إخراج المقاومة من بيروت وتشتيتهم بين الدول العربية، لم يمنع من أن تقوم مصر بمطالبة المنظمة بالاعتراف بإسرائيل من جانب واحد. وعلى سبيل المثال أيضاً بينما أظهرت السياسة المصرية منتهى ضبط النفس تجاه إسرائيل عند غزوها للبنان، واستغرق قرار سحب السفير المصري من لبنان ثلاثة أشهر حتى أمكن إنجازه. فإن نفس السياسة كانت على استعداد للدخول في مواجهة عسكرية ضد ليبيا إثر علاقاتها مع السودان.

### أثر التسوية على سياسة إسرائيل

أسفرت التسوية المصرية - الإسرائيلية عن عدة حقائق استراتيجية لا يمكن تجاهل تأثيرها على سياسة إسرائيل تجاه المنطقة.

أول هذه الحقائق هي تحييد دور مصر في الصراع العربي - الإسرائيلي سواء باستبعاد الخيار العسكري تماماً، أو بفرض عواقب وخيمة إزاء إمكانات الضغوط السياسية والإقتصادية التي ضمنت عناصرها الأساسية صلب معاهدة واشنطن. وقد جرى اختبار هذا الغرض بدقة خلال سلسلة الإعتداءات التي قامت بها إسرائيل تجاه دول وشعوب المنطقة منذ بدء مسيرة التسوية، وأسفرت عن نتائج لا بد وأنها تطمئن المسؤولين الإسرائيليين. فضرب المفاعل النووي الذري العراقي لم يكن عند الرئيس السابق سوى «غلطة أرتكبت»، وامتحاناً لعملية السلام من جانب إسرائيل.. وعلينا أن نصمد وأن نتمسك بأساس عملية السلام. وضم الجولان لم يستدعي أن تصوت مصر ضده في الأمم المتحدة فامتنع

مندوب مصر في الأمم المتحدة عن التصويت ضد قرار ضم الجولان بحجة أن مصر ترتبط بمعاهدة سلام مع إسرائيل ... إلخ.

وقد ترتب على مبدأ تحييد مصر في النزاع خللاً جسيماً في ميزان القوة بين إسرائيل وأطراف المواجهة الآخرين. وإذا كان ميزان القوة قد جرت صياغته أصلاً بين الولايات المتحدة وإسرائيل على أساس تفوق إسرائيل في التسليح على مجمل الدول العربية سواء تلك المنغمسة في النزاع مباشرة أو باقي الدول العربية باعتبارهم رصيذاً محتملاً في أي مواجهة عسكرية. فلنا أن نتصور حجم هذا الخلل في التوازن العسكري بين إسرائيل والدول العربية الأخرى بخروج مصر من حسابات هذا التوازن على الجانب العربي.

وقد ضاعف من هذا الخلل زيادة الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل تحت زعم طمأننتها وبث الثقة في نفسها حتى تستطيع أن تتجاوب مع خطوات السلام وتقدم «التنازلات» المطلوبة منها. وفي هذا الإطار حصلت إسرائيل على قدر غير مسبوق من التسليح كما ونوعاً.

ولا بد أن إسرائيل قد استخلصت - من خلال منهج التسوية - أن أسلوب القهر واحتلال الأراضي لا بد أن يبلغ بها أهدافها إزاء المنطقة وأنه إذا كانت مصر بكل وزنها السياسي والعسكري والأدبي قد قبلت بهذا الحجم من التنازلات وبمثل هذا الإطار للتسوية. فإنه من باب أولى يمكن لنفس المنهج أن يحل مشكلة تطلعاتها على الجبهات الأخرى.

ولا بد هنا أن نذكر أن تطلعات إسرائيل التوسعية الحقيقية هي على جبهاتها الشرقية والشمالية. وأن مشكلاتها الحقيقية على جبهتها الجنوبية - مصر - هي مشكلات أمنية في المقام الأول. ولا شك أن نجاحها في تحييد مصر، وإحداث هذا الخلل الإستراتيجي في ميزان القوة بينها وبين باقي الدول العربية قد حفز تطلعاتها لإنجاز أطماعها التوسعية.

وقد يكون من المبالغة أن نحمل اتفاقيات كامب ديفيد كل الإعتداءات التي قامت بها إسرائيل على الدول العربية والشعب الفلسطيني. فإسرائيل كانت تعتدي قبل كامب ديفيد، وظلت تعتدي بعد كامب ديفيد. ولكنه قد يكون من التهوين .. بل والإستهانة أن ننفي تأثير التسوية على إطلاق طاقات إسرائيل العدوانية. فإذا كان العدوان الإسرائيلي منهج متواصل وثابت من قبل كامب ديفيد. فالواضح أن الإعتداءات الإسرائيلية قد بلغت ذرى لم تبلغها من قبل فلأول مرة تمرد إسرائيل ذراعها خارج الدول المجاورة. وتعتدي على العراق بضرب المفاعل الذري أوزيراك منتهكة المجال الجوي لثلاث دول عربية. ولأول مرة تفتتح عاصمة عربية على مرأى ومسمع من جميع الدول العربية. ولأول مرة تشارك إسرائيل في «انتخاب» رئيس دولة عربية... الخ

وما ينطبق على الإعتداءات ينطبق بدوره على الضم والاستيطان وإذا كان من الصحيح أن المرتفعات السورية، والضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة كلها واقعة تحت الإحتلال الإسرائيلي لأكثر من خمسة عشرة عاماً. كما أن سياسة الإستيطان الإسرائيلية سابقة على كامب ديفيد. فإنه من المؤكد أيضاً أن إسرائيل لم تجرؤ خلال هذه السنوات الطويلة على إعلان ضم المناطق المحتلة على

نحو ما فعلته في الجولان بعد كامب ديفيد. كما أن سياسة الضم الزاحف للضفة الغربية وغزة من خلال الإستيطان لم تشهد مثل هذه الحركة المحمومة من قبل. والتي ارتفعت بعدد المستعمرات الإسرائيلية من ٤٧ مستوطنة عام ١٩٧٧ إلى ١٤٩ مستوطنة في منتصف ١٩٨٢ عدا مستوطنات مدينة القدس وضواحيها التي بلغت ١٦ مستوطنة ومدينة وذلك بخلاف 'التخطيطات والتجهيزات الإسرائيلية العديدة في هذا المجال. حتى بدأت النغمة السياسية في المنطقة بأكملها تقع تحت وطأة سرعة إيقاف الاستيطان والتهويد وكأن الخيار هو قبول صيغة الحكم الذاتي المطروحة أو قبول تهويد الضفة الغربية إلى الأبد. متجاهلين أن صيغة كامب ديفيد لم تحل استيطان اليهود في الضفة وأن مشروعات الحكم الذاتي الإسرائيلية منذ أول جلسة مفاوضات عقب التسوية المصرية - الإسرائيلية وحتى آخر مشروع تقدمت به لإعلان المبادئ وقبل الانسحاب النهائي من سيناء لا تحول دون تملك اليهود للأراضي العربية. وتسمح لهم بالاستيطان فيها وتخضعهم للحكم الإسرائيلي وليس لسلطات الإدارة الهزيلة لهيئات الحكم الإداري الذاتي أو بالأحرى حكم البلديات الناشئ عن الاتفاقية.

وبالتوازي مع سياسة العدوان وضم الأراضي فبوسعنا أن نلاحظ أيضاً عدداً من التطورات التي أدخلت على الخط الفكري والإعلامي للمؤسسة الحاكمة في إسرائيل والحلول التي تطرحها لأزمات المنطقة لقد بلغت هي الأخرى آفاقاً لم تبلغها من قبل. وبدأت المناقشات الإستراتيجية تدور حول نطاق أمن يتسع ليشمل المنطقة من باكستان حتى تشاد ولا يستثني من ذلك كل المنطقة الواقعة بينهما. حتى أن تقريراً للسفير الأمريكي في إسرائيل يتناول احتمالات قيام

الحكومة الإسرائيلية «بمفاجآت» جديدة قبل الإنسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء - لم يستبعد إمكان ضرب إسرائيل المنشآت الذرية الجاري إقامتها في باكستان وليبيا.

وإذا كان الإعلام في بلد ما هو تعبير عن سياسة هذا البلد فإن الإعلام الإسرائيلي يتحدث عن الجيش الإسرائيلي كراع قوة في العالم، ويتحدث عن سلاح الجو الإسرائيلي بوصفه قادراً على الوصول إلى أي هدف داخل الوطن العربي، ويناقش أفكاراً مثل تلك التي تضمنتها مقترحات الصحفي الإسرائيلي المشهور «عوضيد ينون» «استراتيجية إسرائيل في ثمانينات القرن العشرين» والتي تبشر بخراب كامل للمنطقة بأكملها وتمر بتقسيمها إلى كيانات طائفية ضعيفة ولا تستثنى مصر التي لا يكتفي الكاتب بأن يشير بضرورة إعادة احتلال أراضيها في سيناء بل ويتقسيمها أيضاً وقيام دولة مسيحية في جنوب مصر. وقد نبه الأستاذ إسرائيل شاحاق لخطورة هذه المقترحات. وأوضح أن مثل هذا الأسلوب يمهّد عادة للتبشير بسياسات معينة لدى الإسرائيليين.

على أن سياسة إسرائيل تجاه مصر لم تقتصر على محاولة تحييد دورها في الصراع العربي الإسرائيلي بل اتجهت أيضاً لمحاولة تطويعها وتوظيف دورها في خدمة أهدافها السياسية في المنطقة وتكريس القطيعة بينها وبين الدول العربية. وقد كشفت السياسة الإسرائيلية عن ممارسات فظة تجاه مصر للمضي بها في هذا الاتجاه. ومن مظاهر ذلك:

\* حرص إسرائيل المستمر على إحراج موقف مصر عربياً، فمنذ عودة بيغن مباشرة من مؤتمر كامب ديفيد أعلن عن نيته لمواصلة بناء المستوطنات في الضفة الغربية. واستأنف عملياته في جنوب لبنان، ولم تكف إسرائيل عن استفزازاتها بالضفة الغربية تجاه الشعب الفلسطيني وعمده المنتخبون. وقامت بضم القدس وضواحيها بشكل نهائي، وهاجمت المفاعل الذري العراقي ودمرته، وضمت الجولان. وكانت تراعي توقيت اعتداءاتها وإجراءاتها مع الأوقات المحددة للقاءات مصرية - إسرائيلية على نحو توقيت لقاء شرم الشيخ وضرب المفاعل النووي العراقي. وهناك من المراقبين الغربيين من يجزم بأن بيغن ما وقع اتفاقية كامب ديفيد إلا لتحطيم أي إمكانية للتضامن بين دول المواجهة العربية، وبث الإنقسام بين الدول العربية بوجه عام.

\* وهناك محاولة تطويع موقف مصر تجاه قضية الشعب الفلسطيني من خلال توريطها في تنازلات لا تملك حق منعها. والتزامها بوثائق يتعذر معها تجاوز مقاطعة الدول العربية لها. وإذا كانت الدبلوماسية المصرية قد نجحت في تفادي ذلك المنزلق الخطير بفضل تناقض الموقف الإسرائيلي حيال قضية «الربط» بين خطوات تطبيق معاهدة «واشنطن» والتقدم في مباحثات الحكم الذاتي. فقد صعدت إسرائيل من ضغوطها إلى أقصى درجة قبل انسحابها النهائي من سيناء لإلزام مصر بتوقيع «إعلان مبادئ» مرفوض فلسطينياً وعربياً. وقد رفض الرئيس مبارك ذلك.

\* وهناك كذلك محاولة توريط مصر في مواقف تعد من قبيل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقد تكررت محاولات إسرائيل في هذا الاتجاه بصورة



نمطية وأصبحت واحدة من مشكلات كل زيارة رسمية ونذكر من أمثلة ذلك، فرض إسرائيل تسليم أوراق اعتماد السفير المصري لديها في القدس، ومحاولة فرض زيارة القدس على الوفد البرلماني المصري الذي زار إسرائيل، وكذلك في زيارة الفريق عبد النبي حافظ لإسرائيل .. إلخ. ومحاولة عقد مباحثات الحكم الذاتي في القدس. وقد صعدت إسرائيل من ضغوطها في هذا الاتجاه إلى أقصى مدى قرب إتمام الانسحاب. وعلقت قبولها لإتمام زيارة الرئيس حسني مبارك لإسرائيل على زيارته للقدس الأمر الذي رفضه الرئيس مبارك أيضاً. وتعرقل إتمام الزيارة بالتالي.

\* كذلك استخدمت إسرائيل أسلوب التهديد بعدم إكمال الانسحاب من سيناء كلما لاحت بادرة لموقف مصري ينم عن تمسك مصر بالتزاماتها العربية. ومن ذلك مثلاً: تهديد بيغن أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست في مايو ١٩٨٠ بأن «إسرائيل لن تنسحب من الجزء الأخير من سيناء دون التوصل إلى تشكيل قوة المراقبة الدولية في سيناء» وقد عزا المراقبون السياسيون في إسرائيل هذا التصريح للقلق الذي أثاره تصريح وزير الدفاع المصري الفريق أحمد بدوي عن التزام مصر بمعاهدة الدفاع العربية.

على أن سياسة إسرائيل تجاه مصر لم تقتصر على محاولة التأثير على توجهاتها العربية فحسب. بل اتجهت أيضاً لمحاولة التأثير على مجمل علاقاتها الدولية ولم تدع فرصة دون محاولة إحراج مصر دولياً. سواء بالاستفادة من بعض التناقضات الناشئة بين التزامات مصر الجديدة وسياستها السابقة أو بكشف الثغرات القائمة في هذه السياسة. ومن أمثلة ذلك:

\* محاولة التأثير على علاقات مصر مع الدول الأوروبية. ومن أمثلة ذلك طلب السفير الإسرائيلي مقابلة الرئيس السادات قبل سفره إلى لوكسمبورغ ونقل إليه خشية حكومته من أن يؤدي التقارب بين مصر وأوروبا إلى التباعد بين مصر وإسرائيل خاصة أن أوروبا تنادي باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية وسرعان ما أذاعت نص برقية السفير الإسرائيلي عن المقابلة. وجاء فيها أن السادات لا يوافق مطلقاً على المبادرة الأوروبية وتفاصيل أخرى كثيرة. وبغض النظر عن التبريرات الإسرائيلية الكثيرة التي قيلت في هذا الصدد، وبغض النظر عن النتائج فقد كان الهدف هو إحراج رئيس مصر، وإفشال زيارته الأوروبية مؤشراً على نوع الإبتزاز الذي تمارسه إسرائيل تجاه مصر.

\* ومن ذلك أيضاً محاولة إحراج مصر في إطار تجمع عدم الإنحياز سواء بالكشف عن دورها في عملية الإقتحام العسكري الأمريكي الفاشلة في إيران. وهو خروج القوات الأمريكية من أراضيها. بهدف التأثير على دور مصر في تجمع عدم الإنحياز. وكذلك بتوقيات إتمام بعض اللقاءات مع توقيت انعقاد تجمع عدم الانحياز بحيث تؤثر على إمكانات مصر في الحركة في هذا الإطار.

وبعيداً عن السادات وانحرافات السياسة التي قصمت ظهر الأمة العربية من حيث خروجها من ساحة الصراع العربي الصهيوني. فثمة أحداث هامة وقعت في المنطقة العربية أو في الدول المجاورة لها. والتي أدت بدورها إلى فرض وجودها على الساحة العربية كقيام الثورة الإسلامية في إيران وما تبعها من أحداث مؤلمة.

## الثورة الإسلامية في إيران

صحيح أن إيران ليست دولة عربية. ولكن كونها دولة إسلامية من جهة، وكون الثورة الإسلامية التي قادها الخميني من جهة ثانية ذات تأثير كبير على تطورات الأحداث في المنطقة العربية. فإنه كان لزاماً علينا أن نفسح جانباً كبيراً من هذا الملف للثورة الإسلامية هناك.

ولكن. وقبل الحديث عن تفاصيل الثورة وجذورها دعونا نتعرف أولاً على قائد تلك الثورة وهو الإمام الخميني.

من هو الإمام الخميني؟

هو السيد روح الله بن السيد مصطفى بن السيد أحمد الموسوي الحسيني الخميني المولود في بلدة «خمين» جنوب غربي قم سنة ١٩٠٠، وقد كان أبوه من كبار العلماء حيث تتلمذ على يد آية الله الشيرازي في النجف الأشرف، وقد قُتل غدرًا بين خمين وأراك سنة ١٩٠٥ وعمره لا يتجاوز ٤٧ سنة.

أمه تدعى هاجر بنت ميرزا أحمد، وقد نشأ الخميني في قم، وتلقى دروسه العلمية الأولى في النجف الأشرف في العراق، وبعد عودته أخذ يلقي دروسه في المدرسة الفيضية في قم، وأصبح له تلاميذ كثير، وتزوج سنة ١٩٢٧ من ابنة

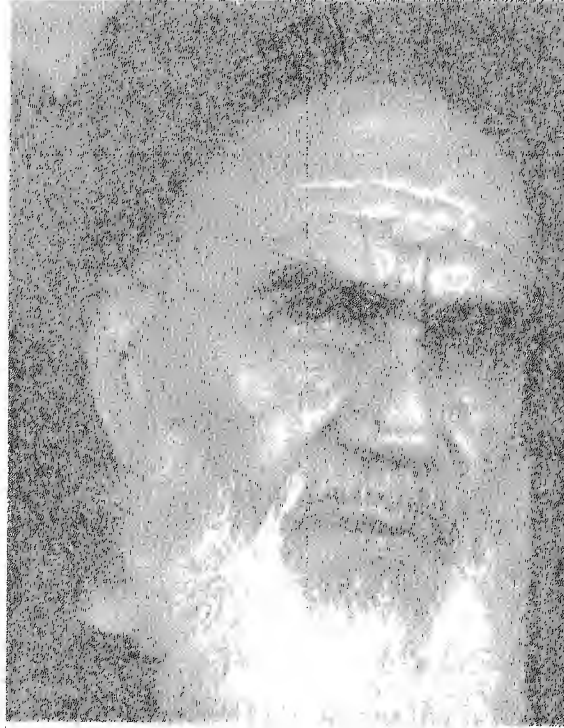
الشيخ محمد التقفي الطهراني، وقد أنجبت له صبيين هما مصطفى وأحمد وثلاث بنات، وقد أظهر الخميني معارضة قوية لأسلوب حكم رضا شاه فعمل هذا على اضطهاده، وقد تسلم الخميني إدارة المدرسة الفيزية في قم، وقام بتأليف كتب عدة يتجاوز عددها العشرين أهمها:

رسالة في الطلب والإرادة - زبدة الأحكام - رسالة في الإجهاد والتقليد - الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه - جهاد النفس أو الجهاد الأكبر - تهذيب الأصول - حكم الشريعة وغيرها.

أدرك الخميني بثاقب نظره ونظراته الخطر الواقع على إيران من الصهيونية والإمبريالية ونظام الشاه المتعاون معهما. فأخذ يهاجمهم في خطبه وأحاديثه باستمرار، وقد بلغ ذروة معارضته في سنة ١٩٦٣ عندما ظهر بوضوح مدى التغلغل الأمريكي في البلاد، وزيف دعوى الثورة البيضاء، والانحياز الواضح لإسرائيل ضد العرب، وقد حرك الخميني بمعارضته جبهة واسعة من جماهير إيران، مما جعل الشاه يعتقله، وبقي في الاعتقال ثمانية أشهر وفي ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أُلقي به على حدود إيران - تركيا، فعاش في منفاه في تركيا بضعة أشهر ثم ارتحل إلى النجف الأشرف في العراق حيث أقام هناك ما يقارب من ثلاثة عشر عاماً، عندما غادرها في الخامس من أكتوبر سنة ١٩٧٨ إلى فرنسا وأقام في قرية «نوفل لو شاتو» قرب باريس، وفي الأول من فبراير ١٩٧٩ رجع الخميني إلى طهران بعد أن كان الشاه قد غادرها في الشهر السابق، وخلال بضعة أيام استولى أنصاره على السلطة وأعلنوا سقوط النظام الملكي.

بعد نفي الخميني بشهرين اعتقلت السلطة الإيرانية ابنه مصطفى بتهمة معاونة والده ثم أطلقت سراحه فجاء إلى النجف الأشرف، ولكن ما لبث عملاء السفاك أن اغتالوه، أما ابنه أحمد فهو شديد الإلتصاق بوالده وبقي يعمل مشاوراً له حتى توفي.

مع أن الخميني لا يُعتبر أعلى المراجع الدينية في إيران، إذ يعادله في ذلك آية الله شريعتمداري، إلا أنه استطاع إحراز شهرة شعبية طاغية وزعامة سياسية قلَّ أن حاز مثلها زعيم إيراني سابق، كما أنه بفضل نضاله ضد الشاه أصبح مشهوراً لدى الرأي العام العالمي.



آية الله الخميني

من أبرز صفات آية الله الخميني الزهد في العيش والتقشف في الطعام والمأوى، والبساطة في اللباس، فهو يرتدي دائماً الجلباب وفوقه العباءة، ويضع على رأسه العمامة السوداء التي تبين نسبته إلى آل البيت، ويمسك أحياناً بالمسبحة بين أصابعه، ولما كان في فرنسا كان يقيم في منزل مؤلف من ثلاث غرف لا يحتوي إلا أبسط الأثاث وأقله، وكان يصلي في خيمة نصبت في حديقة المنزل، رغم أن البرودة، في ذلك الشتاء، وصلت إلى ما يقرب من خمس عشرة درجة تحت الصفر.

### ثورة الخميني الأولى:

كان ذلك سنة ١٩٦٣ وكانت النقمة الشعبية على حكم الشاه قد تجاوزت كل حد، فأخذ الخميني يعبر عن آمال الجماهير في الخطب الدينية التي كان يلقيها في قم في المناسبات المختلفة. ففي خطاب له في المدرسة الفيزية بذكرى الإمام الصادق هاجمت الشرطة المجتمعين لأن الخميني تعرض للشاه ولإسرائيل وللإستعمار، وقد قُتل وجرح بضعة أشخاص نتيجة الهجوم، وأصدر الخميني بياناً عنيفاً قال فيه: «يظن حكام إيران الخونة أنهم يستطيعون بهذه الأعمال اللاإنسانية وممارسة الضغط إيقاف مسيرتنا نحو تحقيق أهدافنا التي هي القضاء على الظلم والديكتاتورية، وصيانة الدين الإسلامي، وإقامة العدل الإجتماعي».

وفي عاشوراء حيث تقام لها احتفالات كبيرة في إيران، قال الخميني في جموع المستمعين: «وردني نبأ يفيد أن منظمة السافاك استدعت عدداً من خطباء المساجد وطلبت منهم بالتهديد ثلاثة أمور: عدم الإساءة للشاه، وعدم التهجم

على إسرائيل، وعدم التصريح بأن الخطر محقق بالإسلام.. وأريد أن أسألكم معشر المسلمين، هل ينتفي الخطر عن الإسلام إذا لم نقل أنه معرض للخطر؟ وإذا لم نقل أن الشاه كذا وكذا أليس هو كما نصفه؟ وإذا لم نقل أن إسرائيل هي مصدر الخطر في إيران أليست إيران معرضة لخطر إسرائيل؟».

كان ذلك في الثالث من يونيو سنة ١٩٦٣، وقامت المظاهرات المؤيدة لخطاب الخميني والمنددة بالحكم الديكتاتوري وبسقوط إسرائيل، وكانت تلك المظاهرات أعنف ما واجهته السلطة منذ سقوط مصدق، فتصدت للمتظاهرين وقام الكولونيل سعيد طاهري باعتقال الخميني في قم واعتقل معه سيد تقى فلسفي وما يقارب من عشرين من تلامذته وملازميه، وكان ذلك في الرابع من يونيو، وقد بلغ مجموع المعتقلين آنذاك /١٣٠/ شخصاً.

أوقف الخميني في ثكنة عشرت آباد في طهران، وكان اعتقاله بمثابة الشرارة التي ألهبت عواطف الجماهير، فاندفعت تحرق وتدمر كل ما يرمز للنظام ولأنصاره، فأحرقت في طهران النادي الجعفري ودار إطلاعات، ودمرت أكشاك البريد وأكشاك النقل العام، وأحرقت سيارتي باص وأربع شاحنات للجيش، وهاجمت مبنى وزارة الصناعة ووزارة العدل، ودمرت مبنى شركة ببسي كولا التي يملكها أحد البهائيين وأحرقت سينما أوديون، ودمرت معظم المحلات التي يملكها اليهود والبهائيون على طول شارعي نادري واسلامبول، وعجزت الشرطة رغم هراواتها وقنابل الغاز المسيلة للدموع عن تفريق التظاهرات، فنزل الجيش للشوارع بدباباته، وفرض نظام منع التجول من

العاشرة مساءً حتى الخامسة صباحاً، وأعلنت الأحكام العرفية وعين اللواء نصيري حاكماً عسكرياً لتهران.

كانت مجموعة من الشباب المتدين التي يرتدي أفرادها ملابس سوداء وتسمى نفسها «شباب الحسين» ومسلحة بالمسدسات والقنابل اليدوية قد حاولت في التاسعة من صباح هذا اليوم اقتحام مبنى الإذاعة، وكادت تستولي عليه، لولا أن الجيش تمكن من حصد أفراد المجموعة برشاشاته، وعثر في جيب قائد المجموعة، فيما بعد، على البلاغ رقم واحد، ولكن لم تعرف محتوياته.

وفي السادس من يونيو تجددت المظاهرات في قم ومشهد وتبريز وأصفهان وسقط عدد من القتلى والجرحى، أما في طهران فكانت أعنف المصادمات بين الجيش والثائرين في ميدان سبه وميدان أرك وشارع ناصر خسرو وكلها في جنوب طهران، على أن مناطق في أقصى شمال طهران كتجريس وشميران لم تنج من المظاهرات، حتى أن بعض المتظاهرين الغاضبين حاولوا اقتحام قصر الشاه الصيفي في سعد آباد فحصدتهم رصاصات الحرس الإمبراطوري حصداً. وكان بينهم بعض النساء، وقدر عدد القتلى منذ اندلاع القتال في طهران وحدها بألف قتيل، أما الجرحى فامتألت بهم المستشفيات، كما أن كثيرين منهم جرى علاجهم في المنازل والعيادات سراً!

لم يعد الأمر مظاهرات واسعة بل أصبح ثورة شعبية وإن كان يغلب عليها الغضب والحماس أكثر من التخطيط والتدبير المسبق، وتجددت المظاهرات في



جنوب طهران خاصة في منطقة «البازار» الذي كانت حوانيته الخمسون ألفاً مغلقة كلها!

في الثامن من يونيو امتدت المظاهرات إلى مدن جديدة مثل مشهد وعبادان وهمدان وقزوین ورامین، وفي طهران تجدد القتال في مناطق جديدة مثل ميدان فوزية وشارع نادري والبازار، كما اقتحم الجيش جامعة طهران واعتقل بعض طلابها وأغلقها الحاكم العسكري حتى إشعاراً آخر، وقد أعلنت الحكومة التي يرئسها «أسد الله علم» أنها تطارد آية الله بهبهاني و/١٥٠/ من العلماء والوعاظ بتهمة التحريض ضد الحكومة، وزعمت الحكومة أن عدد القتلى في طهران /٨٦/ والجرحى /١٥٠/ لكن أكثر التقديرات اعتدالاً تجعل عدد القتلى ما بين ألف وألف ومائتين والجرحى بضعة آلاف في طهران وحدها، وقد شكلت محاكم عسكرية لمحاكمة المعتقلين.

في التاسع من يونيو قامت مظاهرات متفرقة، كما أخذ الجيش ثورة عشائر البوير في جنوب البلاد وقتل زعيمها «عبد الله ضرغام» وهدأت الأوضاع تدريجياً بعد أن لم يعد في مقدور المتظاهرين مقاومة الجيش بكامل عتاده وعدته!

في هذا اليوم افتتح الشاه سد شهناز وألقى خطاباً قال فيه «أنه لمن المؤسف أن يصرح كثيرون ممن تسببوا في الحوادث الأخيرة وشاركوا فيها، وبعضهم من الجرحى في المستشفيات أو من المقبوض عليهم بواسطة أجهزة الأمن، إن هناك من أعطى كلاً منهم خمسة وعشرين ريالاً وقال لهم هرولوا في الشوارع والأزقة واصرخوا عالياً عاش فلان (يقصد الخميني)، والآن علمنا مصدر هذه النقود

ومن أين وصلت، وسوف تعلن السلطات كيفية وصولها على مسمع الشعب الإيراني قريباً، والذي يجب أن يعرفه الجميع بوصفهم من أبناء الشعب الإيراني هو ما رأيهم، أولاً، بإيراني يتسلم أموالاً من الأجني ويعمل ضد مصالح مجتمعه؟ وثانياً ما قولهم في شيعي يتسلم أموالاً من شخص مسلم غير شيعي؟».

يبدو أن الشاه لم يكن قادراً أن يتصور أن ثورة الشعب الإيراني ضده كانت بسبب حكمه السيئ، لذلك أراد أن ينسب ذلك إلى قوة خارجية استغلت حاجة بعض الأفراد للمال، ففي الخامس عشر من يونيو أعلن «حسن باكروني» رئيس السافاك في مؤتمر صحفي حضره عدد من المراسلين المحليين والأجانب، إن الإضطرابات التي حدثت قبض ثمنها الخميني وجماعته، وأن مصدر الأموال هو جمال عبد الناصر، وقد تم الإستيلاء على آخر دفعة منها، وتعاادل /١٢/ ألف دولار، مع شخص لبناني يدعى «محمد توفيق القيسي» كان قادمًا بالطائرة من بيروت، وأنه تم اعتقال سبعة أشخاص آخرين غير إيرانيين لهم ضلع بالإضطرابات الأخيرة!

أما الخميني فقد أطلق سراحه بعد ثمانية شهور من الإعتقال، ورغم ذلك فقد ظل للنظام الفاسد بالمرصاد، وعندما قدمت حكومة منصور للبرلمان قانوناً بمنح الحصانة الدبلوماسية لكافة الأمريكيين العاملين في إيران، وكان ذلك يعني مزيداً من الخضوع للولايات المتحدة وحطاً من كرامة الشعب الإيراني، فقد ألقى الخميني خطاباً عنيفاً في ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤ في تجمع شعبي ضخم في مدينة قم بمناسبة مولد السيدة فاطمة الزهراء قال فيه:

«إنا لله وإنا إليه راجعون.

إنني لا أستطيع إبداء كل ما في قلبي من آلام، فلقد ضاق صدري منذ ذلك اليوم الذي سمعت فيه بعض الأخبار السياسية، لقد سيطر علي الأرق والغم، وباليستي متُّ قبل هذا، وما شاهدت هذا العار... فليس لإيران بعد اليوم من عيد، لقد حولوا العيد إلى مأتم، لقد باعونا وباعوا استقلالنا، وفي نفس الوقت أضأوا المشاعل، وأقاموا حفلات الرقص العامة... إنهم صدقوا على قانون الحصانة الذي ألحقنا بمعاهدة فيينا... إنهم منحوا الأمريكان بجميع فئاتهم من خبراء عسكريين وفنيين وإداريين وخدم وكل من له أدنى علاقة بهم، الحصانة القضائية...».

بعد هذا الخطاب قبضت السلطات من جديد على آية الله الخميني وفتته إلى تركيا، كما أسلفنا، معتقدة أنها تخلصت من نفوذه بين الجماهير، ولكن الواقع أثبت، فيما بعد، أن ذلك النفي مدَّ الخميني بعطف وانجذاب جماهيري لا حدود له.

### المرحلة الثانية:

بالقضاء على الثورة التي أحدثها الخميني، انتهت المرحلة الأولى من مراحل النضال الوطني وبدأت المرحلة الثانية التي استمرت عشر سنوات أيضاً.

اتسمت هذه المرحلة باتساع مدى العمليات العسكرية من الجانبين الحكومي والشعبي، واتباع الخصمين أساليب جديدة، وقام كل منهما بكيل ضربات عنيفة للطرف الآخر، وكانت حصيلة الصدام إصابة النظام بهيبته وتزايد عطف

الرأي العام العالمي على المناضلين الوطنيين، أما الشيء الهام فهو استعانة الطرفين بالقوى الخارجية.

أما الشاه فقد استعان بالمدرّبين والخبراء الموساد (المخابرات الإسرائيلية) والـ C.I.A (المخابرات الأمريكية) في تدعيم جهاز مخابراته، بل أنه اشترك معهم في عمليات مشتركة داخل إيران وخارجها. وأما الحركة الوطنية فقد وجدت في نهوض المقاومة الفلسطينية بعد سنة ١٩٦٧ خير عون لها في كسب مهارات قتالية عالية والحصول على الأسلحة الفردية الفعالة، كما يعتقد أن المقاومة الفلسطينية اشتركت مع المناضلين الإيرانيين في بعض العمليات ضد الشاه وإسرائيل في إيران وخارجها كذلك.

خلفت الثورة وراءها ما يقرب من عشرين ألف شهيد بالإضافة إلى آلاف المعتقلين من علماء وأساتذة جامعات وطلاب وتجار، وغيرهم، وفي مقدمة الجميع كان آية الله الخميني ونفر من أصحابه.

بدأ النظام حرباً طويلة جديدة ضد رجال الدين، وكان إطلاق التهمة الكاذبة بأن جمال عبد الناصر مؤل الثورة ضد الشاه وأن الخميني قبض أموالاً من عبد الناصر، وهذه التهمة كانت باطلة، لأن الخميني لم يكن بحاجة إلى أحد ليحرضه ضد الشاه، كما أن اندفاع الجماهير في الشوارع كان عفويّاً وبدون تخطيط وتدبير، كما كان القصد منها تلطيخ سمعة عبد الناصر، الذي كانت جماهير إيران تحبه وتحترمه!

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عينت الحكومة وعاظاً في المساجد، كان معظمهم مطواعاً لها ولا يتحدث ضدها، كما أغلقت بعض المساجد، ووضعت عشرات من رجال الشرطة السرية أمام بوابات المساجد لمراقبة المصلين والتدخل عند الحاجة، وخففت من البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون، غير أنها لم تقدر على منع مظاهر الحزن في أيام التاسع والعاشر من محرم (تاسوعاء وعاشوراء) وفي ذكرى مصرع الإمام علي بن أبي طالب، وذكر وفاة فاطمة الزهراء حيث يجري تنكيس الأعلام والتعطيل رسمياً، كما تغلق المرافق العامة والأسواق.

جرت في هذه الفترة حوادث اغتيلات عديدة قام بها الوطنيون ضد أعوان الشاه وعملاء السافاك والمستشارين العسكريين الأمريكيين، كما قام عملاء السافاك باغتيالات مماثلة في صفوف الحركة الوطنية أو بين الشخصيات المحبوبة من الشعب، ففي ١٣ يونيو ١٩٦٤ أعدم أول مجموعة من العرب الإيرانيين في الأهواز بتهمة التجسس لمصلحة دولة أجنبية (العراق)، كما جرى سنة ١٩٦٧ اغتيال «غلام رضا تختي» بطل المصارعة العالمي الذي كان معروفاً بمعاداته للشاه وبشعبيته الواسعة بين الجماهير. وعند تشييعه إلى مثواه الأخير تحولت جنازته إلى مهرجان وطني ضم أكثر من مائة ألف، وكان ذلك الجمع أكبر تظاهرة من نوعها تحدث في طهران منذ ثورة ١٩٦٣.

في سنة ١٩٦٩ قام بعض سكان طهران بالتظاهر ضد زيادة أجور الانتقال بالباصات، وسرعان ما تحولت المظاهرات إلى مهاجمة مؤسسات البهائيين واليهود وبعض المخافر والمؤسسات العامة، فنزل الجيش إلى الشوارع وفرض منع التجول، وأعيد تخفيض أجور النقل.

وفي السنة نفسها اغتال رجال السافاك الأديب الوطني صمد بهرنكي لجرد أنه وصف أوضاع الطبقة الفقيرة وآلامها في قصصه ومقالاته.

وفي سنة ١٩٦٩ كذلك استشهد آية الله سعيدي وآية الله غفري تحت وطأة التعذيب، وكانت التهمة التي اعتقلا بموجبها مطالبتهما برفع أيدي إسرائيل وأميركا عن إيران.

منذ مطلع السبعينات أخذت الكوادر المدربة من مناضلي الحركة الوطنية الذين أمضوا فترات تدريب طويلة في معسكرات المقاومة في الأردن وسوريا ولبنان، أخذت تقوم بنسف مؤسسات النظام ومهاجمة أوكاره، والإصطدام العلني مع الشرطة في شوارع طهران.

من المجموعات المسلحة التي قامت بجهد كبير في هذا السبيل مجموعة «الوردة السوداء» التي بدأت نشاطها سنة ١٩٧٠ وكانت ذات فكر ماركسي وطني، وكانت أبرز أعمالها مهاجمة بنك الإعمار الإيراني والاستيلاء على مبالغ كبيرة من المال منه، ومهاجمة مخفر شرطة البازار وقتل بعض أفرادهِ وتدمير مرافقه، وقد تمت تصفيتُها تماماً، إذ أعدم /١٩/ من مناضليها في الدفعة الأولى، ثم تبعهم /٢٧/ آخرون في الدفعة الثانية، بينما قتل بقية أعضائها، ويقرب عددهم الخمسين، خلال المصادمات مع الشرطة.

في هذه الفترة جرت محاولة اغتيال الشاه، في إبريل ١٩٦٥، إذ قام أحد الحرس بإطلاق نيران رشاشه عليه في قصر مرمر (أي القصر الرخامي) في

طهران، لكنه نجا بأعجوبة بينما قُتل جنديان كانا إلى جانبه، وقد صُرع مطلق النار برصاصات الحرس فوراً.

لم يكف أبناء الشعب، خلال هذه الفترة، عن النضال من أجل مطالبهم وحقوقهم، ففي مطلع سنة ١٩٧١ أضرب عمال النسيج في طهران مطالبين بزيادة الأجر، فاضطرت إدارة المعامل إلى زيادة أجورهم ستة ريالات يومياً. وفي ربيع السنة نفسها أضرب عمال مصنع «زيبا» للأقمشة في طهران، فتدخلت الشرطة وأجبرتهم على العودة إلى العمل، بعد سقوط بعضهم جرحى واعتقال قادتهم. وعندما أضرب عمال مصانع أقمشة «جهان» في كرج قرب طهران، أطلقت الشرطة النار فقتلت ٣٢ منهم.

قام الخميني خلال هذه الفترة بنشاط بالغ، رغم بعده عن البلاد، إذ جعل من مكان إقامته في النجف مركز الاتصال وتجميع المعلومات وبث الرسل والتعليمات بين المقاومة الوطنية في الداخل ومندوبيها وقادتها المنفيين في الخارج، واستخدم في سبيل ذلك الرسل السريين وزوار العتبات المقدسة في النجف الأشرف وكربلاء، وكانت خطبه وتعليماته تنتشر بين جماهير الشعب الإيراني بسرعة بالغة ودقة فائقة بواسطة شبكة رجال الدين الواسعة التي تغطي كل مدينة وقرية في إيران. وكان الخميني لا ينفك عن إعطاء رأيه أو إصدار فتاويه في كل حدث يقع في إيران، أو في أي بقعة إسلامية، ومنها نداءه الشهير للعالم الإسلامي لمواجهة إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، وفتواه المشهورة بجواز تقديم نصيب الزكاة للفدائيين الفلسطينيين باعتبارهم مجاهدين في سبيل الله.

## المرحلة الثالثة:

رغم أن هذه المرحلة هي الأقصر، إذ لا تتجاوز فترة خمس سنوات تقريباً، لكنها كانت الأخطر والأهم، لأنها اتسمت بتصاعد العنف الثوري، وبتزايد وحشية النظام، وقد انتهت بهروب الشاه من البلاد وسقوط النظام الملكي، وبانتصار الخميني وقيام الجمهورية الإسلامية.

هذه الفترة شهدت عائداً ضخماً من الأموال من النفط، وإنفاقاً جنوبياً على تسليح الجيش الإيراني، وشهدت مزيداً من تبعية إيران السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة في الوقت نفسه الذي أخذت أحلام التوسع والسيطرة تراود مخيلة الشاه، الذي حاول أن يلعب دور الشرطي في منطقة الخليج تشبهاً بإسرائيل التي تقوم بالدور نفسه منذ ثلاثين سنة في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط.

ولما كانت هذه الفترة هامة في تاريخ النضال الوطني الإيراني، فلا بد من شرح معطياتها والعناصر المؤثرة فيها بشيء من التفصيل والتحليل.

## الأحزاب والمنظمات:

إن الأحزاب والمنظمات العلنية التي كان مسموحاً لها بالعمل السياسي، كانت أحزاباً من ضمن النظام ولخدمة مصالحه، ولم يكن لها محتوى عقائدي أو فكري، كما أنه لم يكن لها تأثير، بالتالي، على سير الأمور في إيران، ورغم أن بعضها استلم الحكم لسنوات طويلة فإنها لم تحدث إصلاحات في البلاد أو تعمل



على رفع مستوى الطبقات الشعبية، ووظيفتها كانت إلهاء الناس في الداخل بأحزاب صورية ومهرجانات انتخابية وقيادات حزبية جوفاء. بينما كان الهدف منها في الخارج إعطاء صورة عن إيران الحديثة ذات النهج الديمقراطي الغربي ذي الأحزاب المتعددة بشكل ممسوخ يخلو من الصدق والواقع.

من أوائل الأحزاب العلنية حزب «الإرادة الوطنية» الذي أسسه ضياء الدين طباطبائي بعد عودته من المنفى سنة ١٩٤١ وقد دعمه الإنكليز ليوقف بوجه الحزب الشيوعي الموالي للسوفييات، وفي سنة ١٩٤٦ شكل أحمد قوام «الحزب الديمقراطي الإيراني» ورغم دعم الحكومة له إلا أنه لم يستمر طويلاً فأنحل، كما قام في الفترة نفسها «مظفر بقائي» بتأسيس حزب الكادحين الحدود العالية والإنتشار.

أما الحزبان الرئيسيان اللذان تناوبا الحكم فترات طويلة فكانا حزب الوطنيين (مليون) الذي تأسس سنة ١٩٥٧ وحزب الشعب (مردم) الذي تأسس بنفس الفترة، وقد مثل هذا الحزب المعارضة فترة طويلة، ومن الطريف أن رئيسه كان يهاجم في المجلس النيابي رئيس الحكومة صباحاً، ثم يسهر معه عند الشاه في المساء ليلعبا البريدج!

في سنة ١٩٦٣، بعد إخماد ثورة الخميني، رأى الشاه أنه بحاجة إلى قاعدة سياسية يستند إليها في الحكم وتساعد على تحقيق ثورته البيضاء، فحل الحزبين وقام بتأسيس حزب سياسي جديد باسم حزب إيران الحديث (حزب إيران نوين)، وقد ظل هذا الحزب يمثل دوره ضمن

سياسة الشاه بدقة متناهية، وظل رئيسه أمير عباس هويدا رئيساً للحكومة مدة اثنتي عشرة سنة، وكان هناك حزب ثانوي فاشيستي الفكرة واستعراضي النزعة هو الحزب القومي الإيراني (حزب بان إيرانيست) الذي كان أفراده يرتدون اللباس الفارسي القديم ويحاولون إعادة أيجاد الإمبراطوريات الفارسية القديمة!

في ٢ مارس ١٩٧٥ أمر الشاه بحل الحزب الحكومي، وإنشاء حزب جديد يعتمد أسساً جديدة في الإلتشار بين الجماهير واستقطاب ولائها، ودعي هذا الحزب بحزب البعث (رستاخيز) أو النهضة، وقد استخدمت شتى وسائل الضغط والترغيب للإلتحاق به، بحيث أنه في نهاية سنة ١٩٧٧ تجاوز أعضاؤه خمسة ملايين وبلغ عدد فروعته في أنحاء إيران ٢٥/ ألف فرع، وقد عبر الشاه عن سياسته تجاه الحزب بقوله في تصريح علني:

«إن الإيرانيين فئتان، أما تؤمن بالعرش والدستور وثورة السادس من بهمن وبذلك تدخل هذا الحزب، وأما لا تدخله فلا تؤمن بالعرش والدستور، وصاحبها إما عضو في منظمة غير شرعية، أو يرتبط بحزب تودة الشيوعي، وكل شخص من هذه الفئة سوف يسجن لأنه خائن، أو عليه مغادرة البلاد، حتى بدون أن يدفع رسم خروج».

بلغت ميزانية هذا الحزب في سنة ١٩٧٧ حوالي ملياري دولار كانت تهدر في الدعاية وفي إقامة المهرجانات، وحشد الهاتفين بحياة الشاه، وقد استطاع الحزب سنة ١٩٧٧ حشد / ٣٠٠ ألف شخص في طهران في مظاهرة موالية للشاه. ولم يترك الوطنيون هذه الفرصة تمر، فألقوا بضع قنابل على ذلك الحشد بثت الفوضى في جموعه!

أما الأحزاب السرية، أو غير الشرعية، فهي التي تحملت عبء النضال السياسي والعسكري في تلك الفترة الطويلة خصوصاً في السبعينات، وتزاح مبادئها ما بين اليمين المتطرف واليسار الشوري، وتختلف برامجها ما بين إصلاحات ليبرالية إلى تغييرات راديكالية، وإذا كان لبعضها اتجاه قومي وعلماني فإن لبعضها الآخر أهدافاً دينية واضحة.

أقدم هذه الأحزاب حزب توده (الكتلة) الشيوعي، وقد تأسس سنة ١٩٤٢ أثناء الاحتلال السوفيتي لشمال إيران، وقد استطاع سنة ١٩٤٤ إدخال ثمانية نواب في البرلمان الإيراني، وعمل على توحيد النقابات التي تشكلت في تلك الفترة، وظل الحزب علنياً حتى سنة ١٩٤٩ عندما قام أحد أنصاره بمحاولة اغتيال الشاه. عند ذلك صدر الأمر بحله وبمطاردة أعضائه بلا هوادة، وخلال الثلاثين سنة الماضية أعدم المئات من أعضائه نفي وسجن العديد من قادته، كما أن معظمهم أمضى حياته لاجئاً في ألمانيا الشرقية أو تشيكوسلوفاكيا وغيرهما من الدول الاشتراكية حتى عرف بالحزب المهاجر، وكانت له جريدة تنطق باسمه تدعى الجماهير (مردم) وقد ظلت موقوفة طيلة تلك الفترة.

يؤخذ على حزب توده تقيده الشديد بسياسة موسكو، مما حد من انتشاره بين الجماهير وقد ازداد موقفه ضعفاً بعد تخليه عن مصدق، ورغم تسلله إلى الجيش وإنشائه خلايا حزبية عدة، إلا أن الشرطة السرية كانت تكتشفها وتعدم أفرادها فوراً، وأمينه العام الحالي هو نور الدين كيانوري.

أما الجبهة الوطنية (جبهة ملي) فقد أنشأها مصدق سنة ١٩٥٠ من التكتلات السياسية الوطنية والقومية، ولم يكن لها أيديولوجية واضحة، لكنها كانت تسعى إلى إحراز تقدم إقتصادي وإصلاح إجتماعي واستقلال سياسي لا يرتهن للأجنبي ولا يخضع للقوى الكبرى، وبعد القضاء على حركة مصدق، تمزقت صفوفها وشتت نشاطاتها، واستطاعت سنة ١٩٧٧ أن تعيد تشكيلها من جديد من التقاء الحزب الوطني الإيراني والتجمع الإشتراكي القومي وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة، وتسلم قيادتها «كريم سنجابي» وكان «شاهبور بختيار» آخر وزراء العهد الملكي، من أبرز رجائها، وقد خسرت كثيراً من قواعدها الشعبية بعد أن أظهرت اعتدلاً تجاه النظام، إذ كان أقصى ما طالبت به إطلاق الحريات السياسية وتحديد سلطات الشاه، وتحسين علاقات إيران الخارجية بالدول المجاورة وتخفيف الاعتماد على الولايات المتحدة والتزام الحياد بينها وبين الإتحاد السوفيتي، وقد أدى ذلك إلى انشقاق بعض الشخصيات البارزة فيها وتشكيل مجموعة سياسية مستقلة باسم «الجبهة الوطنية الديمقراطية» بزعامه هداية الله متين دفتری حفيد مصدق.

ومنظمة مجاهدي الشعب الإيراني تأسست سنة ١٩٦٤، وقد لجأت للكفاح المسلح طريقاً لعملها، وقامت بتسديد ضربات موجعة للنظام، إذ استطاعت

اغتيال العديد من كبار الضباط الإيرانيين والأمريكيين العاملين في الجيش الإيراني، ومن كبار قادتها «مسعود رجوي» الذي خرج من سجون الشاه عند انتصار الثورة، وهي راديكالية الاتجاه وتتخذ من أفكار الشهيد «علي شريعتي» منهاجاً لها، وكان آية الله محمود طالقاني صلة وثيقة بها.

أما منظمة فدائيي الشعب الإيراني فقد تشكلت في أوائل الستينات، واستطاعت في مطلع السبعينات أن تتحول إلى قوة عسكرية ناشطة، قام أفرادها بمواجهة الشرطة الإيرانية في معارك بطولية عديدة في طهران والمدن الإيرانية الأخرى، وقد واجه المئات من أعضائها حكم الإعدام، كما إن العشرات غيرهم ماتوا تحت التعذيب أو اختفت أخبارهم، وهي تدين بالماركسية المتطرفة، وتسعى لإقامة جمهورية اشتراكية في إيران.

حزب حركة تحرير إيران وقد أسسها آية الله محمود طالقاني ومهدي بازاركان في إبريل سنة ١٩٦١، وقد لجأت للسلاح لمقاومة النظام، وهي تسعى لإقامة جمهورية ليبرالية في إيران يكون الإسلام فيها أساساً رئيسياً للإشتراع، وهي بشكل عام تضم المتدينين التقدميين، وقد حاربها نظام الشاه بقسوة فاعتقل بازاركان وطالقاني وأعدم وسجن العديد من شبابها، وكادت تنحل وتلاشى؛ لولا أن المناضل جلال الدين فارسي تطوع لقيادتها لغياب قادتها في السجن؛ لكن ازدياد الضغط عليها اضطر جلال الدين إلى مغادرة إيران إلى أوروبا فتسلم قيادتها رجال من الصف الثاني، واستقطبت الحركة فيما بعد إبراهيم يزدي وصادق قطب زاده وأمين عباس انتظام وغيرهم.

كانت الأحزاب والتنظيمات التي ذكرناها آنفاً هي التي تحملت العبء الأكبر من النضال الوطني ضد الشاه، وهناك أحزاب وتنظيمات عديدة لعبت أدواراً صغيرة على مسرح النضال الإيراني، أبرزها حزب الشعب (خلق) الذي أسسه داريوش فروهر سنة ١٩٥٣ وكان يهدف لإقامة حكومة ليبرالية، وقد أمضى زعيمه فترة طويلة في سجون الشاه.

حزب إيران وزعيمه كريم سنجابي وينادي بحكومة اشتراكية ديمقراطية ويمثل جناحاً من البرجوازية الوطنية.

وحزب العمل الاشتراكي وهو تنظيم تروتسكي صغير، وكذلك حزب الرابطة الاشتراكية الذي يتزعمه السيد خونجي، بالإضافة إلى منظمة الشوار (سازمان انقلابيون) وهي منظمة ماوية صغيرة.

ومن الأحزاب الصغيرة كذلك منظمة الماركسيين اللينينيين، ومنظمة الكفاح لتحرير الطبقة العاملة، وهي تضم الماركسيين الذين انسحبوا من منظمة مجاهدي الشعب الإيراني، وجميع هذه الأحزاب محدودة الانتشار وضعيفة النفوذ ولا يتعدى نفوذها محيد الطلبة وبعض العمال.

وهناك جبهة تحرير عربستان التي تسعى للحكم الذاتي لعربستان، أي خوزستان الحالية، وقد شل نشاطها في منتصف الستينات بعد إعدام وسجن العديد من أعضائها، وهناك أيضاً الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يعمل لإقامة حكم ذاتي للأكراد ضمن الدولة الإيرانية، وقد ظل يعمل سراً ستة

وعشرين سنة، وامينه العام عبد الرحمن قاسمىلو، وقد خرج إلى العلن بعد نجاح الثورة، لكنه عاد للسرية بعد أحداث كردستان الدامية صيف ١٩٧٩.

### الشرطة السرية:

بعد القضاء على حركة مصدق، وخوفاً من نمو الحركة الوطنية وقيامها بعمل مفاجئ ضد النظام، أمر الشاه بتأسيس جهاز خاص للمحافظة على أمن الدولة وملاحقة معارضي النظام وتحطيم قدرتهم ودعي هذا الجهاز «بمؤسسة الأمن والمعلومات الوطنية» واختصاراً باسم «سافاك» وهي مركبة من الأحرف الأولى لاسم الجهاز بالفارسية وكان ذلك في ٢٠ مارس ١٩٥٧، وجاء في القانون الموجب لتأسيسها إن الغرض منها منع أية مؤامرة أو اعتداء على المصلحة العامة.

تنص المادة الثانية من قانون السافاك على جمع مختلف المعلومات الضرورية لحفظ أمن الدولة، وملاحقة أعمال التجسس وكل ما يستهدف استقلال إيران وسلامة أراضيها، ومنع أي مجموعة غير شرعية من ممارسة نشاطها، والحيلولة دون قيام أي نشاط غير دستوري، وكشف المؤامرات التي تهدد أمن إيران واستقرارها.

قبل إنشاء جهاز السافاك كانت الإستخبارات الإيرانية مؤلفة من قسمين أحدهما يتبع الجيش والآخر الشرطة، وكانت مهمتها جمع المعلومات عن أفراد الجيش ومراقبة الشخصيات السياسية، وكذلك الأحزاب والنقابات والصحف،

وقد أصبحت هذه المهمات من مسؤولية السافاك وإعطاء أهمية للجهاز الجديد فقد عين رئيسه برتبة نائب رئيس للوزراء.

كان أول رئيس للسافاك الجنرال يتحور بختيار، الذي تمتع بلطة مطلقة، وعندما برز الخلاف إلى نشوب اضطرابات دامية في طهران ومدن مقاطعة «فاس» في وسط البلاد حيث تقيم قبائل بختياري القوية، وقد اضطر الشاه إلى عزله، بعد أن أصبح يشكل خطراً عليه، ونفاه من إيران، فذهب إلى أوروبا، ثم جاء لبنان سنة ١٩٦٧، وبعد ذلك استقر في العراق، وخلال هذه الفترة كان بختيار يدبر المؤامرات ضد الحكم ويعقد المؤتمرات الصحفية التي تندد بالحكم الشاهنشاهي، وقد طارده السافاك حتى تمكنت من تدبير اغتياله في بغداد سنة ١٩٧٤ بواسطة معاونه البريطاني الجنسية.

الرئيس الجديد للسافاك كان «حسن باكروان» الذي استخدم الأساليب النفسية في معاملة أعداء النظام أكثر من اللجوء إلى التعذيب الجسدي، وكان قد تدرب على ذلك على أيدي خبراء أمريكيين، لكن الشاه اعتبر الضغوط النفسية تساهلاً واعتدالاً لا يصلح في بلد كإيران، فعزله من منصبه وعينه سفيراً لإيران في باريس.

عين الشاه سنة ١٩٦٥ الجنرال «نعمة الله نصيري» رئيساً للسافاك فعمل هذا على توسيع جهازه وتنظيمه على أحدث الأساليب العصرية، خصوصاً وأن التعاون مع جهازي المخابرات الأميركي والإسرائيلي توثق واتسع، فتجاوز عدد عملاء السافاك لأول مرة، ثلاثين ألف عميل، وبعض المصادر تبالغ في عدد



العملاء فتحجّلهم، عند سقوط الشاه، ثلاثة ملايين عميل، وكان الجنرال «ناصر مقدم» آخر رؤساء السافاك وبينما كانت ميزانية السافاك سنة ١٩٧٣ هي ٢٢ مليار ريال (حوالي ٢٥٥ مليون دولار) فإنها بلغت في السنوات التالية أرقاماً خيالية، وكانت تلك السنة هي آخر مرة ينشر فيها رقم الميزانية رسمياً.

تتألف السافاك من ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول المكاتب الرئيسية وهي مسؤولة عن التنظيم الداخلي والتنسيق مع فروع السافاك الخارجية ومع السفارات الإيرانية في أنحاء العالم.

القسم الثاني خاص بالعاصمة طهران، والقسم الثالث يدير كل الشؤون المتعلقة بالأقاليم الإيرانية.

يتألف القسم الأول من تسعة مكاتب رئيسة يختص الأول منها بالتخطيط والإدارة والتمويل ويشرف الثاني على جمع وتحليل وتنسيق المعلومات الخارجية ومنها كل ما يتعلق بالشيوعية الدولية، ويعتبر المكتب الثالث أهم المكاتب في جهاز السافاك لأنه يشرف بدوائره المختصة على المدارس والجامعات وعلى الطلاب في الخارج، وكذلك على الفلاحين والعمال وعلى الأحزاب والجمعيات وعلى موظفي الوزارات المختلفة وعلى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، وعلى الصحافة ووسائل النشر، وفيه دائرة خاصة لجمع كل المعلومات عن نواحي الإعتراض والإستيلاء والإستنكار لدى الرأي العام تجاه النظام وتسجيلها وتبويبها، ويعتبر المكتب الثالث أضخم المكاتب في السافاك وأكثرها أهمية وفاعلية.

أما المكتب الرابع فمهمته مراقبة عملاء السافاك أنفسهم وجمع المعلومات عنهم وحمايتهم عند الحاجة. والمكتب الخامس مختص بالأمر الفني والسادس يتعلق بالنواحي الإدارية والسابع مهمته التنسيق مع المخابرات الصديقة (خصوصاً الولايات المتحدة وإسرائيل)، أما المكتب الثامن فوظيفته مكافحة الجاسوسية والتاسع يشرف على فروع الخارج.

وقسم الأقاليم يشرف على كل ما يجري في المدن الإيرانية والريف، ويعتمد على كتائب المعرفة والصحة وغيرها التي أنشأها النظام في إطار الإصلاحات التي نادى بها الشاه، وعن طريق هذه الكتائب تمكن عملاء السافاك من التقاط أنفاس وتسجيل همسات الفلاحين والقرويين في زوايا القرى الإيرانية النائية. منذ سنة ١٩٧١ أصبح للسافاك ممثل في كل زاوية برتبة مدير عام أو بمنصب مماثل، كما كان لها في كل دائرة أحد العملاء المحترفين.

يقسم العاملون بالسافاك أو معها إلى ثلاث فئات: الموظفون الدائمون على اختلاف رتبهم، وهؤلاء كان عددهم يقرب من ٥٠ ألفاً، وقد يكون أقل من ذلك لكنه لا يقل عن ٣٠ ألفاً بأية حال، والفئة الثانية العملاء المتعاونون ويقدر عددهم بمئات الألوف ومعظمهم من العاملين في المقاهي والملاهي والفنادق والمطاعم والنوادي وبين سائقي السيارات وبوابي العمارات وعمال التنظيفات وغيرهم، وهم لا يتقاضون أجراً إزاء المعلومات التي يقدمونها، غالباً، ويعتبرون غنيمتهم بالنجاة ووقوع الأذى على غيرهم، أما الفئة الثالثة فهم العملاء الموسميون أي الذين يقدمون معلومات خاصة، ويتقاضون منحةً ومكافآت بين

وقت وآخر، وهؤلاء كانوا من جميع طبقات الشعب الإيراني، ومن كافة الأعمار، وبينهم عدد كبير من النساء، ويقال أن عددهم كان بالملايين!

هذا الجهاز الضخم ذو الإمكانيات الهائلة استطاع أن يسيطر على شعب إيران ويحصى عليه أنفاسه ويعد عليه خطواته، ويضمن للشاه حكماً طويلاً وهادئاً، لولا أن الشعب الإيراني كان لديه قوتان جبارتان استخدمهما تماماً هما الإيمان الديني العميق والعنف الثوري الساطع، واستطاع بهما هزيمة الشاه ونظام حكمه رغم السافاك الرهيبة وحشود القوات المسلحة وأسلحتها المرعبة.

إن الإرهاب الذي نشرته السافاك في إيران كان لا مثيل له في التاريخ المعاصر، مما جعل كثيراً من وسائل الإعلام الأجنبية تطلق على إيران اسم بلاد الخوف، وقد وصلت قدرة السافاك إلى كل قرية وشارع في أنحاء إيران، كما أنها استطاعت الوصول إلى كثير من أحرار الإيرانيين في مختلف بلدان أوروبا أو أمريكا والقضاء عليهم، وقد استطاع عملاء هذا الجهاز القضاء على الوطني الكبير الدكتور علي شريعتي في ١٩ يونيو سنة ١٩٧٧ في لندن بعد وصوله إليها بفترة قصيرة، وكان قد سجن عدة سنوات بعد حركة مصدق ثم أطلق سراحه فسافر إلى فرنسا، ثم رجع إلى بلاده سنة ١٩٦٥ فأعيد اعتقاله، ثم أطلق سراحه سنة ١٩٦٦ فعمل بالتدريس في جامعة مشهد ثم في جامعة طهران، وكان يلقي محاضرات فكرية في حسينية الإرشاد جلبت إليها جمهوراً كان يتزايد باستمرار، مما جعل السلطات تغلق الحسينية سنة ١٩٧٣ وتعتقل «شريعتي» وأشخاصاً آخرين وبعد سجنه بضع سنوات وضع في الإقامة الجبرية، حتى تمكن من السفر إلى لندن سنة ١٩٧٧ حيث اغتيل كما أسلفنا.

استخدمت السافاك ضد الوطنيين أساليب متعددة اتسمت جميعها بالقساوة والوحشية وتعارضها مع أبسط المبادئ الإنسانية.

فالمعتقلات والسجون كانت تزدهم بالمعتقلين بحيث لا يكاد يجد أحدهم مكاناً لينام عليه، وكانت تعطي كل معتقل بطانية واحدة لا تكفيه في جو المعتقل الرطب والبارد، كما أن الطعام كان رديئاً وكان تقديم الطعام للمعتقل يبدأ في اليوم الثاني أو الثالث من اعتقاله، بعد أن يأخذ رجيماً إجبارياً خلال اليومين الأولين، وكان الطعام يتألف غالباً من الخبز الأسود ومن الفول أو الحمص أو العدس المسلوق، وكان الطبخ رديئاً، ولذلك كان بعض المعتقلين محظوظين جداً إذا تمكنوا من جلب طعام من الخارج بعد دفع مبالغ باهظة، وكان الطعام يوزع في آنية من الورق.

من الوسائل النفسية لإذلال الوطنيين ومحاولة انتزاع المعلومات منهم كانت تعريضهم لجلسات طويلة من التحقيق المتواصل حتى يصيب المتهم الإغماء أو الإغماء، كما كان من بينها وضع مكبرات صوت خفية يسمع منها المتهم أصوات التعذيب وصراخ وانين المتهمين ويتكرر ذلك ساعات عدة خلال النهار والليل، فيتصور أن التعذيب مستمر ليلاً ونهاراً وأن دوره قادم، مما يضعف من عزيمته.

أما أكثرها لا أخلاقية فكانت إحضار أمهات المعتقلين أو زوجاتهم أو شقيقاتهم وبناتهم إلى المعتقل والتهديد بضربهن أو اغتصابهن إذا لم يعترف

المتهم، وإذا صمد أمام تهديدهم، كانوا يعملون على تجويع المتهم، وإهانته بفاحش القول وأحط ألفاظ السباب واتهامه بأشنع الصفات!

أما التعذيب الجسدي الذي ينتهي غالباً بالموت فكان لرجال السافاك فيه شهرة عالية، خصوصاً وأن المسؤولين عن التعذيب كانوا مدربين على درجة عالية في الولايات المتحدة وإسرائيل وفي ألمانيا الغربية وغيرها.

من وسائل التعذيب التي استخدمها السافاك تسليط تيار كهربائي ضعيف على جسم المعتقل لإرهاق جهازه العصبي وحرق جلده ببطء، مع الآلام الجسدية التي ترافق ذلك، وإدخال البيض المسلوق وهو ساخن في مؤخرة السجين، أو إدخال زجاجات مكسورة أو عصا غليظة وتحريكها بعنف! كما كانوا يلجأون إلى إجبار المتهم على تناول كميات كبيرة من الماء بحيث تصبح معدته كالبالون، أو جرعات وافرة من الامفيتامين!

كما كانوا يربطون أثقالاً بخصية المعتقل تسبب له آلاماً مبرحة، أو يعلقونه من يديه أو من يديه وساقيه معا فيما اصطالحوا على تسميته «بأرجوحة النعيم!» سخرية من المناضلين! واستخدموا الأمواج الصوتية التي تجعل الإنسان يفقد أعصابه ويسعى للإنتحار للعذاب الذي يعانيه وكانوا يستعملون أسلوبيين أحدهما وضع خوذة خاصة على رأس المتهم تجعله يسمع صراخه بصورة مضاعفة، والثاني استعمال جرس خاص يصدر طيناً ذات موجات حادة تفقد المتهم سمعه وتحدث له طيناً مؤلماً في الأذن وارتجاجاً في المخ وأحياناً فقداناً للأعصاب!

كما كانوا يستعملون أحياناً سوطاً ناعماً من المطاط لا يترك آثاراً خارجية على الجلد لكنه يحدث تمزقات داخلية تجعل المتهم يعجز عن الحركة أو النوم ويتمنى الموت في كل لحظة، أما أكثر تلك الوسائل قسوة، فكانت الطاولة المعدنية الكهربائية التي يربط إليها المتهم عارياً، ويبدأ تسخينها بالتدريج حتى يفقد وعيه، وتحدث له حروقاً بالغة تترك على جلده ندوباً طويلة الحياة، إذا قدر له الخروج من ذلك السجن حياً، وكان الموج بالتعذيب بهذه الوسيلة يخطئ أحياناً فيسري تيار بالغ القوة فجأة في جسد المتهم فيحرقه فوراً، وتسمع «طققة» عظامه وعموده الفقري، كما ذكر شهود عيان عندما قتل المناضل بهروز دهقاني بهذه الطريقة.

ونظراً للسمعة السيئة التي عرفت بها السجون والمعتقلات الإيرانية، فإن بعض المناضلين كانوا يحملون معهم أقراصاً من السيانونور ليتلعوها فور إلقاء القبض عليهم حتى لا يتعرضوا للتعذيب على أيدي السافاك، هذا مع الإشارة إلى أن ألوف المعتقلين الوطنيين من شباب وشابات، تحملوا كل مراحل التعذيب بصلابة وصمود، يستحقان إعجاب الجميع، ما عدا رجال السافاك طبعاً، ومن اشتهرت أسماءهم في هذا المجال فاطمة شايدكان وشرين معاضد وشكر الله باكنجاد.

في السنوات الأخيرة لجأت السافاك إلى عمليات الإغتيال المنظم، بإطلاق النار على الضحية أو بطعنه بالخنجر، ويجري تحقيق في الجريمة حيث يختتم الملف بالإدعاء على مجهول، أو كان عملاء السافاك يفتعلون مع الضحية خلافاً فورياً، ثم يقتلونه ويهربون بسرعة، أو يجري خطف الشخص المطلوب من منزله أو

مركز عمله أو خلال عبوره الطريق، ثم تختفي آثاره وفي الغالب تجري تصفيته ببرودة أعصاب!

وفي الخارج حاربت السافاك الطلاب الإيرانيين الذين يدرسون في أوروبا وأمريكا وكان معظمهم معارضاً للنظام الشاهنشاهي، بعدم تجديد جوازات سفرهم، أو عدم تصديق وثائقهم العلمية والشخصية، بالإضافة إلى محاربتهم في مصدر عيشهم ودخلهم كذلك، كما كان عملاء السافاك يتسللون إلى مساكن الإيرانيين، من مواطنين وطلاب، في الخارج ويحصلون على أية وثيقة أو دليل يدين صاحب المسكن، ولا يتعرضون له حتى إذا ما عاد للوطن قبضوا عليه بتهمة الخيانة أو التآمر وعرضوا عليه الوثائق التي سرقوها من منزله.

لم تكتف السافاك بالعمل غير المنظور، بل ساهم رجالها في قمع المظاهرات مع الشرطة، وكانوا يمزقون كتب الطلاب أو يقومون أمامهم بحركات منافية للذوق والأدب، ويهينون الأساتذة علناً وقد يضربونهم أمام طلابهم!

أما الرقابة على الصحافة وكافة المطبوعات، وكذلك على المحاضرات والأفلام والمسرحيات، فكانت شديدة صارمة، وكانت الاجتماعات ممنوعة لأكثر من ثلاثة أشخاص إلا بأذن مسبق.

كانت الرسائل وكذلك المكالمات الهاتفية مراقبة ليلاً نهاراً، وكانت أية كلمة يزلق بها اللسان ضد النظام أو الشاه قد تكلف المرء حياته، وكان السفر للخارج لا يتم إلا بعد تحقيق طويل مع الراغب بالسفر ومع أهله وحتى أصدقائه وجيرانه، ولذلك كان لا يستطيع السفر إلا المحظوظون.

أما الكتابة فكان لابد من أن تخلو من أي انتقاد أو استنكار أو تحريض، وتخلو من وصف الأوضاع السيئة التي يعانيها الشعب، ولا تحمل أي نقد مباشر أو بشكل غير مباشر، لأن الكلمة الصادقة قد تعرض صاحبها لمصير مجهول، قد يكون اغتيالاً سريعاً أو سجنًا طويلاً لا نهاية له، فقد اعتقل المؤلف المسرحي «محسن يلقاني» والمخرج المسرحي «سعيد سلطانبور» لعرضهما مسرحية «المعلمين» التي تصور حياة هذه الفئة بواقعية، وقد سجن يلقاني أربع سنوات قابلة للتمديد.

والشاعر «نسيم خاكسار» اعتقل لأن قصائده تصف الحياة المريرة التي يعيشها أهل خوزستان، بينما النفط يجري من حولهم ليصب في خزانات أوروبا! والباحثة الاجتماعية (ويدا حاجي تبريزي) التي أنهت علومها في باريس ورجعت لخدمة بلادها، اختطفها السافاك من الشارع سنة ١٩٧٢ وحكمت بالسجن ثماني سنوات لأن أبحاثها الاجتماعية دلت بالأرقام على بشاعة الفقر واستفحال المرض وتدني التعليم المسيطر على قطاعات واسعة من الشعب الإيراني، وقد شوهدت في سجنها مكبلة اليدين والقدمين في زنزانة منفردة وآثار التعذيب ظاهرة على جسدها.

أما جريمة «علي أشرف درويشيان» التي سجن بسببها عامين فقد كانت إغارة كتيبه الشخصية إلى أصدقائه، وتحريضهم على القراءة والإطلاع!

ومن الجرائم البشعة التي ارتكبتها السافاك ضد الطلاب الأبرياء اقتحام مكاتب الطلبة وتزريق محتوياتها، وهذه المكاتب أسسها طلاب الجامعات لتكون



مراكز لتبادل الكتب فيما بينهم حتى لا يكونوا تحت رقابة رجال السافاك إذا ما استعاروا كتاباً معيناً من مكتبة الجامعة أو المكتبات العامة، لأن السافاك كانت تعتقل الشباب بحسب نوعية الكتب التي يقرأها!

لقد كان مجرد وصف الليل بالسواد يعني الإشارة للسلطة، أما التطرق، في مقال أدبي، إلى ذكر شروق الشمس أو بزوغ الفجر بعد حلقة الليل فكانا يعني تلميحاً بالثورة، وعند إعدام الشاعر الشعبي «خسرو كلسرخي» سنة ١٩٧٣ لم يعد أحد بعد ذلك يجرؤ على ذكر الوردة الحمراء (كلسرخ بالفارسية) لأنه قد يعني تذكير الناس بالشاعر الشهيد ويصبح عرضة للسؤال والجواب!

بسبب هذا الإرهاب ضد الفكر والثقافة فقد نقص عدد الكتب المنشورة في إيران، فبينما بلغ عددها أربعة آلاف كتاب سنة ١٩٧٠ لم يتجاوز عددها ألف كتاب سنة ١٩٧٥ وكان بعضها مترجماً والبعض الآخر أكاديمي بحت! وقد اضطر الأديب «علي أصغر تجويدي» إلى نشر رسالة مفتوحة للشاه في مايو ١٩٧٧ يقول فيها: «نحن نستاذنك يا صاحب الجلالة بأن تسمح لنا بنشر مؤلفاتنا بحرية!» وفي الشهر التالي من السنة نفسها أعلنت الجهة الوطنية أن الطغيان الشاهنشاهي قد وصل إلى كل شيء! حتى أن مهدي بازاركان عندما نشر كتاباً علمياً عن الحرارة الحيوية وتقلبات المناخ لاحقت السافاك كتابه، ليس لمضمون الكتاب، ولكن لأن بازاركان نفسه من المناضلين الذين تكرههم السافاك، كما أن الملا علي أكبر هاشمي سجن أربع سنوات لنشره كتاباً عن سيرة «أمير كبير» المصلح الإيراني العظيم في القرن التاسع عشر وقد لاقى الكتاب رواجاً هائلاً.

والطالب «حسين طباطبائي» الذي كان يدرس الجولوجيا في ألمانيا الغربية اختطفته السافاك من الشارع وحكمت عليه بالسجن عشر سنوات، لمرافقته للمحامي الألماني هيلد مان كمتزجم، عندما جاء للتعرف إلى أحوال المعتقلين السياسيين في طهران، وقد طرد هليدمان من البلاد فوراً بعد مصادرة أوراقه ووثائقه، وقد علق هليدمان إنه لا يستطيع التعرف إلى أحوال المعتقلين السياسيين، لكنه غادر البلاد وهو متأكد أن عددهم ازداد واحداً!

ومهندس المناجم «لطف الله ميسمي» اعتقل سنة ١٩٧١ أثناء حفلة زفافه، وعندما استطاع أهله زيارته سنة ١٩٧٤، وكان ذلك من الأمور النادرة، كانت عيناه عميواوين ويدها مبتورتين!

والمناضل «منوچهر حامدي» كان ماركسياً صلباً، استطاع الخروج من إيران سراً سنة ١٩٥٩، وكان له دور كبير في إنشاء رابطة الطلبة الإيرانيين في أوروبا، وفي سنة ١٩٦٩ تدرب مع الفدائيين الفلسطينيين، وشكل مع بعض رفاقه مجموعة أبو علي اياد المقاتلة، وعاد مع رفاقه إلى إيران سراً سنة ١٩٧٤، وقامت تلك المجموعة بتسديد ضربات ناجحة لمؤسسات النظام وبعض أركانه، غير أنه اعتقل سنة ١٩٧٦ وانقطعت أخباره منذ ذلك الوقت.

وخريج كلية الحقوق في طهران «مسعود رجوي» وكان أحد الأعضاء البارزين في منظمة مجاهدي الشعب الإيراني، اعتقل سنة ١٩٧١ مع خمسة وسبعين من رفاقه، وحكم معظمهم بالإعدام، لكن ضغط القوى التقدمية في

إيران وخارجها، عدلت حكم الإعدام إلى السجن المؤبد، ولم يخرج من سجنه إلا بعد انتصار الثورة.

و«الرفيقة الأم» هو لقب فاطمة شايدان الذي اشتهرت به، وكانت عضواً في منظمة فدائيي الشعب الماركسية، وعندما جاء السافاك لاعتقال ولدها «نادر» رفضت تسليمه لهم فقتلوه أمام عينها سنة ١٩٧٣، وفي السنة التالية اعتقلت أثناء قيامها بمهمة فدائية وحكم عليها بالسجن اثنا عشر عاماً، ونتيجة للتعذيب الوحشي الذي تعرضت له شلت يداها، كما سقط ولداها وأعمارهما ١١ و ١٤ سنة، صريعين برصاص السافاك سنة ١٩٧٦، وبعد بضعة أشهر لحق بهما ابن شقيقهما نادر قتلاً برصاص الشرطة وكان عمره تسع سنوات فقط أما «صديقة رضائي» فتلقب «أم المجاهدين» حيث سقط لها أربعة أبناء كانوا جميعاً، بالإضافة إليها، أعضاء في منظمة مجاهدي الشعب الإيراني، وكانت السافاك قد أعدمته ولديها «رضا ومهدي» سنة ١٩٧١، واشتهرت قصيدة مهدي التي خاطب بها أمه قبيل إعدامه وهذه مقاطع منها:

«يا أمي روحي سترجع ثانية

فلا تدوري في الشوارع بعين باكية

شمس عمري الشديدة الاشتعال

قد تغرب، تغرب عند الظهر تماماً

ألست أنت من قلت لي

أن طريق الله هي طريق الشعب؟

وانه في سبيلها فلتجاهد بحياتك

لان رجال الحق هم طليعة الأحرار

حيث تخلص نفسك من سلطة كل اسار».

كما قتل ولداها الآخران، وأحدهما يدعى أحمد تحت التعذيب بعد أن قتلا «جاويد» أحد ضباط السافاك. وقد تعرضت الأم خلال سجنها إلى تعذيب وحشي، فكانت تعلق بالسقف من يديها عدة ساعات، وتضرب بالسوط على قدميها حتى تدميا، ولم تتمكن السافاك من انتزاع كلمة واحدة منها، كما سجن بنتها أيضاً، من زوجها الأول، وإحدهما حكمت بالسجن مدى الحياة، والثانية. وكان عمرها لا يتجاوز أربع عشرة سنة، سجن ثلاث سنوات، ولم يكن لدى السافاك أي دليل ضدها!

وهناك أكثر من عائلة نكبت بقتل كل أفرادها، أو معظمهم، فعائلة مفتاحي أعدم منها شقيقان، وعائلة أحمد زادة أعدم منها شقيقان واختفت شقيقة ثالثة!

و«شكر الله باكنجاد» قبض عليه مع ١٧ من رفاقه قرب الحدود العراقية سنة ١٩٧٠، وكان عائداً مع مجموعته إلى إيران سراً بعد أن تدرب مع رفاقه في معسكرات الفدائيين الفلسطينيين، وقد عرفت مجموعته بمجموعة فلسطين، وقد

حكم عليهم جميعاً بالإعدام، لكن ضغط الرأي العام العالمي خفف الحكم إلى السجن المؤبد، وقد تسرب للخارج التعذيب الوحشي الذي يلقاه باكنجاد ورفاقه، سئل الشاه في مؤتمر صحفي عالمي عن ذلك، فأنكره، لكنه اعترف ضمناً بوقوع بعض حوادث التعذيب أحياناً، وإن زعم، أن ذلك لم يكن سياسة دائمة!

وفي حديثنا عن بطولات المناضلين الوطنيين من الرجال، لا يمكننا أن نغفل ذكر المناضلات الإيرانيات اللواتي تعرضن للتعذيب والإعتقال، وأظهرن جرأة وشجاعة خارقتين، بل إن بعضهن أحرزن شهرة أسطورية!

فعندما حاصرت السافاك المناضلة «شيرين معاضد» والشاعرة الرقيقة «مرضية اسكوي» في أحد المنازل بغية القبض عليهما، قاتلتا ببسالة نادرة حتى استشهدت مرضية وجرحت شيرين، وبعد اعتقالها صمدت للتعذيب ورفضت إعطاء أية معلومات عن الوطنيين، وقد استطاع أحد الصحفيين أن يلمحها في فناء السجن وقد غطت الحروق معظم جسدها!

أما «أشرف دهقاني» فقد أصبحت بطولتها على كل لسان، فقد اعتقلت سنة ١٩٧١ وكان عمرها ٢٢ سنة، وحكمت بالسجن عشر سنين، وقد صمدت للتعذيب المتواصل ستة أشهر دون أن تفيد السافاك بأية معلومات، وقد جلدت بالسياط وهي عارية، وكانت تربط إلى مقعد وتترك عليه في حجرة مظلمة ورطبة، وقد ألقوا عليها أفاعي غير سامة كانت تلتف على جسدها، كما ملأوا زجاجات بالماء الغالي ووضعوها على صدرها وبطنها، فأحدثت لها حروقاً شديدة، وأكرهوها على شرب مياه قدرة، وحرموها من الطعام فترات طويلة،

وكسروا أصابع إحدى يديها، وأخيراً احضروا شقيقها «بهروز» وظلوا يعذبونه أمامها حتى مات بعد أحد عشر يوماً، وقد تمكنت في ٢٦ مارس ١٩٧٣ من الهرب من سجن قصر الرهيب، وبعد أن استراحت فترة استعادت بها حيويتها قامت بعدة عمليات مسلحة ضد النظام!

ولم ينج رجال الدين من التعذيب والموت في سجون السافاك، فمات آية الله سعيدي في السجن في ربيع سنة ١٩٧٠، وآية الله آذرشاهي عذب حتى الموت في صيف ١٩٧٤ وكان عمره ٦٥ سنة، وآية الله محمود طالقاني العالم الديني الكبير وإمام مسجد هدايت في طهران أمضى ما يزيد عن أحد عشر عاماً من عمره في سجون النظام، وقد سجن أيضاً ابنه وابنته وكانا قد تدربا مع الفدائيين الفلسطينيين، كما أن ابناً آخر له كانت تطارده السافاك لانتمائه إلى منظمة مجاهدي الشعب، ونتيجة للضغط الشعبي والعالمي أطلق سراح طالقاني في صيف ١٩٧٨ باستقباله عند خروجه من السجن ما يقرب من ربع مليون شخص هتفوا بحياته ونددوا بالديكتاتورية!

وآية الله محمد منتظري حكم بالسجن عشر سنوات، وقد عمل في بيروت ضابط ارتباط بين المقاومة الفلسطينية والشوار الإيرانيين وعرف بين أصدقائه باسم (أبو احمد).

## العدالة الشاهنشاهية:

كان المعتقلون السياسيون يمثلون أمام المحاكم العسكرية المشكلة طبقاً لقانون سنة ١٩٥٧، وهو القانون نفسه الذي تشكل بموجبه جهاز السافاك. وكانت المادة ٧٩ من قانون العقوبات تحتم حضور لجان منصفة أثناء النظر بالقضايا السياسية. كما انه بموجب القوانين السارية يحق للمتهم الدفاع عن نفسه وتوكيل محام، كما لا يجوز توقيف أي شخص أكثر من ٢٤ ساعة بدون تقديمه للمحاكمة.

كما تحتم القوانين كذلك إجراء محاكمات عادلة وعلنية ومنح المتهم الوقت الكافي وكذلك محاميه لتهيئة دفاعه، كما لا تمنع حضور أهل المتهم وأقربائه أو المراقبين والصحافيين، كما انه كان واجباً على سلطات السجون تهيئة المكان والطعام المناسبين للموقوفين، وعدم ممارسة أي تعذيب جسدي أو معنوي يعرض جسد المعتقل أو حياته للضرر أو الخطر.

لكن عدالة الشاه ضربت بكل تلك النصوص والقوانين عرض الحائط، وأنزلت بالمعتقلين اشد أنواع التعذيب والتنكيل، وسأقت المعتقلين الوطنيين إلى ساحات الإعدام فرادى وجماعات في قسوة ووحشية لا يعرفها إلا نظام فاشي عريق، أو حكم ديكتاتوري غاشم!

لقد جرت معظم المحاكمات بسرية مطلقة، ولم يسمح لأهل المتهمين أو أقربائهم بحضورها، كما منع الصحافيون الإيرانيون والأجانب من حضور

جلسات المحاكم، ولم يسمح بحضور تلك المحاكمات أو بمقابلة بعض المعتقلين إلا في حالات استثنائية معدودة، ولفترات وجيزة جداً، ونتيجة لضغوط عالية واسعة قامت بها لجان الدفاع عن حقوق الإنسان الدولية ومنظمة العفو الدولية والهيئات التقدمية في أنحاء مختلفة من العالم، ومن المحامين الذين تمكنوا من حضور بعض جلسات تلك المحاكم، أو التحدث خلصة إلى المعتقلين، كان المحامون الفرنسيون كريستان بوجيه ونوري البلا وهنري ليبرتاليس والمحامية مادلين فيرون!

كان القضاة ورجال الإدعاء وحتى المحامون في المحاكم العسكرية من العسكريين، وكان بعض أولئك المحامين من الضباط العاديين الذين لا يعرفون الكثير عن القوانين والإجراءات القانونية، ولم تقبل المحاكم العسكرية اشتراك محامين مدنيين، حفاظاً على سرية الجلسات، ولإجراء محاكمات سريعة، لأن المحامين المدنيين «يقبضون الأمر بجدية، فيعدون مرافعات طويلة وجادة. مما لا يتفق مع طبيعة تلك المحاكم التي كان هدفها إنزال أشد العقوبات بالمتهمين وليس تحقيق العدالة!» وعندما قام العقيد كودرزي بالدفاع عن المتهمين كما عليه عليه ضميره، لفقت له تهمة الرشوة ونحي عن منصبه!

في حالات كثيرة كانت تجري تلاوة لائحة الاتهام، ومناقشة المتهم ومرافعة الدفاع في جلسة واحدة قصيرة يصدر بعدها الحكم بالإعدام، وفي حالات كثيرة أيضاً، خصوصاً إذا كان عدد المتهمين في قفص الاتهام كبيراً، كان المحامون العسكريون يسلمون مرافعاتهم الخطية لهيئة المحكمة، لتقرأها في وقت آخر حتى لا يتعطل سير الجلسات!



واستئناف الحكم كان على غير طائل، بل إنه في حالات كثيرة حكمت محاكم الاستئناف العسكرية بعقوبات أشد، فعندما حكم على «ويدا حاجي» بالسجن سبع سنوات، استأنفت الحكم، فكان قرار محكمة الاستئناف الحكم عليها بعقوبة ثماني سنوات! أما الأكثر غرابة من كل ما ذكرنا، فهو تجديد العقوبة على السجناء الذين يخشى من خطرهم على النظام إذا أصبحوا طلقاء، إذ عند انتهاء عقوبة بعض السجناء. كان يجري تلفيق بعض التهم لهم ثم سوقهم إلى المحاكم من جديد ليقضوا فترة عقوبة جديدة قد تطول سنوات. وهذا الأمر لم يعرف له تاريخ القضاء مثيلاً أما التوقيف الذي لا يجوز أن يتجاوز ٢٤ ساعة، فإنه كان يمتد أشهراً وسنوات، وأبلغ دليل على ذلك «صفر قهرماني» الذي لقب بالسجين العتيق لأنه أوقف سنة ١٩٤٧ بتهمة الشيوعية، وظل معتقلاً حتى أخرجه الثوار في فبراير ١٩٧٩، وقد ماتت زوجته أثناء اعتقاله، كما سمح له بمشاهدة ابنته، بعد عشرين سنة من اعتقاله، عندما جاءت تستأذنه بالزواج ممن تحب!

أما التعذيب، وسوء التغذية، والمعاملة، فقد تحدثنا عنها طويلاً في الصفحات السابقة.

عند انتصار الثورة، وجد الثوار في سجون طهران وحدها أحد عشر ألف جندي سجين سياسي، وكان ألوف غيرهم قد أعدموا أو جرت تصفيتهم!

## الجيش:

كان الجيش قبيلة الشاه المدللة، ينفق على تجهيزه، ويعتني بأفراده بما يتناسب مع الأهداف العديدة التي أخذ يعمل على تحقيقها بواسطته. إذ أضافه إلى المهمة الكلاسيكية للجيش بالدفاع عن حدود البلاد، فقد أوكل الشاه لجيشه مهمتين أخريين إحداهما داخلية والأخرى خارجية.

كانت مهمة الجيش الداخلية المساهمة مع الشرطة في قمع الإضرابات والتصدي للمظاهرات، مما أخذ يضعف من الرابطة بين الجيش والشعب، ولما صار الجيش اليد القوية التي يثبت بها الشاه نفوذه، عمل على تقوية دور الجيش في الحياة الإيرانية فوسع من صلاحيات المحاكم العسكرية، وأنشأ مؤسسات شبه عسكرية (مثل كتائب المعرفة وجيش الصحة) ليجعل للجيش سيطرة على الريف وأهله.

لولا الجيش لكان النظام الشاهنشاهي قد انهار، قبل سقوطه الفعلي بعشرين سنة على الأقل، فالجيش كان رأس الحربة التي قضت على حركة مصدق، وأعادت الشاه الهارب إلى أوروبا، سنة ١٩٥٣، والجيش هو الذي قمع ثورة الخميني الأولى سنة ١٩٦٣ وتسبب في سقوط عشرين ألف شهيد، كما كان الجيش هو الذي تصدى للثورة الأخيرة منذ ١٩٧٧ وحتى سقوط الشاه في مطلع سنة ١٩٧٩، وساعده على ذلك فرض نظام الأحكام العرفية ونظام منع التجول في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٨.

أما المهمة الخارجية التي كان الشاه يعد لها جيشه فقد كانت تحقيق أحلامه الإمبراطورية وإحياء أمجاد الفارس القديمة، وقد ركز الشاه اهتمامه على الخليج حيث بدأ يلعب دور «جيمس بوند»، وكانت له بضع كتائب وسرب من الطائرات تقاتل الوطنيين في جبال ظفار في عُمان.

كان الشاه يعرف كيف يعامل أفراد جيشه ويتعامل معهم، فكان دائم الاتصال بكبار الضباط، وكان يعرف معظم جنralاته بأسمائهم، كما ارتبط بعلاقات شخصية وصلات مصاهرة ببعض القادة الكبار، ولتظل علاقته بأفراد جيشه وثيقة، منع ترقية أي ضابط برتبة رائد فما فوق إلا بعد إطلاعهم الشخصي، ومنح الضباط امتيازات عديدة مثل السكن الرخيص، وحق امتلاك سيارة جديدة كل سنتين معفاة من الرسوم الجمركية، وسمح لهم باستخدام عناصر عسكرية كمراقبين وسائقي سيارات وطهارة في منازلهم، كما فتح لهم تعاونيات الجيش لتبيعهم بأسعار منخفضة جداً، كما أدخل جميع أفراد الجيش بالضمان الصحي الذي كان يشمل العسكري نفسه وعشرة من أفراد أسرته سواء كانوا والديه وأشقائه وشقيقاته، أو زوجته وأبناءه، وكان ذلك ميزة كبيرة للعسكريين إذا عرفنا المشقة والتكاليف الباهظة التي كان يعاني منها المدنيون في التطبيق أو في أسعار الحاجيات.

لقد قام الشاه بشراء أحدث الأسلحة وأكثرها تطوراً وزود جيشه بها بحيث تحولت ثكنات الجيش الإيراني في السنوات الأخيرة من حكم الشاه إلى أخطر مستودعات للأسلحة غير النووية في العالم كله!

لم يؤد هذا الإنفاق الضخم، إلى إنشاء جيش قوي يفوق طاقة البلاد وحاجتها، فحسب، بل أدى كذلك إلى المساهمة في سد جزء كبير من العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة، وعمل على زيادة استنزاف الثروة في إيران، وبينما كانت النفقات العسكرية لا تتجاوز مئة مليون دولار سنة ١٩٥٤، إذ بها تتجاوز عشرة مليارات دولار سنة ١٩٧٨، والجدول التالي يبين تصاعد تلك النفقات:

سنة ١٩٥٤	٧٨	مليون دولار	سنة ١٩٧٣	٢٤٥٢	مليون دولار
سنة ١٩٦٤	٢٤١	مليون دولار	سنة ١٩٧٤	٣٦٨٠	مليون دولار
سنة ١٩٧٠	٩٦١	مليون دولار	سنة ١٩٧٧	٩٤٠٠	مليون دولار
سنة ١٩٧١	١٣٥٢	مليون دولار	سنة ١٩٧٨ أكثر	١٠	مليار دولار
سنة ١٩٧٢	١٨٤٧	مليون دولار			

كان ارتباط الشاه بالولايات المتحدة يتجلى أكثر شيء في الناحية العسكرية، إذ أن القسم الأعظم من الصفقات العسكرية كان معقوداً مع الولايات المتحدة، كما أن المستشارين والمدرّبين الأجانب في الجيش الإيراني كانوا جميعاً من الأمريكيين، وبينما كان سنة ١٩٤٧ لا يتجاوز بضعة أفراد يقومون بمهمة عسكرية محدودة في الجيش الإيراني، فإن عددهم وصل إلى حوالي - ٣٨ - ألفاً (وبعض المصادر ترفعه إلى - ٤٥ - ألفاً) سنة ١٩٧٨، وكان الإشراف والسيطرة على كافة أقسام الجيش وعلى مختلف أسلحته البرية والجوية والبحرية، وقد

ساهمت النفقات العسكرية في امتصاص حيوية وإزدهار الإقتصاد الإيراني، إذ بينما كانت تشكل ٢,١٪ من الإنتاج القومي العام سنة ١٩٥١ إذ بها تصل سنة ١٩٦٧ إلى ٧,٧٥٪، ثم ترتفع سنة ١٩٧١ إلى ١٤,١٪.

ونظراً للعلاقة الإستثنائية التي كانت تربط النظام الشاهنشاهي بحكومة الولايات المتحدة، فقد حصل الشاه على أسلحة بالغة التعقيد، لم تزود بها كثير من الدول الأعضاء في حلف الأطلسي نفسه، وقد اشترت إيران في سنة ١٩٧٧ وحدها أسلحة أمريكية بمبلغ /٤٢١٣/ مليون دولار، لما كانت تلك الأسلحة بحاجة إلى صيانة وتشغيل، فقد ظلت إيران تستقبل الخبراء الأمريكيين، وترسل عناصرها العسكرية إلى الولايات المتحدة للتدريب، وقد بلغ عدد الإيرانيين الذين تدربوا في الولايات المتحدة بين سنتي ١٩٤٩-١٩٧٩ أكثر من أحد عشر ألف عسكري من مختلف الرتب والاختصاصات!

مكن فرض نظام التجنيد الإجباري من حشد جيش عامل يتجاوز نصف مليون مقاتل، وكان بذلك خامس قوة عسكرية في العالم، وأقوى جيوش الشرق الأوسط وأكثرها تسليحاً! وقد توزعت هذه القوات على أسلحة الجيش المختلفة كما يلي:

/٢٨٥/ ألفاً في القوات البرية (يضاف إليهم ٧٤ ألفاً يشكلون القوات الخاصة المدربة على حرب الشوارع والمختصة بقمع التمرد والإضطرابات) وكان لديها أكثر من ٣٣٠٠ دبابة معظمها من صنع أمريكي.

/١٠٠/ ألف في القوات الجوية، التي كانت تملك حوالي ألف طائرة معظمها أمريكي، وبينها طائرات ف-١٤ وف-١٦ المتطورة والمجهزة بصواريخ «فونيكس» المتقدمة، ويضاف إليها حوالي ألف طائرة هليكوبتر، معظمها مجمع في إيران بترخيص من شركة «بل» الأمريكية، التي وصل عدد موظفيها في فرع الشركة في إيران في أواخر سنة ١٩٧٨ إلى ٣٤٠٠ موظف.

/٢٨/ ألفاً في القوات البحرية التي كانت تمتلك اثنتين وسبعة قطعة ما بين بارج ومدمرات زوارق صواريخ وكاسحات ألغام وسفن إنزال وأربعة عشر زورق هوفر كرافت.

يضاف إلى ذلك الحرس الإمبراطوري الذي كان يضم اثني عشر ألف جندي مجهزين بأحدث الأسلحة؛ مدرّبين تدريباً عالياً، وكان يجري اختيارهم بعناية وبدقة بالغة، بحيث لا يختار إلا أهل الثقة الذين لا يعرفون غير الشاه سيّداً، ولا يأتمرون إلا بأمره، ومن بينهم كان يختار أفراد فرقة الخالدين الذين يبلغ عددهم أربع آلاف جندي وكانوا يشكلون النخبة في الجيش الإيراني وزهرة شبابه التي تدين بالولاء التام للشاه، وكانت لهذه الفرقة قيادتها وهيئة أركانها المرتبطة بالشاه مباشرة، وهي التي كانت آخر فرق الجيش الإمبراطوري التي استسلمت للثوار بعد سقوط نظام الشاه، وكان أفرادها يلقون بأسلحتهم وهم يجهشون بالبكاء كالنساء ليس خوفاً على أنفسهم أكثر مما هو حزن على الشاه ونظامه، ولا عجب في ذلك فقد علموهم أثناء التدريب أن يهتفوا باسم الشاه قبل الوطن وبعد اسم الله مباشرة.

## السياسة الخارجية:

كانت مصلحة الشعب الإيراني، وموقع بلاده المهم في الشرق الأوسط، يتطلب انتهاز سياسة خارجية تتسم بالحياد بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتوثق علاقات حسن الجوار مع الدول المتاخمة لحدودها، وتطبع علاقاتها الخارجية بالنهج المسالم والدبلوماسية، لكن الذي حدث خلال السنوات الثلاثين من حكم الشاه كان نقيض ذلك تماماً، أي انه كان، نتيجة لتلك السياسة، ضد مصالح الشعب الإيراني بشكل أساسي.

فقد عملت الحكومات الإيرانية المتعاقبة، خلال حكم محمد رضا شاه، على توثيق علاقاتها بالدول التقدمية والوطنية بالجمود وبالتوتر الدائم، وبذا كان الشاه يسير في سياسته الخارجية عكس القاعدة المعروفة في السياسة الوطنية فقد كان يصادق من يعادي شعبه، ويعادي من يصادق شعبه.

أما جيرانه العرب، فقد كان الشاه يستخدم معهم سياسة العصا الغليظة، ويتعامل معهم بمنتهى التصلب والتعصب، محاولاً من خلال تلك السياسة، تحقيق أحلامه في السيطرة على الخليج، أو على الأقل إتخاذ صفة الشريك الأكبر في سياسة الخليج.

ففي علاقاته مع العراق اتخذ الشاه جانب العداء منذ سقوط الملكية في العراق سنة ١٩٥٨ وخروج العراق من حلف بغداد، وفي سنة ١٩٦٩ ألغى الشاه من جانبه معاهدة سنة ١٩٣٧ لتنظيم الملاحة في شط العرب، وقام بحشد قواته على الحدود مع العراق، مما اضطر العراقيين إلى حشد قواتهم على حدود إيران، وفي

سنة ١٩٧٥ وقعت اشتباكات مسلحة على الحدود بين البلدين كادت تتطور إلى حرب شاملة بينهما.

ومنذ قيام الثورة الكردية في العراق وإيران هي الخرض والممول الأول لها، وظلت كذلك حتى تم الإتفاق بين البلدين على عدم تدخل أحدهما بشؤون الآخر فانتهى التمرد الكردي بكل سهولة.

وعلاقة إيران بالبحرين كانت المطالبة الدائمة بضمها إليها، حتى أنه خصص مقعد خال في البرلمان الإيراني منذ سنة ١٩٥٩ ليشغله نائب عن البحرين عند تحريرها! وبعد إجراء استفتاء شعبي بإشراف الأمم المتحدة الذي أدى لقيام دولة البحرين سنة ١٩٧١، أسقطت إيران كل مطالبة لها بالبحرين واعتُرفت بحكومتها، وإن اتسمت العلاقات بين البلدين بالجمود.

ولم تكد دولة الإمارات العربية المتحدة تظهر للوجود، حتى قامت القوات الإيرانية باحتلال ثلاث من جزرها هي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في نوفمبر ١٩٧١، بحجة ضمان حرية المرور للناقلات المحملة بالنفط الإيراني في مضيق هرمز، ولا تزال تحتل هذه الجزر حتى الآن.

أما علاقاته بعمان فقد كانت جيدة لأن السلطان قابوس استعان بالقوات الإيرانية للقضاء على ثورة ظفار في بلاده وقد بلغ عدد تلك القوات في أوج الثورة العمانية حوالي خمسة آلاف جندي، وقد تم سحبهم جميعاً بعد قيام الحكم الثوري في إيران.



أما علاقات الشاه بمصر فهي تختلف بحسب الحاكم الموجود على رأسها فطيلة حكم عبد الناصر اتسمت العلاقات بين البلدين بالعداء الشديد، وبعد مجيء أنور السادات للحكم تحسنت العلاقات بين البلدين وقدم الشاه لمصر أكثر من مليار دولار من القروض والمساعدات، كما أخذت إيران تخطط لإستثمار مليار دولار آخر في مشاريع مختلفة في مصر، وقد ارتبط أنور السادات ومحمد رضا بصداقة شخصية متينة، هي التي جعلت الشاه يتطلع إلى النزول في مصر كأول بلد يقيم فيه بعد خروجه من إيران عند نجاح الثورة الشعبية.

أمام علاقة إيران بجارها الشمالي الكبير، الإتحاد السوفيتي، فقد اتصفت بالتناقض، إذ بينما هي عداء وحرب لا هوادة فيها على الصعيد السياسي والإيديولوجي، فقد كانت صداقة وتعاوناً واسع المدى في المجال الإقتصادي، وبينما كان يجري الترحيب بالخبراء السوفيت، كانت السجون تتلقى المزيد من الشيوعيين وحتى اليساريين الإيرانيين.

وبينما كان يجري إنشاء المشاريع المشتركة مع السوفيت (مثل سد نهر أرس) وتمد خطوط لأنابيب النفط والغاز لنقله إلى روسيا، كان الشاه يسمح للأمريكيين بإنشاء المزيد من محطات التجسس الإلكترونية على طول حدود بلاده مع الإتحاد السوفيتي ويترك لهم إدارتها.

بدأت العلاقات بالتحسن بين إيران والإتحاد السوفيتي منذ أوائل الستينات عندما رأى الشاه أنه بإمكانه تحسين علاقاته بالسوفيت ليرتاح من جهة حدوده الشمالية ويتفرغ لعلاقاته مع دول الخليج، وقد استفاد الشاه من سياسته بعدم

قطع شعرة معاوية مع السوفيت حتى في أشد سنوات علاقاته بالولايات المتحدة، وهكذا في سنة ١٩٦٢ اتفق البلدان على تبادل المعونة الفنية والاقتصادية، وفي السنة التالية قام بريجنيف بزيارة طهران ورد له الشاه الزيارة في سنة ١٩٦٥ حيث جرى التوقيع على اتفاق إقتصادي يشترى الإتحاد السوفيتي بموجبه عشرة مليارات متر مكعب من الغاز الإيراني سنوياً، وفي السنة التالية بدأ إنشاء مجمعات الحديد والصلب في أصفهان بمعاونة تقنية من السوفيت، ومدت أنابيب النفط إلى الإتحاد السوفيتي، وفي سنة ١٩٧٢ أثناء زيارة الشاه لموسكو جرى توقيع اتفاق إقتصادي جديد لمدة خمس سنوات، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين سنة ١٩٧٦ حوالي ٤٤٥ مليون دولار.

إذا كانت علاقات إيران بالإتحاد السوفيتي قد اتسمت بالتناقض، فإن العلاقة مع إسرائيل اتصفت بالغرابة والمراوغة:

فمع أن إيران تجاور أكثر من بلد عربي، وتعتبر جزءاً من العالم الإسلامي، إلا أنها كانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل على أساس الواقع (دوفاكتو) وذلك سنة ١٩٥٠، وأقامت معها علاقات تجارية واقتصادية متعددة، وظلت إيران المصدر الرئيسي لتزويد إسرائيل بالنفط، الرخيص نسبياً، طيلة الثلاثين عاماً الماضية!

في سنة ١٩٥٠ حضر لإسرائيل مبعوث دبلوماسي إيراني بصفته «مبعوثاً فوق العادة إلى فلسطين» ثم انتبهت الحكومة الإيرانية لغلطتها فأسمته رسمياً «الممثل الخاص لإيران في دولة إسرائيل، وقد ظل التمثيل الدبلوماسي عند هذا

المستوى رسمياً، لكن مكتب إسرائيل في طهران تحول إلى سفارة فعلية، وكان في نشاطه وعدد موظفيه يضارع سفارات الدول الكبرى.

منذ يوليو ١٩٦٠ أخذ الشاه يعمل على توطيد علاقاته بإسرائيل، وعندما تأكد عبد الناصر من ذلك هاجم سياسة الشاه بهذا الخصوص، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران ومصر، وأرسل الشيخ محمود شلتوت، شيخ الجامع الأزهر آنذاك، يستفسر من الشاه عن مدى تلك العلاقة، فزعم الشاه في جوابه له بأن العلاقة لا تزال عند المستوى نفسه الذي بدأت به سنة ١٩٥٠.

لم يعبأ الشاه باعتراض عبد الناصر ضد سياسته مع إسرائيل، وأخذ يعقد معها سلسلة من الإتفاقيات الثقافية والفنية، فقامت إسرائيل بمشاريع عديدة لإنشاء المساكن وشق الطرق والإرشاد الزراعي وتعمير المناطق المنكوبة بالزلازل وإنشاء أبنية الري وبناء شبكات المجاري في المدن الإيرانية، وقد بلغ حجم العمليات التي قامت بها شركة مقاولات إسرائيلية واحدة، هي شركة سوليل بونيه، حوالي ستمائة مليون دولار، بالإضافة إلى حوالي ستين شركة إسرائيلية أخرى كان لها نشاطات متعددة في إيران.

أما إسرائيل فكانت تستزود من إيران بستين ألف برميل من النفط يومياً بموجب إتفاق خاص مع إيران، وقد استوردت إيران من إسرائيل سنة ١٩٦٨ بضائع بقيمة / ١٥٠، مليون دولار، وفي السنوات الأخيرة كان يعمل في إيران ثلاثة آلاف خبير إسرائيلي.

لم يغفل الشعب الإيراني عن خطورة علاقة حكومته بإسرائيل، ولذلك كان يعبر عن سخطه عن هذه العلاقة بمهاجمة المؤسسات اليهودية في كل مظاهرة تقوم في طهران وفي المدن الإيرانية الأخرى، وقد حاولت السافاك التخفيف من العداء لإسرائيل بنشر شعار «الكفر ملة واحدة» أي طالما أن الدول الكافرة واحدة، فلماذا يُعترض فقط على العلاقة مع إسرائيل وحدها؟ وعند انتصار الثورة في فبراير ١٩٧٩ كان من أول ما قام به الثوار اقتحام مركز البعثة الإسرائيلية في شارع «كاخ» في طهران، ومصادرة محتوياته، وتحويله إلى سفارة فلسطينية يقيم فيها ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أما بالنسبة لعلاقة الحكم الإيراني بحكومة الولايات المتحدة، فقد كانت علاقة من نوع خاص، تجاوزت الأعراف الدبلوماسية لتصبح في النهاية علاقة التابع بالمتبوع.

كانت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة قائمة منذ فترة طويلة، لكنها لم تكن وثيقة أو ناشطة، وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت الولايات المتحدة تعمل على تقوية نفوذها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، فقدمت في سنة ١٩٤٨ مساعدة عسكرية لإيران بلغت عشرة ملايين دولار، ونتيجة لضغط الولايات المتحدة دخلت إيران عضواً في حلف بغداد سنة ١٩٥٥، وفي سنة ١٩٦٠ قدم الجنرال الأمريكي «هيدن» على رأس مجموعة من المستشارين العسكريين للعمل في الجيش الإيراني وتدريبه على الأسلحة المتطورة التي بدأت تنزود بها إيران من الولايات المتحدة، وعندما تزايد عدد أولئك المستشارين في إيران وأقامت معهم عائلاتهم، ولتأمين وضع مستقر لهم،

خصوصاً بعد ازدياد المعارضة للوجود الأمريكي في إيران، أصدرت الحكومة الإيرانية قانون الحصانة الذي يمنح لكل الأمريكيين في إيران دبلوماسية، تجعلهم فوق القانون الإيراني.

هذه السياسة الخارجية أضعفت هيئة النظام الشاهنشاهي في الخارج، وأكثر من عدد أعداء إيران وينطبق عليها المثل الإيراني الشهير «من كبر مساحة سقفه كان عليه أن يجرف ثلجاً أكثر عنه»

### الأزمة الاقتصادية:

في الظاهر كان الاقتصاد الإيراني مزدهراً ولا يعاني من أية أزمة، وكانت الإحصاءات الرسمية تشير إلى سير البلاد نحو الهدف الذي حدده الشاه لها بأن تصبح «ياباناً» ثانية في آسيا في مطلع الثمانينات، لكن كل مطلع على أوضاع الاقتصاد الإيراني كان يعرف أن عائدات النفط الضخمة كان معظمها يضيع في صفقات الأسلحة التي تعاقد عليها الشاه مع حكومة الولايات المتحدة، وفي إغراق الأسواق الإيرانية بالبضائع الاستهلاكية من شتى بلدان العالم، بحيث استنزفت ثروات البلاد، ونقص النقد النادر لديها، وتدنّت مستويات المعيشة لفئات واسعة من الشعب الإيراني بسبب التضخم النقدي والإرتفاع الهائل في الأسعار، خصوصاً وأن الفلاحين الذين كانوا يمدون أسواق المدن بالسمن واللحم والألبان والصوف بكميات كبيرة وبأسعار متدنية، نزح عدد كبير منهم إلى المدن، هرباً من سوء الوضع الاقتصادي في الريف، وطلباً حياة أفضل في المدن!

يتجمع القسم الأعظم من الإيرانيين في طهران وفي الشمال الإيراني، حيث يغزر المطر وتجدد المحاصيل المختلفة، وذلك لأن القسم الباقي من إيران إما أراض صحراوية قاحلة، يصعب العيش فيها، مثل صحراء بلوچستان في جنوب شرق البلاد، أو صحراء «لوت» في الوسط، وأما هضبة وعرة يصعب زرعها وارواؤها كما هو الحال في القسم الأكبر من وسط البلاد.

إن المشكلة الأساسية التي تجعل حياة معظم الإيرانيين في الريف صعبة ومستوى معيشتهم متدنياً هي قلة الأراضي الزراعية وسوء التربة، وكذلك النقص الواضح في الماء، ومع أن الأرض الزراعية لا تتجاوز عُشر مساحة البلاد كلها، فإن الفلاح يضطر إلى ترك ثلثي تلك المساحة بوراً ليزرع الثلث الآخر كل عام، وقد زاد الأمر سوءاً تحكم الإقطاعيين في مصادر المياه الجوفية والسطحية، واستيلائهم على أخصب الأراضي وأوفرها إنتاجاً، وهذا الوضع المتوارث منذ قرون لم يعمل الشاه على تغييره، لأن الحلول الزراعية التي نادى بها كانت سطحية، وأن معظمها لم يطبق تماماً، كما شرحنا ذلك في الفصول السابقة، مما أدى إلى نكسة زراعية وبالتالي ازدياد تأزم الوضع الاقتصادي في البلاد!

كانت منطقة طهران وحدها تبتلع ٤٥ إلى ٥٠٪ من الدخل القومي العام، في حين أن سكانها لا يمثلون أكثر من عشر السكان فقط، كما أن الشمال الإيراني كان يستهلك وحده ٣٥٪ من مجموع الاستهلاك العام في إيران كلها.

لقد بلغت حركة الإستيراد ذروتها سنة ١٩٧٧، وكان معظمها بضائع استهلاكية وكمالية، وكانت نسبة ضئيلة جداً منها لوسائل الإنتاج، وقد بلغت قيمة الإستيراد في ذلك العام ما يقرب من ١٥/ مليار دولار، وكانت ستتجاوز هذا الرقم بكثير سنة ١٩٧٨ لولا الشلل الذي أصاب التجارة نتيجة للاضطرابات التي وقعت آنذاك! وهذا الإستيراد الضخم، مع ضعف إمكانيات الموانئ الإيرانية أدى إلى عرقلة حركة التفريغ، بحيث أن بعض السفن كانت تضطر للإنتظار ثمانية أشهر ليتم تفريغها في الموانئ الإيرانية، وقد دفعت إيران سنة ١٩٧٧ وحدها ما يقرب من مليار دولار كغرامات فقط!

إذا كنا، في الفصول السابقة، قد عرضنا بشكل مفصل صورة الوضع لدى الفلاحين في إيران، فإن وضع العمال لم يكن أفضل حالاً، ويكاد يوازي بؤس الفلاحين وشقاءهم. والدليل على سوء الوضع لدى العمال، إنهم كانوا يقومون باضطرابات ومظاهرات مستمرة، رغم القمع الوحشي الذي كانوا يتعرضون له، ورغم الإرهاب المسلط فوق رؤوسهم من فصل من العمل أو اعتقال طويل الأمد، إن لم يصل الأمر إلى القتل أو الاغتيال بواسطة عملاء السافاك!

ففي يونيو ١٩٥٩ أضرب ثلاثون ألفاً من عمال مصانع الطوب في طهران مطالبين بتحسين أحوالهم، وفي يناير ١٩٢٦ حدثت اضطرابات عمالية عدة في طهران وضواحيها لرفع مستوى الأجور، وفي إبريل ١٩٧١ أضرب ألفان من عمال النسيج في مصانع كرج قرب طهران مطالبين بزيادة أجورهم التي لم تكن لتزيد عن ٢٥٠ قرشاً لبنانياً يومياً. وفي أغسطس ١٩٤٧ أضرب عمال مصنع

«أيرانا» للبلاط احتجاجاً على فصل أربعة من زملائهم فصلاً تعسفياً، وفي تاريخ غير بعيد من ذلك الوقت قام عمال شركة النقل في تبريز بالاضطراب من أجل رفع أجورهم المتدنية، وقد قامت الشرطة بتفريقهم واعتقال بعضهم.

يرجع قسم كبير من أسباب تعاسة العمال، إلى قيام أصحاب العمل بالتحايل على القانون واستغلال جهد العمال إلى أقصى حد مع تقديم أدنى ما يمكن من الأجر، وكانت الرقابة الحكومية في هذا المجال ضعيفة أو معدومة.

فقانون العمل الصادر منذ سنة ١٩٤٦ يحدد ساعات العمل بثمان ساعات وأيام العمل بستة، ومع ذلك المبدأ فأن السائد في معامل السجاد كان أن تفتح عند شروق الشمس وتغلق عند غروبها، وإذا علمنا أن عدد العاملين بصناعة السجاد التي كانت تمثل ١٨٪ من قيمة صادرات إيران غير النفطية (سنة ١٩٧٦) كان يقرب من مليون شخص معظمهم من الأطفال، أدركنا أي بؤس كانوا يعملون فيه، خصوصاً إذا أضيف لذلك الأجور المتدنية جداً التي كانوا يتقاضونها، وكان أجر الأطفال حتى سن العاشرة يتراوح من ٥-١٠ ريالات يومياً، ومن ١٠-١٥ ريالاً لمن هم فوق العاشرة ودون الخامسة عشرة، رغم أن الحد الأدنى للأجر كان محدداً رسمياً بخمسة وأربعين ريالاً في اليوم وهو لم يزيد منذ سنة ١٩٦٠، وهناك صناعات محدودة كانت تدفع لعمالها أجراً أعلى من الحد الأدنى بقليل، كمصانع السيارات التي كان أجر العامل العادي فيها ٦٥ ريالاً، ومصانع التبغ ٧٢ ريالاً، ومصانع المرطبات والمشروبات ما يقرب من ٨٥ ريالاً.



ساهمت الإضرابات العمالية المتكررة، وكذلك إغلاق الأسواق، خصوصاً البازار، في شلل الإنتاج وتعطيل الحركة التجارية خلال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ مما أدى إلى تأزم الوضع الإقتصادي أكثر من السابق. حتى أنه في أواخر سنة ١٩٧٨ فقدت المواد الأساسية من السوق، واضطر المستهلكون إلى الوقوف في صفوف طويلة أمام محلات بيع المواد الغذائية والوقود، بل أن طوابير المشتريين أمام أكشاك بيع السجائر والكبريت صارت من المناظر المألوفة في طهران وبعض المدن الإيرانية الأخرى.

زاد الوضع الإقتصادي سوءاً قيام الشاه، منذ سنة ١٩٤٧، بتقديم مبالغ ضخمة من عائدات النفط كمساعدات وقروض لبعض الدول الأوروبية لتتجاوز أزماتها الإقتصادية والمالية، وبذلك كان يحقق مكاسب سياسية وشهرة شخصية على حساب مخططات التنمية لشعبه، فقد قدم لفرنسا مليار دولار كدفعة مسبقة لبناء خمسة مفاعلات نووية في إيران، وقدم لبريطانيا ملياراً ومئتي مليون دولار قروضا لشركات تجهيز صناعية، ومئة ومليون دولار كمساهمة في شركة كروب الألمانية لفك أزماتها، وثلاثة مليارات دولار لإيطاليا بدل مشاريع مشتركة لم يتم تحديدها، وملياري دولار لأفغانستان كمساعدة للنظام القائم فيها، ليحافظ على الخط السياسي الذي كان يرضي الشاه! كما قدم مئة مليون دولار لبنغلادش مساعدة لها على تجاوز صعوباتها الإقتصادية، وأعطى الهند ٢٥٠/ مليون دولار لتطوير صناعات الفولاذ والصلب فيها، وخمسين مليون دولار لسوريا مساعدة، كما أن حصة مصر كانت مليار دولار لفتح القناة وتعميرها، ولم ينس البنك الدولي تقديم له مليار دولار لمساعدة الدول النامية،

ورغم الأرباح الهائلة التي كانت تحققها الولايات المتحدة من بيع السلاح لإيران واستغلال نفطها فقد قدم الشاه لشركة «غرومان» للطيران /٧٥/ مليون دولار لتغطي العجز الحاصل في ميزانيتها، وقد أدت تلك القروض والمساعدات إلى استنزاف رصيد إيران المالي، وإضافة إلى المبالغ الضخمة التي دفعها الشاه ثمناً للأسلحة التي استوردها، فقد اضطرت إيران منذ سنة ١٩٧٦ إلى تعديل كثير من خطط التنمية، بحيث جمدت العمل ببعض المشاريع، وألغت البعض الآخر، بينما كسب الشاه صورة الإمبراطور الغني الذي يوزع المنح والهبات على جيرانه وأصدقائه، ليفرج كربتهم وينال بركة دعائهم!

### الفساد الإداري والخلقي:

إذا كانت بعض الصفحات من عهد الشاه، ليست كلها سوداء، فإن الجانب الخلقي من عهده كان أسود شديد السواد، ذلك أنه كان يمارس، وأعوانه من حوله، عملية ذبح لروح الأمة الإيرانية وخنق لجوهر تراثها الديني والروحي معاً.

ففي الشؤون الإدارية كانت المحسوية والرشوة متفشيتان كما أن الكفاءة لم تكن شرطاً أساسياً للتعين في مناصب الدولة، حتى في أدنى مستويات الوظائف وأقلها أهمية، بل كان الولاء للنظام هو الشرط الأهم، ولذلك كان أهم الأكبر للوزراء وكبار الموظفين استغلال وظائفهم في سبيل جمع ثروات غير شرعية عن طريق الرشوة والسمسرة والاختلاس وغير ذلك، وكان الشاه يلجأ كل بضعة سنوات إلى حملة تطهير يقدم لها بعض كبار الموظفين أو ضباط الجيش ويشغل الرأي العام أشهراً عدة بسيرة وسير محاكماتهم، ويحاول الظهور بمظهر الملك

الغيور على مصلحة شعبه، والحقيقة أن هؤلاء الذين يقدمون للمحاكمة، سواء من الموظفين المدنيين أو من ضباط الجيش، يكون قد انتهى دورهم ولم يعد الشاه بحاجة لخدماتهم، فعندما قدم «أبو الحسن ابتهاج» رئيس مجلس الأعمار إلى المحاكمة بتهمة تبذير أموال الدولة، لم يخش ابتهاج أن يصرح علناً أن الشاه وأسرته يتصرفون بأموال الدولة بلا حساب، ويودعون أموالهم في مصارف الولايات المتحدة، وأن إحدى الشركات الأمريكية قدمت عرضاً لالتزام طريق طهران - نوشهر يزيد عن منافستها اليابانية بعشرين مليون دولار، ومع ذلك فقد صدرت الأوامر العليا بأن يرسو الإلتزام على الشركات الأمريكية، وإزاء هذه الفضائح، لم تعد الصحافة الإيرانية تذكر شيئاً عن محاكمة ابتهاج ولفلت القضية كلها.

أول قانون صدر لمكافحة العبث بالأموال العامة كان سنة ١٩٥٩ باسم قانون «من أين لك هذا»، وكان يفرض على كل الموظفين المدنيين والعسكريين وكذلك الوزراء تقديم تقرير سنوي عن ثرواتهم ومستوى دخلهم لمراقبة الدخل غير المشروع، ونتيجة ذلك القانون طرد /٣٧٠٠/ موظف في تلك السنة، عجزوا عن تحديد مواردهم المالية، فاتهموا بالفساد، وكان معظمهم من صغار الموظفين!

الشاه نفسه كان يملك عشرة قصور في إيران، بالإضافة إلى المنازل الفخمة التي يملكها في بيفرلي هيلز في كاليفورنيا، وسانت موريترز في سويسرا وفي أكابولكو في المكسيك، وكذلك له عقارات يستثمرها في أسبانيا وبريطانيا.

كما كان الشاه يمتلك أفخر السيارات المصنوعة خصيصاً له، وكان ثمن بعضها يصل إلى مليون ليرة لبنانية. أما طائرته الخاصة المسماة «شاهين» فقد كانت من نوع بوينغ ٧٠٧، وكانت مجهزة تجهيزاً خاصاً، فقد كانت تضم مكتبا وغرفة نوم وأخرى للجلوس، وكان حمامها ودورة المياه فيها من الذهب الخالص وبلغ ثمنها مع تجهيزاتها /١١٥/ مليون دولار وبذلك كانت أغلى طائرة في العالم .



الامبراطورة فرح دينا زوجة شاه ايران

أما الإمبراطورة فرح فقد كانت شديدة الأناقة والبذخ، وتنفق مبالغ سخية على شراء ملابسها وحاجاتها من الخارج خصوصاً من باريس، وقد ثبت من الوثائق التي عثر عليها في شركة النفط الإيرانية بعد نجاح الثورة، أن الشاه كان يمنح زوجته /١٢/ مليون دولار سنوياً من عائدات النفط.

في سبيل تحقيق أمجاده الشخصية

حمل الشاه بلاده نفقات طائلة لا مبرر لها عندما أقام في أكتوبر ١٩٧١ احتفالاً ضخماً بين آثار برسيبوليس (تخت جمشيد) في وسط إيران احتفالاً بذكرى مرور /٢٥٠٠/ سنة على قيام الإمبراطور كوروش بتأسيس أول إمبراطورية فارسية، وقد دعا إلى الاحتفال معظم ملوك ورؤساء العالم، وأمام ذلك الحشد الكبير جرى تتويج محمد رضا بهلولي إمبراطور، وحمل لقب آريانهـر «شمس الآريين»،

كما توجت فرح كأول إمبراطورة في تاريخ إيران، وقد قدرت تكاليف الاحتفال بمليار دولار، بينما جعلتها البيانات الحكومية لا تتجاوز /٥٠/ مليون دولار، ترى كم من المستشفيات والمدارس والمتنزهات كان من الممكن إنشاؤها بذلك المبلغ الضخم، لخدمة جموع الشعب الإيراني، بدل أنفاقها لإرضاء جنون العظمة عند الشاه؟ ويقال أن جورج بومبيدو رئيس جمهورية فرنسا الراحل، لم يكتف برفض حضور ذلك الاحتفال، بل علق بقوله: لا أرغب بالإحساس بأنني سخي جداً.

أما أفراد الأسرة المالكة فقد كانوا يعملون بالسمسرة والتهرب وحتى ترويج المخدرات، ورغم أن الصحافة الإيرانية لم تكن تنشر شيئاً عن فضائحهم، لخضوعها لرقابة السافاك الصارمة، فإن الشعب أخذ يتسرب إليه من تلك الفضائح عن طريق الصحافة الأجنبية، ويبدو أن الأميرة أشرف، توأم الشاه، كانت «أشرفهم» إذ لم تضبط إلا مرة واحدة في سويسرا وهي تهرب المخدرات والمجوهرات في حقائبها.

وهناك مجال آخر استفاد منه الشاه وأسرته وهو مؤسسة بهلوي للأعمال الخيرية، حيث الشاه يأمر باقتطاع ١٢٠٠ دولار لكل فرد من أسرة بهلوي حتى لو كان طفلاً رضيعاً، وتوضع هذه النفقات في باب «العائلات المستورة»، ونتيجة لهذه المداخل غير المشروعة، أصبحت العائلة البهلوية من أكثر العائلات الإيرانية ثراءً، أما الشاه نفسه فقد صار أحد أغنى عشرة رجال في العالم.

بعد قيام الثورة وهروب الشاه، ثبت أن الشاه وأسرتة سحبوا قبل هروبهم حوالي /١٤٠/ مليار ريال من المصارف الإيرانية، وبقي في حسابهم /٩٦/ مليوناً فقط، هذا عدا عن ملايين الدولارات التي جرى تهريبها للخارج خصوصاً في سنتي ١٩٧٧ و ١٩٧٨. وتقدر بعض المصادر المالية الأموال التي هربت للخارج بحوالي /١٥/ مليار دولار.

لم يقصر رجال الحاشية الملكية في الاستفادة من وضعهم، فعندما كان الشاه يعود من رحلة إلى الخارج، كانت تلحق به طائرة ضخمة تحمل مشترياته وأفراد حاشيته، وكان نفوذ أي خادم بالقصور الملكية يفوق، في بعض الأحيان، نفوذ كثير من الوزراء، وكان كل شيء يرد إلى إيران وعليه عبارة «خاص بالبلاط الملكي» يعبر كافة مراكز الحدود، سواء كانت مراكز برية أو بحرية أو بالمطارات، دون تفتيش أو مراقبة، بذلك كان أي واحد من رجال البلاط يدخل ما شاء من البضائع إلى البلاد دون أن يدفع رسوماً أو ضرائب.

من مظاهر الفساد الأخرى انتشار زراعة وتعاطي المخدرات، وقد ساهم بعض أفراد الأسرة البلهوية في ترويج تلك المخدرات، وكما أسلفنا سابقاً في القبض على الأميرة أشرف في سويسرا، حيث تم إطلاق سراحها فوراً، فقد قبض على هوشنك دولو وهو من أصدقاء الشاه، في سويسرا أيضاً وهو يهرب مخدرات!

في سنة ١٩٦٩ صدر قانون زراعة الأفيون، كما صدر قانون آخر يمنع بيع المخدرات وتعاطيها، وكانت العقوبات تصل إلى الإعدام، وخلال السنوات

العشر الماضية أعدم حوالي / ١٥٠ / شخصا بتهمة التجارة بالمخدرات، ورغم ذلك فقد انتشر الإدمان بشكل خطير بين طبقات الشعب كافة، وبينما كانت مجالس «الكيف» في بيوت الأثرياء وأصحاب النفوذ لا تتعرض لمداهمات الشرطة، كان المدمنون من الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى يساقون إلى السجون والمعتقلات، وليس إلى المصحات وأماكن المعالجة، وفي إحصاء جرى قبل بضع سنوات تبين أن ٧٣٪ من طلاب المدارس في طهران عرفوا المخدرات، وقد بلغ عدد المدمنين في طهران وحدها حوالي / ٦٠٠ / ألف، وتشاهد في شوارع طهران عشرات اللافتات التي تعلن عن وجود عيادة لطبيب مختص بمعالجة الإدمان.

وكانت مظاهر فساد كثيرة تثير الاستنكار والغضب في نفوس رجال الدين الإيرانيين، مثل دور اللهو والأندية الليلية، خصوصاً وأن معظم العاملين فيها كانوا من الفنانين والفنانات الأجانب الذين كانوا يستنزفون مبالغ لا بأس بها من ثروة البلاد المالية، بالإضافة إلى الانتشار الواسع لبيوت الدعارة والبغاء، وكذلك للحانات والبارات، ناهيك عن بيع الكتب والصور الخليعة في زوايا الشوارع وعلى جوانب الطرقات، وكانت معظم دور اللهو ومراكز بيع المشروبات الكحولية مملوكة من اليهود والبهايين.

وكانت سيطرة اليهود والبهايين على الإقتصاد الإيراني تكاد تكون سيطرة كاملة، وكان للشاه علاقة شخصية بكثير من زعماء اليهود في إيران، وكان حبيب القانيان المليونير اليهودي الإيراني صديقاً شخصياً للشاه، وكان يقدم الهبات للشاه ولإسرائيل معاً.

كان خطأ الشاه الأكبر أنه اهتم ببناء التقدم التكنولوجي لإيران على حساب القيم الإنسانية لشعبها، فحاول قطع الصلة بين الشعب وتراثه الديني والفكري لإدخاله فكر وثقافة غربية عن روحه وعن جوهر أصالته، أما خطيئته الكبرى فكانت استخدام الأسلوب الديكتاتوري، وفرض جو من الإرهاب على الشعب كاد أن لا يكون له مثيل في التاريخ، ورغم أن الدستور كان شبه محمد، فإن الشاه وحكوماته المتعاقبة كانت تشير إلى الدستور كرمز لإيران الديمقراطية ويحتفل بيوم الدستور كعيد وطني، وقد أدى هذا كله إلى قيام ثورة شعبية جامحة لم تكتف بتغيير شخص الشاه بل عملت، عندما سنحت لها الفرصة، على اقتلاع النظام الملكي من جذوره.

### الثورة الإسلامية:

ترجع سيطرة الصفة الدينية على الثورة الشعبية التي قامت في إيران، ليس فقط إلى شخصية الخميني ونفوذه الكبير، بل أيضا إلى قوة النفوذ الشعبي لدى رجال الدين الشيعة، رغم المحاولات المتعددة من رضا شاه وابنه محمد رضا للقضاء على هذا النفوذ أو التخفيف من أثره، على مدى خمسين عاما أو تزيد.

كانت إيران إحدى الدول الإسلامية التي تتبع المذهب السني، وكان عدد الشيعة فيها ضئيلا جداً، حتى القرن السادس عشر عندما جاء الصفويون للحكم، وهم أسرة تركية، وكانوا هم أنفسهم يشكلون طريقة صوفية شيعية، فعملوا على نشر المعتقد الشيعي حسب المذهب الجعفري الاثني عشري ليضمنوا



قاعدة دينية تسند سلطتهم وتوحد الشعب من حولهم، وليجعلوا من المذهب الشيعي حائلاً بين العثمانيين السنيين ومحاولاتهم المستمرة للسيطرة على إيران.

إن العقيدة الأساسية في المذهب الشيعي هي الاعتقاد بأن النبي قد أوصى بأن يكون علي بن أبي طالب خليفة بعده، وقد ظل هذا الحق يتوارثه آل علي حتى غياب الإمام الثاني عشر «محمد بن الحسن المهدي» في سامراء في العراق سنة ٨٧٨ ميلادية (٦٢)، وعند ذلك أصبح المراجع الدينيون الشيعة هم نواب الإمام الغائب، خصوصاً وأن طريقة تقليدهم مرجعيتهم لا تتم انتخاباً ولا تعييناً، بل ينالها من أجمعت عليه الآراء وكثرت عليه الفتاوي وقلده تلاميذته وبالتالي أصبح مقصداً ومرجعاً لغيره من الشيعة، وهذه هي الطريقة الأكثر ديمقراطية بحيث لا يصل لمركز الشيعة إلا الأكثر علماً والأمنع خلقاً، وعلى الشيعة أن يسمعوا له وبطيوعه، وهو بهذه الصفة يعتبر بنظر الشيعة الأصل، بينما يعتبر الحاكم الزماني تابعا له وخاضعا لرأيه ومشورته!

ومنذ أربعة قرون، أي منذ العهد الصفوري، أصبحت أقدار ملوك إيران، رهن الحكم الذي يصدره المرجع الشيعي عليهم، فإن أحسنوا في سيرتهم وعدلوا في سريرتهم نعموا بالاستقرار في الحكم والاستمرار على عروشهم، وإن أساءوا حمل الأمانة واستبدوا بمواطنيهم فإن الأمر «بالتحريم والتجريم» ضدهم يصدر من المرجع الشيعي الأعلى، قاطعاً كحد السيف، ولا يعود أمام الملك إلا الخضوع والتسليم!

حدث ذلك مع ناصر الدين شاه عندما أصدر المرجع الشيعي سنة ١٨٩٠ فتوى بتحريم التبغ وتحريم كل من يدخنه، مما اضطره أخيراً إلى إلغاء امتياز شركة التبغ. وفي زمن محمد علي شاه أصدر المرجع الشيعي في النجف الأشرف فتوى بتحريم التعاون معه والخضوع لحكمه، لأنه جمد الدستور وحل المجلس النيابي، وقد أدى ذلك لهزيمته فيما بعد، وفي السنوات الأخيرة أصدر آية الله الخميني سلسلة من الفتاوي والتحريمات كان لها أثر بالغ في إضعاف مركز الشاه وبالتالي سقوطه!

ففي سنة ١٩٧٥ أعلن الخميني تحريم الدخول بحزب «رستاخيز» مما أدى إلى قيامه ميتاً، وأدى اعتبار التقويم الفارسي الذي فرضه الشاه في السنوات الأخيرة من حكمه أمراً محرماً، إلى اضطرار الشاه إلى إلغاء هذا التقويم في سنة ١٩٧٦ والعودة إلى التقويم الهجري الشمسي، الذي يعتبر التقويم الإسلامي لإيران، وفي الأشهر الأخيرة من حكم الشاه أعلن الخميني أن ترك الجيش الذي يستخدمه الشاه لضرب الشعب يعتبر أمراً محلاً، فكانت النتيجة أن فر من الجيش أكثر من أربعين ألفاً ما بين ضباط وجنوداً وكانت آخر تلك الفتاوي تلك التي أصدرها الخميني في ديسمبر ١٩٧٨ وأعلن فيها تحريم بقاء الشاه وأسرته على أرض إيران، ووجوب تنحيته عن الحكم فوراً، وبذلك كان الإسلام سبباً في سقوط العرش الإيراني مرتين: الأولى في القرن السابع الميلادي وسقط فيها العرش الساساني، والثانية في أيامنا هذه وسقط فيها العرش البهلوي!

إن المصدر الأول لقوة المراجع الدينية الشيعية هو أنهم الأوصياء والورثة الشرعيون لآل البيت حتى عودة الإمام الغائب (الذي يطلقون عليه لقب إمام

الزمان) الوريث الشرعي للإمامة، الذي سيعود في صورة المهدي المنتظر ويكون ذلك من علامات اقتراب الدنيا من نهايتها!

بناء على هذا الاعتقاد فإن في صلب العقيدة الشيعية اعتبار الحكام في إيران غير شرعيين لأنهم ليسوا ورثة آل البيت، وبذلك يكون موقف أولئك الحكام ضعيفاً، حتى إذا ما ظهر منهم أي انحراف أو فساد، كانت فتوى المرجع الشيعي كافية لإعادتهم إلى طريق الحق، أو إلى عزلهم إذا لم يتردعوا!

أما المصدر الثاني فهو الإستقلال المالي عن السلطة، فقد كانت بحوزتهم ثروة وقفية عقارية وزراعية ضخمة، بالإضافة إلى السيولة النقدية الهائلة التي كانت تتوفر لديهم من نصيب الخمس وهي ضريبة يؤديها الشيعة عن خمس أرباحهم الصافية السنوية، وكذلك من نصاب الزكاة الذي يؤديه المؤمنون الشيعة إلى المرجع الديني في حيهم أو قريتهم، إضافة إلى التبرعات التي تنهال على العتبات المقدسة والمزارات الدينية، وهذه المصادر كلها أغنت رجال الدين الشيعة عن الاعتماد على الحكام ومكنتهم من بناء المياتم ومدارس الفقه ودور العلاج والحسينيات في شتى أنحاء البلاد، مما أكسبهم نفوذاً شعبياً واسعاً، ولا يزال كثير من المؤمنين الشيعة يتبعون الطريقة الدينية في إيداع الأموال المتوفرة لديهم عند كبار رجال الدين في منطقتهم، لعدم ميلهم للتعامل مع البنوك، وهذا كان يزيد في القدرة المالية لرجال الدين!

والمصدر الثالث من مصادر قوتهم هو الإجتهد الذي ظل مسموحاً به ومتاحاً لكل من اكتملت فيه شروطه من تطلع فقهي وقدرة عقلية واستقامة

خلقية لا يشوبها شيء، وبذلك كانت بيد المرجع الديني الشيعي القدرة على مواجهة كل مشكلة طارئة أو مسألة جديدة بفتوى يشهرها كسلاح فعال يستخدمه لمصلحة الشعب لدفع بلاء واقع أو ردع سلطان غاشم أو رد حق هضم، فهو بهذه الفتوى يحرم أمراً مما يجعل الحاكم يخضع لإرادة المرجع الديني حتى لا يخسر سلطانه!

والمصدر الرابع كان وجود مركز المرجع الشيعي الأعلى خارج الأراضي الإيرانية، في النجف الأشرف بالعراق، مما كان يجعله خارج سلطان الحكومة الإيرانية، فيكون أكثر قدرة على الحركة، وأكثر حرية في التعبير عن ضمير الشعب في إيران، وكان نفي أي مرجع ديني من إيران يمنحه شرعية وشعبية لا حدود لهما، ذلك أن هذا النفي يعتبره عامة الشيعة «غيبة» للمرجع الديني، مما يزيد من قدرة «الغائب» وأهميته في نظر الشيعة، وهذا ما حدث للإمام الخميني عندما نفاه الشاه من إيران، إذ ازدادت جماهيرته وسطع نفوذه وفاق نفوذ كل المراجع الدينية التي ظلت مقيمة في إيران رغم أن بعضها تعرض للسجن والتعذيب أو الاضطهاد!

### تحرك الجماهير ضد النظام:

يمكن القول أن الشعب الإيراني ظل في حالة قلق واضطراب وعدم استقرار طيلة عهد محمد رضا شاه، وأن التعبير عن ذلك الوضع كان يقتصر على الإضرابات والمظاهرات وأحياناً حركات التمرد التي كان يجري التصدي لها من قبل الشرطة أو الجيش أحياناً، وأن هناك حالتين فقط وصل فيهما الأمر إلى حد

الثورة وكاد يقضي على النظام الملكي برمته، وهاتان الحالتان هما حركة مصدق سنة ١٩٥٣ و ثورة الخميني الأولى سنة ١٩٦٣ .

بعد القضاء على ثورة الخميني سنة ١٩٦٣ ، ونفيه خارج البلاد، أخذ الشاه، كما شرحنا ذلك مفصلاً يشدد قبضته على الحكم مستخدماً وسائل القمع الوحشية ضد كل معارضة، ولكن ردة الفعل الشعبية كانت أشد عنفا وصلابة من قمع النظام لها، وكان التمرد والإضراب يتحول تدريجياً إلى ثورة جماهيرية شاملة، ما لبثت أن انتصرت وقضت على النظام الملكي من أساسه.

لقد شل الإرهاب كل نشاط، ومنع أي تحرك حر للمعارضة الشعبية، لكن إرهاب السافاك لم يستطع أن يسيطر على ثلاثة أماكن كان الشعب يتنفس من خلالها فيتناقل الأخبار والأسرار ويتبادل المعلومات والتعليمات، وهذه الأماكن هي الحسينيات والمساجد والمقابر!

أما المقابر فكان يجتمع فيها ألوف المواطنين لتشيع الموتى أو الشهداء، يلفهم الحزن ويسيطر عليهم الغضب وطلب الثأر، وفي تلك المقابر، خصوصاً مقبرة جنة الزهراء، كانت تلقي المراثي والخطب وترفع الشعارات وكلها تدعو الشعب للثورة وتنادي بسقوط الظالمين، وأما الحسينيات فكان يجتمع فيها أعداد كبيرة من الإيرانيين في المناسبات الدينية، خصوصاً في مناسبات العزاء الديني، حيث تتلى سيرة الحسين، أو غيره من أئمة الشيعة، ويشدد الخطباء على مقاومته للظلم وتضحيته بنفسه في سبيل معتقده، ويحثون الشعب على التضحية بنفسه في سبيل وطنه، والمساجد كان يجتمع فيها المؤمنون خمس مرات كل يوم، مما يتيح

للمناوئين للشاه للإجتماع بحرية وتنظيم خطط المعارضة ونفخ نار الثورة في الجماهير، خصوصا وأن بعض خطباء المساجد كانوا من أشد المعارضين لنظام الشاه.

وهكذا استطاعت مقابر وحسينيات ومساجد الشعب أن تهزم قصور وسجون ومخافر الشاه.

لقد اشتد تحرك الجماهير ضد الشاه منذ سنة ١٩٧٧ حيث كسر الناس حاجز الخوف، وانطلقوا علناً يهتفون بسقوط الشاه وبعودة الخميني وبالحرية للشعب الإيراني كله!

إن معظم الثورات في إيران كانت ثورات يشعلها أهل المدن وتنحصر أحداثها ونتائجها في المدن، بينما يظل الريف، وهو الذي يضم الأغلبية الساحقة من الإيرانيين، بمعزل عنها، أما هذه المرة فقد شارك الريف بكل جماهيره الكادحة في الثورة ومدّها بالدم والضحايا حتى انتصرت!

لقد ساهم نزوح مئات الألوف من الفلاحين من قراهم إلى المدن إلى أن يصبح هؤلاء عاطلين عن العمل، فكانوا يشاركون في الإضرابات والمظاهرات التي كثر حدوثها في السنوات الأخيرة من حكم الشاه، وخلال فترة قصيرة يتعلم أولئك الفلاحون السذج أشياء كثيرة عن حقوق الأفراد ونضال الشعوب ويشاهدون بأنفسهم وحشية النظام في قمع حركة الجماهير، فيصبحون «ثواراً» بالقوة، وعندما يعجزون عن إيجاد عمل يعيشون منه، يرجعون إلى قراهم فيصبحون، حتى بدون أن يقصدوا أحياناً، «دعاة» للثورة، فيحدثون أصدقاءهم

وأهلهم في القرية عما شاهدوه وسمعوه في المدينة، فيسحنون أهل القرية بروح التمرد والثورة، وبذلك بدأ الريفيون لأول مرة يشعرون أن ثورة المدن هي ثورتهم.

وهناك عامل آخر طبع هذه الثورة بطابع الثورة الشاملة، وهي مشاركة الطبقة البرجوازية الوطنية بالثورة، خصوصاً تجار «البازار» في طهران، وإذا كانت ثورة ١٩٠٦ انطلقت في البداية من البازار في طهران، فإن الثورة الشعبية الأخيرة كان للبازار فيها دور رئيسي ساهم في سقوط الشاه، لأن البازار لا يزال يعتبر عصب الحركة التجارية طهران، حيث يضم هذا البازار ما يقرب من ٥٠ ألف محل يعمل فيها حوالي ٢٠٠ ألف شخص ويرتاده يومياً ما يقرب من نصف مليون شخص، وتعد فيه صفقات تجارية تبلغ بضعة مليارات من الريالات كل يوم. وقد حارب النظام هذه الطبقة من التجار، وعمل على مضايقتها، فأخذ البهائيون واليهود يسيطرون على التجارة الداخلية والخارجية بمساندة من النظام كما أنه في سنة ١٩٧٧ وحدها عقدت مئتان وخمسون جلسة محاكمة لتجار من البازار حكم عليهم فيها بغرامات مالية كبيرة، كعقاب لهم على وطنيتهم، مما جعل تجار البازار يشاركون أبناء الشعب في الثورة وإغلاق محلاتهم، كما أنهم تبرعوا بمبالغ كبيرة لمصلحة الثورة خصوصاً في النصف الثاني من سنة ١٩٧٨.

هذه العوامل كلها ساعدت على قيام الثورة، ولكن جميع الشخصيات والزعماء الذين شاركوا في الثورة، سواء كانوا من العلمانيين أو المتدينين، ومن

اليمن أو اليسار، كانوا يفتقرون إلى الزعامة الجماهيرية الساحقة، ولذلك برز  
الخميني كقائد للثورة بلا منازع.

لقد كان الخميني تجسيدا للطهارة والغضب معا، والطهارة ملح الثورة  
والغضب بركانها، كما أن الصفة الرئيسية في الخميني أنه مستقيم كحد السيف  
لا يقبل مساومة ولا يرضى أنصاف الحلول، لذلك كانت ثقة الجماهير به مطلقة  
تكاد تصل إلى حد التقديس! هذا بالإضافة إلى أن الجهاز الديني كان منظماً  
أبدع تنظيم، فقد كانت لجنة عليا مؤلفة من مئتي شخص من أبرز رجال الدين  
وأساتذة الجامعات تتلقى التعليمات من الخميني في منفاه، وتنظمها ثم تتولى  
نشرها بين أفراد الشعب من خلال شبكة رجال الدين التي يزيد عدد أفرادها  
عن مئة وخمسين ألفاً ينتشرون في كل حي وقرية وفي كل أرض إيران، وكانت  
هناك لجان منظمة للاهتمام بالشؤون المالية والاجتماعية والإعلامية للثورة،  
وكانت وظيفة بعضها الإشراف على مبيت وإطعام المتظاهرين القادمين من  
خارج العاصمة طهران، وقد استفادت التنظيمات الإسلامية من آخر مبتكرات  
التقنية الغربية، فكانت خطب الخميني ونداءاته وتعليماته تنقل بواسطة الأشرطة  
(كاسيت) من منفاه في العراق ثم في فرنسا إلى طهران، وخلال ساعات تكون  
ألوف النسخ من هذه الأشرطة قد جرى تسجيلها وأخذت تتداولها الأيدي  
سراً، لتستمتع إليها في زوايا المنازل وداخل المساجد، وراجت سوق تلك  
الأشرطة حتى أن الطلب عليها فاق الطلب على كافة الأشرطة المسجلة لكبار  
المطربين والمطربات الإيرانيين، ورغم أن بائعها كان يتعرض للإهانة والمصادرة  
بضائعه، بينما يكون السجن والتعذيب نصيب من يشتريها، وضربت تلك



الأشرطة الرقم القياسي في الرواج وفقد الإعلام الحكومي رونقه وجمهوره رغم المليارات من الدولارات التي أنفقت عليه.

### صيف وخريف ١٩٧٨:

أخذت الثورة، منذ صيف سنة ١٩٧٨ تشتد عنفاً وتزداد اتساعاً، حتى شملت قطاعاً واسعاً من جماهير الشعب بحيث صار من الصعب قمعها أو الحد منها!

عمل الشاه على إجراء بعض التعديلات والتراجعات محققاً بعض المطالب الشعبية لكسب الجماهير وتخفيف النقمة على نظام حكمه، فألغى، في صيف ١٩٧٨ العمل بالتقويم الفارسي وأعاد التقويم الهجري الشمسي، كما أعلن عن استعداده لإعادة العمل بالمادة الثانية من الدستور التي تعطي حق مراجعة القوانين قبل صدورها، كما عمل على تغيير حكومات عدة لإرضاء المعارضة، ففي هذا العام (١٩٧٨) كان رئيس الوزراء شريف إمامي ثم جاء الجنرال غلام رضا ازهاري، وقد حاول الشاه اقناع كريم سنجابي، زعيم الجبهة الوطنية بقبول رئاسة الحكومة لكن هذا رفضها، وقد تمكن الشاه من إقناع أحد المعارضين البارزين «شاهبور بختيار» بتولي رئاسة الحكومة، وقد اشترط لفترة معينة تهدياً فيها الأوضاع، وثانيهما منحه صلاحيات استثنائية لإجراء بعض الإصلاحات التي يطالب بها المعارضون، وقد قبل الشاه الشرطين لمنح شاهبور بختيار الفرصة لكسر حدة الثورة وحفظ العرش للأسرة البهلوية!

استمرت الثورة في التصاعد، لأن تعليمات الخميني جاءت واضحة قاطعة: لن تتوقف الثورة حتى تقتلع جذور الأسرة البهلوية من أرض إيران كلها! اشتركت في الثورة جميع طبقات الشعب وفئاته من عمال وفلاحين ومثقفين وطلاب وحتى بعض موظفي الدولة وكثير من عناصر الشرطة والجيش، ولقد ساهم بالثورة كل الإيرانيين من مختلف الأعمار، حتى الأطفال كانوا يرمون الحجارة على الجنود من سطوح الأبنية، بل أن بعضهم استخدم «النقيفة» كسلاح فعال وكاتم للصوت، ورمت النسوة من النوافذ البندورة الفاسدة والزرنوخ على الجنود، وقامت العجائز بالمساعدة في إقامة المتاريس في الشوارع، وكانت نساء كثيرات يقمن بطبخ الطعام وتهيئة الخبز والشاي والحلو للمقاتلين، بعد أن عاشت طهران في الأسابيع الأخيرة من الثورة بلا كهرباء وفي بعض الأحيان بلا ماء!

وعندما وقع الصدام الرهيب بين المتظاهرين والجيش في يوم الجمعة الثامن من سبتمبر ١٩٧٨ قتل حوالي أربعة آلاف شخص (كان بينهم سبعمائة امرأة) معظمهم كان من طهران، وقد دعي ذلك اليوم «بالجمعة الأسود» وأصبح حافزاً جديداً للثورة للتخلص من نظام الشاه.

في الأسابيع التالية ازدادت مقاومة الشعب ضراوة، وشملت كل مرافق الحياة، فشلت الأسواق، وأغلقت معظم المخازن، وتوقفت العديد من وسائل النقل للنقص الظاهر في الوقود، وتوقفت النوادي الليلية والملاهي، وأخذ الناس يلتزمون بيوتهم منذ الغروب، ولا يعود في الشوارع إلا المناضلون ورجال الجيش، وفي ٦ نوفمبر ١٩٧٨ توقفت كل الصحف عن الصدور احتجاجاً على

الرقابة التي كانت مفروضة عليها، وفي ٢٦ ديسمبر من نفس السنة توقف عمال النفط في عبادان عن ضخ النفط وشحنه، تضامنا مع نداء وجهه الخميني من مقره في نوفل لوشاتو بفرنسا، وقد أدى ذلك كله إلى تعرية النظام الملكي بحيث بدا واضحا أن الشاه وحفنة من رجال قصره وبعض جنزالاته يقفون في مواجهة الشعب كله، وكان لا بد من حسم الأمر، فكان الحل خروج الشاه برحلة طويلة وهذا ما حدث.

### خروج الشاه من البلاد:

غادر الشاه البلاد مع زوجته في ١٦ يناير ١٩٧٩ وجرى له في مطار طهران وداع رسمي حافل، وقد حمل الشاه معه صندوقا صغيراً زعم أن به تراباً من أرض إيران، وقد تشكل مجلس وصاية على العرش برئاسة جلال طهراني حتى عودة الشاه المزعومة!

أخذ بختيار يعمل بنشاط كبير لتحقيق أهم المطالب التي كان ينادي بها الناس فحل جهاز السافاك الرهيب، وقد وافق مجلس الشيوخ الإيراني نهائياً في ٧ فبراير على قانون إلغاء جهاز السافاك، وعلى قانون محاكمة الوزراء والموظفين المتهمين بالرشوة والفساد، كما أطلق عدد كبير من السجناء السياسيين والموقوفين احتياطياً، ومنح الصحافة حرية كاملة فعادت للصدور، لكن الخميني ظل على إصراره في رفض حكومة بختيار لأنها تشكلت بأمر من الشاه وهو نفسه ليس الحاكم الشرعي للبلاد، وأمر الخميني بختيار بأن يستقيل فوراً إذا أراد

المحافظة على سمعته وكرامته، لكن بختيار أصم أذنيه وأعلن أنه الحاكم الشرعي للبلاد!

وقد لخصت إحدى المتظاهرات رأي شعبها بحكومة بختيار بقولها للمراسلين الأجانب: «نحن لا نقبل بحكومة بختيار لأنه كالماء الفاتر ونحن أصبحنا في درجة الغليان».

لم يؤد خروج الشاه من البلاد إلى خمود الثورة، بل بالعكس، كان ذلك دافعا لتحقيق انتصارات أخرى، والقبض على السلطة نهائيا، ولذلك استمرت المظاهرات ووقع المزيد من الصدام بين الجيش والشعب وسقط المزيد من الضحايا، وقد أخذ التمرد بين عناصر الجيش يزداد، ورفض كثير من الطيارين الطيران بطائراتهم المحملة بالقنابل لإلقائها على جموع الثوار، كما أخذ كثير من عناصر سلاح الجو يشتركون بالمظاهرات المناوئة للنظام، وهكذا أخذ يظهر تفسخ النظام وبدء انهيار بنيانه، وخصوصا وأن عددا متزايدا من أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ أخذ يقدم استقالته من منصبه بناء على أوامر الخميني.

### عودة الخميني للوطن:

أعلن الخميني في يناير ٨٩ أنه سيعود لأرض الوطن لتشكيل سلطة شرعية تنهي حكم الأسرة البهلوية وتستلم السلطة وتقيم نظاما إسلاميا خالصا.

أعلن رئيس مجلس الوصاية أنه ذاهب للقاء الخميني في باريس للتفاهم معه، وبعد مقابله له أعلن استقالته من مركزه وبقائه في باريس.

عندما أعلن الخميني عن عزمه العودة للوطن حاول بختيار تأخير عودته أو منعها، وعرض أن يسافر إلى باريس للقاء الخميني، لكن هذا رفض استقباله إلا إذا كان قادما بغرض الإستقالة، وعندما تأكد عن عزم الخميني على المجيء لإيران أمر بختيار بإغلاق كافة مطارات إيران بحجة المحافظة على حياة الخميني، ولكن الأمور كانت تتطور لمصلحة الخميني، إذ أعلن بعض قطاعات الجيش عدم رغبتهم بالنزول للشوارع لمقاومة المظاهرات، كما أن عشرات الألوف من المواطنين أخذوا بالزحف إلى مطار مهردا باد لاستقبال الخميني، عند ذلك لم يجد بختيار بداً من إعادة فتح المطارات والسماح للخميني بالعودة.

وفي الأول من فبراير ١٩٧٩ كانت العودة الطائفة للخميني بعد غيبة خمس عشر عاما عن أرض الوطن، ونزل الخميني من الطائرة الفرنسية في مطار مهرا باد ليجد ما يقرب من مليوني شخص في استقباله، وتوجه فوراً إلى مقبرة الشهداء حيث تلا الفاتحة على أرواحهم، وبعد ذلك اتخذ من مدرسة سبهسالار الدينية مركزاً له، وأعلن أنه لا يزال مصمماً على اعتبار الحكومة القائمة غير شرعية، وأنه سيعمل على تشكيل حكومة إسلامية جديدة، وأعلن، أن مهدي بازاركان هو رئيس الحكومة الجديدة.

استمر شاهپور بختيار يمارس الحكم باعتباره رئيس الوزراء الشرعي، واستمر الشعب بالتظاهر، وكانت المظاهرات تتسع يوماً بعد يوم، بينما أخذت تحف مقاومة الجيش لها، وكخطوة ودية نحو الخميني منع بختيار رجال الجيش من التصدي للمظاهرات حتى كان صباح الثامن من فبراير عندما تظاهر مليون

شخص كان بينهم حوالي ألف من جنود وضباط سلاح الجو بملابسهم العسكرية.

فصباح اليوم التالي (٩ فبراير) نشرت الصحف صور المظاهرات وكانت صور العسكريين بينهم، فأسرع رئيس أركان الجيش للإعلان أن الصور مزورة لأن العسكريين لا يشتركون في المظاهرات، وكان اشتراك العسكريين دليلاً على مدى الإنقسام بالجيش!

في مساء اليوم نفسه، أثناء سريان منع التجول، قامت مجموعة مؤلفة من فرقة الخالدين بمهاجمة ثكنة فرح آباد الجوية، القريبة من طهران، لتأديب الجنود الذين خرجوا عن الولاء للشاه باشتراكهم في مظاهرة الأمس، وكان ذلك الهجوم الشرارة التي أشعلت معركة طهران ونقلت إيران من عهد إلى عهد.

### معركة طهران:

استمر القتال حتى صباح السبت في العاشر من فبراير، ولم يتمكن المهاجمون من الحرس الإمبراطوري من الدخول إلى القاعدة خصوصاً بعد أن أخذ المناضلون يتقاطرون إلى الثكنة لنجدة عناصر سلاح الجو، واتخذ الشوار من جامعة طهران مركزاً للقيادة ولغرفة العمليات، وقد تمكن الثوار خلال هذا اليوم من القضاء على المهاجمين لثكنة فرح آباد، ومن السيطرة على قسم كبير من وسط طهران، كما هاجموا السجن المركزي وسجن أفين وبقية سجون طهران وأخرجوا منها ما يقرب من ١١/ ألف معتقل، وقد أسروا بعض جنرالات

الجيش وأوقفوهم في إحدى طبقات المدرسة الإسلامية حيث يقيم الحميني، وفي عصر هذا اليوم أعلن أمير حسين ربيعي قائد السلاح الجوي تأييده للثورة.

استمر القتال بين أنصار الثورة وأنصار النظام الملكي طيلة يوم السبت وطيلة ليل الأحد، وفي صباح الأحد الحادي عشر من فبراير اقتحم الثوار مقر البعثة الإسرائيلية فأحرقوا أثاثها ورموا به إلى الشارع، وصادروا الوثائق التي عثروا عليها ونقلوها إلى مركز القيادة، وفكوا الأجهزة الإلكترونية الموجودة في المقر، وعلقوا على مدخلها لافتة تشير إلى أنها أصبحت سفارة جمهورية فلسطين.

كما استطاع الثوار الإستيلاء على معظم الأبنية الرسمية من دوائر ووزارات في طهران، وقد أحرقوا معظم محتوياتها أو بعثروها في الشارع. وفي ظهر ذلك اليوم صدر البيان التاريخي باسم رئيس أركان الجيش «عباس قره باغي» أعلن وقف الجيش على الحيادة في الصراع بين حكومتي بختيار وبازاركان، وقد وفر ذلك البيان الهام كثيرا من الضحايا والجهد على الثورة، وسهل لها طريقها، كما أنه أسقط ورقة كانت بيد بختيار، وبعد ذلك بساعات أعلن وزير الزراعة «منوچهر كاظمي» أن رئيس الوزراء شاهرور بختيار استقال، ثم اختفى عن الأنظار، ولم يعرف مصيره.

بعد وقف الجيش على الحياد، لم يعد هناك من قوة تقف في وجه الثوار. فاستولوا على مبنى الإذاعة والتلفزيون، بعد انسحاب القوة العسكرية التي كانت تحرسه، ودعيت الإذاعة صوت الثور الإيرانية، وأصبح صادق قطب زاده مسؤولا عن الإعلام في النظام الجديد. كما تمكن الثوار من محاصرة مراكز فرقة

الخالدين وشل نشاطها، وقد قتل هذا اليوم الجنرال بدري لورستاني قائد القوات البرية بأيدي رجاله لأنه كان يريد الإستمرار في المقاومة، كما قبض على الجنرال منوهر خسرو داد قائد الحرس الإمبراطوري بعد فشله بالهرب بواسطة طائرة هليكوبتر.

وحوالي الظهر استطاع الثوار الإستيلاء على الثكنة «عشرت آباد» الضخمة، بعد أن تم حرق قسم من أبنيتها بواسطة قنابل مولوتوف، وقد استسلم ألفا جندي وضابط كانوا فيها، وقدم لهم الثوار ثيابا مدنية ليتمكنوا من الخروج بها دون التعرض للقتل أو الإيذاء، وهكذا لم يكذ ينتهي اليوم الثاني من القتال حتى كانت معظم أركان العهد الملكي تتهاوى تحت ضربات الثوار المتلاحقة.

وفي هذا اليوم، كذلك، أعلن سعيد جوادى رئيس مجلس النواب أن المجلس أصبح بحكم المنحل بعد أن قدم جميع الأعضاء الباقين في المجلس استقالاتهم منه.

تميز اليوم الثالث من معركة طهران، وهو يوم الاثنين ١٢ فبراير، بعمليات تطهير الجيوب التي ظلت تقاوم لآخر لحظة، وقد استفاد الثوار من عشرات آلاف قطع السلاح التي استولوا عليها من المخافز والثكنات العسكرية خصوصا ثكنة عشرت آباد، وكان من بين الأسلحة التي بحوزة الثوار الرشاشات الثقيلة ومدافع الهاون وحتى الدبابات والسيارات المصفحة. وطبقا للإتفاق الذي أبرم بين قيادة الثوار ورئاسة أركان فرقة الخالدين، تم تسليم الحرس الإمبراطوري بدون إطلاق نار، إذ تقدمت لجنة ثورية من أربعين شخصا على رأسها ملا إلى



الثكنة وتسلمت بناءها ومستودعاتها، وأطلقت الجنود الذين كانوا يكون بحرقه وألم للإنكسار الذي حل بهم، بينما جرى التحفظ على كبار الضباط فيها!

لقد أصبحت جميع الثكنات العسكرية في طهران بأيدي الثوار وهي عباس آباد وجمشيد آباد وفرح آباد وعشرت آباد، كما سيطر الثوار على كافة المراكز العسكرية من كليات ومعاهد ومخافر، وفي الساعات الأخيرة من هذا اليوم سقط قصر نياوران الملكي بدون مقاومة، بعد أن سيطر الثوار قبل ذلك على القصور الملكية الأخرى كلستان ومرمر وسعد آباد وأخذ الثوار يتجولون في غرف هذه القصور وأجنتها كيفما شاؤوا بعد أن كان محرما عليهم الاقتراب من أسوارها!

وهكذا أصبحت طهران في قبضة الثورة، وارتفع الهتاف مدويا من حناجر مئات الألوف من المقاتلين المنهوكين القوى والتعبين بعد قتال دام حوالي ستين ساعة متواصلة وكان الهتاف «الله أكبر انتصرنا».

عشية الإنتصار، في اليوم الثالث، أخذ المقاتلون يحاولون اختلاس فرصة قصيرة للراحة، في ذلك الجو الحماسي الرائع، الذي سيطرت فيه روح من التسامح الديني بحيث إن كل القضايا والمشاكل والعقد كانت تحل بالصلاة على النبي.

انتقل رئيس الوزراء بازاركان إلى المقر الرسمي للحكومة، وعين الجنرال محمد قرني رئيسا جديدا لأركان الجيش والجنرال محمد علي نوروزي قائد للشرطة. وألقى الخميني من التلفزيون أول رسالة عامة له بعد انتصار الثورة: طالب فيها

الإيرانيين بتسليم كل الأسلحة التي لديهم إلى قيادة الثورة وتجميعها بالمساجد، واعتبر بيع الأسلحة في هذا الظرف كفراً، وحرم حمل السلاح إلا على جنود الإسلام، واختتم رسالته بالتهديد بقتل كل من يرتكب عملاً مخالفاً بالأمن، أو يقوم بالهجوم على مراكز الجيش أو الشرطة لأن هؤلاء أصبحوا ضمن الثورة، وأخيراً طمأن الأقليات غير الإسلامية في إيران على حياتها ومستقبلها.

إن الثورة الإسلامية في إيران لم تقدم جزءاً ضئيلاً مما قدمته ثورة فيتنام أو ثورة الجزائر من ضحايا وشهداء بل إنها لم تخسر من رجالها بقدر ما خسرتة الثورة الفلسطينية التي لا تزال تسير على درب الآلام والتضحيات، إذ أن مجموع ضحايا الثورة طيلة عهد الأسرة البهلوية لم يتجاوز ستين ألفاً ومع ذلك كله فقد كان انتصارها قاطعاً ورائعاً، فغير مركز إيران ووجهها، ونقلها من معسكر إلى آخر، كما أن له تأثيراته الفاعلة في مجرى الأحداث في الشرق الأوسط، ولا يرجع ذلك إلى قوة السلاح الذي كانت تحمله الثورة الإيرانية، فسلح الثوار كان بسيطاً وضيئلاً، بينما كان النظام الشاهنشاهي يملك آلة حربية فاقت كل ما عرفه الشرق الأوسط من قوة عسكرية، بل يرجع ذلك إلى الإيمان العميق بقدرة الشعب، هذا الإيمان الذي صهرته خمسون عاماً من الإضطهاد والقهر، فكانت القبضات مشحونة جيداً بالغضب، وكانت الأفئدة مندفعة بروح الإستشهاد، وكانت صيحة القتال هي الله أكبر، تزلزل أقدام الظالمين وتخلع أفئدتهم.

## بدء الحكم الإسلامي:

في اليوم التالي لسقوط طهران، بدأ بازاركان يمارس سلطاته فأعلن في ١٣ فبراير أسماء وزرائه.

وحتى تطبق الحكومة المبادئ الإسلامية أصدرت سلسلة من القوانين الفورية فحرمت فيها تعاطي المسكرات وأمرت بإتلاف المخزون منها وإغلاق الحانات والبارات في كافة أنحاء البلاد، وأمرت بجلد كل من يتعاطى الكحول علناً، كما حظرت استيراد اللحوم المجلدة لعدم التأكد من ذبحها على الطريقة الإسلامية وكانت إيران تستورد بقيمة ٦٠ مليون دولار من هذه اللحوم سنوياً من أستراليا ونيوزيلندا وبلدان أخرى.

كما جرى حل الحرس الإمبراطوري ودمجه بالقوات المسلحة، وصدر قرار بمصادرة أموال الشاه وأسرته في إيران والخارج، وصودرت أموال مؤسسة بهلوي التي كانت تدر الملايين على الأسرة المالكة ومحاسبيها.

وفي ١٥ فبراير تشكلت المحاكم الثورية الإسلامية السرية التي أخذت تصدر أحكاماً بالإعدام على كبار العسكريين والمدنيين الذين ساهموا في خدمة النظام الملكي ومساندته ضد الشعب، وقاموا بأعمال عدائية متتالية ضد المناضلين الوطنيين، وكان بينهم أكثر من خمسة عشر جنراً وستة من النواب والشيوخ، وثلاثة وزراء سابقين ورئيس سابق (هو أمير عباس هويدا).

وإذا كان قد أخذ على هذه المحاكم سريتها وسرعتها وقسوة أحكامها، فإن جميع الذين أدينوا ثبتت التهم عليهم وأتيحت لهم فرصة كافية للدفاع عن أنفسهم، كما أن القانوني الفرنسي نوري البالا، الذي قام بجولة تفتيشية على السجون في إيران في عهد الشاه، شهد أن سجناء الثورة اليوم يعاملون بإنسانية ويقدم لهم الطعام الجيد وأن عددهم في سجن قصر بطهران، وهو سجن الثورة الرئيسي الآن، لا يتجاوز ١٣٢٩ / معتقلاً.

أما في السياسة الخارجية فقد قطعت الثورة كل علاقة لإيران بإسرائيل وطردت ٦٧ إسرائيلياً بينهم ٢٢ دبلوماسياً، وأغلقت مكاتب شركة الطيران الإسرائيلية في طهران (العال) ومنعت التعامل التجاري معها، وقطعت عنها النفط، وأعلنت أنها تعتبر نفسها دولة مواجهة مع إسرائيل، وأن تحرير القدس وفلسطين هو أحد همومها.

كما قامت الحكومة الإيرانية الجديدة بسحب قواتها المحاربة في عُمان وكذلك قواتها العاملة مع القوات الدولية في الجولان وجنوب لبنان.

وبالنسبة للإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، أعلنت أنها ستقف على الحياد، وألغت كل محطات الإستماع والتجسس الأمريكية المقامة على طول الحدود لإيرانية مع الإتحاد السوفيتي، كما أنهت عقود معظم المستشارين والخبراء الأمريكيين في الجيش الإيراني وقطعت كل علاقة لها بجنوب أفريقيا لسياستها العنصرية، وأعلنت تأييداً غير محدود للثورة الفلسطينية، وألقى جمال سميراني مندوب إيران في هيئة الأمم المتحدة، خطاباً باسم بلاده أدان فيه سياسة

إسرائيل، وكان ذلك الخطاب أبرز علامة على التحول الذي حدث في السياسة الإيرانية، لأن إيران في عهد الشاه، إذا لم تكن مؤيدة للعرب فهي لم تكن كذلك معادية لإسرائيل، ولقد ندد الخميني نفسه بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية باعتبارها خيانة للإسلام. ولما كانت الحكومة الإيرانية الجديدة تعتبر نظام الحكم الأفغاني الماركسي ضد مصالح شعبه، فقد حذرت أفغانستان من التماذي في سياستها، وأغلقت حدودها معها، وأعلنت أنها تنتظر انتصار الثورة الإسلامية في أفغانستان أيضاً.

ونظراً للعلاقة الوثيقة التي تربط المقاومة الفلسطينية بالثورة الإيرانية ولتأكيد هذه العلاقة قام ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة طهران في ١٧ فبراير، وفي ١٩ منه افتتح سفارة فلسطينية بإيران رسمياً، وعين هاني الحسن مديراً لمكتب طهران، وقد قام بجولة واسعة في مختلف المدن الإيرانية، وكان استقباله أسطورياً، ويصعب تصوير الحماسة التي قابلت بها الجماهير المشتاقة ياسر عرفات وصحبه وكان هتاف الجماهير فلسطين منصوره وإسرائيل مكسورة.

في أول مارس وصل الخميني إلى قم بعد أن أخذت الثورة تثبت أقدامها وقد استقبله في قم مليون شخص، فألقى خطاباً في المدرسة الفيضية، كعادته قبل خمسة عشر عاماً.

## قيام الجمهورية الإسلامية:

بعد انتصار الثورة خرجت الأحزاب السرية للعلن، كما أخذت الأحزاب والتنظيمات التي قاتلت نظام الشاه طيلة السنوات الماضية، بالمشاركة في الحياة السياسية، وكانت الجماهير الإسلامية العريضة التي قامت بالثورة، وقادتها شخصية الخميني وتعليماته، بحاجة إلى حزب يبلور فكر الثورة الإسلامية، ويكون رمزاً لاشتراكها في الحياة السياسية، فقام الحزب الجمهوري الإسلامي بإيعاز من الخميني، وتألّفت هيئته التأسيسية من الأئمة:

جواد باقر وعبد الكريم الموسوي الاردبيلي وعلي خامنئي وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني والدكتور محمد بهشتي، وتضم لجنته المركزية ثلاثين عضواً، ويشترط لدخول عضويته أن يكون المنتسب مسلماً ومؤمناً بخط الخميني وبحرية



علي خامنئي



هاشمي رفسنجاني

واستقلال بلاده وبالجمهورية الإسلامية. وخلال عشرين يوماً من إعلان قيامه تجاوز عدد أعضائه أربعمائة ألف.

لم يكن في فكر كثيرين من قادة الحركة الإسلامية كيف سيكون شكل الحكومة الإسلامية القادمة، فبعضهم كان يريد لها جمهورية ديمقراطية إسلامية وبعضهم الآخر جمهورية إسلامية شعبية، كما أن الأحزاب الأخرى نادت بقيام جمهورية شعبية إيرانية أو جمهورية ديمقراطية شعبية، كما أن كثيرين طالبوا بقيام جمهورية إيران فقط محل النظام الملكي الإيراني.

والخميني وحده كان يعرف ماذا يريد، فهو رغم المظاهرات المؤيدة أو المنددة كان يصر على أن تكون حكومة المستقبل جمهورية إسلامية فقط، ويبدو لنا فكر الخميني من خلال آماليه على طلابه بالنجف الأشرف حول الحكومة الإسلامية:

«... وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل وعالم فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا ويطيعوا، ويملك هذا الحاكم من أمر الرعاية والإدارة والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول (ص) وأمير المؤمنين (ع) على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة، لأن فضائلهم لم تكن تخولهم أن يخالفوا تعاليم الشرع، أو يتحكموا في الناس بعيداً عن أمر الله، وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبي وأمير الحكم والقضاء والفصل في المنازعات، وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد، وغاية الأمر أن تعيين شخص الحاكم الآن مرهون لمن جمع في نفسه العدل والعلم، ذلك أن

الإمامة واجبة والإمام هو خليفة النبي وولي الأمر بعده، والعلماء هم ورثة الأنبياء، وجميع شؤون الرسول قابلة للانتقال والوراثة، ومن جعلتها الإمارة على الناس وتولى أمورهم من كل ما ثبت للأئمة من بعده، وللفقهاء من بعد الأئمة، يستثنى من ذلك ما اختص به النبي نفسه بدليل خارجي...».

ثم كان الخميني يخاطب طلابه بقوله:

«وأنا على يقين أنكم قادرون على إدارة دفعة الحكم عند تقويض أسس الجور والظلم والعدوان، وكل ما تحتاجون إليه من قوانين ونظم فهو موجود في إسلامنا، سواء في ذلك ما يتصل بإدارة الدولة والضرائب والحقوق والعقوبات وغيرها، لا حاجة بكم إلى تشريع جديد، عليكم فقط أن تنفذوا ما شرع لكم، وهذا يوفر عليكم الكثير من الوقت والجهد، ويغنيكم عن استعارة قوانين من شرق أو غرب. كل شيء، والله الحمد، جاهز للإستعمال، ويبقى تنظيم الوزارات واختصاصاتها وأعمالها ووظائفها وذلك يتم على أيدي الاختصاصين بأسرع وقت.

ما ليس في القرآن فموجود في سنة الرسول (ص) أو في حديثه المثبت غير الموضوع وغير المنحول، أو أنه موجود في خطب الإمام علي ورسائله والثابت من أقواله، أو في ما تركه الأئمة المعصومون من بعده، وهم اثنا عشر إماماً «غاب» آخرهم لحكمة يريد بها الله ليكون من بعد، ومتى حان الأجل، المسمى «المهدي المنتظر» بوصفه «صاحب الزمان».



في ١١ مارس أرسل الخميني فرمانا إلى بازار كان لإعداد الترتيبات لإجراء استفتاء حول الحكومة الإسلامية المقبلة.

وفي يوم الجمعة ٣٠ مارس بدأ الاقتراع الشعبي على الجمهورية الإسلامية، وكان أمام الناخبين المسجلين الذين بلغ عددهم ٢٢ مليوناً تقريباً سؤال واحد فقط يجيب عليه بلا أو نعم وهذا السؤال هو: هل تريد جمهورية إسلامية لتحل محل النظام الملكي؟

أقيمت مراكز الاقتراع في كافة أنحاء البلاد، في المساجد والمدارس والدوائر الحكومية وغيرها، كما كان هناك مراكز اقتراع متحركة للوصول إلى القبائل الرحل في بعض مناطق إيران، وكان كل ناخب يأخذ بطاقة واحدة، بعد التثبت من هويته، فيمزقها قسمين يضع أحدهما الذي يضم كلمة نعم أو لا في الصندوق ويرمي القسم الآخر خارجاً، وقد سمح لمن كان يحمل بطاقة زوجته أن يدلي بصوته عنها، وانعدم وجود الغرف السرية، وكانت بطاقة إثبات الشخصية تختم بختم خاص، كما كانت تجري تغطية إبهام من يشترك بالاقتراع بحبر خاص يدوم ٢٤ ساعة، وذلك منعاً للتزوير والغش.

سمح لمن يريد نظام حكم غير الجمهورية الإسلامية أن يدون ذلك على بطاقة الاقتراع، وقد استمر الاقتراع من الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساءً، وكان الإقبال على الاقتراع شديداً خصوصاً من أبناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة، وتختلف عن الاقتراع أنصار النظام الملكي السابق، وكثير من اليساريين، كما قاطعها الأكراد السنة لاستيائهم من سياسة الحكومة الجديدة.

استدعت الحكومة الإيرانية بعض كبار المحامين الدوليين لمراقبة عملية الانتخاب وقد شهد أحدهم (السيد نوري البالا) بأنه رغم عدم انسجام الاقتراع مع ما تعرفه الديمقراطيات الغربية، إلا أن الاقتراع بحد ذاته كان يظهر أن هناك حكومة تستشير الشعب بمصيره منذ ٢٥/ سنة على الأقل... كما أنه كان يخلو من التزوير الحكومي لأن النتائج كانت معروفة سلفاً.

في الرابع من إبريل أعلن أن ٢١,٠٢٨,٢٠٠ صوتاً قال نعم وأن ٩٦٦,١٤٠ فقط قال لا، وبذلك فازت الجمهورية الإسلامية بأغلبية نسبتها ٩٩,٣٪ وأعلن رسمياً قيام الجمهورية الإسلامية في إيران.

وهكذا قامت أول جمهورية في تاريخ إيران، وكانت جمهورية إسلامية جعلت من الحكومة الإسلامية الأولى في عهد النبي أو عهد الخلفاء الراشدين فقط مثالا لها ونموذجاً تحتذي، واعتبرت جميع الحكومات الحالية التي تدعي الإسلام خارجة عن نظام الإسلام وتطبقه بشكل مشوه.

إن الجمهورية الإسلامية ستقوم، كما يقول قادتها، على تكافؤ الفرص الديمقراطية والحرية والشورى والتوزيع العادل للثروة، والمساواة والإخاء وصيانة حقوق الإنسان، والإنتاجية المفيدة التي تمنع المواطن من الغنى الفاحش بطرق ملتوية على حساب الشعب. وهم يعترفون أن الجهد والتضحيات التي يجب بذلها للقضاء على الظلم والفساد الذي يسيطر على إيران يفوق بكثير الجهد الذي بذل للقضاء على حكم الشاه نفسه.

ويمكن إيجاز أبرز المشاكل التي تواجه النظام الإسلامي الجديد فيما يلي:

## إقامة المجتمع الإسلامي:

إن إقامة المجتمع الإسلامي في إيران ليست بالسهولة التي نتصورها، رغم أن معظم الإيرانيين من المسلمين. وتبلغ نسبة المسلمين ٩٨٪ من الإيرانيين، أما غير المسلمين وعددهم ٢٪ فيتوزع كما يلي:

٨٥ / ألفاً من اليهود (منهم ٤٥ ألفاً في طهران وحدها) ولهم تجمعات صغيرة في مدن أصفهان وشيراز وعبادان، وقد غادر معظمهم إيران قبيل نجاح الثورة، ولا يزيد عددهم الآن عن ٣٠ / ألفاً، بعد أن أعلنت لجنة من المثقفين الناطقين باسمهم عن رغبتهم بالبقاء والاندماج في المجتمع الإيراني والمشاركة بالثورة، ومقاومة الصهيونية والعمل على حفظ الثقافة اليهودية أيضاً. ويسيطر اليهود، مع البهائيين، على أجزاء عريضة من الإقتصاد الإيراني كالبورصة والصيرفة والبنوك والشركات الإنتاجية الكبرى، وتعتبر عائلتا «لطفيان» و«القانيان» من أكبر العائلات اليهودية الإيرانية الثرية، وقد قامت عائلة القانيان بتقديم مساعدات مالية وقروض للشاه في فترات مختلفة، كما كانت تقدم مساعدات لإسرائيل، وبعد قيام الثورة أعدم عميد هذه العائلة «حبيب القانيان» وصودرت أمواله وممتلكاته لثبوت تعاونه المالي مع الشاه وإسرائيل!

ولليهود نائب واحد بالبرلمان.

٣١٠ / ألفاً من المسيحيين (بينهم حوالي ٢٨٥ ألف أرمني) من الارثوذكس والكاثوليك والكلدانيين والاشوريين، وأقدم كنيسة أرمنية موجودة في «ماكو» بإيران، ويتجمع المسيحيون في طهران وأصفهان وتبريز وعبادان، ولهم في طهران وأصفهان عدة كنائس ومدارس وجمعيات، ويعمل معظمهم في المهن

الحرّة والحرفيّة، وكان لهم نائبان في المجلس وعضو بمجلس الشيوخ وعدة نواب وزراء (حسب الدستور لا يجوز أن يلي الوزارة إلا المسلمون).

/٤٠/ ألفا من الزرادشتيين ويتجمع في طهران ويزدوكرمان، ولهم حوالي ٢٠ آتشكده (معبد) وعدة مدارس وصحفاً، ويقبلون على التجارة والمهن الحرّة، نسبة المثقفين بينهم ثقافة عالية نسبة كبيرة. ولهم نائب واحد في البرلمان، ويوجد منهم جالية كبيرة في الهند يقرب عددها من مئة ألف ويطلق عليهم هناك البارسيين.

أما البهائيون فيقرب عددهم من مئة ألف ويوجد معظمهم في طهران وشيراز ونجف آباد، ومعبدهم الأكبر «حظيرة القدس» موجود في طهران، وهم واليهود أصحاب السيطرة على الإقتصاد الإيراني، ومعظمهم يعمل في البنوك وأعمال البناء والمقاولات وفي إدارة الشركات الكبرى، وبينهم كثير من الأثرياء، وتربطهم بالبهائيين الإيرانيين الذين هاجروا للولايات المتحدة صلات قوية عاطفية ومالية، وكانوا يساندون النظام الملكي بقوة ويدعمون الشاه.

## مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني

في الوقت الذي أخذت فيه الأمة العربية تعاني من تداعيات متفاوتة بين وقت وآخر، بحيث تلتئم جراحها حيناً وتنزف حيناً أخرى. كان هناك الكفاح المسلح الفلسطيني يعاني بدوره من فترات المد والجزر التي تعاني منها الأمة العربية قاطبة.

وبما أن الكفاح المسلح الفلسطيني قد شكل في وقت من الأوقات بقعة ضوء في أجواء كالحلة السوداء، يتوجب علينا أن نعطيه حقه في هذا السفر التاريخي المتواضع إن سلباً أم إيجاباً. حيث سيحتوي البحث سرداً تفصيلياً عن مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني المعاصر، منذ عام ١٩٦٥ وتتوزع تلك السيرة بين خمس مراحل رئيسية، هي: المرحلة الجنينية الأولى في ١٩٦٥ - ١٩٦٧، مرحلة القواعد الإرتكازية في ١٩٦٧، مرحلة النهوض في ١٩٦٨ - ١٩٧٠، المرحلة الإنتقالية في ١٩٧١ - ١٩٧٣، مرحلة النمو في ١٩٧٤ - ١٩٨٢، وتشمل المرحلة عدة مراحل فرعية، مثل العمليات الخاصة في ١٩٧٤ - ١٩٧٥، والتحويلات النظامية في ١٩٧٦ - ١٩٧٨، وحرب الإستنزاف الإسرائيلية في ١٩٧٩ - ١٩٨١، وحرب ١٩٨٢، وتشكل هذه السيرة الأساس لاستخلاص الإستنتاجات الفنية والتعبوية المتضمنة في القسم التالي:

## ١- المرحلة الجنينية الأولى:

نفذ الفدائيون الفلسطينيون عملياتهم العسكرية الأولى في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، حين انطلقوا من الأرض اللبنانية ليفجروا مضخة مياه إسرائيلية. وتبع ذلك سلسلة من العمليات الأخرى، استمرت حتى اندلاع حرب ١٩٦٧. وجاءت غالبية العمليات على شكل وضع العبوات الناسفة وزرع الألغام، وركز الفدائيون جهودهم على الأهداف الاقتصادية والعسكرية، التي شملت المنشآت والأدوات الزراعية، وبعض المنشآت الصناعية، والطرق التي تستخدمها آلات المستوطنات ودوريات الجيش.

عانى الفدائيون صعوبات هامة، تمثل أهمها بعدم وجود قواعد الانطلاق ومعسكرات التدريب ومستودعات الأسلحة والذخائر الأمنية داخل الأرض المحتلة أو حتى في بعض الدول العربية المجاورة. وتضافر ذلك مع النشاط المسلح واتساع رقعته. غير أن الفدائيين تمكنوا من متابعة نشاطهم وزيادة وتيرته تدريجياً. فقد اعترف الجيش الإسرائيلي بوقوع ٣٥ عملية فدائية في عام ١٩٦٥، و٤١ عملية في ١٩٦٦، و٣٧ عملية خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٦٧. ويذكر بالمقابل، أن الأوساط الغربية أشارت إلى حقيقة حدوث عدد أكبر من العمليات بالفترة ذاتها، بلغ ٢٠٠ عملية، بينما أكدت المصادر الفلسطينية ارتفاع العدد إلى ٣٠٠ عملية حتى أوائل عام ١٩٦٧ وقد وقعت غالبية العمليات في المنطقة الوسطى من فلسطين، انطلاقاً من الضفة الغربية، ثم من جبوتي لبنان وسوريا. وقد نما العمل عبر الحدود اللبنانية في مطلع ١٩٦٧

بشكل خاص، علماً أن الجبهة السورية شهدت توتراً شديداً في أواخر عام ١٩٦٦ وفي ربيع ١٩٦٧.

لم يكن العمل الفدائي واسع النطاق في المرحلة الأولى، وكانت نتائجه المادية والمباشرة محدودة، نظراً إلى القيود العملية والتسلحية والبشرية المذكورة. فقد اعتزفت إسرائيل بتكبيدها ١١ قتيلاً و٦٢ جريحاً في فترة ١٩٦٥ — ١٩٦٧ (مقابل ٧ شهداء وأسيرين في صفوف الفدائيين) وهذا يشكل نسبة محدودة، قياساً بعدد الجنود الإسرائيليين الذين قتلوا بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ بمعدل ٨٠ جندياً كل عام. لكن ذلك لا ينفي حيوية النشاط الفلسطيني، بدليل النمو المستمر في عدد العمليات، الذي بلغ معدل ١٤ عملية شهرياً في نيسان/ إبريل ١٩٦٧، بزيادة تبلغ أربعة أضعاف إذا قورنت بالعامين السابقين. ويضاف إلى ذلك إنضمام تنظيمات فدائية جديدة إلى خط الكفاح المسلح، وهو ما ضاعف الجهود وفتح جبهات جديدة ضد إسرائيل.

وارتفع عدد الفدائيين الفلسطينيين تدريجياً، من حوالي ٢٠٠ رجل في ١٩٦٥، إلى ما يزيد على ضعف ذلك في عام ١٩٦٧.

وانعكس النمو أيضاً في تحسن استخدام الألغام والعبوات، وفي ظهور مدافع الهاون الخفيفة في القتال للمرة الأولى على الجبهة اللبنانية في أيار/ مايو ١٩٦٧.

وإذا بقيت ثمة حاجة لتأكيد حيوية العمل الفدائي الناشئ، فإن سياسة الإنتقام الإسرائيلية هي التي قدمت الدليل.

وتشابهت تلك السياسية مع الممارسات التي اتبعتها إسرائيل في النصف الأول من عقد الخمسينات، حيث أغارت قوات إسرائيلية على قرى الضفة الغربية والمخافر الأردنية. وقصف الجيش الإسرائيلي بعض القرى اللبنانية والمواقع السورية بنيران المدفعية، في أواخر عام ١٩٦٦ وخلال النصف الأول من عام ١٩٦٧. وقد فضل الإسرائيليون تنفيذ العمليات الواسعة التي ألحقت بالمدنيين والعسكريين العرب الخسائر البشرية والأضرار المادية الكبيرة، بغية ردع الفدائيين والحكومات العربية المضيفة. ويجدر بالذكر أن إسرائيل كانت ترد على ما كانت تعتبره تهديداً مزدوجاً: ظهور النشاط العسكري الفلسطيني المنظم والمستقل والقابل للتطور وإمكانية أن تستفيد الدول العربية من العمل الفدائي كوسيلة ضغط على إسرائيل. وتؤكد تأثير الفدائيين على الأوضاع المحلية والإقليمية عبر عمليات متتالية ساهمت في «زيادة التوتر في المنطقة وبشكل غير مباشر في اندلاع حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧».

## ٢ - حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ومرحلة «القواعد الارتكازية»:

تركزت المساهمة العسكرية الفلسطينية الرئيسية خلال حرب ١٩٦٧ في قتال جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة، علماً أن الفدائيين نفذوا بعض العمليات خلف خطوط العدو في أماكن أخرى. وكانت إحدى كتائب جيش التحرير، التابعة للواء القادسية، قد قدمت من العراق عشية الحرب ووصلت الضفة الغربية في اليوم الأول، غير أنها تعرضت إلى الهجمات الجوية العنيفة، فتكبدت الخسائر وتشتتت، وأعيد تجميعها بالأردن.



تألفت قوة جيش التحرير الفلسطيني المربط في قطاع غزة من فرقة المشاة ٢٠. وضمت الفرقة ١٠ آلاف جندي وضابط، علماً أن العدد الإجمالي للذين تدربوا وخدموا فيه بلغ ٣٠ ألفاً من سكان القطاع. وانتشرت وحدات الفرقة في أنحاء المنطقة، حيث استقر لواء بلدتي رفح وخان يونس في الجنوب، ولواء حول دير البلح في الوسط، وكتيبة حول مدينة غزة نفسها. ووضعت مفارز أخرى في أربع من قرى القطاع، وتمتع جيش التحرير بدعم الأسلحة الثقيلة التابعة للوحدات المصرية. وكانت فرقة المشاة ٧ المصرية تدافع عن قطاع غزة ومداخل سيناء الشمالية أيضاً. فوضعت كتيبة مدفعية عيار ٢٥ رطلاً وسريتي دبابات «شيرمان» وسريتي مدافع مضاد للدبابات في القطاع الجنوبي، لمؤازرة اللواء ١٠٨ من جيش التحرير. وليس ثمة ما يؤكد تزويد اللوائين ١٠٩ و ١١٠ بالأسلحة الثقيلة عدا بعض المدافع المضادة للدبابات والرشاشات.

هذا ويذكر أن مواقع جيش التحرير تألفت من شبكات الخنادق المدعومة بمواقع المدافع المضادة للدبابات، والتي تقدمتها حقول الألغام، وخصوصاً في محيط غزة ودير البلح وخان يونس ورفح. وقامت المفارز والمخافر باحتلال المواقع بمحاذاة الطرق الرئيسية التي ربطت بين المدن، وخصوصاً عند قرية بني سهيلة ومفرق أم كلخ بالقرب من خان يونس، وعلى تلتي علي المنظار والكوبا على طريق غزة. وقد امتد خط طويل من المخافر وحقول الألغام، بلغ ١٦ كم، بين أم كلب ورفح. ولكن الأسلحة الثقيلة المتوفرة تجمعت حول رفح، باستثناء بعض المدافع المضادة للدبابات حول خان يونس. علماً بأن الإسناد الناري

الإضافي لخان يونس قدم من المدفعية المركزة جنوبي رفح. وهو ما قلص فعاليتها بعض الشيء.

انطلق الهجوم الإسرائيلي البري في الساعة الثامنة من صباح ٥ حزيران /يونيو ١٩٦٧، قام به اللواء المدرع ٧ باتجاه خان يونس. وقام لواء مظلي، تدعمه سرية دبابات، بهجوم تثبيتي على رفح، لمنع مدافعيه من التدخل في خان يونس. وقد نجح اللواء المذكور باحتلال بني سهيلة، ثم خان يونس، بعد أن التفت كتيبته الثانية جنوباً حول المدينة وبعد أن نجحت عدة أفواج من طائرات الهجوم الأرضي «فوغا ماجيستر» في شل المدفعية المصرية في رفح. وكان القتال شديداً داخل خان يونس، وقد خسر الإسرائيليون ٦ دبابات وعدداً من السيارات والعربات نصف المجنزرة، رغم خفة تسليح المدافعين. وتابع اللواء المدرع ٧ الإسرائيلي هجومه جنوباً، نحو رفح، فتقدمت كتيبة بموازية السكة الحديد والطريق الرئيسية الخالية من الألغام، وتقدمت أخرى إلى الشمال من مفرق رفح. وقد فوجئت المواقع الدفاعية المحيطة وسقطت بسرعة نسبية، لكن المهاجمين لم يقتربوا من المدينة نفسها. فكان اللواء المظلي الميكانيكي، بدعمه المدرع، هو الذي اقتحم كلاً من رفح وخان يونس، وقام بعمليات التطهير، بعد انتقال الوحدات المدرعة جنوباً لمهاجمة فرقة المشاة ٧ المصرية.

ابتدأ الهجوم الإسرائيلي ضد القطاعين الأوسط والشمال معاً، فقامت قوة مستقلة مؤلفة من لواء مشاة وكتيبة دبابات وكتيبة مظلية ميكانيكية بالتوجه إلى الشمال من خان يونس، تواكبها الطلعات الجوية المكثفة. وتقدمت إحدى كتائب المشاة غرباً، من داخل «إسرائيل»، نحو دير البلح، في وقت لاحق.

واخترقت هذه الكتيبة حتى وسط البلدة، فيما خاضت الكتائب الأخرى المعارك الضارية مع المدافعين إلى الجنوب، الذين تعززوا بوصول بقايا الوحدات القادمة من خان يونس. ولم ينته القتال في هذا القاطع إلا بعد احتلال تلتي الكوبا وعلي المنظار ليلاً. ومهد ذلك النجاح لعملية مهاجمة مدينة غزة. فقامت القوة الإسرائيلية، بعد إعادة تجميعها وبدعم من اللواء المظلي الميكانيكي القادم من الجنوب، بهجوم منسق على المدينة عند الفجر. وتم القتال الرئيسي، الذي شهد نشاطاً كثيفاً للطيران الإسرائيلي، في داخل غزة، وأحكمت القوة الإسرائيلية قبضتها عليها بعد الظهر. إلا أن جيوباً عدة للمقاومة استمرت بالقتال طيلة النهار والليل، وحتى داخل خان يونس، ولم تنته كلياً إلا في ٧ حزيران/يونيو.

تظهر، عند مراجعة سير المعارك، سمة متناقضة، هي استبدال رجال جيش التحرير الفلسطيني رغم النواقص الأساسية بالتدريب والتسليح، ورغم التفوق الإسرائيلي البشري والتكنولوجي. ويقارن ذلك، بالمقابل، بالسرعة النسبية التي ميزت العمليات الإسرائيلية، رغم اضطرارها للعمل ضد المواقع الجاهزة المحصنة والمخندقة. واتسمت العيوب الرئيسية بضعف التنظيم والتنسيق في دفاعات جيش التحرير، مما قلل الاستفادة من القوات المتوفرة ومن الخسائر الإسرائيلية. وتدلل التجربة الإيجابية للقتال العنيد والبطولي لرجال الجيش، في تلك المواقع التي لم تفاجأ كلياً، على حقيقة أن ذلك الجيش كان سيظهر كفاءة أعلى وأوسع بكثير لو تمتع بالتدريب والتسليح والتنسيق بالقدر المطلوب.

أوجدت حرب ١٩٦٧ فرصاً وتحديات تمثلت بصعوبة تحقيق السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المناطق الشاسعة وجموح سكانها الذين وقعوا تحت

الإحتلال. وقد سارع الجيش الإسرائيلي لنقل منشآته، من مستوطنات مدنية شبه عسكرية ومعسكرات تدريب وغيرها، إلى المناطق المحتلة بهدف تعزيز قبضته، ووضع لواء مشاة على طول نهر الأردن لإغلاقه. واستفاد ذلك الجيش في جهوده من وجود القواعد الرئيسية لسلاح الجو والقوات البرية بالقرب من المناطق المحتلة حديثاً، وهو ما سهل تنظيم حربه المضادة. كما رافقت الوحدات المدرعة وفرق حرس الحدود وأجهزة الشرطة والاستخبارات العسكرية والمدنية الجيش، لتقديم المزيد من الدعم. وقد لجأ الإسرائيليون على الفور إلى مجموعة إجراءات أمنية وعسكرية لمنع نمو المقاومة، شملت ضبط حركة العمل والبضائع، ومنع عودة اللاجئين إلى ديارهم، واستخدام الملفات الأمنية المستولى عليها لاعتقال المواطنين الناشطين سياسياً، وإطلاق النار على كل متسلل عبر الحدود مهما كان جنسه وسنه ووظيفته. وقامت قوات الإحتلال أيضاً بتدمير عدة قرى بأكملها، قرب القدس، لإقامة ما يسمى بالمناطق الأمنية المغلقة.

عمل الفدائيون في أعقاب الحرب، على الإستفادة من الأوضاع الجديدة، فبحثوا عن الأسلحة والذخائر بين مخلفات القتال، وعملوا على تعبئة أعضائهم ومناصرهم في الخارج. وقد اجتمعت عدة تنظيمات فدائية، واتفقت على خطة عمل خاصة بالأرض المحتلة تقضي بتأجيل أي عمل عسكري ريثما يتم بناء التنظيم السري وتدريب الأعضاء وتوفير السلاح، تمهيداً لإطلاق حملة فدائية واسعة النطاق ضد الإحتلال. وتضاربت الأفكار بعض الشيء لكنها التفت حول هدف جوهري هو إنشاء القواعد الإرتكازية للعمل العسكري داخل

الأرض المحتلة، وصولاً إلى قيام القاعدة الأمنية للقوات الفلسطينية هناك وطررد القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة.

جسدت التنظيمات الفدائية استراتيجيتها بإرسال المئات من أعضائها الموجودين في الخارج إلى داخل الأرض المحتلة، وقد بلغ مجموعهم حوالي الألف حتى نهاية عام ١٩٦٧. وقد توجه الكثيرون من القادة والكوادر الرئيسية إلى الداخل أيضاً، لإنشاء القيادات المحلية والميدانية. وانعكس هذا الجهد بنشاط تنظيمي حثيث داخل المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، نجح في إيجاد مئات المتطوعين للعمل العسكري. وترافق ذلك مع إقامة المستودعات السرية ومع إعادة تنظيم أفراد جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة ضمن مجموعات عصابية سرية. وقد سعى الفدائيون لتأمين المتطلبات التدريبية والتسليحية محلياً، علماً بأنهم قاموا أيضاً بتهريب الإمدادات عبر الحدود الأردنية وبنقل الأفراد إلى الأردن وسوريا لتلقي التدريب. وقد توجه الكثيرون من جنود جيش التحرير الفلسطيني من قطاع غزة إلى الأردن لاتباع دورات تدريبية وتلقي التعليمات ثم عادوا سرّاً.

كانت التنظيمات الفدائية تخطط لتأجيل إطلاق العمل العسكري الواسع لعدة شهور، إلا أنها وجدت من الضروري الإستعجال، في ذلك من أجل ضرب سياسية «التعايش» التي بدأ الإحتلال الإسرائيلي بتطبيقها، ومن أجل تعزيز المعنويات الفلسطينية والعربية. فشهدت الضفة الغربية العمليات الواسعة بعد ٢٨ آب/ أغسطس، تلاها قطاع غزة، علماً أن النشاط المسلح لم يكن متوقفاً كلياً قبل ذلك.

وعملت عشرات المجموعات الفدائية في جبال الضفة، يرفدها التنظيم السري في المدن والقرى بالمتطوعين الجدد. وقد شهدت مناطق الخليل ونابلس ورام الله وجنين تركيزاً خاصاً. وبلغ عدد الفدائيون الدائمين أكثر من ١٥٠ رجلاً في منطقة الخليل وحدها.

وارتفع مجموع المقاتلين، في أوج هذه المرحلة، إلى عدة مئات، عدا مئات إضافية من العاملين في الشبكات السرية. أما في قطاع غزة، فعمل الجميع داخل المناطق السكنية المكتظة، باستثناء بعض الفدائيين الذين اختبئوا في البيارات والبساتين. ويصعب تقدير أعداد العاملين هناك، غير أن القطاع احتوى مخزوناً بشرياً مدرباً اقترَب من ٣٠ ألف شاب، وهو ما يشير إلى احتمال وجود عدة مئات من المقاتلين الجاهزين للعمل في أية لحظة من اللحظات. وكان العمل العسكري في قطاع غزة يتمحور حول الشبكات التنظيمية السرية مقارنة بوضع الضفة الغربية، حيث تحملت المجموعات العصابية عبء القتال.

وقد راوح حجم تلك المجموعات بين ٣ و١٠ أفراد، علماً أن بعض القواعد المتنقلة شملت ضعفي ذلك العدد وثلاثة أضعافه. وقد أقيم معسكر تدريبي قرب جنين، في وقت مبكر.

وتألف معظم التسليح من الأسلحة الفردية المتنوعة - البنادق القديمة والرشاشات وبعض البنادق الآلية والمسدسات - والقنابل اليدوية والألغام المضادة للأفراد والدبابات والمتفجرات، علماً أنه تم تهريب بعض مدافع الهاون الخفيفة والصواريخ عيار ٣,٥ بوصات من الأردن إلى تلك المجموعات. وتشابه

التسليح في قطاع غزة، ولكن اختلف حجم المجموعات المقاتلة وشكلها، إذا اعتمد الفدائيون هناك على الشبكات التنظيمية التي كانت تضم ٣٠ عنصراً أو أكثر في أحيان عديدة، وإن كانت الوحدة المقاتلة التنفيذية تتألف من خلية تضم ٣-٥ أفراد فقط. ولكن غلب طابع الحجم الكبير الفضفاض على الأشكال التنظيمية كافة، في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

حافظ الفدائيون على اتصاتهم بقياداتهم داخل فلسطين وخارجها بواسطة المراسلين المجندين من بين السكان المحليين، والذين ارتبطوا بهم بالمعرفة الشخصية أو القرابة في حالات عدة. ولجئوا إلى «النقاط الميتة»، أي المخابئ المتفق عليها لإيداع الرسائل والمواد المهربة، وهو ما أتاح درجة أعلى من الإكتفاء الذاتي للمجموعات المقاتلة. وهكذا تمثلت الأهمية الجوهرية للاتصال بالقيادة «المركزية» بضرورة إيصال الأسلحة والذخائر والكوادر، بينما وفر السكان المدنيون الطعام والمعلومات للفدائيين. ولم يكن الأنصار المدنيون أعضاء في التنظيمات الفدائية رسمياً، بل كثيراً ما قامت المجموعات العصابية ببناء شبكة اتصالاتها ومعارفها الخاصة واستمدت هذه الجهود الكثير من تجربة ثورة ١٩٣٦ وخصوصاً لجهة اعتماد تقليد مساعدة «المطاردين».

اختلفت الشمار العسكرية للجهود الفلسطينية في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة. وإذا فرضت الظروف الجغرافية والطبوغرافية (العمرائية) للقطاع أن يركز الفدائيون على ضرب الأهداف الإسرائيلية في داخل المدن، مع جهد ثانوي نسبياً خارجها. وجاءت غالبية العمليات، في هذه المرحلة بشكل إلقاء القنابل اليدوية على الدوريات العسكرية والحافلات المدنية التي عمت القطاع والطريق

الرئيسية إلى سيناء. إلا أن هجمات عدة وقعت بالبنادق الآلية، وخصوصاً في البيارات المحيطة، حيث تم زرع الألغام المضادة للدبابات أيضاً. ولكن زخم هذه العمليات لم يتعظم إلا بعد عام ١٩٦٧. أي مع تراجع استراتيجية القواعد الارتكازية. ويعني ذلك -، أن ثقل العمليات العسكرية تركز في الضفة الغربية في هذه الفترة، حيث كان الإهتمام منصباً على ضرب الأهداف العسكرية. ووجد معظم هذه الأخيرة خارج المدن، أي في المناطق الريفية وبمحاذاة وادي نهر الأردن، وهو ما حث المقاتلين على التوجه نحو الجبال. ويلاحظ أن ظروف قطاع غزة الجغرافية، من جهة، والتركيز على الأهداف العسكرية في الضفة الغربية من جهة ثانية، كثيراً ما منعت الفدائيين من نقل المعركة إلى العمق الإسرائيلي. وإذا كانت ضربات وجهت ضد المستوطنات فغالباً ما كان ذلك داخل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

لم تصمت إسرائيل طويلاً في وجه هذا التحدي الفدائي النشيط - بل ردت على إعلان الفدائيين عن نقل قيادتهم الرئيسية إلى داخل الأرض المحتلة وعن المباشرة بالعمليات العسكرية بتحرك أمني وعسكري واسع وسريع. فقد فرضت نظام حظر التجول في مناطق عدة واستقدمت الوحدات العسكرية والاستخباراتية، ولجأت إلى اعتقال المئات من المشتبه بهم خلال أيام معدودة. ثم عمل الجيش الإسرائيلي على تقسيم الضفة الغربية إلى مربعات عملانية، وإلى تمسيطها بانتظام، من أجل كشف جميع المخابئ والمعايير منابع المياه وغيرها. وأتاحت هذه الإجراءات تحديد مناطق وجود الفدائيين المطاردين بسهولة أكبر، بغية مهاجمتها بواسطة طائرات الهليكوبتر. وقد أدت الثغرات في العمل



التنظيمي إلى تسليح العملاء وكشف الشبكات الواسعة، مما ضيق الخناق على المجموعات المقاتلة في الجبال. وترافق الجهد الأمني داخل المدن والقرى مع الإجراءات الشاملة التي اتخذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين، وخصوصاً ضد حالات التظاهر والعصيان المدني، ومع تشديد الحصار على طول الحدود مع الأردن. وقد أسفر ذلك عن زج ما يزيد على ١٠٠٠-١٢٥٠ مقاتلاً وعاملاً تنظيمياً في السجون الإسرائيلية حتى نهاية عام ١٩٦٧ واستشهاد ٦٣ مقاتلاً (نصفهم من الكوادر الجريين) ولجوء عدة مئات إلى الأردن، بعد تنفيذ ٩٢ عملية وتكبيد العدو ٩٧ إصابة باعتراف الإسرائيليين أنفسهم.

حملت مرحلة القواعد الارتكازية الآثار البعيدة المدى على المسار اللاحق للكفاح المسلح الفلسطيني. فقد علق الفدائيون الآمال الكبيرة على نجاح استراتيجيتهم، من أجل خلق القاعدة الآمنة لنشاطهم وتطوير الأداة العسكرية والتنظيمية الفاعلة.

فكروا الطاقات الرئيسية وجازفوا بشمار جهودهم السابقة، بهدف التقاط المبادرة وخلق الحقائق الجديدة. ولئن أبدى الفدائيون جرأة وإقداماً كبيرين، فقد خسروا الرهان في مضمار استخدامهم للموارد البشرية المتوفرة. وظل الوضع في قطاع غزة مقبولاً رغم الفشل النسبي في الضفة الغربية. إلا أن تجربة القطاع ظلت محدودة بسبب العزلة الجغرافية أساساً. وحكم زوال القاعدة الارتكازية في الضفة الغربية على التنظيمات الفدائية أن تجد القاعدة الآمنة خارج أرض فلسطين، وأن تقوم بعملها العسكري انطلاقاً من الأراضي المجاورة. وهكذا تغير

شكل الكفاح المسلح الفلسطيني المعاصر وغطته، ولم يعد قتال الدوريات «المطاردة» سوى حالة إستثنائية.

### ٣ - مرحلة «النهوض»، ١٩٦٨-١٩٧٠

دفع نجاح الجيش الإسرائيلي في إحكام سيطرته على الضفة الغربية الفدائيين إلى بناء قاعدتهم الإرتكازية بالضفة الشرقية لنهر الأردن، وكان الفدائيون قد أقاموا هناك بعض القواعد السرية المتنقلة قبل عام ١٩٦٨، فازداد عددها وغدت علنية وثابتة في مطلع عام ١٩٦٨. وقد تجمع في هذه المنطقة حوالي ٦٠٠-٨٠٠ مقاتل، بعضهم في معسكرات التدريب القريبة من النهر.

وظهر حشد رئيسي في داخل بلدة الكرامة وجوارها. هذا وانعكس النمو السريع لعدد الفدائيين بارتفاع وتيرة العمليات العسكرية عبر النهر، حتى بلغت ٧٨ عملية بين بداية السنة وأواخر مارس. كما حصل الفدائيون، في هذه الأثناء، على بعض الأسلحة الحديثة والفعالة، ومنها البنادق الآلية «كلاشنكوف» والقواذف المضادة للدروع «ب - ٢» و«ب - ٧» ومدافع الهاون عيار ٦٠ مم و٨٢ مم. وجاءت هذه الأسلحة من مخلفات حرب ١٩٦٧ أو من بعض الدول العربية، وكذلك عبر وحدات جيش التحرير الفلسطيني.

وقد رد الجيش الإسرائيلي على هذه الحالة بفتح نيران الرشاشات والمدفعية على الأهداف المدنية والعسكرية في الضفة الشرقية، ومطاردة الفدائيين المتسللين عبر نهر الأردن. ونفذ الإسرائيليون سلسلة من الغارات الجوية وعمليات القصف المدفعي بعد منتصف شباط، تبعها قصف متكرر للكرامة، التي كانت قد

تحوّلت إلى أهم مركز للإمداد والتدريب لدى الفدائيين. إلا أن هذه الإجراءات لم تكن النشاط العسكري الفلسطيني، وهو ما دفع القيادة الإسرائيلية إلى تنفيذ هجوم بري واسع، وخاصة بعد مقتل ٦ إسرائيليين وجرح ٤٤ آخرين بين ١٥ شباط و ١٥ آذار.

## - معركة الكرامة -

حدد الجيش الإسرائيلي قوة قوامها حوالي ١٥ ألف جندي لتنفيذ الهجوم، تألفت من اللوآئين المدرعين ٧ و ٦٠ واللوآ مشاة ٨٠ وكتيبة أو أكثر من اللوآ المظلي ٣٥ وكتيبة هندسة وخمس كتائب مدفعية. واقتضت الخطة الإسرائيلية تحرك مجموعة مؤلفة من ثلاث كتائب مشاة وكتيبة دبابات عبر جسر الحسين (البنى سابقاً) الذي يبعد ٨ كم عن بلدة الكرامة. وافترض أن تتقدم كتيبة إضافية عبر جسر عبد الله إلى الجنوب بثمانية كيلومترات أخرى، بينما تتحرك كتيبة مشاة وكتيبة دبابات عبر جسر دامية شمالي الكرامة بمسافة ١٥ كم. ويضاف إلى ذلك أن كتيبة المظليين كانت ستنزل شرقي البلدة لإحكام الطوق وتثبيت الفدائيين. وتمثل الهدف الرئيسي المباشر للعملية بتحطيم القاعدة الإرتكازية للفدائيين ومنع تجدد نشاطهم في المستقبل. ولكن يُحتمل أن الخطة الإسرائيلية وضعت احتمالاً إضافياً، يتم تطبيقه حسب المستجدات، ألا وهو احتلال شريط حدودي في الغور الشرقي للسيطرة على الطرق المؤدية إلى السُّلْط وعمّان، وذلك بهدف إرغام القيادة الأردنية على القبول بالتفاوض المباشر وفقاً للشروط الإسرائيلية.

لاحظ الفدائيون تزايد النشاط العسكري الإسرائيلي وتوقعوا بدء الهجوم. وقد اجتمعت قيادة التنظيمات لتضع خطة المواجهة، في ٢٠ آذار /مارس. ثم التقى قادة المحاور لمعالجة الموقف، وعادوا ليشرحوا التدابير إلى عناصر قواعدهم. وكانت قوة الفدائيين في المنطقة المستهدفة تبلغ حوالي ٣٣٠ مقاتلاً، بينما توزع عدد مماثل تقريباً بقيّة أنحاء الأغوار وإلى الجنوب من البحر الميت. وقد احتشد حوالي ٨٠ مقاتلاً قرب ضفة نهر الأردن مقابل بلدة الكرامة، بينما تمركز عدد أكبر داخل البلدة وحولها.

وشملت تلك الوحدات بعض الإداريين ورجال الخدمات، علاوة على عشرات من المتدربين لم تتجاوز فترات تدريبهم مدة ١٥ يوماً.

لم يكن تسليح الفدائيين كافياً، وإن كان أفضل من السابق بعض الشيء. فكانت القوة الأمامية، قرب النهر، مثلاً، مزودة بـ ٦ قواذف مضادة للدبابات «ب - ٢» وقاذف «ب - ٧» ومدفعي هاون ٨٢ مم وبعض الصواريخ المضادة للدبابات عيار ٣,٥ بوصات. وتسلحت بقية المجموعات، داخل البلدة وحولها، بالأسلحة الفردية والألغام والمتفجرات، علماً أن بنادق كثيرة كانت قديمة الطراز والذخائر قليلة. وقد وضع الرشاش الثقيل الوحيد عيار ١٢,٧ مم على تلة تشرف على الكرامة من جبهة الشرق، لمواجهة محاولات الإنزال.

هذا، ويجب ذكر توزيع الجيش الأردني، الذي أسهم إسهاماً هاماً في المعركة. وكانت فرقة المشاة الأولى تتولى مسؤولية هذا القاطع، وقد احتلت المواقع بالتلال المشرفة على نهر الأردن، وأخلت الوادي نفسه. أعلن قائد

الفرقة الاستنفار في ١٨ آذار، وعدل انتشار قواته، التي شملت ثلاثة ألوية مشاة عاملة وكتيبة دبابات وخمس كتائب مدفعية وكتيبة هندسة وكتيبة دفاع جوي. وتوزع لواء مشاة في مقابل الجبهة المهددة، تدعمها سريتا دبابات، وتسندهما المدفعية من الخلف. وتم نقل سرية استطلاع من داخل الكرامة إلى مثلث الشونة لمنع الالتفاف من هناك، بعد تعزيزها بفصيلة مضادة للدبابات وفصيلة مراقبة أمامية مدرعة. لكن الوقت لم يتح زرع حقول الألغام التي طالبت بها الخطة الدفاعية.

ابتدأ الهجوم بظهور طائرة استطلاع إسرائيلية الساعة ٥,١٥ صباح ٢١ آذار، وسقوط قذائف المدفعية على البادية وجوارها. وانطلقت القوات الإسرائيلية البرية، بأجزائها الثلاثة، في الوقت ذاته لاجتياز الجسور فوق نهر الأردن، وذلك دون تمهيد مدفعي موضعي. وقد عجزت القوة الجنوبية عن عبور جسر عبد الله بسبب المواجهة الشديدة، لكن القوتين الأخريين نجحتا في بلوغ الضفة الشرقية دون تأخير يذكر. وصلت القوة الوسطى إلى شونة النمرين الساعة ٦,٣٠ صباحاً وانقسمت إلى ثلاثة أقسام: تقدمت كتيبة شمالاً نحو الكرامة، وكتيبتا دبابات ومشاة شرقاً لإغلاق طريق السلط (وربما للالتفاف باتجاه السلط)، بينما تحركت كتيبة مشاة معززة جنوباً لتثبيت الميمنة وتهديد الحامية الأردنية عند جسر عبد الله. أما القاطع الشمالي، فقد ثبتت القوة الإسرائيلية فيه موطن قدمها ووصلت الطرق الرئيسية. وتوجهت بعد ذلك باتجاهين: شمالاً لإغلاق الطرق الفرعية نحو السلط، وقد فشلت هذه الحركة، وجنوباً نحو الكرامة. وقامت ١٥ طائرة هليكوبتر إسرائيلية، في هذه الأثناء،

يانزال كتيبة مظليين فوق التلال شرقي الكرامة. وعمد عناصر الكتيبة إلى قصف البلدة بمدافع الهاون ومن ثم الزحف باتجاهها. وواصلت المدفعية الإسرائيلية قصفها لجميع المواقع المدفوعة دون انقطاع، فضلاً عن تقديم الإسناد للقوات البرية المتقدمة. ولم تظهر الطائرات الحربية حتى الساعة ٨,٣٠ صباحاً بسبب الضباب.

انخرطت القوات الفلسطينية والأردنية في القتال منذ اللحظة الأولى. وقد نجح الفدائيون المتمركزون حول الكرامة بإلحاق الخسائر بالجيش الإسرائيلي، لكنهم اضطروا إلى التراجع إلى داخل البلدة، بسبب نقص الألغام والقواذف المضادة للدبابات وبسبب الغياب التام للقطع المدفعية القادرة على ضرب الحشود الإسرائيلية المنتشرة حول الجسور المنيعة بالعين المجردة. وقد قامت الدبابات والمدافع الأردنية، في هذه الأثناء، بدك القوتين الوسطى والشمالية الإسرائيليتين، وقد أدت إغارة الطائرات الإسرائيلية إلى إصابة العدد المتنامي من الوحدات الأردنية وإسكات معظمها الساعة ١١,٣٠ صباحاً وهو ما استدعى طلب النجدة.

أما في داخل الكرامة، فتألف الدفاع من الفدائيين وحدهم، وخصوصاً بعد انسحاب سرية الإستطلاع الأردنية من مواقعها، خلافاً للأوامر، بحيث سهل تطويق البلدة في الساعة ١٠,٣٠ صباحاً. وارتبك الوضع داخل البلدة، إذا اختلطت جماعات صغيرة من الفدائيين بمجموعات الجنود والدروع الإسرائيلية. واعتمد المهاجرون أسلوب التنقل بخفة وسط الشوارع وإطلاق النار في جميع الاتجاهات. ولجأ الفدائيون إلى القتال من بيت إلى بيت، أفراداً وجماعات، وقد

قذف البعض بنفسه تحت جنازير الدبابات لتفجيرها بالرزم المتفجرة التي حملوها. وتابع الجيش الإسرائيلي تمشيط الكرامة وتطهير جيوب المقاومة، من دون أن يتسنى له القضاء على المقاومة، فسيطر على مخفر الشرطة والمدرسة ومقر القيادة وتدريب الفدائيين. وألحق ذلك بتدمير حوالي ٧٠٪ من منازل البلدة.

حاول الإسرائيليون، في هذه الأثناء، أن يخترقوا الدفاعات الأردنية إلى الشرق، مقابل جسري دامية وعبد الله وعلى طريق السلط، لكن بلا جدوى. وكان الطيران لا يزال يهاجم المواقع الأردنية والفلسطينية، لكنه عجز عن إسكاتها، فزاد ذلك في خسائر الإسرائيليين. ويذكر أن هذه الجهود تزامنت مع انتهاء العملية الثانوية التي نفذها الجيش الإسرائيلي جنوبي البحر الميت. إذ كانت كتيبة مدرعة قد هاجمت القواعد الفدائية في منطقتي غور الصافي ووادي قدان على مسافة ٣٥ كم. ولم تزد القوة المدافعة عن وحدات حجاب خفيفة أردنية وفصيلين من الفدائيين، بلغ مجموعهم ٦٥ رجلاً فقط. وقد استخدم الإسرائيليون ٨ طائرات هليكوبتر تقريباً لإنزال المظليين في التلال وتقديم الدعم الناري لهم. وافتقر المدافعون كلياً إلى الأسلحة المضادة للدبابات، علماً أن أحد المواقع امتلك مدفع هاون ٨٢ مم وعشر قذائف فحسب. ولم تحاول القوات الإسرائيلية أن تخترق الشرق، بل اكتفت بمهاجمة الفدائيين ثم الانسحاب تجاه الأرض المحتلة في الساعة ٤،٠ بعد الظهر. وقد استشهد ١٥ فدائياً.

ولم يشر الانسحاب الإسرائيلي، بعد الساعة ٣،٠ بعد الظهر، إلى انتهاء القتال. فقد تمكنت غالبية الوحدات الإسرائيلية من عبور النهر في الساعة ٥،٣٠ لكنها ظلت تتعرض لنيران الفدائيين والأردنيين. كما وصل الفدائيون

من المناطق الأخرى، عبر وادي شعيب، وعاونوا الناجين داخل الكرامة في مطاردة الإسرائيليين. وقد استمرّ هذا الوضع طوال الليل، ولم تتوقف العمليات الحربية إلا في التاسعة من صباح اليوم التالي، ٢٢ آذار، عندما نفذ سلاح الجو الإسرائيلي غارة كانت الأخيرة في تلك المعركة.

واعترفت إسرائيل، إثر انتهاء العملية، بتكبّد ٢٨ قتيلاً و٩٠ جريحاً وبفقدان ٤ دبابات و٥ عربات أخرى وطائرة مقاتلة. إلا أن مصادر غربية موثوقة قدرت الخسائر الفعلية ب ٣٠-٤٠ قتيلاً وما يزيد على ١٠٠ جريح فضلاً عن تدمير ٢٠ دبابة و١٥٠ عربية أخرى (عدا الشاحنات) أو تعطيلها وإسقاط طائرة وتعطيل غيرها. وتكبّد الفدائيون، بالمقاتل، ما مجموعه ١١٦ شهيداً و ١٠٠ جريح و ٤٠-٦٠ أسيراً. وكان من بين هؤلاء عدد من المقاتلين المجريين. كما تعرضت بلدة الكرامة للدمار الشامل وهو ما قوّض إمكانية إعادة بناء القاعدة الإرتكازية في وادي نهر الأردن، واضطرّ الفدائيين إلى نقل قواعدهم إلى عمق الأراضي الأردنية. إلا أن أهمية معركة الكرامة لم تقس بالنتائج المادية المباشرة، بل كمنت بالمغزى السياسي والنفسي الهائل للمثل الذي قدمه الفدائيون حول إمكانية التصدي للعدو «الذي لا يقهر» وحول مدى فعالية التضامن الميداني بين الفدائيين والقوات النظامية العربية. وقد عادت معركة الكرامة على حركة المقاومة الفلسطينية بآلاف المتطوعين الجدد من جميع الأقطار العربية، إلى درجة فاقت التنظيمات على استيعابهم. فشهدت المرحلة اللاحقة نمو القوات الفدائية الدائمة إلى ٢,٠٠٠ مقاتل خلال بضعة أسابيع، ثم إلى ٣,٠٠٠ مقاتل و ١٢,٠٠٠ مناصر في صيف ١٩٦٨. كما امتدت التنظيمات الفدائية إلى



داخل التجمعات الرئيسية للسكان الفلسطينيين، وأسست المنظمات الجماهيرية ومراكز الإدارة والتدريب والمستودعات ومراكز استقبال المتطوعين والمليشيا الشعبية المكاتب الإعلامية والسياسية والخدمات الطبية. وبدأت «القاعدة الآمنة» بالظهور. افتتحت معركة الكرامة، إذن، مرحلة النهوض التي شهدتها معركة المقاومة في فترة ١٩٦٨-١٩٧٠ وكانت هذه مرحلة الآمال الكبيرة المعلقة على خلق الإدارة العسكرية الشعبية القادرة على تطبيق مبدأ حرب الشعب الطويلة الأمد، مروراً بحرب العصابات، لتحرير كامل التراب الفلسطيني. وقد نشط الفدائيون في توسيع قواتهم وتطوير تسليحهم للتكيف مع نمو الإمكانات والتحديات. وانعكس ذلك الجهد، أولاً، في إقامة التشكيلات العسكرية المنظمة بدلاً من نط المجموعات الصغيرة أو الفصفاضة. فقسمت غالبية المنظمات الفدائية منطقة وادي نهر الأردن إلى قطاعين شمالي وأوسط أضيفا إلى قطاع ثالث جنوبي. وامتد القطاع الأول من ملتقى الحدود السورية والأردنية و«الإسرائيلية» حتى وادي نهر الزرقاء، واستمر القطاع الثاني من هناك حتى الشونة الجنوبية، بينما امتد القطاع الجنوبي بين البحر الميت والعقبة. وشمل كل قطاع فدائي عدة وحدات، وكل وحدة تألفت بدورها من مجموعة قواعد. وكان الفدائيون يتوزعون ضمن مجموعات تبلغ ١٠-١٥ رجلاً، بحيث شكلت كل ثلاث مجموعات قاعدة. وتزودت كل قاعدة بقاذف مضاد للدبابات ورشاش خفيف علماً أن بعضها تزود أيضاً بمدفع هاون ٦٠ مم أو ٨٢ مم ورشاش متوسط ٧,٦٢ مم «غرينوف» أو ثقيل ١٢,٧ مم «دوشكا» وازدادت وفرة مثل هذه الأسلحة لدى المقاتلين كما وصلت شحنات جديدة إلى حركة المقاومة، علماً أن أسلحة أخرى، كصواريخ «كاتيوشا» ومدافع عديمة

الارتداد عيار ١٠٦ مم، دخلت في عداد وحدات خاصة تولت مسؤولية استخدامها.

أتاح نمو الإمكانات البشرية والتسليحية للتنظيمات الفدائية أن تستثمر الأجواء السياسية والمعنوية التي ساهمت عملياتها في خلقها، وذلك عبر تأسيس القواعد في الأراضي السورية واللبنانية مقابل الحدود مع «إسرائيل»، بغية فتح جبهات القتال الجديدة. وكان للإجراءات التي اتخذها الجيش الإسرائيلي في وادي نهر الأردن، من إقامة الشريط الأمني وتكثيف الدوريات، أن دفعت الفدائيين نحو تطوير تلك البدائل، أو بالأحرى الروافد. فانطلقت طلائع الفدائيين إلى منطقة الجولان في سوريا ومنطقة العرقوب، في لبنان، في خريف ١٩٦٨، وكان الفدائيون على استعداد لإطلاق العمل العسكري الواسع في ربيع ١٩٦٩. وهكذا وجدت إسرائيل نفسها محاطة بالجهات المشتعلة: الفدائيون من لبنان وسوريا والأردن، والجيش المصري على طول قناة السويس (خلال حرب الإستنزاف) ويضاف إلى ذلك أن التنظيمات الفدائية عملت على إعادة تنظيم شبكاتها السرية داخل الأرض المحتلة، فواجهت إسرائيل ثورة بالداخل. في قطاع غزة والضفة الغربية وأنحاء الأرض المحتلة في عام ١٩٦٨.

وشمل النشاط الفدائي أنواعاً عدّة من العمليات العسكرية. وكان الفدائيون يركّزون في دورياتهم القتالية، على مهاجمة المواقع والدوريات الإسرائيلية، مستخدمين البنادق الآلية والقواذف الصاروخية المضادة للدبابات. كما قاموا بزرع الألغام على الطرق التي سلكتها العربات العسكرية، وثبتوا العبوات

المتفجرة والصواريخ المفخخة لتنفجر عند مرور تلك العربات أيضاً. وهاجم الفدائيون المنشآت الإقتصادية -الزراعية والصناعية- من أجل إلحاق المزيد من الخسائر المادية بالعدو. ولتقويض اقتصاد مستوطناته الحدودية. وأتاح وصول مدافع الهاون وصواريخ «كاتيوشا» بكثرة نسبية للفدائيين أن ينقلوا تلك الأسلحة إلى داخل الأرض المحتلة لقصف المواقع الإسرائيلية بالعمق. وقد نفذوا عدة عمليات جريئة، كقصف المجمع الصناعي في بتاح تكفاه قرب تل أبيب ومقر رئيس الوزراء في القدس.

تمثلت مهمة حيوية أخرى من مهمات الفدائيين بدعم القتال السري في الأرض المحتلة. فتعين عليهم نقل الأسلحة والذخائر، ومنها الألغام والقنابل اليدوية والمتفجرات، إلى الداخل لتستخدمها الخلايا السرية في عملياتها. وجاءت غالبية هذه العمليات على هيئة تفجير العبوات في المنشآت العسكرية والإقتصادية، ووسط التجمعات التي تزداد إليها المجددون والعاملون الإسرائيليون. وشملت عمليات الداخل أيضاً مهاجمة الدوريات الراجلة المؤلفة بالقنابل اليدوية، علماً أن الهجمات المباشرة بالرشاشات قد حصلت أيضاً في قطاع غزة. هذا وترتب على الفدائيين المنطلقين من الخارج أن يزودوا زملاءهم في المجموعات المطاردة في جبال الضفة الغربية بالأسلحة والمعدات اللازمة، كما قاموا أحياناً بتفجير المقاتلين السريين إلى الأرض المحتلة ومنها. وكانت هذه الجهود تترافق مع عمل الأجهزة الخاصة بالعمل التنظيمي السري والمسؤولة عن إدارة نشاط الداخل.

تنوعت الأساليب القتالية للفدائيين وتطورت بتنوع تسليحهم وغمو عددهم وتراكم خبرتهم. وتمثل أحد التطورات باستخدام القواذف الصاروخية المضادة للدبابات بكثافة، حيث حملت كل دورية قاذفاً واحداً على الأقل، فيما ارتفع عدد الأفراد المدربين على تشغيلها تدريجياً. وسهّلت تلك القواذف عملية مهاجمة الآليات المدرعة والمواقع المحصنة، كما وفّرت قوة نارية ذاتية إضافية لأغراض دفاعية. وأدّى تراكم الخبرة والتدريب بشؤون الهندسة إلى براعة الفدائيين في إزالة ألغام العدو وتشريك الألغام المضادة للدبابات ونصب الصواريخ المفخخة، بحيث تنفجر فور ملامستها أو المرور بقربها. وشمل أسلوب التشريك نصب الصواريخ الموصولة كهربائياً بساعات التوقيت، وهو ما أتاح وضعها في عمق الأرض المحتلة وتصويبها ثم الانسحاب قبل انطلاقها بساعات.

كما أن الإحتياطات العسكرية والأمنية التي اتخذتها إسرائيل في المناطق الحدودية دفعت الفدائيين إلى تكيف نشاطهم. فركزوا جزءاً من جهودهم، عمداً، على مجابهة الوحدات الإسرائيلية الحدودية، بهدف تكيدها أعلى الخسائر وفتح الثغرات على مدى انتشارها. وتجسّد ذلك بعمليات الهجوم والاقتحام المباشر، وكذلك بعمليات القنص عبر نهر الأردن. وشمل القنص إطلاق النار بواسطة البنادق والقواذف المضادة للدبابات على حد سواء لإصابة الدورية الراجلة والمؤلفة التي كانت تتفقد الشريط الحدودي في ساعات معيّنة. هذا، وقد وقعت اشتباكات عديدة من غير قصد، حين اصطدم الفدائيون، أثناء تسللهم إلى عمق الأرض المحتلة، بالكمانين الإسرائيلية. فعمد الفدائيون أحياناً، لتسهيل التسلل، إلى تنفيذ الأعمال التضليلية كإطلاق النار أو مهاجمة الأهداف الثانوية، بهدف لفت الأنظار بعيداً عن الدورية الرئيسية التي سعت إلى انتهاز

الفرصة للعبور إلى الداخل. تألفت وسيلة أخرى طبقها الفدائيون في بعض الحالات البارزة بالعمليات الكبيرة، التي تضمنت مهاجمة شريط من المواقع الإسرائيلية على طول جبهة معينة. فكانت المجموعات الفدائية المنتشرة تهاجم تلك المواقع في وقت واحد، تدعمها مدافع الهاون والرشاشات من الخلف. وقد وصل طول الجبهات التي فتحوها في تلك الليالي حتى ١٠ كم. ويلاحظ، في هذا السياق، ازدياد استخدام الفدائيين للأسلحة خلال عملياتهم، إذ حملوها معهم إلى داخل الأرض المحتلة لمهاجمة الأهداف بقوة نارية أكبر أو لتأمين الغطاء لاقتحام المواقع وتغطية الانسحاب وصدّ النجذات المعادية، أو تركوها بالصفعة الشرقية لنهر الأردن لتقوم بالرمية المساندة أثناء انسحاب الفدائيين المتسللين. تشابهت أنماط القتال التي طبقها الفدائيون في الجبهتين السورية واللبنانية، مع تلك المتبعة في الجبهة الأردنية. إلا أن وجود الجيش السوري بكثافة على خطوط التماسّ منع الإسرائيليين، من مطاردة الفدائيين عبر الحدود، فقلل هذا الأمر احتياجهم إلى التزود بالأسلحة المتوسطة للأغراض الدفاعية. لكن المقاتلين العاملين في هضبة الجولان استخدموا الهاون وصواريخ «كاتيوشا» بكثرة نسبية، إذ نقلوها إلى العمق ليطلقوها ضد المستوطنات الإسرائيلية في الجليل الأعلى. كما استفاد الفدائيون هناك من وعورة الأرض وعزلة المواقع والمستعمرات الإسرائيلية لمهاجمتها بجرأة أكبر، ولتكثيف أعمال التلغم والتشريك. اختلف الوضع في الجبهة اللبنانية، نظراً إلى فقدان الموانع لردع الهجمات الإسرائيلية المضادة. لكن الفدائيين افتقروا إلى الحشد البشري الكافي لاستخدام الأسلحة المتوسطة بكثرة، علماً أنهم اصطحبوا مدافع الهاون وصواريخ «كاتيوشا» في دورياتهم لقصف العمق «الإسرائيلي». فتمكن الفدائيون من ضرب بعض المدن التي لم تطلها المدافع العربية في السابق. كما كشف مقاتلوا هذه الجبهة من

استخدامهم العبوات الناسفة، لتفجير المنشآت الصناعية وإصابة المستوطنات المنتشرة في منطقة الجليل بكثرة. وقد سعى الفدائيون إلى التغلب على الشريط الحدودي الإسرائيلي، المؤلف من الأسلاك وحقول الألغام والكمائن كما في الجبهة الأردنية، بواسطة التفجير والعمليات التمويهية والتضليلية، وكذلك من خلال مهاجمة الدوريات المؤلفة العاملة فيه. ولكن لم تحصل عبر الحدود اللبنانية عمليات كبيرة، كعملية «الحزام الأخضر» وغيرها بالجبهة الأردنية، عدا بعض محاولات الإقتحام والإحتلال لمواقع إسرائيلية معزولة في سفوح جبل الشيخ. وانعكس نمو النشاط الفدائي وحيويته بالإرتفاع المتواصل لعدد العمليات العسكرية وبتوسع رقعتها. فقد نما العدد من ٦ عمليات شهرياً في ربيع ١٩٦٧ إلى ١٥ عملية شهرياً في خريف ١٩٦٧، إلى ٣٠ شهرياً في عام ١٩٦٨ و ٣٠٠ عملية شهرياً في عام ١٩٦٩. وشهدت أشهر معينة، وخاصة خلال فصل الصيف، قمة في النشاط، إذ بلغ عدد العمليات الفدائية في آب/أغسطس ١٩٦٩، ٤٨٠ عملية. وساهم فتح جبهات القتال الجديدة، عبر سوريا ولبنان، في زيادة حجم النشاط بهذه السرعة، وكذلك استقرار العمل التنظيمي السري في داخل الأرض المحتلة. إلا أن نمو العمليات السرية في الداخل لم يواكب النمو الضخم في الخارج، وخصوصاً بعد ازدياد الميل نحو الرمي (بصواريخ «كاتيوشا» وقذائف الهاون) عبر الحدود العربية فنشأ نوع من التضخم الذي أخفى حقيقة الصعوبات التي واجهها الفدائيون بالتسلل إلى الأرض المحتلة. ونتج عن ذلك، أيضاً، التميز بين عمليات «القشرة» أي المنطقة الحدودية، وبين عمليات العمق، حيث أخذت نسبة هذه الأخيرة بالتراجع إلى حد بعيد.

حمل النشاط الفدائي في هذه المرحلة، إذن، سمتين تناقضيتين. كانت الأولى فرض أثر متنام على الوضع الإقليمي من خلال تنمية حجم القتال بلا توقف،

ورغم جميع الصعاب والإجراءات المضادة، وهو ما انعكس بارتفاع الإصابات الإسرائيلية من ٦٩ قتيلاً وجريحاً في عام ١٩٦٧، إلى ٣٥٥ قتيلاً وجريحاً في عام ١٩٦٨ و ٤٧٣ قتيلاً وجريحاً عام ١٩٦٩. وكانت السمة الثانية هي تراجع فعالية العمليات الفدائية قياساً بنسبة الخسائر الإسرائيلية. أي انخفاض متوسط عدد الاسرائيليين المصابين في كل عملية فدائية. فيما وتعني السمتان معاً أن الإجراءات الإسرائيلية نجحت في تقليص نسبة الإصابات بفضل إعاقة الأنماط القتالية الفدائية الأكثر فعالية، وأن الفدائيين قد نجحوا أيضاً في ابتكار الأساليب الأخرى، تعويضاً، وفي الاحتفاظ بالحيوية الدائمة،

جاء الدليل الأوضح على مدى حيوية حركة المقاومة الفلسطينية في تصاعد الحرب المضادة الإسرائيلية، فقد لجأ الجيش الإسرائيلي في مطلع عام ١٩٦٨ إلى قصف التجمعات المدنية والعسكرية في وادي نهر الأردن. ثم واصل هذا الأسلوب وطوره، من خلال ضرب الأهداف في عمق الأراضي الأردنية، مستخدماً الطائرات أو المدفعية البعيدة المدى. فتلورت سياسة «الأرض المحروقة»، التي دفعت سكان الغور الشرقي إلى النزوح واضطرت الفدائيين والجيش الأردني إلى إعادة الانتشار في التلال المشرفة وبالعراق. وشملت الأساليب الإسرائيلية قيام الدوريات الراجلة أو المنقولة بالهليكوبتر بعبور نهر الأردن (أو الحدود الأردنية في الغور الجنوبي) لمطاردة الفدائيين، كما قامت قوات خاصة منقولة جواً بالإغارة الليلية على قواعد الفدائيين. ولم تسلم القرى والطرق المدنية من الهجوم، حتى تعرضت إربد والسلط والعقبة للقصف الشديد. وذهب الجيش الإسرائيلي إلى حد احتلال منطقة غور الصافي، بهدف منع انطلاق الفدائيين منه.

هذا، وشهدت الجبهتان السورية واللبنانية سياسة هجومية متشابهة، إذا شملها الجيش الإسرائيلي في نطاق عملياته الحربية بعد مطلع عام ١٩٦٩. فقد تعرضت الساحة السورية للغارات الجوية والضربات المدفعية العنيفة، التي استهدفت المواقع المدنية والعسكرية على حد سواء في العام نفسه لكن الإسرائيليين عمدوا في الجبهة اللبنانية، إلى سلسلة من العمليات الصغيرة، التي شملت تسلل قوات من المشاة ووحدات خاصة، وضربات مدفعية، وإغلاق طرق وخطف مواطنين ونسف منازل. وقد سعى الجيش الإسرائيلي إلى ضرب القاعدة الشعبية المحلية المساندة للفدائيين. تصاعدت الحرب الإسرائيلية المضادة باستمرار، مع تصاعد العمليات الفدائية، بل واشتدت المواجهة في جنوب لبنان بعد مطلع عام ١٩٧٠ أكثر منها في الجبهات الأخرى، ومنها الأردنية، وانعكس ذلك الاتجاه في لجوء الجيش الإسرائيلي، في ربيع ١٩٧٠، إلى عملية برية كبيرة في منطقة العرقوب.

مهّد الجيش الإسرائيلي لعملياته بشق طرق ترابية بمحاذاة الشريط الأمني الحدودي، وكان ذلك داخل الأراضي اللبنانية وبموازاة الجزء الأكبر من الحدود. وقام ذلك الجيش بمد الطريق في القطاع الشرقي في عمق الأراضي اللبنانية، حيث شق على ثلاثة محاور باتجاه قرى شبعاً وكفرشوبا وراشيا الفخار. ولجأت الآليات إلى تنفيذ أعمال الدورية على هذه الطرق، بعد الإنتهاء من إعدادها. وقد جاءت الذريعة لإطلاق العملية المخططة لها بعد هجوم فدائي على حافلة في شمال «إسرائيل» في أوائل أيار ١٩٧٠. شملت القوة الإسرائيلية المشتركة لواء مؤلفاً من كتيبة مدرعة وكتيبي مشاة (مؤلّتين) ووحدّة هندسة. وتقدمت القوة



خلف الجرافات، التي فتحت الطرق الإضافية لاجتياز المسافة المتبقية نحو القرى المستهدفة. ولم يحاول الإسرائيليون أن يحتلوا شبعاً، لكنهم اقتحموا كفر شوبا وراشيا الفخّار، في مواجهة المقاومة الشديدة. وقد استخدم الفدائيون الأسلحة المباشرة والألغام، وهو ما أبطأ الحركة المعادية، وخصوصاً عند مشارف القريتين.

انتشر الفدائيون بعد الصدام الأول، فأخلوا القواعد الأمامية، ليعودوا إليها خلال الليل. ونفذوا الكثير من الغارات الصغيرة على مؤخرة القوة الإسرائيلية، رغم الطلعات الجوية التي واصل سلاح الجو تنفيذها ضد التجمعات الفلسطينية الخلفية، ورغم القصف المدفعي المكثف. وأدى كل ذلك، فضلاً عن التضاريس الجبلية الوعرة والأحراج الكثيفة، إلى تخفيض فعالية النيران الإسرائيلية وإلى زيادة حرية حركة الفدائيين. وازداد عمل المهاجمين تعقيداً حين حاولوا اجتياز راشيا الفخّار للتقدم عبر محور واحد ضيق نحو قرية الهبّارة. وقد استخدم الفدائيون في هذا المحور بضعة مدافع هاون عيار ٦٠ مم ٨٢ مم، علاوة على القواذف المضادة للدبابات «ب-٧» فيما اصطدم المهاجمون أيضاً بوحدات الجيش اللبناني المتمركزة عند مفرق سوق الخان. فاضطرت القوة الإسرائيلية في نهاية الأمر، بعد التوقف في منتصف الطرق بين راشيا الفخّار والهبّارية وفي مشارف كفر شوبا، إلى وقف هجومها والبدء بتنفيذ انسحابها، رغم «وخزات» الفدائيين.

ومهما كانت نسب الخسائر، فقد أظهر الجيش الإسرائيلي عجزاً عن التكيف مع ظروف القتال ضد قوات صغيرة منتشرة في منطقة جبلية حرجية، كما عجز عن الاحتفاظ بالمبادرة. ونجح الفدائيون في مقايضة الأرض بالوقت وخوض المعارك العنيفة الصغيرة ثم الانسحاب والإختفاء والإلتفاف. ولم تكن الإصابات في صفوفهم الأمامية جسيمة خلافاً للإصابات في التجمعات الخلفية. والذي دلّ على الفشل الإسرائيلي هو امتناع العدو عن تكرار هذا الأسلوب مدة تزيد على ١٦ شهراً، باستثناء عملية برية محدودة ضد شبعا تمت في أيلول ١٩٧٠ استشهد خلالها ٦ فدائيين. وعاد الإسرائيليون إلى إتباع أسلوب الضربات الصغيرة المستمرة، المتمثلة بالقصف المدفعي المفاجئ والدوريات الراجلة والمؤلفة وعمليات الخطف والإغارة.

كان العمل الفدائي في ١٩٧٠ يشهد، إذن، النمو والمأزق معاً. فكان الفدائيون يواصلون عملياتهم العسكرية، بل يطوّرونها ويزيدون من عددها، وخصوصاً عبر الحدود السورية واللبنانية، علاوة على جبهة الداخل. وقد أثّرت العمليات المخراط مجموعات من أبناء المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ في صفوف الحركة، وانتقال الحرب الفدائية بالتالي إلى المرافق الحيوية الإسرائيلية في أنحاء الأرض المحتلة. ناهيك عن العمليات العسكرية التي نفذتها الخلايا السرية في الضفة الغربية والقدس، رغم نجاح الإسرائيليين في كشف واعتقال المئات في صفوف المقاومة هناك وإحكام السيطرة على منافذ التسلل بين فلسطين والأردن.

وبلغت حيوية النشاط الفدائي في قطاع غزة حد إرغام الجنود الإسرائيليين على الانسحاب من داخل التجمعات السكنية ليلًا. ومع ذلك ظلت نسبة العمليات في «القشرة» (الحيط) ترتفع على حساب العمليات في «العمق»، وكانت الصعوبات في إيصال الأسلحة والمعدات إلى داخل الأرض المحتلة تزداد، وكانت الثغرات الأمنية تعرض الخلايا السرية للإنكشاف والإعتقال. وقد زاد الأمر تعقيداً بالغاً اندلاع أحداث الأردن واضطرار حركة المقاومة إلى الخروج من الأردن.

#### ٤- المرحلة الانتقالية، ١٩٧١-١٩٧٣:

شهدت حركة المقاومة تقلبات هامة في وضعها العسكري، عقب خروجها من الأردن. فقد خسرت جبهة هي أطول الجبهات وتقلّص عدد العمليات العنابية من الخارج وضعف العمل السري داخل الأرض المحتلة إلى حد بعيد. وقد اغتنم الجيش الإسرائيلي تلك الفرصة ليحكم الطوق على قطاع غزة، وليعزز حربه المضادة في الجبهتين السورية واللبنانية.

تجسّدت الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، في قطاع غزة بإحضار القوات الضخمة لتطويق المدن والمخيمات كافة وعزلها كلياً. ورافق ذلك فرض نظام حظر التجول ومنع الخروج إلى الشاطئ، فيما قامت وحدات مدرعة ومظلية بتمشيظ البساتين والبيارات، بصحبة الجرافات، لكشف المخابى وإزالة السواتر.

بيد أن الخطوة الأهم كانت طرد آلاف العائلات الفلسطينية من منازلها وإعادة إسكانها في مناطق أخرى، بهدف تقليص حجم التجمعات التي تُؤوي

الفدائيين وإعادة تنظيم الطرق والبناء داخل المخيمات بحيث يتسع حقل رؤية الدوريات الإسرائيلية وتسهل حركتها وعملها. وقد اصطدمت القوات الإسرائيلية بالمقاومة الشديدة التي أبدتها الفدائيون، إلا أن ضخامة الحشد الإسرائيلي وغياب الكوابع السياسية الخارجية أتاحا تنفيذ المخطط الإسرائيلي بأكمله. كما ساهمت الجهود الأمنية المكثفة في نجاح الإسرائيليين بكشف الكثير من القادة والكوادر الرئيسية في القطاع.

انتقل الجيش الإسرائيلي بعد تحقيق السيطرة على قطاع غزة وهدوء الجبهة الأردنية وتراجع وتيرة العمليات السرية في بقية الأرض المحتلة في أواخر عام ١٩٧١، إلى حربته الخارجية ضد حركة المقاومة الفلسطينية. واتخذت هذه الحرب شكلين: العمليات «الخاصة» والعمليات «التقليدية». وقد نفذت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الشكل الأول، وخاصة بعد مطلع ١٩٧٢، فيما سعت إسرائيل إلى الإمساك بالمبادأة الاستراتيجية.

وحاول الفدائيون أن يستعيدوا نشاطهم. وتألّفت العمليات «الخاصة» من الهجمات المخططة بدقة ضد ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها الفدائية. وقد تعرض العديد من الكوادر الفلسطينية إلى محاولات اغتيال في لبنان ومصر وليبيا والجزائر، واستشهد قادة وكوادر آخرون في لبنان وقبرص وفرنسا والنرويج.

وشملت العمليات الإسرائيلية كذلك عمليات إطلاق صواريخ مؤقتة على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية ومراكزها في بيروت، ومنازل قياديين

فلسطينيين. وكانت أبرز العمليات في عام ١٩٧٢ عملية اغتيال غسان كنفاني وتليها عام ١٩٧٣ عملية اغتيال القادة الثلاثة كمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجار في ١٠/٤/١٩٧٣. وسبق تلك العملية، ولحقها، أكثر من هجوم واعتداء على مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت (خاصة أواسط عام ١٩٧٣ وأواخر عام ١٩٧٤ وآخرها ١٩٨٢).

أما العمليات «التقليدية» فتألفت من النشاط المعتاد للقوات البرية والبحرية الإسرائيلية، ضد القواعد الفدائية والسكان المدنيين على الجبهتين السورية واللبنانية. وقد التزم الجيش الإسرائيلي حدوداً معينة في حربه المضاد على الجبهة السورية في عام ١٩٧١ وحتى خريف ١٩٧٢، فيما ركز على الحدود اللبنانية.

ويعود أحد أسباب ذلك التمييز إلى تعاظم قوة الجيش السوري مقارنة بقوته إبّان حرب ١٩٦٧، فيما يشكّل النمو السريع للحشد الفدائي في جنوب لبنان والنشاط العسكري هناك عقب الإنتقال من الأردن سبباً آخر.

حاول الجيش الإسرائيلي، إذن، أن يشل قدرة الفدائيين على استعادة الحيوية والإحتفاظ بالمبادرة السياسة بالتالي من خلال تصعيد عملياته عبر هضبة الجولان وجنوب لبنان، وتجسّدت محاولته برفع وتيرة نشاطه السابق إلى حدود قصوى. فكانت الدوريات الراجلة، أو المدعومة ببعض ناقلات الجنود المدرعة والدبابات، تدخل القرى اللبنانية بحثاً عن عناصر العمل الفدائي. وكان المهاجمون يحتفظون ويعاقبون كل من قدم الطعام والمأوى والمعلومات إلى الفدائيين، كما عمدوا إلى نسف بيوتهم.

وشملت العمليات المضادة للمدنيين، في عام ١٩٧١، قصف البساتين واقتلاع الأشجار وإطلاق النار على قطعان المواشي. لكن طبيعة هذه العمليات تبدلت في صيف ١٩٧٢، إذ لجأ الجيش الإسرائيلي إلى توجيه الضربات الجوية والمدفعية الشديدة والمباشرة إلى التجمعات السكانية اللبنانية والفلسطينية. وتكررت هذه الأعمال بين حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، رغم التزام الفدائيين بوقف هجماتهم عبر الحدود اللبنانية بالإتفاق مع الأطراف اللبنانية المعنية.

ولم يكتف الإسرائيليون بعمليات القصف والإزعاج، بل سعوا إلى نقل الحرب إلى داخل الجسم العسكري الفلسطيني، وذلك عبر تنفيذ غارات خاصة ليلاً. وراوحت الغارات بين تقدم قوة قوامها فصيلة أو سرية، راجلة أو محمولة على عربات مدرعة، نحو القواعد وعمليات إنزال جوي بواسطة طائرات هليكوبتر.

هذا، ووقعت أبرز عمليات هذه الفترة في ليلة ١٤-١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، حين هوجمت قاعدة فدائية بحرية عند بلدة الصرند، بسرية إسرائيلية نقلتها ٦ طائرات هليكوبتر. وتكمن أهمية هذه العملية، التي أسفرت عن إصابة ٦ فدائيين و٦ إسرائيليين ووقوع أضرار مادية طفيفة، في عدول الجيش الإسرائيلي عن تكرارها لثمانية شهور تالية.

إلا أن إسرائيل وجدت أن أساليب القصف وأعمال الدورية كانت محدودة الأثر، وخصوصاً أن الفدائيين أحسنوا في اتخاذ التدابير الأمنية المضادة، وعادوا

سريعاً إلى مزاولة عملياتهم ضد شمال «إسرائيل». فلجأ العدو مجدداً إلى العمليات البرية الكبيرة وفقاً لمبدأ «البحث والتدمير» فشن في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ هجوماً كبيراً استهله بضرب قريتي شبعاً وكفر حمام في العرقوب. وقد واجه الإسرائيليون مقاومة عنيفة لم يكونوا يتوقعونها، فترجعوا عن شبعاً، وانسحبوا من كفر حمام بعد احتلالها لبضع ساعات. وقد انعكس مدى الفشل الإسرائيلي في تحقيق الأهداف العملية المرسومة، بالإقرار أن خسائر الفدائيين لم تتجاوز ستة جرحى بعد أربع ساعات من القتال، وباضطرار سلاح الجو والمدفعية إلى التدخل لتسريع انسحاب القوات الإسرائيلية الذي استغرق ٦ ساعات كاملة.

لم تأت العمليات الإسرائيلية بالنتيجة التي كانت إسرائيل تشتهيها، إذ تصاعد النشاط الفدائي باستمرار بفضل ثبات البيئة التحتية الجديدة في جنوب لبنان. وحمل ذلك الفشل القيادة الإسرائيلية على اللجوء مجدداً إلى عملية برية كبيرة في مطلع عام ١٩٧٢. وقد استغرقت تلك العملية أربعة أيام، وشملت القطاعين الشرقي والأوسط. وجاءت الخطوة الأولى صبيحة يوم ٢٥ شباط/ فبراير بشكل هجوم نفذته كتيبة مشاة مؤلفة على قرية عيناتا قرب بيت جيل في القطاع الأوسط. وتمكنت هذه القوة، التي عملت بدعم من سرية دبابات ومجموعات هندسة وهاون ومدفعية، من احتلال القرية والاحتفاظ بها حتى الظهر، ثم أخلتها مخلقة ١٢ فدائياً شهيداً و٢٣ منزلاً منسوقاً. وعمل سلاح الجو الإسرائيلي على منع النجذات الفدائية وعلى تغطية انسحاب قواته البرية.

وفي الساعة العاشرة صباحاً انطلقت القوات الإسرائيلية خلفت الجرافات نحو قرى العرقوب (القطاع الشرقي). وكانت مؤلفة من كتيبي مشاة وسريتي دبابات، فضلاً عن مجموعات الهندسة والهاون والمدفعية. توجه نصف القوة ببطء من سفوح جبل الشيخ نحو الطريق الممتدة بين راشيا الفخار وكفر شوبا، فيما شقّ النصف الثاني طريقه وسط الصخور المطلّة على الهبارية. وقد أطلقت المدفعية الفلسطينية، من هاونات ومدافع خفيفة، نيرانها صوب القوة المهاجمة لتعيق تقدمها، فيما لجأ الفدائيون، بعد حلول الظلام، إلى الإغارة على طلائع القوافل المدرعة وإلى تنظيم تلغيم الطرق الترابية خلفها. وأدّت هذه المعوقات إلى تأخير التقدم الإسرائيلي طيلة اليومين الأولين، رغم النشاط الكثيف لسلاح الجو الإسرائيلي، وقد عمدت الوحدات البرية إلى إطلاق القنابل المضئية والقذائف طوال الليل كاحتياط وقائي ضد هجمات الفدائيين.

لم تتمكن القوات الإسرائيلية من إجراء أي تقدم حقيقي إلا في اليوم الثالث من الهجوم، حين اخترقت الدروع الدفاعات في المحور الأول. واقترب الجيش الإسرائيلي من قرية كفر حمام واحتلها في التاسعة صباحاً، وواصل تقدمه باتجاه راشيا الفخار.

وكان هذا المحور تحت حماية حوالي ٢٢٥ فدائياً، استغلوا الطبيعة الوعرة للأرض كي يطيلوا أمد القتال. وبقيت راشيا الفخار صامدة حتى الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر، علماً أن الاشتباكات بداخلها وحولها لم تتوقف كلياً حتى الليل. وأتاح سقوط القرية للإسرائيليين أن يتقدموا نحو الهبارية، التي شكّلت الهدف الرئيسي وملتقى فكّي الكماشة المدرعة. وكانت قوة المشاة الإسرائيلية



المنطلقة من جبل الشيخ قد حاولت التوجه نحو الهبارية منذ اليوم الأول، غير أنها ارتدت أمام مقاومة الفدائيين.

وفي اليوم الثالث للعملية، اعتمد المهاجمون خطة بديلة: أعاد رجال المشاة الهجوم من جهة الشرق، وتحركت الدروع من راشيا الوادي نحو قرية الفريديس بهدف الالتفاف على الهبارية عبر الطريق المعبدة من جهة الغرب، فيما شقت وحدة مشاة ودبابات مختلطة طريقها من راشيا الفخار فوق مشارف الهبارية الجنوبية.

واجه حوالي ٢٠٠ فدائي هذا الهجوم الثلاثي الجوانب، الذي ابتدأ في التاسعة صباحاً. وتقدم الجنود الإسرائيليون ببطء شديد. وفي الخامسة بعد الظهر نجحت القوات المدرعة باختراق محور راشيا الفخار والانطلاق منه باتجاه الهبارية كما استطاعت الجرافات والدبابات الإسرائيلية الوصول من مرتفعات شبعاء. وانتهى القتال بسقوط البلدة، بعد ثلاثة أيام كاملة من القتال. ولم يتوقف الفدائيون عن التصدي للمهاجمين، إذ نفذوا العديد من الهجمات الليلية رغم قيام سلاح الجو الإسرائيلي بقصف طرق الإمداد ومقر القيادة العسكرية الفلسطينية في مخيم النبطية.

واستمرت العمليات القتالية الصغيرة طيلة اليوم الرابع، فيما واصل الإسرائيليون نسف المنازل وسحب المعدات المعطوبة، وتابعت الطائرات والمدافع دك مواقع المقاومة. وابتدأ الانسحاب الإسرائيلي في الثانية بعد الظهر، واكتمل عند العصر.

جاءت نتائج العملية متفاوتة. فقد استشهد ٤٧ فدايياً، مقابل عدد غير معلن من الإسرائيليين، ولكن ثبت مجدداً عجز الجيش الإسرائيلي عن تطوير التكتيكات المناسبة لمكافحة رجال المقاومة المنتشرين في أحراج منطقة العرقوب وأوديته. كما بدا سلاح الجو الإسرائيلي محدود القدرة لناحية تقديم الإسناد القريب للقوات البرية. وفي المقابل أبدى الفدائيون كفاءة جيدة تجسّدت بإعاقة الهجوم لثلاثة أيام وتكبّد الخسائر المحدودة في المواقع القتالية الأمامية، خلافاً لارتفاع الإصابات بالتجمعات الخلفية. والأهم من كل ذلك هو فشل الإسرائيليين في تحقيق هدفهم المركزي، أي إخراج الفدائيين من المنطقة الحدودية.

لاقى الجيش الإسرائيلي حظاً أوفر حين كرّر أسلوب «البحث والتدمير» في عملية شنها في خريف ١٩٧٢. وقد تمت العملية عقب صيف حار شهد جولة من القصف المدفعي والجوّي الإسرائيلي العنيف ضد القوى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية، وعقب سلسلة من العمليات الفدائية عبر الحدود السورية واللبنانية. كما كانت العمليات الخارجية التي نفذتها بعض التنظيمات الفدائية قد تنامت خلال عام ١٩٧٢. رداً على الحرب السرية الإسرائيلية ضد ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ومكاتها فاضطر الجيش الإسرائيلي، مجدداً، إلى تنفيذ العمل العسكري الواسع لمواجهة التطورات السياسية واستعادة المبادرة الميدانية.

ابتدأت العملية الإسرائيلية عند فجر يوم ١٦ أيلول ١٩٧٢ مستهدفة القطاع الأوسط. فتقدم لواء مدرع معزز، تسانده المدفعية والطائرات، باتجاه بيت جيل، والطية. وقد انقسمت القوة إلى عدة أرتال، انطلق أحدها عبر

عيترون وعيناتا وانطلق آخر عبر رميش وعين إبل لتطويق بيت جبيل بفكي كماشة، واتجه رتل ثالث عبر مجدل سلم ورتل رابع عبر الطيبة ليلتف حول القنطرة. واستفادت القوات المهاجمة من غياب الفدائيين عن بعض المناطق الحدودية، بموجب الإتفاقيات مع السلطات اللبنانية، لكنها اصطدمت بالمقاومة الشديدة في محاور أخرى. كما اعترضت وحدات عسكرية لبنانية التحرك الإسرائيلي في بعض النقاط، وخصوصاً عند بئر السلاسل، وهو الممر الذي اضطر المهاجمين إلى سلوك طريق بديلة عبر صديقين.

وكان القتال يشتد كلما تقدّم الإسرائيليون نحو هدفهم العملياتي، ألا وهو بلدة جويّا. ولم ينجح المهاجمون بالوصول إليها عبر محوري تبين والقنطرة، بل عبر محور قانا، وبثمن باهظ، إذ فقد الإسرائيليون ٧ دبابات في سهل قانا وتم تأخير تقدمهم لمدة ثلاث ساعات. وقد صمد الفدائيون إلى جنب المليشيا المحلية، وقاوموا المهاجمين بالقتال الليلي من بيت إلى بيت، فلم يكتمل احتلال البلدة قبل صباح اليوم التالي. واكتفى الجيش الإسرائيلي بإحراز هذا القدر من التقدم، وانسحب خلال النهار، بعد نسف عدد من المنازل في ١٥ قرية لبنانية. ولم يعلن العدو عن حقيقة إصاباته البالغة، حكماً، أما خسائر المقاومين فكانت ٢٥ فدائياً و ١٨ جندياً لبنانياً وعشرات المدنيين. والنتيجة الأهم بالنسبة للإسرائيليين تمثلت بأمرين، هما: ابتعاد الفدائيين عن منطقة بيت جبيل بموجب اتفاق لبناني-فلسطيني، وعجز العدو عن تمشيط المناطق التي احتلها. بل ظهرت قدرة الفدائيين على المناورة والعودة إلى ساحة القتال متى شأوا واضحة، رغم فقدان السواتر المؤاتية كالجبال والغابات التي يتسم بها القطاع الشرقي.

عاد الاتفاق المعقود بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية، في عقاب الهجمات الإسرائيلية المتكررة في صيف ١٩٧٢، بالهدوء النسبي على الجبهة اللبنانية، ولكن الجيش الإسرائيلي استغل ذلك الوضع ليزيد ضغوطه في الجبهة السورية.

وقد نفذ سلاح الجو الإسرائيلي غارات واسعة النطاق ضد الأهداف المدنية والعسكرية، السورية والفلسطينية، في سوريا. ودشنت هذه الغارات حملة من الضربات الجوية والمدفعية ضد القوات السورية والقواعد الفدائية، توسعت تدريجياً لتشمل القرى والبلدات في العمق. وأدى التصاعد المستمر للهجمات الإسرائيلية، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، إلى تجميد العمليات الفدائية عبر الحدود السورية. وهكذا ساد الهدوء الجبهات العربية المحيطة بـ «إسرائيل»، وباتت حركة المقاومة الفلسطينية تعتمد كلياً على العمليات العسكرية التي تنفذها خلاياها السرية في داخل الأرض المحتلة، وخصوصاً بعد قرارها بإيقاف العمليات الخارجية الموجهة ضد الأهداف الإسرائيلية والأجنبية الحليفة خارج الأرض المحتلة والوطن العربي. إلا أن الفدائيين نجحوا في اجتياز هذه الحقبة، بفضل الحيوية الدائمة التي كانوا قد أظهروها منذ عام ١٩٧١. فكان قرارهم بقذف احتياطهم البشري داخل الأرض المحتلة في محاولة لإدامة الفعل المسلح صائباً، إذ أسفر عن تثبيت المكانة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتأكدت هذه النتيجة خلال حرب ١٩٧٣ وبعدها، عندما شاركت القوات الفلسطينية بالقتال وحصدت ثمار تلك المشاركة فيما بعد.

## ٥- مرحلة النمو، ١٩٧٣-١٩٨٢:

شهدت هذه المرحلة نمو الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني نمواً مطرداً على الصعيدين السياسي والعسكري. وقد انقسمت المرحلة إلى عدة مراحل فرعية متميزة، شملت حرب ١٩٧٣ نفسها، والعمليات «الخاصة» في ١٩٧٤-١٩٧٥ وما تبعها من تأكيد لمكانة منظمة التحرير الفلسطينية حتى اجتياح آذار/ مارس ١٩٧٨، وحرب الإستنزاف الإسرائيلية في ١٩٧٩-١٩٨١، وحرب ١٩٨٢.

أ- حرب ١٩٧٣: اندفعت منظمة التحرير الفلسطينية بقوة لتشارك بحرب ١٩٧٣، وذلك من خلال قواتها النظامية والفدائية على حد سواء. وكانت القيادة الفلسطينية قد أحيطت علماً بوشوك اندلاع الحرب قبل شهر من نشوبها، ووضعت وحدات جيش التحرير الفلسطيني المتمركز بسوريا ومصر في تصرف القيادة العليا العربية. وفرزت ضباط ارتباط للعمل داخل غرفتي العمليات المركزية السورية والمصرية من أجل تنسيق النشاط العسكري لبقية القوات الفلسطينية، التي عملت داخل الأرض المحتلة وعبر الحدود اللبنانية فضلاً عن جبهتي هضبة الجولان وقناة السويس.

كانت جبهة الأرض المحتلة تشهد نمواً واضحاً في حجم النشاط المسلح خلال صيف ١٩٧٣، بعد اجتياز مرحلة التراجع التي تلت الخروج من الأردن وضرب المقاومة في قطاع غزة، إذ عادت العمليات إلى معدل ١٤ عملية شهرياً خلال النصف الأول من العام. وارتفع الرقم إلى ٣٦ عملية في شهر أيلول

وحده. فكانت الأسس مهيأة لتوسيع النشاط بشكل طارئ. وقد استجابت الخلايا السرية العاملة في الأرض المحتلة لاحتياجات المعركة، إذ نفذت ٧٨ عملية في أقل من شهر، شملت التفجيرات الكثيرة للمرافق الحيوية والشبكات الكهربائية وزرع الألغام في الطرق التي تسلكها النجديات العسكرية الإسرائيلية، وهجمات بالقنابل اليدوية والأسلحة الفردية.

وقد ردّ الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات جماعية وحظر التجول وتقنين المؤن، إلا أنهما فشلا في كشف الفاعلين بسبب انشغالهما بمواجهة الهجوم العربي الخارجي.

واستمر النشاط المسلح الفلسطيني حتى بعد انتهاء حرب رمضان، مسجلاً وقوع ١٥ عملية إضافية حتى نهاية العام.

شهدت الحدود الشمالية للأراضي المحتلة، النشاط الحثيث الذي قامت به القوات الفدائية المنتشرة في جنوب لبنان (حوالي ١٠ كتائب). وكانت هذه الحدود ساكنة بموجب الإتفاقات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية، غير أن اندلاع الحرب أتاح فتح جبهة جديدة عبرها. وقد دفعت القيادة الفلسطينية الغالبية العظمى لقواتها إلى المنطقة الحدودية، ومنها وحدات المدفعية، ومن ضمنها كتيبة مصعب بن عمير التابعة لجيش التحرير الفلسطيني. وقد قام الفدائيون بسلسلة من العمليات الجريئة، بلغت ١٤٠ عملية، من أصل ٢٢٥ عملية إلى ٢٥٠ عملية في جميع الجبهات في الفترة الممتدة بين ٢٢ و٢٦ تشرين الأول ١٩٧٠. ويلاحظ ارتفاع نسبة المواجهات

المباشرة، بالأسلحة الآلية، وهي نسبة بلغت ٥٤٪ من المجموع. وانقسمت النسبة المتبقية بالتساوي بين عمليات القصف وعمليات التفجير، وهذا يعني أن الفدائيين نجحوا في اجتياز الحدود والشريط الأمني الممتد بطولها في حوالي ١٠٨ عمليات خلال ١٦ يوماً. تم ذلك رغم جهود الدوريات الاستطلاعية قبل الحرب ورغم اضطرار منظمة التحرير الفلسطينية إلى تحمّل الخسائر الكبيرة طلباً للمعلومات. هذا، وجرت عمليات بارزة تمثلت باحتلال مواقع المراقبة الإسرائيلية في تلة الرويسات على سفوح جبل الشيخ، وقصف موقعي الرادار في جبل الشيخ وجبل الجرمق، دعماً للمجهود السوري. كما كان للمدفعية الفلسطينية دور بارز في القتال للمرة الأولى، شاركت فيه المدافع من عيار ٧٦ مم و٨٥ مم والقذائف الصاروخية. وتم ضرب ٤٢ مستوطنة إسرائيلية، فضلاً عن معسكرات للجيش والمرافق الاقتصادية، وتم إطلاق ٣٠-٤٠ صاروخاً ضد بعض الأهداف، وهو أمر دل على نمو القوة النارية الفلسطينية. وقد انعكس الجهد الفلسطيني وحيويته، أيضاً، في وصول حجم بعض الدوريات القتالية الفدائية إلى ٢٠ رجلاً. وقد علّق القائد الأسبق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ورئيس دولة إسرائيل، حاييم هرتسوغ، على النشاط العسكري الفلسطيني بقوله أن إسرائيل أضحت أمام جبهة ثالثة.

اتخذ العمل العسكري الفلسطيني في الجبهة السورية شكلين رئيسيين. تمثّل الأول بالدور الذي قامت به القوات الفدائية والثاني بدور القوات النظامية. كان على الجبهة السورية ثلاث كتائب وبعض الفصائل المستقلة، ولواء حطين والقادسية التابعان لجيش التحرير الفلسطيني. وقد عمل الفدائيون خلف

الخطوط الإسرائيلية أثناء الهجوم السوري، حيث نسقوا عملياتهم مع الفرقة الخامسة في القاطع الجنوبي ومع اللواء المغربي في القاطع الشمالي. وركز الفدائيون جهودهم على مهاجمة طرق التعزيزات الإسرائيلية، وقصف العمق، إلى جانب تنفيذ المهام الاستطلاعية العديدة، فيما شاركت الكتائب بهجوم القوات الخاصة السورية المنقولة بالهليكوبتر على منطقة كفر نفاخ. كما شاركت قوة بحرية، قوامها الضفادع البشرية، في حماية الموانئ السورية من الهجمات البحرية الإسرائيلية. ويذكر، في هذا المجال، تحويل نسبة هامة من الجهود الفلسطينية في القاطع الجنوبي من جبهة الجولان نحو التسلسل عبر الأراضي الأردنية لمهاجمة قوات إسرائيلية ويظهر حجم المحاولات في ارتفاع عدد الجرحى والأسرى بين الفدائيين الذين انطلقوا نحو الأرض المحتلة عن هذه الطرق، إذ بلغ ١١٨ أسيراً وجريحاً تم الإفراج عنهم لاحقاً.

قامت وحدات جيش التحرير الفلسطيني بالقتال في الصفوف الأمامية إلى جانب عناصر الجيش السوري، واشتركت بعمليات القوات الخاصة التي مهدت لتقدم تشكيلات المشاة والدروع السورية الرئيسية في الأيام الأولى من الحرب. فقد انطلقت كتائب لواء حطين الثلاث، ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣، لتحتل شريطاً من التلال الإستراتيجية التي تألفت منها الخط الدفاعي الإسرائيلي. وقد تسللت الكتيبتان ٤١٢ و ٤١٣ عبر الشريط الأمني، وتسלقت سفوح التلال المستهدفة لتهاجم المواقع المحصنة في قممها. وتعين على الكتيبة ٤١٢ أن تقتحم تلال عكاشة وعباس وأبو الذهب. وقد نجح الهجومان الأولان بالاشتراك مع القوات السورية، غير أن الهجوم الثالث باء بالفشل رغم احتلال السفوح وتكبد ٢٨



إصابة. وأصابَت الكتيبة ١٣ ٤ نجاحاً في القطاع الجنوبي، إذا احتلت قريتي خسفين والعال بعد اختراق الدفاعات الإسرائيلية. أما الكتيبة ١١ ٤، فقد نقل رجالها ب ٤ طائرات هليكوبتر لينفذوا إنزالاً جويّاً على موقع تل الفرس الاستراتيجي. وقد جوبهوا برد عنيف أدى إلى إسقاط طائرتين واستشهاد ١٨ جندياً، إلا أن الناجين تابعوا الهجوم واحتلوا الهدف بعد معركة ضارية دامت ٨ ساعات. واحتفظت الوحدات الفلسطينية بمكتسباتها إلى حين وصول الطلائع المدرعة السورية، فيما قامت كتيبتا لواء القادسية بمهام أمن المؤخرة وشكّلت قوة احتياط في القطاع الجنوبي. وقد اشترك لواء حطين والقادسية بالتصدي للهجوم المعاكس الإسرائيلي ونفّذا الغارات الكثيرة ضد مواقع الدروع في تلال شعار والعال ومطوق وشحم وشمس. وانعكس هذا المستوى العالي من المشاركة بسقوط ٤٤ شهيداً و ٦٥ جريحاً في صفوف جيش التحرير الفلسطيني و ٢٠ شهيداً في صفوف الفدائيين.

واكتمل الجهد الحربي الفلسطيني بالقتال على جبهة قناة السويس، حيث قاتلت الكتائب الثلاث التابعة للواء عين جالوت ضمن جيش التحرير الفلسطيني. كما قدمت وحدات فدائية خاصة إلى مصر عشية الحرب، ومعها مجموعة بحرية مؤلفة من الضفادع البشرية، لتعمل إلى جانب وحدات عين جالوت والجيش المصري. وقد انتشرت القوات الفلسطينية على جبهة طولها ٢٥ كم أمام البحيرات المرة إلى الجنوب من منطقة الدفرسوار، في الضفة الغربية للقناة، وتلك منطقة تجمعت بها القوات العربية الأخرى، كالجزارية والكويتية. وتولى لواء عين جالوت المهام الدفاعية لحماية قطاعه أساساً، علاوة على النشاط

الاستطلاعي للفدائيين، إلى حين بدء العبور الإسرائيلي المعاكس. وجاء التحذير الأول من ثغرة الدفرسوار من لواء عين جالوت، إلا أن القيادة المصرية تجاهلته في البداية. وقامت القوات الفلسطينية بالتصدي للهجوم المضاد في ١٨ تشرين الأول رغم ندرة الأسلحة المضادة، وأعاقَت الإسرائيليين عن التقدم عبر التلال ووادي جاموس. وقد شاركت إحدى كتائب عين جالوت في الدفاع عن مدينة السويس المحاصرة، فيما عادت الكتيبتان الأخريان إلى الخط الأمامي المصري لتواصل تأدية واجباتها. وقد خسر اللواء ٣٠ شهيداً و ٧٠ جريحاً، فضلاً عن ١٨ شهيداً ومفقوداً من الفدائيين. ربما كان حجم المشاركة الفلسطينية في حرب ١٩٧٣ متوازناً بالمقارنة مع المجهود العربي، إلا أن نسبة اشتراك الوحدات الفلسطينية قياساً بالقوة الإجمالية كانت تساوي، إن لم تكن تفوق النسبة لدى الجيوش العربية الرئيسية، إذ بلغت ٧٠-٩٠٪ من التشكيلات. ويضاف إلى ذلك أن نسبة مجموع الشهداء الفلسطينيين - أي ١٦٠ شهيداً - إلى مجموع القوات المتوفرة - حوالي ٨,٠٠٠ رجل - بلغت ٢٪، وهي نسبة تعادل الجهد العربي وتدل على مستوى عالٍ من المشاركة. لذا، لم يكن اكتساب منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف العربي والدولي بعيد حرب ١٩٧٣ لأسباب معنوية وسياسية فحسب، بل لأسباب تتعلق بحيوية قناتها أيضاً، وذلك ما انعكس بتدفق آلاف المتطوعين من الأقطار العربية للانضمام إلى الفدائيين.

ب- العمليات الخاصة: احتلت مرحلة (العمليات الخاصة) موقعاً هاماً في ما بعد حرب ١٩٧٣. فقد مثلت تلك الحرب آفاقاً سياسية مصيرية أمام م.ت.ف.، حاملة الفرص والتحديات الجديدة. وقد سعت المنظمة إلى استثمار

المكاسب السياسية سلاح النفط وتكتل دول العالم الثالث، من أجل تحقيق المزيد من الإعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد له. كما أمسك الفدائيون بالمبادرة العسكرية وصعدوا هجماتهم على إسرائيل.

لقد أسفرت تلك الأجواء والجهود عن استمرار الاتجاه السائد قبل الحرب، أي تصاعد العمليات العسكرية داخل الأرض المحتلة. وارتفع معدلها هناك إلى عملية واحدة كل يوم، خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥. ومثل ذلك الرقم ضعفي المعدل الذي ساد خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٧٤. وقد راوحت العمليات بين التفجير وقذف القنابل اليدوية ومهاجمة الجنود بالأسلحة الفردية. وإن كان لزرع العبوات النصب الأوفر. وأتاحت الأجواء التي أحدثتها حرب ١٩٧٣ أيضاً إحياء العمليات المسلحة عبر الحدود اللبنانية، علماً أنها توقفت عبر الحدود الأخرى فعاد الفدائيون المنطلقون من قواعدهم في جنوب لبنان، إلى تنفيذ الدوريات القتالية إلى الأرض المحتلة وإطلاق الصواريخ عبر الحدود ونصب الكمائن. إلا أن نسبة الحوادث في هذه الجبهة بقيت محدودة، حيث إنها ارتفعت من الصفر تقريباً إلى ٥٪ فقط من مجموع العمليات الفدائية في عام ١٩٧٤، ثم إلى ١٦٪ في عام ١٩٧٥.

عكس نمو العمليات "التقليدية" الإدارة الوطنية الفلسطينية عبر تأكيد حيوية حركة المقاومة وفرص الإعتراف بالدور المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن النشاط المسلح لم يتوقف عند ذلك الحد، بل تجاوزه ليشمل الأشكال والأهداف المثيرة الجديدة. وتمثلت تلك الأشكال بالعمليات «الخاصة»، التي

تميزت بالطابع الإنتحاري. وهدف الفدائيين إلى مقايضة رهائنهم بالأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، على الصعيد العملياتي المباشر، إلا أن الهدف الإستراتيجي لهذا النمط كان إفشال الترتيبات الإقليمية التي حاولت الولايات المتحدة أن تنجزها، بمعزل عن منظمة التحرير الفلسطينية. وتجسدت المساعي الأمريكية بالدبلوماسية «المكوكية» التي سعت نحو فك الاشتباك بين الجيوش العربية وجيش إسرائيل ونحو التحرك العربي والدولي المؤيد للشعب الفلسطيني. فجاءت العمليات الخاصة لتعقد ذلك المسار الدبلوماسي وتخبطه مادام يتجاهل الحقوق الفلسطينية. ابتداءً مسلسل العمليات الخاصة الفلسطيني في ١١ نيسان ١٩٧٤، حين تسلسل ثلاثة فدائيين إلى مبنى يستخدمه أفراد تنظيم «ناحال» شبه العسكري في مستوطنة كريات شمونا (الحالصة) في الجليل الأعلى. واحتجز الفدائيون عدداً من الإسرائيليين وطلبوا بإطلاق سراح ١٠٠ فدائي أسير، إلا أن الجيش الإسرائيلي تجاهل المفاوضات الجارية واقتحم المبنى، مما أدى إلى استشهاد الفدائيين الثلاثة ومقتل ١٩ وجرح ١٦ آخرين من الجنود والمدنيين الإسرائيليين. هذا، ونفذت مجموعة فدائية ثانية هجوماً مماثلاً في أيار، إذ احتجزت ١٠٠ رهينة من أفراد منظمة «غدناع» شبه العسكرية داخل مبنى في مستوطنة معالوت (ترشيحا). وانتهت هذه العملية كسابقها، بقيام الجيش الإسرائيلي باقتحام المبنى وقتل الفدائيين، مما أدى إلى مقتل ٢٣ وجرح ٧٠ من الإسرائيليين. وتكررت هذه العمليات خلال الأشهر الثمانية عشر اللاحقة. واستهلت العمليات بعملية مستوطنة كفار شامير (أم العقاب) في ١٣ حزيران وعملية نهاريا في ٢٤ حزيران وعملية بيت شأن (بيسان) في ١٩ تشرين

الثاني، وانتهت بعملية انتحارية لفدائي مسلح بالقنابل اليدوية في سينما «جنين» بالقدس، في ١١ كانون الأول وقد أصاب ٥٩ إسرائيلياً.

ثم بدأت سلسلة ثانية من العمليات الخاصة، في ٥ آذار ١٩٧٥، حين نزل فدائيين من القوارب المطاطية على شاطئ تل أبيب. فتسللوا إلى الوسط التجاري واحتلوا فندق سافوي واحتجزوا رهائن. وقد حاول الجنود ورجال الشرطة الإسرائيليون أن يقتحموا المبنى، لكن محاولتهم فشلت. ولم ينجح العدو في السيطرة على الفندق إلا بعد هدم نصفه ومقتل ٧ فدائيين، وإصابة ٢٠ إسرائيلياً. واستمرت السلسلة الثانية من العمليات الخاصة حتى نهاية ١٩٧٥، إذ هاجم الفدائيون مستوطنة كفار يوفال في ٥ حزيران وميتولا (المطلّة) في ١٨ تموز وكفار جلعادي في ١٠ تشرين الثاني ورامات مجشيم في ٢٠ تشرين الثاني. إلا أن مردود هذا النشاط تضاعف مع قيام الجيش الإسرائيلي بتعزيز دفاعاته الحدودية.

جرّت الاستراتيجية الفلسطينية إلى هجمات إسرائيلية انتقامية. إذ نفّذ الجيش حملة يومية من القصف المدفعي والجوي وغارات المشاة والقوات الخاصة ضد قواعد الفدائيين.

وكانت بعض الغارات الجوية وعمليات القصف المدفعي تلي العمليات الخاصة الفدائية، كما حدث ١٦ أيار ١٩٧٤ حين قصف مخيم النبطية وعين الحلوة بشدة ولكن غالباً ما كانت الغارات تنفذ من دون مبرر مباشر، ورافق ذلك الإعتداء على زوارق الصيد وتسيير الدوريات داخل الأراضي اللبنانية ولم

يتوقف النشاط العسكري الإسرائيلي طيلة عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، بل بلغ أوجه في شهر حزيران ١٩٧٥، حين نفذ الإسرائيليون ٥٥ عملية هجومية ضد لبنان، كان أكثرها موجهاً ضد المدنيين. ولم تتراجع كثافة الحملة إلا مع مطلع العام ١٩٧٦، علماً أن الغارة الجوية التي نفذت في ١٢/٢ أصابت ١١١ مدنياً في مخيمات البداوي ونهر البارد والنبطية.

ج- الصراع في جنوب لبنان: ردّ أفراد القوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة على الحملة الإسرائيلية بتصعيد عملياتهم داخل الأرض المحتلة وعبر الحدود اللبنانية، وبتنظيم المزيد من العمليات الخاصة. كما عزّزوا دفاعاتهم الجوية في المخيمات، إذ حصلوا على الصواريخ الموجهة المضادة للطائرات «سام-٧» والرشاشات الثقيلة، واستقدموا الطواقم المدربة. وحشدت م.ت.ف. المزيد من القوات في جنوب لبنان، حيث اكتمل انتقال الوحدات الفدائية الدائمة كافة (تميزاً لها عن وحدات جيش التحرير اللبنانية) من بقية مواقع انتشارها السابق إلى لبنان. تجسدت روح المقاومة التي عبرت عنها هذه الخطوات في المعركة الدفاعية الشرسة التي خاضها الفدائيون في قرية كفر شوبا بمنطقة العرقوب، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥.

فحاولت قوة مشاة إسرائيلية قوامها ٢٠٠ رجل أن تحتل القرية في ١/١١، لكنها ارتدت أمام نيران الحامية الفدائية البالغة ٣٠ رجلاً. وعاود الإسرائيليون الكرة يومياً لمدة أسبوع، وبلغت قوتهم المشاركة كثيية تقريباً مع دعم من الدروع والمدفعية. لكن كفر شوبا ظلت تقاوم التحركات الإلتفافية المعادية باتجاه كفر حمام والهبارية. وغدت تلك القرية رمزاً للصمود، فتدفق مئات

المتطوعين من بقية أنحاء لبنان للوقوف إلى جانب الفدائيين، الذين واصلوا إمداد الحامية عبر الطرق الجبلية. وانتهى الجيش الإسرائيلي إلى الانسحاب بعد فشله بمعركة طويلة استشهد خلالها ١٣ فدائياً.

اضطر الفدائيون، وسط اشتداد حربهم مع القوات الإسرائيلية، إلى تحويل جهدهم الرئيسي نحو الحماية الذاتية خلال الحرب الأهلية اللبنانية، بين ربيع ١٩٧٥ وأواخر عام ١٩٧٦. ولم يتوقف الجيش الإسرائيلي عن عملياته العدوانية في جنوب لبنان رغم توجه غالبية القوات الفدائية شمالاً، إلا أنه خففها بعض الشيء، حتى تشرين الأول ١٩٧٦. وعملت إسرائيل، في غياب الجزء الأكبر من القوات الفلسطينية، على بث مجموعة من العملاء المحليين في المنطقة الحدودية. وقد واجه الفدائيون، عند عودتهم إلى الجنوب اللبناني، وضعاً مقعداً، حيث كان أمامهم واجب التوفيق بين الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع الحكومة اللبنانية، والتصدي للتوسع الإسرائيلي الجديد في الوقت ذاته.

استغلت القوات الإسرائيلية غياب الفدائيين لاحتلال بلدة مرجعيون ومواقع أخرى في تشرين الأول ١٩٧٦. وبعودة القوات الفلسطينية إلى المنطقة، شُنَّ هجوم مضاد في ١٩/١٠ واستردّت مرجعيون وقرية العيشية القريبة. إلا أن تدخل القوات الفلسطينية مباشرة قلب الميزان مجدداً فسقطت مرجعيون ثانية في ٢٢/١٠ وبات للمليشيا العملية لإسرائيل مواقع حول القليعة في الشرق ومقابل بيت جيل في الوسط وحول غلّما الشعب في الغرب. وقد اتبعت المليشيا سياسة عدوانية مستمرة تجاه القرى المحيطة بها، رغم التزام الفدائيين بالموقف الدفاعي. إلا أن تفاقم الإعتداءات واستقرار الوضع الداخلي اللبناني

نسبياً واكتمال حشد القوات الفلسطينية واللبنانية الحليفة لها، دفعها إلى الرد بشدة. وقد جاءت نقطة التحول بعد سقوط بلدة الخيام في ١٧ / شباط ١٩٧٧. إذ اندفعت إحدى الكتائب الفدائية ومنعت المليشيا العملية من احتلال قرية إبل السقي. وواصل الفدائيون أسلوب التصدي الفوري خلال اشتباكات أخرى جرت حول بنت جبيل، وهو ما أدى إلى طرد العملاء من بعض المواقع المطلّة على طرق البلدة.

لقد برهن الفدائيون خلال تصديهم للقوات الإسرائيلية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على تقدم خبراتهم في مجال التشكيلات الكبيرة والأسلحة الثقيلة، أثناء معركة الطيبة- في ربيع ١٩٧٧. فقد هاجمت قوة عميلة مدرعة قريتي الطيبة ورب ثلاثين واحتلتها في ٣٠ آذار، واستزدهما الفدائيون بعملية ليلية خاطفة في نيسان، اشتركت بها كتيبة كاملة، وأظهر عملهم هذا درجة عالية من التنسيق والكفاءة. وقد تدخلت المدفعية الإسرائيلية، ثم المدرعات في الهجوم المضاد الذي شنته مليشيا موالية لإسرائيل في اليوم التالي، إلا أن الفدائيين ردوها أيضاً ومنعوها من إحراز أي تقدم.

بل إنّ الفدائيين استثمروا فوزهم ليطلقوا الهجمات المفاجئة إلى المواقع العميلة، فاستردوا قرية دبين وبلدة الخيام. هذا، وأبدت القوات الفلسطينية مجدداً كفاءتها القتالية في أيلول ١٩٧٧، حين تصدت لهجوم مشترك شنته القوات الإسرائيلية والعميلة على بلدة الخيام في محاولة لاستردادها وفتح طريق إلى العرقوب. فاضطرت القوات الإسرائيلية إلى التدخل مباشرة بعد الفشل المتكرر لعملياتها لمدة أربعة أيام. إلا أن الإسرائيليين لم ينجحوا إلا باحتلال تلة



مُطلّة سرعان ما هاجمها الفدائيون بشراسة. واستقدمت القوات الفلسطينية وحدتها المدفعية والصاروخية في هذه الأثناء، وقصفت المتسوطات الإسرائيلية قصفاً متقطعاً. فانتهت المعركة بانسحاب العدو في اليوم التالي.

سعت إسرائيل، بعد فترة هدوء وجيزة، إلى قلب الآثار المعنوية والعسكرية للفوز الفلسطيني، وذلك من خلال إحياء عمليات القصف والإغارة السابقة. واستغلت تنفيذاً لذلك، الاختلال الشديد الذي أصاب التوازن العسكري الإقليمي بسبب قيام الرئيس المصري السادات بزيارة القدس المحتلة وإعلان نيته عقد الصلح المنفرد مع إسرائيل. فدكت المدفعية الإسرائيلية مدينة صور ومخيماتها في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٧، وعادت الطائرات بعد ذلك اليوم لتغير على الأماكن ذاتها وعلى القرى المحيطة حتى وصل مجموع القتلى المدنيين إلى ٧٨ قتيلاً والجرحى إلى ١٧٥ جريحاً. وقامت قوات مليشيا لإسرائيل باحتلال قرية مارون الراس المطلّة على بيت جليل في آذار ١٩٧٨.

غير أن الفدائيين استعادوها بعد معركة دامت نصف ساعة فقط.

وكانت هذه المعركة بمثابة الدليل الأخير الذي أقنع القيادة الإسرائيلية بعدم جدوى الإعتماد على غير قواتها، فأخذت تخطط لعملية واسعة ضد الفدائيين في جنوب لبنان.

د- اجتياح آذار ١٩٧٨: تذرعت إسرائيل بالعملية الجريئة التي نفذها عشرة فدائيين على الساحل الفلسطيني، بين تل أبيب وحيفا، في ١١ آذار ١٩٧٨.

وكانت المجموعة الفدائية قد انطلقت بزوارق مطاط من سفينة «أم» وقفت على مسافة ٨٠ كيلومتراً من الشاطئ الفلسطيني، واستولت، بعد وصولها إلى الشاطئ على حافلة مدنية واحتجزت ركابها. وتوجهت المجموعة بالحافلة نحو تل أبيب كي تفاوض السلطات الإسرائيلية من أجل إطلاق بعض الأسرى الفلسطينيين، إلا أنها اصطدمت بمواجز الجيش الإسرائيلي، ودار اشتباك انتهى بمقتل ٣٦ جندياً ومدنياً إسرائيلياً واستشهاد ٩ فدائيين وأسر الفدائي العاشر. وقد أدت هذه العملية إلى عرقلة المفاوضات المصرية- الإسرائيلية التي كانت جارية آنذاك، ودفعت إلى تأخير التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة باتفاقية السلام لمدة ستة أشهر.

حشد الجيش الإسرائيلي، في الأيام التالية للعملية، الجزء الأكبر من خمسة ألوية مدرّعة ومشاة ميكانيكية ومظليين وست كتائب مدفعية- أي ما بين ٣٠ و ٢٥ ألف رجل- مقابل الحدود اللبنانية. فاجتمعت القيادة العسكرية الفلسطينية ووضعت خطة اقتضت إقامة «العقد الدفاعية»، على أساس مقاومة المفارز الأمامية للهجوم الإسرائيلي المرتقب قدر استطاعتها، وخوض القتال التراجعي باتجاه خط الدفاع الثاني، على أن تضيق جبهة القتال في كل محور لتكاثف الدفاعات ويتعرقل التقدم المعادي.

واستنفرت القوات الفلسطينية، التي راوح عددها في المناطق المستهدفة بين ٢,٠٠٠ و ٣,٠٠٠ رجل والتي كانت مزودة بالأسلحة الفردية والمتوسطة، مثل الرشاشات عيار ١٢,٧ مم، ومدافع الهاون عيار ٨٢/٨١ مم والمدافع العديمة الارتداد من عيار ٧٥ مم، علماً أن فصائل الدفاع الجوي القليلة تزودت بالرشاشات الثقيلة عيار ١٤,٥ مم و٣٧ مم وصواريخ «سام-٧» وشغلت الوحدات المتخصصة راجعات صواريخ «كاتيوشا» و«غراد» فيما تسلحت وحدات بمدافع عيار ٨٥ و ١٢٢ مم و ١٣٠ مم.

انطلق الهجوم الإسرائيلي بقصف مدفعي جوي كثيف عند منتصف ليلة ١٤ آذار تبعه تقدم المشاة بدعم من الدبابات على خمسة محاور. وتمكن فصل فدائي من إعاقة التقدم حتى الثامنة من صباح يوم ١٥ آذار في جوار قرية رأس الناقورة الساحلية، إلا أن إنزالاً بحرياً معادياً قرب العزبة فرض التراجع على المدافعين. وعمل الفدائيون في هذا القطاع على إعادة التجميع وتجديد المقاومة كما حصل في لواء اسكندرون ورأس البياضة والمنصورة، وعلى مشاغلة المنجبة اليمنية بالإغارات المستمرة عليها.

احتدمت المعارك في القطاع الأوسط، وتحديدًا حول بنت جليل والطيبة اللتين هاجتهما القوات الإسرائيلية في الثانية فجرًا. وتعرضت المواقع الفدائية في البلدتين إلى حركة التفافية، صمدت أمامها. وقد أصيبت بعض المفارز الفدائية بضربات موجعة خلال النهار التالي، إلا أن المهاجمين فشلوا في تحقيق أهدافهم رغم تكرار القصف المدفعي والجوي الشديد بعد كل محاولة. وصمدت عدة مواقع فدائية حتى ظهر يوم ١٦ آذار، قبل الإستشهاد أو الإنسحاب. وقد أتاح

صمودها هذا لغالبية القوات الفلسطينية الأخرى أن تنجز انسحابها المخطط بكامل أسلحتها، وأن ترتب مواقعها الدفاعية الجديدة. كما أتاح ذلك الصمود للمفارز الفدائية بالقرى المجاورة أن تحتفظ بمواقعها لفترة أطول.

أدى محورا الهجوم الأخيران بالقطاع الشرقي، إلى تقدم القوات المدرعة الإسرائيلية تجاه بلدة الخيام وقرية كفر شوبا. وكانت عوامل عدة في صالح الفدائيين منها: وعورة الأرض وضيق الجبهة وقربهم من المناطق الخلفية التي كانت في حماية قوات الردع العربية وبعض الكتائب الفدائية الإحتياطية. وقد نجح العدو باحتلال الخيام وكفر شوبا دون صعوبة بالغة، نظراً إلى خلوهما من الفدائيين المحترفين، لكنه عجز عن دخول راشيا الفخار وإبل السقي. وقد فقدت القوات الإسرائيلية في القطاع الشرقي، غالبية الدبابات الـ ٢٧ التي تعطلت في اليوم الأول.

لم تتغير أشكال القتال لدى الطرفين في الأيام الثلاثة التالية. وقد استفاد الفدائيون من صمود مواقعهم الأمامية ليسحبوا بعض الوحدات، ومنها المدفعية، من دائرة الخطر إذ كان وجودها لا فائدة منه، ولتعزيز الخط الأمامي بالمفارز الصغيرة الخفيفة التسليح والسريعة الحركة. وأثمرت هذه الجهود الفلسطينية إصابات أقل في صفوف الفدائيين وعراقيل أكثر في طريق العدو حتى أن اجتياز بضعة كيلومترات جنوبي قريتي القليلة والعزبة استغرق من الإسرائيليين يوماً ونصف اليوم. وكانت القوات البرية الإسرائيلية تنسحب بعد فشلها في كل هجوم، لتنقض الطائرات الإسرائيلية على مواقع الفدائيين، قبل أن تكرر وحدات المشاة والدروع المحاولة. وانتُهج أسلوب الكر والفر هذا في القطاع

الأوسط كذلك، حين نجحت القوات الإسرائيلية أخيراً بتجاوز بلدة بنت جيبيل بعد سقوط مواقع تلة شلعيون وصفّ الهوا، لتصل كونين وبيت ياحون. فنفذ الإسرائيليون أربع هجمات متتالية لتحقيق السيطرة على مشارف بنت جيبيل، وكرروا ذلك في بيت ياحون، وقد تراجع المهاجمون عن قرى بيت ياحون والطيبة وحاربص وحدثا خلال يومي ١٦ و١٧ آذار، بعد التعرض إلى ضربات المقاومة المفاجئة، فيما كان الطيران يقوم في كل حالة بقصف المنازل مجدداً قبل عودة الوحدات البرية إليها بهجوم رئيسي جديد.

أخذ الفدائيون يركزون قواتهم الأمامية في اليوم الثاني للقتال حول مواقع قليلة عند مشارف مخيم الرشيدية في القطاع الساحلي الغربي وتبين والقنطرة في القطاع الأوسط وراشيا الفخار وسوق الخان وبرغز في القطاع الشرقي. وأتاح لهم ذلك تأخير التقدم الإسرائيلي حتى اليوم الثالث، حين دخلت وحدات معادية جديدة إلى أرض المعركة. واضطرت القوات الإسرائيلية إلى سلوك طرق بديلة للتقدم، للالتفاف على العقد الدفاعية، فتوجهت كتيبة نحو الطيري وأخرى نحو برعشيت، لتطلق هجوماً ثلاثياً ضد تبين في اليوم التالي. كما توجهت وحدات أخرى صوب القليلة والقنطرة وراشيا الفخار، في محاولة لاحتلالها. وقد استمرت الإشتباكات فيها طيلة النهار، اشتركت فيها القاذفات المقاتلة لتنفيذ ٢٧ طلعة على هدف واحد في بعض الحالات، قبل أن يتمكن المهاجمون من الإختراق في عصر اليوم الثالث (١٧ آذار). لم يختلف الأمر في اليوم الرابع كثيراً، إذ واصل الفدائيون مقاومتهم العنيدة في المواقع كافة. إلا أنهم انسحبوا من تبين بعد قتال تراجعي، نظراً إلى تعرّض البلدة إلى الغارات الجوية المتتالية في

اليومين السابقين وإلى هجوم بري من ثلاثة اتجاهات. واستولت القوات الإسرائيلية على إبل السقي ودخلت الغندورية، إلا أن تقدمها اتسم بالبطء الشديد، إذ تمسك الفدائيون بأطراف الغندورية وبمفرق سوق الخان وقرية كوكبا.

إزاء هذا الوضع الميداني غير الحاسم، واجهت القيادة الإسرائيلية خيار وقف العمليات أو إيجاد أسلوب قتالي آخر أكثر فعالية. ومما زاد الموقف حرجاً هو اعتزام مجلس الأمن الدولي إصدار قرار بوقف النار. وتجدر الإشارة أن قيادة الجيش الإسرائيلي كانت قد أعلنت أن الحملة لن تستغرق أكثر من ٣٦ - ٤٨ ساعة، في الوقت الذي كانت قد استغرقت ٩٦ ساعة. فقرر الإسرائيليون إذ ذاك أن يتابعوا الهجوم لإخراج الفدائيين من منطقة أوسع ومقايسة الأرض بضمانات معينة تمنع عودتهم لاحقاً.

اتبعت القوات الإسرائيلية لتنفيذ المرحلة الثانية من الإجتياح تكتيكاً مختلفاً. إذ انطلقت القوافل المدرعة بسعة كبيرة على الطرق الرئيسية في أربعة محاور: من الغزّة باتجاه القليلة في القطاع الغربي، ومن كفرا باتجاه قانا، ومن تبنين باتجاه جويّا في القطاع الأوسط، ومن إبل السقي باتجاه حاصبيا في القطاع الشرقي. وقد فوجئ الفدائيون بهذا الأسلوب، إذ وجدوا أن الدروع الإسرائيلية كانت تتقدم غير آبهة للخسائر وتتجاوز المواقع الدفاعية لتخترق إلى العمق، دون التوقف لتطهير جيوب المقاومة. فاضطر الفدائيون إلى الانتقال سريعاً إلى أسلوب قتال المجموعات الصغيرة المزودة بالأسلحة المضادة للدبابات، التي انتشرت شمالاً بين التلال وأخذت تضرب القوات المعادية فيما تسالت شمالاً للخروج من

الطوق الإسرائيلي. وكانت تلك هي الصورة في القطاع الأوسط، وخصوصاً في جوياء ووادي جليو والغندورية وقانا وصديقين. غير أن المدافعين عن القليلة، استفادوا من ضيق محور التقدم ليوقفوا الدروع الإسرائيلية. والتف العدو عبر دير قانون ليحاصر المدافعين عن القليلة ورأس العين، ولكنه وقع في كمين فلسطيني آخر في العملية فتخلى عن المحاولة.

وجوبه الإسرائيليون بمقاومة شرسة مماثلة عند سوق الخان وجسر الحاصباني، فأدّى ذلك إلى إيقاف تقدم دورهم كلياً. رغم تكرار الطلعات الجوية العنيفة. وصمد الفدائيون المنتشرون في الأحراج المحيطة بالجسر، ومنعوا كل تقدم حتى نهاية العملية.

فتحولت الأنظار نحو القطاع الساحلي، مع الطلائع المدرعة المتقدمة إلى مشارف صور. وأدّت سرعة التقدم الإسرائيلي، مصحوبة بتغير التكتيكات واختيار المحاور الجديدة، إلى إرباك بعض الوحدات الفدائية في منطقة صور. إلا أن ذلك لم يمنع غيرها من الثبات حسب الخطة، علماً أن أعضاء القيادة الفلسطينية العليا أتوا من بيروت في هذه اللحظات، وراحوا يعيدون تنظيم الوحدات المبعثرة وتوزيعها تحت وابل من القذائف الجوية والمدفعية والبحرية. وتمكن الفدائيون في نهاية الأمر من وقف الهجوم الإسرائيلي عند قرية البازورية شرقي صور، وإلحاق ضربة قاسية بالدروع والمظليين عند قريتي العباسية وبرج رحال المشرفين على جسر القاسمة الإستراتيجي. وكان الفدائيون قد أعادوا التجمع حول القريتين بعد الانسحاب من جوياء، فوقع الإسرائيليون المندفعين بسرعة في كمائن متعددة واضطروا إلى التراجع. وحين لجأوا إلى إنزال جوي

بتلة مشرفة، كان الفدائيون بانتظارهم هناك أيضاً. ونجح هذا الدفاع المستميت بوقف الإسرائيليين، رغم سقوط العباسية وبرج رحال في أيديهم، على مسافة لا تبعد عن الطريق الرئيسية سوى ٣٠٠ متر.

لم تعد القوات الإسرائيلية تحرز أي تقدم جديد، رغم استمرار القتال بمعدل منخفض نسبياً أيام أخرى. وعمل الفدائيون، في هذه الأثناء، على تعزيز الخط الأمامي الممتد من راس العين والقليلة حتى جسر القاسمية، مروراً بالبرج الشمالي، وعلى تصعيد العمليات الغوارية خلف الخطوط الإسرائيلية، وعلى حشد النجادات والمتطوعين الجدد شمالي نهر الليطاني. وانعكس ارتفاع المعنويات واشتداد العزائم لدى الفدائيين في تنفيذهم لحملة عصابية على قوات الاحتلال الإسرائيلية، حتى بعد الوصول إلى قرار وقف إطلاق النار الذي وضعته الأمم المتحدة بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. فقد استوعب الفدائيون أثناء القتال حوالي ٣,٠٠٠ متطوع عربي جديد، الأمر الذي وفر الطاقة البشرية لتنظيم عشرات الدورات الاستطلاعية والقتالية ضد الإسرائيليين. وسارع الفدائيون أيضاً إلى بناء بنيتهم التحتية في قضائي النبطية والزهراني في حين سلم الجيش الإسرائيلي الجزء الشمالي من رقعة احتلاله إلى قوات الطوارئ الدولية التي حلت بلبنان لتشرف على وقف النار وانسحاب القوات الإسرائيلية، كما سلم الجزء الجنوبي إلى المليشيا المحلية التابعة له، وهو الأمر الذي شكّل عازلاً يفصل بين القوات الفلسطينية والإسرائيلية في أغلبية المناطق.



شكل الاجتياح في آذار ١٩٧٨ نقطة تحول جديدة في مرحلة النمو التي عاشتها الأداة العسكرية الفلسطينية بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٢. وكان له تأثيره على تطور تلك الأداة لنواحي التسليح والتنظيم والعقيدة القتالية، كما حكمت مسار القتال الفلسطيني - الإسرائيلي اللاحق.

**هـ - تصاعد العمليات الفدائية:** عملت منظمة التحرير الفلسطينية، في أعقاب توجه الرئيس المصري أنور السادات نحو عقد السلم المنفرد مع دولة إسرائيل، على عملياتها داخل الأرض المحتلة التي سادتها أجواء الرفض الشعبي الواسع للصلح المطروح ولمشاريع الحكم الذاتي التي عرضتها الحكومة الإسرائيلية، وقد استفادت من الإنتفاضة الوطنية المستمرة منذ عام ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الخلايا السرية المقاتلة. وقد شهدت فترة ما بعد عام ١٩٧٧ عموماً، وما بعد أيلول ١٩٧٨ خصوصاً، النمو المطرد في عدد العمليات المسلحة في الأرض المحتلة، إذ ارتفع العدد من ١٤٨ عملية في عام ١٩٧٧، إلى ١٨٢ عملية ١٩٧٨، ليصل إلى ٢٨٤ عملية في عام ١٩٧٩، وارتفعت الإصابات في صفوف العدو من ١٧٤ إصابة في عام ١٩٧٧ إلى ٣٣٩ إصابة في عام ١٩٧٩. ولم تشمل هذه الأرقام الكثير من عمليات التخريب البدائية التي نفذها الأعضاء العاملون أو المواطنون غير المنتمين إلى الشبكات السرية دون استخدام الأسلحة والمتفجرات، كتعطيل الأسلاك والمولدات الكهربائية والآلات الصناعية والمنشآت الزراعية.

هذا، وبرزت في العمل السري الفلسطيني في هذه الفترة عدة سمات: أولها، ارتفاع نسبة استخدام العبوات الناسفة، وكان أكثرها صغير الحجم، مقارنة بالوسائل القتالية الأخرى وثانيها، التفنن بتصميم العبوات، حيث احتوى بعضها على المسامير والمقذوفات الحديدية الأخرى لزيادة عدد الشظايا، وجمع البعض الآخر بين المتفجرات وبين قذائف الهاون وقوارير الغاز أو ما شابه، وتفخيخ الدراجات والثلاجات وصناديق الفواكه. وبرز، ثالثاً، اتساع رقعة زرع العبوات، إذ غطت جميع أنحاء فلسطين، مع التركيز الواضح على القدس وتل أبيب وغيرهما من المدن. وارتبطت هذه السمة برابعة، ألا وهي تمتع منظمة التحرير الفلسطينية بالقدرة على زيادة وتيرة العمليات عند الحاجة، وهو ما انعكس بالإتجاه نحو تنفيذ العدد الكبير من العمليات الصغيرة أو زرع العدد الكبير من العبوات الخفيفة. ويلاحظ مثلاً، الارتفاع السريع لحجم النشاط في الأرض المحتلة في عام ١٩٧٨، حين قفزت من ٦ عمليات في تموز إلى ٢٩ عملية في آب. وكان من آثار هذه السياسة العسكرية الفلسطينية أن انتشر الهلع بين السكان الإسرائيليين والأجهزة الأمنية، حيث ارتفعت حالات تبليغ السلطات بوجود الأجسام المشبوهة والعبوات الكاذبة إلى آلاف الحالات شهرياً. ويضاف إلى كلفة الجهد الضائع الذي بذلته الأجهزة الأمنية، فقدانها لعدة خبراء بتفكيك العبوات، وذلك نتيجة استخدام الفدائيين للعبوات المفخخة بطرق غير تقليدية أحياناً.

ويذكر في هذا المجال أيضاً قيام منظمة التحرير الفلسطينية بإحياء أساليب قتالية أخرى داخل الأرض المحتلة، شملت الدوريات المطاردة

على أنواعها. فقد شهدت الحدود الأردنية - الإسرائيلية عبور المجموعات الفدائية في عدة مناسبات، عمل بعضها على تزويد خلايا الداخل بالعتاد الحربي بينما سعى البعض الآخر إلى إنشاء القواعد السرية المتحركة. وشهد قطاع غزة عودة للعمليات العسكرية التي قام بها الفدائيون المطاردون من خلال الخلايا المدنية السرية، بينما شهدت الضفة الغربية العمليات الجريئة التي نفذتها الدوريات المطاردة انطلاقاً من المخابئ الجبلية. وجاءت العملية الأبرز في ٦ أيار ١٩٨٠، حين هاجمت مجموعة فدائية حشداً من الجنود والمستوطنين في وسط مدينة الخليل وأوقعت فيهم عدداً من الإصابات. كما حصلت عدة اشتباكات في وادي نهر الأردن، حيث هاجمت الدوريات الفدائية المواقع والمستوطنات الإسرائيلية في بضع مناسبات. فأدت عمليات الهجوم المباشر بالأسلحة الفردية والقنابل اليدوية التي نفذها الفدائيون المطاردون في الضفة والقطاع إلى إضفاء طابع صدامي على النشاط المسلح الفلسطيني في الداخل، وإلى تصعيد حدة المواجهة وزيادة العبء الأمني على إسرائيل من خلال إرغامها على زيادة الإجراءات وتوسيع انتشار القوات.

وقد عززت عمليات المواجهة المباشرة داخل الأرض المحتلة بالعمليات الخاصة التي نظمتها قوات الخارج في هذه الأثناء. والضربات التي وجهها الفدائيون إلى العدو من البحر والبر. فتكررت عمليات الإغارة البحرية التي استخدمت فيها الزوارق المطاطية لتفادي دوريات البحر الإسرائيلية التي

استخدمت سفينة تجارية في إحدى المناسبات حيث تم تركيب راجحة صواريخ على متنها وعبوة ناسفة ضخمة بداخلها، اقتربت من ميناء إيلات في ٣٠ أيلول ١٩٧٨ وقصفته دون أن تتمكن من دخوله لتفجيره. وعاد الفدائيون إلى سلوك الطرق البرية مع ازدياد العقبات البحرية، فطوروا الأساليب الجديدة لتجاوز الإجراءات الأمنية الحدودية التي كانت تعيق اختراق الحدود اللبنانية ومن قبلها الحدود الأردنية. وانعكست تلك الجهود بنجاح المجموعات الفدائية المختارة بالوصول إلى بضع مستوطنات حدودية مثل زرعيت ومسكاف عام ومعالوت (ترشيحا) والاشتباك مع الجيش الإسرائيلي عند مدخلها. وقد طور الفدائيون السلام الخاصة لاجتياز الأسلاك الإلكترونية، وتزودوا بالبنادق الآلية القاذفة المضادة للأفراد والدروع، وتعلموا السباحة. ولم تتوقف هذه الأساليب عند ذلك الحد، بل ذهبت إلى حد استخدام الطائرات الشراعية في إحدى العمليات والمنطاد في أخرى. ونجح الفدائيون، بفضل مواصلة الضغط والبحث المستمر بالمبادرة السياسية وبالرد على الحملة الإسرائيلية داخل جنوب لبنان، وزيادة العبء العسكري الملقى على الجيش الإسرائيلي إلى حد دفع سلاح البحرية إلى التصريح بأن قواته تحتاط للعمليات الفدائية وكأنها تحتاط للأساطيل البحرية العربية المتجمعة، وأن نفقات مواجهة الفدائيين توازي نفقات الإعداد لمواجهة الأساطيل العربية.

و- حرب الاستنزاف الإسرائيلية: لئن سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تعزيز مكانتها السياسية وإرغام العدو على الإقرار بضرورة التفاوض بشأن الحقوق الوطنية الفلسطينية من خلال حملتها العسكرية في الأرض المحتلة وتنمية أدايتها المقاتلة في لبنان، فإن إسرائيل حاولت أيضاً أن تقلل من وقع الكفاح المسلح الفلسطيني وأثره معنوياً وسياسياً وأن تخلخل توازن القوات الفدائية وأن تلهي قيادتها عن تنظيم المزيد من العمليات.

فأطلق الجيش الإسرائيلي حملة واسعة من الهجمات الجوية والبرية والبحرية ضد القواعد الفدائية والأهداف المدنية وصولاً إلى العاصمة بيروت. ولم تسع إسرائيل إلى إلحاق القدر الأكبر من الخسائر البشرية والضرر المادي بالفدائيين فحسب، بل إلى إرغامهم على تبني الموقف الدفاعي في تسليحهم وتنظيمهم وانتشارهم. وقد ردت منظمة التحرير الفلسطينية على التحدي عبر تعبئة قواتها البشرية كي تتمكن من حماية رقعة جغرافية أكبر دون إضعاف الدفاع في أي قطاع، ومن زيادة التسليح لتوفير القوة النارية الذاتية لوحدها، وزيادة فعالية الدفاعات المضادة البعيدة المدى كي تكتسب قدرة رادعة مضادة.

ويتبدى حجم الجهد الإسرائيلي المضاد للفدائيين بقيام إسرائيل بـ ٢٣٠ عملية قصف مدفعي وغارة جوية وبرية خلال العام ١٩٧٩، وبـ ٣٦٠ عملية في عام ١٩٨٠، واستمر المعدل ذاته خلال النصف الأول من عام ١٩٨١، عدا حالات اختراق الدوريات الإستطلاعية الأجواء والأراضي والمياه اللبنانية شبه اليومية. ويظهر مدى تعرض السكان المدنيين إلى الهجوم أيضاً من خلال بضعة

إحصاءات: نرحب ١٥٠ ألف مدني من قضاءي النبطية وصور في مطلع عام ١٩٧٩، واستشهد ٣٠٩ أشخاص وجرح ١,٠١١ آخرون في تموز ١٩٧٩، وسقطت ٥,١٨٠ قذيفة على المناطق الآهلة خلال شهر آب التالي مما أدى إلى نزوح ١٧٠ ألف شخص من الجنوب. ورافقت الأعمال العسكرية المباشرة عمليات الإزعاج والإستنزاف، من مثل الحصار البحري الذي فرض على الشاطئ اللبناني الجنوبي بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٢، وسلسلة السيارات الملقومة التي انفجرت داخل مناطق مكتظة بالسكان. أما العمليات الإسرائيلية الموجهة ضد المواقع العسكرية الفلسطينية تحديداً، فشلت أعمال القصف المدفعي والرمية الرشاشة علاوة على ما مجموعه ٢٧ عملية «خاصة» بين منتصف عام ١٩٧٨ ومنتصف عام ١٩٨١ (وعدد مماثل لعمليات الحرمان: أي الغارات التي نفذها المظليون ورجال المشاة الإسرائيليون المحمولون جواً وبحراً. وكان الغرض الأساسي لتلك العمليات المتنوعة حرمان الفدائيين من عنصر المبادرة العسكرية).

وقعت أولى العمليات الإسرائيلية الخاصة في ٩ حزيران ١٩٧٨، حين هاجمت ثلاث فصائل من المشاة البحرية قاعدة فدائية في قرية العاقبية، جنوبي صيدا، وقاومت الحامية، المؤلفة من ١٩ فدائياً، الهجوم لمدة ساعة ونصف الساعة انسحب بعدها الإسرائيليون. ثم مرت فترة هدوء، لحقها هجوم إسرائيلي على المواقع الفدائية بمنطقة العيشية في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٩. وقد دافع الفدائيون عن مواقعهم رغم القصف المعادي الذي طال الطرق والقوى

المخيلة لإعاقة النجذات والإسحاب، فحسروا ٩ إصابات. وتمت بعد هاتين العمليتين سلسلة طويلة من عمليات الإنزال البحري والجوي.

وقد بدأت العمليات تلك في أيار ١٩٧٩، تم خلال بعضها مهاجمة عدة أهداف متباعدة في وقت واحد. ويلاحظ أن أسلوب الإنزال البحري والجوي أتاح مهاجمة الكثير من الأهداف على امتداد الأراضي والسواحل اللبنانية، مقارنة بالغارات البرية التي اضطرت إلى سلوك الممر الضيق المفتوح مقابل قلعة الشقيف ومرجعون، بعرض ٨ كم. وقد وقعت العملية البحرية الأوسع في ١٧ نيسان ١٩٨٠، حين اقتحمت سرية مظليين منقولين بحراً قاعدة ومركز نقاهة تابعين للفدائيين في قرية الصرفند.

وأبدى الفدائيون هذه المرة قدرة ملحوظة على استدعاء النجذات وضرب أطراف القوة المهاجمة. أما عمليات الإنزال بواسطة الهيلوكبتر، فكان أبرزها تدمير موقع حراسة جسر القاسمية في ٢٩ حزيران ١٩٨٠، ومحاصرة قرية الكفور في ٢٢ شباط ١٩٨١، واقتحام مفرزة معزولة في وادي مصليح في ٢٠ تموز ١٩٨١. ومما يجدر ذكره أن عدد الشهداء بين المدافعين تضاعف تدريجياً مع مرور الزمن، بفعل تطور الإجراءات المضادة والبراعة في الإنتشار والإلتفات بسرعة لمفاجأة المهاجمين، في حين ارتفعت نسبة الإصابات بين الإسرائيليين ونسبة إخفاق العمليات الخاصة.

وحاول الجيش الإسرائيلي أن يوسع عمله البري في هذه الأثناء، ليواكب النشاط البحري والجوي. ووقعت غارة نفذتها فصيلة مظليين راجلة في آب

١٩٧٩، تعرضت فيها قاعدة فدائية قرب كوكبا، إلى الهجوم الليلي، مما أدى إلى استشهاد ٥ فدائيين. وأعقبت تلك الغارة عدة محاولات مدرعة فاشلة للعبور على جسر الخردلي وتثبيت موطئ قدم في الضفة الشمالية لنهر الليطاني، بين أيلول و١٥ تشرين الأول.

ووجدت القيادة الإسرائيلية أن مردود ضرباتها الصغيرة المتكررة في تضائل، وأن منظمة التحرير الفلسطينية نجحت في تطوير تدابيرها الدفاعية وتنمية أدااتها المقاتلة في آن، بدليل حصولها على الدبابات والمدافع البعيدة المدى وراجحات الصواريخ المتعددة الفوهات خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠. ورأت تلك القيادة أنه لا بد من اتباع أساليب جديدة أكثر تأثيراً لهنز البنية الفلسطينية وردع المقاتلين.

وتمثل الأسلوب الجديد بتنفيذ أكبر عملية برية منذ احتياج آذار ١٩٧٨، وذلك ليلة ١٩ آب ١٩٨٠: إذ قامت كتيبتان تابعتان للواء غولاني بهجوم بدعم من سرية هندسة وطائرات هيلوكبتر وبطاريات المدفعية الثقيلة والقاذفات المقاتلة، فيما وقفت كتيبة ثالثة من اللواء غولاني وكتيبة مظليين من اللواء ٣١ كقوة احتياط. وواجه ما مجموعه ١٤٢ فدائياً القوة الإسرائيلية المتفوقة بما راح بين ثمانية وعشرة أضعاف. وتوزع الفدائيون في المنطقة المستهدفة (قلعة الشقيف وجوارها حتى قريتي أرنون في محيط مدينة النبطية وقرى جبل الريحان).



تألفت الحامية الفدائية في قلعة الشقيف من ٢٠ مقاتلاً مزودين بأربعة رشاشات عيار ١٢,٧ مم، ومدعومين بسرية من ٦٧ مقاتلاً كانوا متمركزين في قرية أرنون القريبة من القلعة.

وشملت القوة الأخيرة طواقم مدفعي هاون ١٢٠ مم ومدفع ٨٥ ورشاش ١٤,٥ مم، وقيادة السرية. وانتشر ٣٠ فدائياً، ومعهم رشاش عيار ١٢,٧ مم، في جوار قرية كفر تبنيت إلى الشمال، و ١٥ فدائياً آخرين كقوة إسناد بحرش النبي طاهر، ومعهم مدفع هاون ١٢٠ مم و ٣ مدافع عديمة الإرتداد عيار ١٠٦ مم ورشاش ٣٧ مم. هذا، وكانت هنالك مواقع إسناد مدفعي خليفة في كل من منطقة النبطية وكفر رمان، وكان الفدائيون يتوقعون حصول غارة إسرائيلية، بعد أن لاحظوا التدريبات بالذخيرة الحية التي أجراها اللواء غولاني داخل بلدة الخيام المهجورة. إلا أنهم لم يكونوا متأكدين من حجم العملية أو هدفها، وخاصة أن الطائرات والزوارق الإسرائيلية كانت تنفذ الطلعات الوهمية والتضليلية في القطاع الساحلي.

تسللت الوحدات الإسرائيلية المهاجمة عبر نقطتين في وادي نهر الليطاني وصعدت السفوح المقابلة، بعد حلول الظلام مساء ١٩ آب. فوصلت كتيبة أولى إلى جوار كفر تبنيت وأرنون بعد منتصف الليل، بينما اقتربت الثانية من قرية يحمر وقلعة الشقيف وفي الوقت ذاته. لاحظت الحراسات الفدائية في أرنون اقتراب الإسرائيليين، فيسرهم تنبههم إيقاظ زملائهم لكن دون التمكن من الانتشار الواسع وابتدأت المعركة من الواحدة فجراً وشهدت أرنون القتال الأعنف/ من بيت إلى بيت، تمكن خلاله المهاجمون من احتلال بضعة مواقع

وتدمير المدافع فيها. إلا أن القرية لم تسقط، وقد ساندتها حامية القلعة، إذ أطلقت النار على مؤخرة القوة المهاجمة بكثافة. امتدت رقعة المعركة في هذه الأثناء، حيث هاجم الإسرائيليون كفر تبنيث وحرش النبي طاهر بهدف منع الفدائيين هناك من التحرك لنجدة زملائهم أو دعمهم بالنيران.

كما نفذت الكتيبة الثانية حركة التفافية باتجاه قلعة الشقيف بغية احتلالها، غير أنها قوبلت بالمقاومة العنيفة من الفدائيين المتحصنين في الخنادق المحيطة وعند المدخل الغربي الرئيسي.

بلغ الهجوم الإسرائيلي أوجه في الساعة الثانية فجراً، وكانت المواقع الفدائية في كل من القلعة وكفر تبنيث والنبي طاهر لا تزال صامدة رغم الضغط، بينما واصل المدافعون عن أرنون مقاومتهم رغم الحصار والخسائر. وعملت القيادة الفلسطينية محور النبطية، في هذه الأثناء. على نجدة المواقع الأمامية.

فأخذت توجه نيران المدفعية تجاه مناطق حشد القوات الإسرائيلية وخطوط مواصلاتها، فيما سارعت النجديات المؤلفة والراجلة إلى تسلق التلال والطرق الخلفية لتصل منطقة القتال. وكانت المدفعية والدروع الإسرائيلية تطلق النيران المتواصلة من مواقعها المقابلة على قلعة الشقيف وعلى الطرق المؤدية من جهة النبطية.

نجحت المدفعية الفلسطينية في مواصلة الرماية رغم حجم النيران المضادة، وساعدت على تطهير محيط القلعة من المهاجمين بعد أن طلب قائد الموقع قصفه.

وفي الوقت ذاته بدأت التعزيزات بمهاجمة أطراف القوة الإسرائيلية في أرنون كفر تبنيت، ابتداء من الساعة الثالثة فجراً.

واضطر الإسرائيليون إلى بدء انسحابهم، في الساعة الرابعة فجراً. لكن الأمر لم يكن سهلاً بسبب تعاظم الحشد البشري والناري للفدائيون وبسبب تعرض طرق الإنسحاب إلى السيطرة النارية من التلال المشرفة. فوجد الإسرائيليون أنفسهم يتعرضون إلى المطاردة حتى عند وصولهم إلى نهر الليطاني، فاضطر سلاح الجو الإسرائيلي إلى التدخل بما يزيد عن ٣٢ طلعة خلال ساعتين.

وحقق العدو بعض النجاح لناحية إدارة قوة ضخمة راجلة في القتل الليلي على جبهة كبيرة نسبياً. إلا أنه فشل في تحقيق السيطرة على ساحة المعركة، كما تبين ذلك في عجزه عن إنهاء مقاومة الفدائيين أو منع وصول النجديات. ونجح الفدائيون، بالمقابل، في الاحتفاظ بغالبية مواقعهم وبإظهار المبادرة والكفاءة القتالية، بيد أنهم أخفقوا نسبياً في كشف التسلل الإسرائيلي في بداية الهجوم، بسبب قلة عددهم واتساع الجبهة، إلا أنهم سارعوا إلى مشاغلة العدو فور اكتشافه. وذكر، مثلاً، أن حامية قلعة الشقيف لم تتكبد أية أصابة خلال ثلاث ساعات من القتال، أما الفدائيون الخمسة اللذين استشهدوا فيها فكان نتيجة الغارات الجوية الصباحية.

وتكررت العمليات البرية الإسرائيلية الخاصة رغم النتائج غير الحاسمة لمعركة الشقيف الأولى، علماً أن المحاولات الجديدة كانت أصغر حجماً وأقل طموحاً. وقد حصل هجوم بقوة ثلاث سرايا ليلة ١٧ تشرين الأول ١٩٨٠ ضد ثلاثة

مواقع فدائية، انتهت بتثبيت المهاجمين أمام قريتي الجرمق والدمشقية وقصر غندور، وبتعرضهم إلى هجوم مضاد سريع في حرش النبي طاهر. وتدخلت الطائرات القاذفة وطائرات الهليكوبتر والمدفعية لدعم القوة المتسللة، التي عجزت عن إلحاق أي إصابة بالفدائيين. كما قامت كتيبة كاملة من لواء غولاني بعملية جديدة ضد قرى الحمودية والدمشقية والعيشية في ١٨ كانون الأول. وفشلت القوة، مرة أخرى، في تحقيق أهدافها أو في إلحاق الخسائر الملموسة بالفدائيين (٤ جرحى فقط)، فانسحبت تحت غطاء القصف الجوي الليلي. وأعادت تلك الكتيبة الكرة بعد ليلة واحدة، واصطدمت بست قواعد فدائية وموقع تابع لقوات الردع العربية (القوات العربية السورية) قرب الریحان. وقد نجح المهاجمون بقتل ٥ فدائيين، إلا أنهم لم يدخلوا أي موقع وتعرضوا إلى نيران المدفعية الفلسطينية خلال انسحابهم. كما تعرضت مناطق الإسرائيليين إلى القصف الصاروخي العنيف في اليوم التالي. هذا، وحصلت العملية البرية الإسرائيلية الأخيرة في ٩ نيسان ١٩٨١، حين أنزلت طائرات الهليكوبتر سرية مظليين قرب عربصاليم والوادي الأخضر. ورافقت العملية غارات متزامنة على ٦ مواقع فدائية ساحلية، انشغل بها المدافعون وخفضت حيطتهم المحلية.

فسقطت المفارز الخارجية بعد استشهاد ٦ فدائيين، ولكن مقاومة المواقع الرئيسية اشتدت، بحيث دفعت الإسرائيليين إلى الانسحاب.

حقق المسلسل الطويل للعمليات الخاصة الإسرائيلية البرية والجوية والبحرية- التي امتدت عبر ثلاث سنوات، ثلاثة أهداف رئيسية بدرجات متفاوتة. أولها استشهاد حوالي ١١٠ فدائيين، وهو رقم متواضع مقارنة بحجم

المجابهة وأمدتها. وثانيها اضطراب الفدائيين إلى تكثيف انتشارهم تحسباً للهجمات الإسرائيلية، وهو الأمر الذي زاد العبء الأمني والتنظيمي واللوجستي عليهم. استفاد الجيش الإسرائيلي، ثالثاً، من استطلاع الساحل اللبناني وتحديد الأماكن المناسبة للإنزال فيه ومن استشكاف درجة جاهزية الدفاعات الفلسطينية وطريقة عملها، تمهيداً لتنفيذ عملية اجتياح واسعة.

إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية استفادت أيضاً من التجربة. فقد رفعت مستوى شبكة اتصالاتها اللاسلكية، حتى غدت المواقع كافة مرتبطة بقادتها المحليين، وكذلك كل القيادات الخورية وجميع البطاريات المدفعية والصاروخية وقيادات القوات بغرفة العمليات المركزية. ورافق هذا التطور زيادة في عدد الآليات الخفيفة الموجودة لدى الوحدات المقاتلة، وزيادة في التسليح ذات الحركة، لرفع قدرة المدافعين على الإسراع لنجدة المواقع المهاجمة ولتعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية. وانعكست فائدة هذه الإجراءات بتقليص عدد الإصابات أثناء العمليات الإسرائيلية، ومطاردة المهاجمين ومنعهم من بلوغ أهدافهم، وتحسين مستوى الإنذار المبكر. وأظهر الفدائيون قدرة متنامية على تطوير بنيتهم العسكرية وليس الحفاظ عليها فقط. فحصلت منظمة التحرير الفلسطينية على الأسلحة الثقيلة كالدبابات والمدافع المضادة للطائرات الثقيلة والموجهة والمدافع البعيدة المدى وراجمات الصواريخ. كما أنها أجرت عمليات تعبئة للإحتياط وللأعضاء والمناصرين في الخارج. فدل كل ذلك على حيوية بالغة وعلى تطور القدرات الإدارية، وعلى الانتقال التدريجي من حالة الدفاع وردات الفعل، إلى التزود بالقوة الضاربة والردعة.

لقد تأكد فشل الجيش الإسرائيلي في تحقيق أغراضه الأساسية في حربه ضد منظمة التحرير الفلسطينية، ونجاح المنظمة ليس بالتصدي فحسب بل وبقلب الحملة المعادية إلى مصدر تطور ومبادرة لها، في انقلاب الإستراتيجية فجأة، في تموز ١٩٨١. وأدركت القيادة الإسرائيلية، متأخرة، أنها تشاهد تحول القوات الفلسطينية من مجموعة خفيفة التسليح لا تتمتع بقوة الصدمة، إلى جيش صغير يقدر على قذف القوة إلى داخل الأرض المحتلة بفضل تحسن تنظيمه وتنوع تسليحه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تخوفت إسرائيل من تعزيز المكانة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بسبب نجاحها في مواجهة العمليات الإسرائيلية، ورأت أن تطور الإدارة العسكرية الفلسطينية كان يمنع تقويض تلك المكانة، أي أن مصدر الخطر لم يتمثل بقدره منظمة التحرير الفلسطينية على مهاجمة إسرائيل فقط، بل وبقدرتها على تقليص حرية عمل الجيش الإسرائيلي في لبنان، حيث القاعدة التنظيمية والإدارية والسياسية الفلسطينية الرئيسية. ويذكر أن هذه التحولات العسكرية قد رافقت بل خدمت، التقدم الدبلوماسي الفلسطيني الذي شهد توسع الاعتراف الدولي واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ورفع التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة في دول عديدة، وزيارة رئيس اللجنة التنفيذية لعدة عواصم غربية. واستندت الحكومة الإسرائيلية إلى هذه الخلفية في قرارها ضرب البنية التحتية الفلسطينية في لبنان.

انطلقت الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية الجديدة في ١٠ تموز ١٩٨١، في غارات جوية عنيفة ضد قرية حبّوش وخراجها. وشملت الغارات الجوية، في اليوم

التالي، قضاء النبطية برمته، تبعثها غارات أخرى على الدامور والناعمة جنوبي بيروت ودير الزهراني جنوبي صيدا في تموز وقريتي بعاصير وزفتا في ١٤ منه. وبذا شملت الاعتداءات مواقع الوجود الفدائي بين بيروت والحدود الدولية. وقد رد الفدائيون، بعد فترة من ضبط النفس، بقصف المستوطنات الحدودية، فيما أصابت قذائفهم المدفعية والصاروخية مدينة نهاريا الساحلية للمرة الأولى.

تجاهل الجيش الإسرائيلي قرار مجلس الأمن الدولي بوقف النار، ليواصل هجماته في ١٦ تموز، حين دكت مدفعيته ٤٦ قرية ومدينة ومخيماً وهاجمت طائراته خمسة جسور تصل جنوب لبنان بشماله. وسعى العدو إلى قطع طرق إمداد الفدائيين بهذه الطريقة. إلا أن الفدائيين كانوا يستخدمون المستودعات المجهزة مسبقاً، وقد سارعوا أيضاً إلى وضع الأنابيب الإسمنتية الكبيرة والرمل والحجارة لبناء العبارات مكان الجسور المدمرة، علماً أنهم لم يكونوا أصلاً في حاجة إلى نقل المعدات والمؤن بكميات كبيرة عبر الطرق. كما تصاعد القصف الفلسطيني المضاد رغم الغارات الجوية المتتالية ونيران المدفعية الإسرائيلية المضادة للبطاريات. ولاتقاء الخطر لجأت طواقم المدافع وراجمات الصواريخ الفدائية إلى التنقل الدائم والتمويه والاختفاء. وكانت القطع المنفردة تختبئ في المهاجع الخاصة أو تحت الأشجار، ثم تخرج لرمي بضع قذائف وتعود إلى المخبأ، أو تبدل موقعها. وأتقن رجال المدفعية عملية نصب المدفع وتلقيمه وتصويبه وإطلاق ٣-٥ قذائف ثم إعادة قطره إلى مكان آخر. خلال بضع دقائق فقط، أي قبل أن تصيبها قذائف المدفعية والطائرات المعادية فتدمرها.

قررت القيادة الإسرائيلية، إزاء عجزها التام عن ضرب مصادر النيران الفدائية وإزاء بدء النزوح الجماعي من مستوطناتها الشمالية، تصعيد حملتها مجدداً. فقامت القاذفات المقاتلة بقصف حي الفاكهاني في بيروت، حيث الفدائيون يتوقعون ضربة ما، فانتشر قاداتهم في المقرات البديلة، مما أفشل المخطط الإسرائيلي، إلا أنه سقط ٧٠٠ مدني بين قتيل وجريح. وقد أثارت الغارة الجوية الإسرائيلية ردات فعل عنيفة دولياً، مما ضاعف من عزلة إسرائيل. وقد عزز الفدائيون انقلاب الأوضاع لصالحهم من خلال تصعيد قصفهم المضاد مدة أسبوع بعد الغارة. وتوالى العمليات الإسرائيلية الخاصة في ٢٠ و ٢٣ تموز والغارات الجوية المتكررة في ٢٢ و ٢٤ منه، بينما وسّع الفلسطينيون دائرة قصفهم المدفعي حتى شملت ٤٢ مستوطنة ومدينة ومعسكراً.

كانت محصلة هذه الحرب المصغرة هجرة حوالي ٤٠,٠٠٠ مدني إسرائيلي من منازلهم في شمال «إسرائيل» وشل الحياة الاقتصادية هناك لمدة أسبوعين كاملين، علاوة على ٦٢ إصابة (حسب إحصاءات إسرائيل)، مقابل ٢,٥٦٧ قتيلاً وجريحاً (٩٥٪ منهم مدنيون) في الجانب العربي. إلا أن قياس النتائج لم يكن مادياً، بل سياسياً ومعنوياً. فقد رفض الفدائيون أن يوقفوا إطلاق النار رغم شراسة الهجمة، وعقدوا عزمهم على المضي في القتال بشتى الطرق حتى اضطرت إسرائيل إلى وقف اعتداءاتها أولاً. وجاء اتفاق وقف إطلاق النار عبر الوساطة الأمريكية والعربية، فكان دليلاً على إقرار عملي بوجود المنظمة وأهميتها كطرف رئيسي في الصراع. خشيت إسرائيل أن تؤدي هذه السابقة إلى إدخال المنظمة إلى حلبة المفاوضات الدبلوماسية، وأن تتعرض إلى الضغط



الدولي المتزايد للتراجع عن الأراضي المحتلة وللإقرار بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وهكذا، فإن مواجهة تموز ١٩٨١ جسدت أوج فعالية الإستراتيجية العسكرية- السياسية الفلسطينية، وشكلت في الوقت ذاته الحافز أمام القيادة الإسرائيلية لتبني استراتيجية جديدة تمنع المزيد من التدهور، فابتدأ التحضير لحرب ١٩٨٢.

عمل وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة الإسرائيليان على وضع الخطط المتنوعة لمواجهة الخطر السياسي- العسكري الفلسطيني فور انتهاء اشتباكات صيف ١٩٨١. وكانت الخطط تشمل الضربات المحدودة، وعملية إبعاد المدافع الفلسطينية عن الحدود، والعمليات البرية الواسعة ضد منطقتي صور وصيدا. إلا أن الخطة التي تم اعتمادها ووضع تفاصيلها في النهاية كانت أكثر طموحاً، إذ جاءت على النحو التالي: يتقدم الجيش الإسرائيلي ليحتل مناطق الوجود الفدائي كافة في نصف لبنان الجنوبي، ويضرب مركز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت نفسها. وأرادت القيادة الإسرائيلية بذلك تحطيم البنية التحتية الفلسطينية في لبنان أولاً، وتدمير منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً وسياسياً وتنظيماً ثانياً، وإحباط النضال الوطني في الأراضي المحتلة وتقرير التسويات المجحفة ثالثاً.

وعلمت القيادة الفلسطينية بهذه الخطط، إذ تلقت المعلومات الاستخباراتية حولها من مجموعة واسعة من المصادر الدولية والإسرائيلية والعربية. فأتخذت مجموعة من الإجراءات الوقائية استناداً إلى خبرات المواجهة في صيف ١٩٨١.

فقامت، أولاً، بإنشاء عدة غرف عمليات بديلة ووزعتها مع مقرات القيادة والإدارة ومراكز الإتصال الأخرى في مختلف أنحاء بيروت، تحسباً للقصف الجوي والعمليات الخاصة. وقامت، ثانياً، بتخزين المؤن والأسلحة والذخائر في المستودعات السرية داخل المدن الرئيسية وحولها تفادياً لأي نقص وتوفيراً للقدرة الذاتية على الصمود الطويل الأجل. وتكثيف جهود التحصين وحفر الخنادق وخصوصاً في المواقع الأمامية في جنوب لبنان. كما حسّنت منظمة التحرير الفلسطينية الإتصالات الداخلية بين قواتها عبر نشر المزيد من الأجهزة اللاسلكية المتقدمة، فيما عززت حماية النقاط الإستراتيجية بواسطة تزويد أفرادها بالأقنعة الواقية من الغازات السامة وبالملابس الواقية من الحرب الكيماوية والبيولوجية والنووية.

وركزت منظمة التحرير الفلسطينية جهودها أيضاً على تنمية قوتها العسكرية وقدراتها القتالية الدفاعية. فمددت فترة الخدمة العسكرية للمتطوعين الوافدين من الخارج، ابتداءً من ١٩٨٠، ثم أعلنت تعبئة الشبان الفلسطينيين من سكان لبنان. وانتهت حملة التعبئة التي شملت فيمن شملت ٢٥ ألفاً من الشبان والطلاب الفلسطينيين والعرب بعودة آخر المجندين إلى أعمالهم في آذار ١٩٨٢، رغم علم منظمة التحرير الفلسطينية باقتراب موعد الغزو المعادي.

وشملت عملية تنمية القوة القتالية الدفاعية محاولة الحصول على الأسلحة الثقيلة المتطورة التي توزعت بين ثلاثة أنواع رئيسية، لكل منها غرضه. فحصلت منظمة التحرير الفلسطينية على المزيد من القطع المدفعية والصاروخية خصوصاً مدافع الميدان عيار ١٣٠ مم وراجمات الصواريخ المتعددة الفوهات ذات

٣٠ و ٤٠ سبطانة، وهو ما عزز المدى والقوة التفجيرية والحركية للأسلحة وزاد من فعاليتها وفرص بقائها خلال القتال. كما ازدادت القوة النارية لدى كل وحدة مقاتلة، من خلال تزويدها بمدافع الهاون الإضافية، من عياري ١٢٠مم و ١٦٠مم، وراجحات الصواريخ المتنقلة بعدة سبطانات (٤ و ٦ و ٩ و ١٢) عيار ١٠٧مم و ١٢٢مم، وبعض المدافع الخفيفة عيار ٨٥مم، حسب الحاجة والإمكانات. وأولت المنظمة الدفاع الجوي عناية خاصة، فاقنت بطارية من الرشاشات الرباعية الثقيلة (عيار ٢٣مم) المركبة على عربة مدرعة رادارياً، واستوعبت الأعداد الإضافية من الرشاشات المتوسطة والثقيلة، والأحادية والثنائية والرباعية، والمقطورة والمنقولة على العربات، من عيار ١٤,٥مم و ٢٣مم و ٣٧مم، عدا المدافع المضادة للطائرات من عيارات ٥٧مم و ٨٥مم و ١٠٠مم.

وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية إقناع أشقائها وأصدقائها بتزويدها بالإنظم الحديثة الفعالة، وخصوصاً الصواريخ «سام-٨» و «سام-٩» و «سام-٦» ولكنها فشلت في ذلك فشلها في سعيها لاقتناء صواريخ أرض-أرض من طراز «فروغ» لصدة الغارات الجوية الإسرائيلية على التجمعات السكانية.

عقدت القيادة الفلسطينية سلسلة اجتماعات لتدرس الموقف العسكري واحتمالات تطوره، وأعلن المجلس العسكري الأعلى للمنظمة انعقاده الدائم، في ربيع ١٩٨٢. كما انتدبت منظمة التحرير الفلسطينية موفدين إلى العواصم العربية لشرح المخاطر، والتقى وفد عسكري رفيع بقيادة عسكريين سوريين

لتنسيق المواقف، قبل اندلاع الحرب بأسبوع. واكتملت الصورة باللقاءات التي تمت داخل القوات الفلسطينية والجولات المتكررة للقيادة العليا بين الوحدات المقاتلة الأمامية. وتم آنذاك طرح التوقعات ومناقشة طرق المواجهة فتباينت التقييمات حول احتمال وصول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت، وحول طرق تقدمه في جنوب لبنان. واعتقد البعض أن الهجوم لن يطال بيروت، بل لن يصل صيدا، بينما رأى البعض الآخر أن الإسرائيليين سيسعون إلى احتلال صيدا ثم تجاوزها شمالاً حتى مشارف بيروت. هذا، وتركزت التوقعات حول محاور التقدم الأوضح وخصوصاً عبر ثغرة في خط انتشار قوات الطوارئ الدولية مقابل قلعة الشقيف ومرجعيون. ويضاف إلى ما سبق توقع القيادة العسكرية العليا أن يلجأ الإسرائيليون إلى تنفيذ الإنزالات البحرية والجوية على نطاق واسع، وأن يسعوا إلى احتلال المفارق الإستراتيجية وعزل المدن والمواقع الرئيسية. وترجمت القيادة اقتناعها بأن العدو سينفذ المخطط الأوسع الكامن وراء الأهداف القصوى. بتركيز القوات الضاربة الرئيسية حول الدامور وجسر الأولي، لمنع عمليات العدو للتقدم والإنزال والإلتفاف، وتعزيز الدفاعات حول النبطية وجبل الريحان وقاطع صور.

كانت القيادة الإسرائيلية تبحث، في هذه الأثناء، عن الذريعة المناسبة لشن هجومها الواسع بعد إعداد دام ثمانية أشهر وجاءت محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، في ٤ حزيران بمثابة الذريعة المنتظرة.

ز- حرب ١٩٨٢: حشد الجيش الإسرائيلي لتنفيذ الاجتياح ما مجموعه ثمانى فرق نظامية، وقفت وراءها قوة احتياطية بحجم فرقتين أو ثلاث فرق مؤلفة من الألوية المستقلة. فشملت القوة الامامية حوالي ٧٨ ألف جندي، علماً أن العدد الإجمالي الذي اشترك في الحرب ارتفع إلى ١٠٠ ألف أو ١٢٠ ألفاً حسب بعض التقديرات. وتوزعت هذه القوات كما يلي: انطلقت فرقة المشاة الميكانيكية ٩١ باتجاه صور، يدعمها لواء مدرع (١٠٠ دبابة) مع احتياطي من ٦ ألوية مشاة، بينما توجهت الفرقة (المختلطة) ٩٦ نحو صيدا، وبلغت القوة الإجمالية ٢٢ ألف رجل و ٢٢٠ دبابة. توجهت الفرقة المدرعة ٣٦، في هذا الوقت، نحو قضاء النبطية في الوسط، لاحتلال قلعة الشقيف، تدعمها الفرقة (المختلطة) ١٦٢ لمهاجمة جزين وصيدا. وبلغت القوة الإجمالية في هذا المحور ١٨ ألف رجل و ٢٢٠ دبابة، مما جعل عدد أفراد الموجة الإسرائيلية الأولى في القطاع الغربي للبنان ٤٠ ألف رجل و ٤٤٠ دبابة. وتوجهت قوة ثالثة لتهاجم القطاع الشرقي، تألفت من الفرقة المدرعة ٢٥٢ والفرقة (المختلطة) ٩٠ والفرقة (المختلطة) ٨٨٠ وأربعة ألوية مستقلة، بقوة إجمالية بلغت ٣٨ ألف رجل و ٨٠٠ دبابة، مع احتياطي مؤلف من فرقتين مرابطتين في هضبة الجولان المحتلة. وقد عملت وحدات الهندسة والمدفعية الإسرائيلية لإسناد تلك الوحدات المقاتلة، إذا اشتركت ١٢ كتيبة مدفعية وكتيبتا صواريخ على الأقل في القتال. وهكذا، فإن ١٢٤٠ دبابة و ١٦٠٠ ناقلة جنود مدرعة و ٦٠٠ مدفع و راجمة قد دخلت لبنان، علماً أن عدداً إضافياً من الدبابات بلغ ٢٠٠-٣٠٠ تقريباً، قد انضم إلى المعركة لاحقاً. وقدم سلاحا الجو والبحرية الإسرائيليان الإسناد الناري

المواصل ونفّذ مهام الإستطلاع والنقل والإنزال والإخلاء. وكان لطائرات  
الهليكوبتر دور بارز في تلك المهام.

حشدت منظمة التحرير الفلسطينية مقابل هذا الحشد الهائل لأحد أحدث  
جيوش العالم، قوة تبلغ حوالي ٨,٠٠٠ مقاتل دائم، يساندهم أفراد الأجهزة  
الإدارية والتموينية والاستخباراتية وغيرها (حوالي ٤,٠٠٠ شخص)، وأعضاء  
المليشيا الشعبية (٨,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ فرد تقريباً). وقد بلغت القيادة  
الإسرائيلية في تقدير عدد أفراد المقاومة، إذ قدرّت أنهم في حدود ١٥ ألف  
مقاتل، كما بلغت في تقدير عدد قطع المدفعية إذ قدرّت عدد المدافع الثقيلة  
بحوالي ١٥٠ مدفعاً، وقدرّت راجحات الصواريخ المتعددة الفوهات بـ ٢٤٠  
راجحة ومدافع الهاون الثقيلة بـ ١٨٠ مدفعاً والمدافع المضادة للدبابات بـ ٢٤٠  
مدفعاً. أما الأرقام الحقيقية بشأن الأسلحة فهي: ٩٠ - ١٠٠ مدفع من عيار  
٨٥ مم و ١٢٢ مم و ١٣٠ مم و ١٥٥ مم، و ٨٠ راجحة صواريخ (رُبْعُهَا من  
طراز «ب.م. - ٢١» أكثرها من عيار ١٢٢ مم وبعضها من عيار ١٠٧ مم)  
٦٠ - ٨٠ مدفع هاون من عيار ١٢٠ مم و ١٦٠ مم. إلا أنه يجدر التوضيح أن  
جميع المدافع. باستثناء راجحات الصواريخ، كانت مقطورة، مما خفض حركتها  
وفرض استمرارها في العمل، مقارنة بالمدافع الإسرائيلية التي كانت كلها ذاتية  
الحركة. وانطبق الأمر ذاته على غالبية الأسلحة المضادة للدبابات والطائرات.  
ثم إن القوة المدرعة الفلسطينية، البالغة ٨٠ - ١٠٠ دبابة من طراز «ت - ٣٤»  
و ٢٠ عربة وناقلة مصفحة خفيفة، عانت أيضاً من تدني مستوى فاعليتها نظراً  
إلى ضعف تسليحها وتصفيحها وافتقارها إلى الغطاء الجوي وإمكانيات الصيانة

والتصليح والتزويد أثناء القتال. ويعني كل ما سبق أن الفدائيين اضطروا إلى الاعتماد على تسليحهم الفردي بصورة رئيسية، وعلى ما توفر من أسلحة ثقيلة بصورة ثانوية.

توزعت القوات الفلسطينية ضمن ثلاث مناطق رئيسية هي: العاصمة اللبنانية وجوارها، القطاع الغربي من جنوب لبنان، والقطاع الشرقي منه. كما انقسمت هذه المناطق بدورها إلى محاور عدة، أهمها: العرقوب الجنوبي وجبل الريحان في الشرق، صور والنبطية وإقليم التفاح وصيدا في الغرب، والدامور وبيروت وشماله. وتركزت القوة البشرية الإجمالية في كل منطقة رئيسية حوالي ٢,٠٠٠ مقاتل في الشرقي، و٣,٥٠٠ في الغربي، و٢,٥٠٠ في منطقة الدامور- بيروت، يدعمهم أفراد المليشيا البالغون ١,٠٠٠ مقاتل في القطاع الأول، و٢,٥٠٠ في القطاع الثاني و٤,٠٠٠ - ٥,٠٠٠ في القطاع الثالث. ويذكر، أخيراً انتشار كتيبة مدفعية ووحدة صواريخ في كل محور رئيسي تقريباً، علماً أن غالبية المدافع والدبابات والأسلحة المضادة للطائرات قد توزعت في القطاع الساحلي الممتد من صور حتى بيروت. هذا، ولم تتركز أية قوات فلسطينية في الشوف والبقاع، اللذين تولت مسؤولية الدفاع عنهما قوات الردع العربية، ولا في المنطقة الحدودية الجنوبية حيث قوات الطوارئ الدولية.

كانت هذه هي الصورة العسكرية عشية اندلاع حرب ١٩٨٢، التي بدأتها إسرائيل، في ٤ حزيران/ يونيو، بسلسلة غارات جوية ضمن جبهة طولها ٦٠ كيلومتراً وعرضها ٤٠ كيلومتراً.

وابتداً الزحف البرّي في صباح ٦ حزيران، باندفاع القوات الإسرائيلية عبر أربعة محاور: من سفوح جبل الشيخ في الشرق، ومرجعيون والطيبة. ورأس الناقورة في الغرب. واندفعت القوات المدرعة والمؤلفة عبر المحورين الأولين لتهاجم الفدائيين وقوات الردع العربية (السورية) في القطاع الشرقي، بينما انطلقت القوة «الوسطى» عبر المحور الثالث لتصل إلى قضاء جزين ومنه إلى طريق بيروت- دمشق وأيضاً لتكمل الطوق حول صيدا، فيما شهد محور رأس الناقورة الرابع الهجوم الرئيسي على مدن الساحل (صور، صيدا، بيروت)، ويذكر أيضاً تنفيذ سلسلة من الإنزالات البحرية والجوية على الساحل اللبناني بين مخيم الرشيدية في الجنوب ومفرق خلدة قرب بيروت، كان أهمها الإنزال عند جسر الأولي شمالي صيدا. ولعله يصح اعتبار ذلك الجهد، الذي دعمته الزوارق البحرية بالنيران والإمدادات، محوراً خامساً للهجوم الإسرائيلي.

تلقت المواقع الفدائية الأمامية الصدمة الأولى للهجوم الإسرائيلي. ففي محور صور، واجه المقاتلون وأفراد الميليشيا فرقة كاملة من المشاة المؤلفة ولواء مدرعاً، عندما وصل المهاجمون إلى عقدة مخيمات صور- الرشيدية والبرج الشمالي والبص- بسرعة، واجهتهم مقاومة ضارية أربكتهم، علماً أن المدافعين فوجئوا بسرعة تقدم العدو عبر منطقة عمل قوات الطوارئ الدولية، وصُدموا بحجم الهجوم، وهو ما أضعف إمكانية التصدي في المناطق الريفية من الجنوب. وكانت عقدة المخيمات تلك زاخرة بالمقاتلين والأسلحة المضادة للدروع. وقد نشبت معارك على مسافات قصيرة للغاية، أدت إلى تدمير عشرات الآليات الإسرائيلية وأسر ما يزيد على ٢٠ إسرائيلياً. فاضطر المهاجمون إلى الانسحاب، ثم الهجوم



مجدداً بعد قصف جوي عنيف مصحوب بحركة التفافية عبر منطقة قوات الطوارئ الدولية شرقي البازورية، بحيث فتح طريقاً نحو الشمال. لكن المعارك الحامية الملتحمة استمرت على مجنبي الخور، خصوصاً داخل مخيم البرج الشمالي والرشيدية، اللذين شهدوا معارك ضارية ليومين إضافيين، ومناوشات لم تخلُ من الضراوة لمدة أسبوع كامل. ويذكر أخيراً في هذا السياق قيام المدفعية الفلسطينية بإطلاق كل ما لديها من مخزن قذائف وصواريخ تجاه المستوطنات الإسرائيلية تحسباً لتعرض المدافع والراجمات للتدمير.

اقتحمت قوات المحور الأوسط الإسرائيلية، في هذه الأثناء، منطقة عمل قوات الطوارئ الدولية عند قرية الطيبة، لتصل جسر القعقعية وتنطلق منه لمهاجمة قضاء النبطية. ولم تُفاجأ القوات الفلسطينية بهذه الحركة، إلا أنها كانت تعاني قلة الأعداد، فأرغمها ذلك على اجتياز المحور الدفاعي الأخطر والتركيز عليه، ألا وهو قلعة الشقيف والمشارف المطلة على جسر الخردلي حيث التماس المباشر مع العدو. وقد اندفعت سرية فدائية مؤلفة لإغلاق محور القعقعية فور ورود نبأ الخرق الإسرائيلي، إلا أنها اصطدمت بالطلائع المدرعة لفرقة كاملة، فقدت ٣٠ مقاتلاً بين شهيد وجريح. وابتدأ هجوم إسرائيلي ثانوي في هذه اللحظات استهدف جسر الخردلي ثم جبل الريحان، فيما تقدمت القوة الرئيسية نحو مدينة النبطية. ومع وصول الإسرائيليين إلى مشارف النبطية انقسمت القوة المدافعة إلى قسمين، انتشر القسم الأول داخل المدينة وإلى الغرب الشمال منها، فيما توزعت الوحدات الإسرائيلية بجميع الاتجاهات على شكل مروحي. أما القسم الثاني، فظل في مواقعه في قلعة الشقيف والهضبة الممتدة حتى جبل الريحان

لصد الهجوم. وقد قامت وحدات المدفعية والصواريخ الفدائية بصب نيرانها، طيلة فترة التقدم المعادي، على الحشود الإسرائيلية الممتدة بخط واحد من جسر القعقية حتى النبطية، إلى أن نفذت ذخائرها أو دُمّرت آلياتها. لكن القوات الإسرائيلية واصلت تقدمها تحت غطاء القصف الجوي والمدفعي الدائم، وهي تتمتع بتفوق عددي بلغ نسبة ٢٥ إلى ١. فتعرضت قلعة الشقيف بعد الظهر إلى هجوم عناصر الفرقة المدرعة ٣٦، وقاتلت حاميتها حتى صباح اليوم التالي. وانتهت الساعات الأربع والعشرون الأولى. في هذا الحور، بسقوط معظم قضاء النبطية، بعد إصابة حوالي ٨١ مقاتلاً (كان من بينهم قائد القوات اللبنانية - الفلسطينية المشتركة) وانسحاب الباقي باتجاه صيدا والبقاع.

سار الهجوم الإسرائيلي في الحور الشرقي ببطء نسبي.

فتقدمت الفرقة ٢٥٢ من سفوح جبل الشيخ عبر وادي شبعاً نحو حاصبيا ومنها إلى راشيا الوادي، بينما توجهت الفرقة ٩٠ من مرجعيون باتجاه بحيرة القرعون، وتوجهت الألوية الأربعة المستقلة نحو جزين. كان الفدائيون يركزون دفاعهم على الخط الممتد من وادي نهر الليطاني غرباً إلى مشارف حاصبيا شرقاً، بهدف إغلاق الطريق الرئيسي بين مرجعيون والبقاع الجنوبي. وقد سبق لهم أن أعدّوا بعض المخابئ والحفر على جانبي الطريق، لتأمين الحماية والمواقع النارية البديلة علماً بأنهم اعتمدوا على الدفاع الجبهي بالمخاور الأخرى. ويلاحظ أن عمق الجبهة الفدائية في القاطع الشرقي لم يزد عن ٥-١٠ كم، وهو ما قلص هامش المناورة والقدرة على امتصاص الضربات قبل أن يصل المهاجمون إلى منطقة عمل القوات الردع العربية، بحيث تولت كل كتيبة مسؤولية الدفاع

عن محورها حتى تمكن العدو من تجاوزها، ثم راحت تتراجع إلى الخلف لتتابع القتال هناك. ولم تكن ثمة فرصة فعلية لإطالة الدفاع في أية نقطة، نظراً إلى غياب المناطق أو التجمعات السكانية المساندة من جهة، وإلى التفوق العددي الهائل الذي تتمتع به الإسرائيليون بنسبة ٢٠ إلى ١ من جهة أخرى. وتركز الجهد الدفاعي على الطريق المؤدية إلى راشيا الوادي في ٦ و٧ و٨ حزيران/ يونيو، حتى امتزجت الخطوط الفدائية والعربية. وقد نجح الفدائيون بالاحتفاظ بتماسك وحداتهم وبتسليحهم الرئيسي بفضل تنفيذ القتال التراجعي التبادلي في وجه التقدم المعادي البطيء على جبهة ضيقة.

تمحور القتال الرئيسي في اليوم الثاني للهجوم البري الذي بدأ في ٦ حزيران، حول مدينة صيدا. وكانت القوات الإسرائيلية لا تزال تخوض القتال الضاري في مخيمات صور، إلا أن الطلائع المدرعة التي اخترقت المدينة أو التقت عبر منطقة عمل القوات الدولية عززت الهجوم عبر الجسر الحديدي الذي أقامته عند مصب اللبطني لتبلغ مفرق الزهراني. وحصلت خلال الصباح محاولة إنزال بحري قبالة المفرق المذكور المؤدي إلى النبطية وصيدا، غير أن الفدائيين صدّوها بمعاونة مدفعيتهم المركزة في التلال المشرفة، ولكن القوات الإسرائيلية المؤلفة بدأت تتوافد آتية من محور النبطية، إلى أن التقت برتل آت من صور، فاضطر الفدائيون إلى الانسحاب صوب صيدا، نظراً إلى تعرض كتيبة فدائية من حوالي ٢٥٠ رجلاً لهجوم لواءين مدرعين ومؤلفين كاملين (٦-٨ آلاف رجل وما يزيد على ١١٠ دبابات و ١١٠ ناقلات جنود مدرعة). وكانت الألوية الأخرى

تلتف حول مفرق الزهراني، في الوقت ذاته، لتهاجم محيمي عين الحلوة والمية ومية من الشرق وتصل قلب منطقة الشوف.

سبق توجه جميع تلك الأرتال المدرعة نحو صيدا، في محاولة الالتقاء حولها، تنفيذ عملية إنزال بحري عند مصب نهر الأولي. ونفذ الإنزال طليعة مؤلفة من كتيبة مشاة مؤلفة، عند منتصف ليلة ٧/٦ حزيران، وسرعان ما أنزلت كتيبة مظليين على تلال الرملية المشرفة. وكانت سريتان فدائيتان منتشرتين في المنطقة، ومزودتين بالدبابات والمدفعية، غير أنهما أخطأتا تقدير اتجاه الهجوم وحجمه، نظراً إلى هجوم الإسرائيليين براً من الشرق والجنوب - الشرقي، وبحراً وجواً من الغرب والشمال. فتم دفع المفارز الفدائية الصغيرة باتجاه الشاطئ في أول الأمر، دون أن تتمكن طبعاً من إفشال الإنزال، ولم تتوضح حقيقة ما يجري إلا بعد اكتمال الحشد الفعلي وبدء التطويق من الخلف. وكان الفدائيون يخوضون القتال المستمر على الطرق المؤدية من صور والنبطية إلى صيدا، مع طلوع الفجر، فيما كان زملاؤهم عند مصب الأولي يتعرضون إلى الهجمات الجوية المتكررة. وقد خاضت الدروع الفلسطينية القديمة الطراز معركة غير متكافئة، وكان دورها الأساسي، قبل أن تدمر قصف طرق التقدم والمناطق التي يحشد فيها العدو، بالرمية القوسية. وكانت الطلائع المدرعة الإسرائيلية خلال الصباح تقترب عبر محور جزين وتلتف حول صيدا عبر مغدوشة، حتى اكتمل الطوق حول المدينة بعد ظهر يوم ٧ حزيران.

تقدم الإسرائيليون نحو راشيا الوادي في الشرق وجزين بالوسط وواصلوا تطهير جيوب المقاومة في المناطق التي كانوا تجاوزوها سابقاً. وكانت المجموعات

الفدائية المنسحبة من قضائي صور والنبطية لا تزال تنفذ العمليات العصابية خلف الخطوط، حتى اضطر الإسرائيليون إلى خوض معركة ثانية في قلعة الشقيف رغم سقوطها قبل ذلك يوم، وجابه الفدائيون أيضاً عمليات التمشيط الإسرائيلية التي نفذتها وحدات بحجم لواء كانت دخلت منطقة القوات الدولية حول بلدة جويأ. كما استمر القتال دون هوادة في مخيم السبرج الشمالي والرشيديّة، فكان ذلك سبباً أعاق حركة الأرتال الإسرائيلية على الطريق الرئيسي.

لكن مركز ثقل القتال أخذ ينتقل عملياً إلى صيدا، التي وصل إليها بعض الفدائيين المنسحبين من المناطق الجنوبية الأخرى. واجتمع حشد من المدافعين داخل المدينة من أفراد المليشيا والخدمات الخلفية وأجزاء الوحدات النظامية الوافدة. غير أن الفدائيين الدائمين عانوا صعوبات مختلفة كان أهمها فقدان دعم الوحدات المؤللة والمدرعة والمدفعية المركزة أصلاً قرب صيدا لحمايتها، بعد أن وجدت هذه الأخيرة نفسها خارج الطوق المضروب. وقد حصل الأمر ذاته بقيادة المحور، التي غدت خارج الطوق أيضاً، وهو ما حرم المدافعين من السيطرة والتوجيه المركزيين. وقد عمل القادة المتبقون داخل الحصار على تنظيم الدفاعات والهجمات المضادة، غير أنهم عانوا صعوبة توجي، أجزاء الوحدات المتبعثرة والمتداخلة. ومع ذلك نجح هؤلاء القادة بجمع قوة قوامها ٢٠٠ مقاتل لتهاجم تلة شرحبيل المشرفة في شرقي صيدا، حيث توقفت سرية مدرعة إسرائيلية بعد الظهر.

وقد تقدم المقاتلون وبلغوا سفوح التلة، تحت غطاء ناري وفتره الرشاشات وراجمات الصواريخ الخفيفة، لكنهم اضطروا إلى التقهقر أمام وابل من قذائف الدبابات والمدفعية والطائرات.

كانت معركتان أخريان تدوران في الوقت ذاته، عند مدخل صيدا الجنوبي ومقابل مخيم المية ومية ومشارف مخيم عين الحلوة في الشرق، بعد أن وصلت الطلائع المدرعة الإسرائيلية إليهما.

واصطدمت هذه القوات في الموقع الأول، بالوحدات الفدائية التي كانت قد انسحبت بعد خوض معارك مفرق الزهراني.

فشبت معركة ضاربة جديدة، أدت إلى تراجع المهاجمين مؤقتاً.

وتدخل الطيران بقوة، فقصف المباني المحيطة بالطريق الرئيسية والمنطقة المجاورة لمخيم عين الحلوة، محدثاً الخسائر المدنية الكبيرة.

وأعاد الفدائيون الانتشار على الطرق المؤدية إلى عين الحلوة وصيدا الداخلية، فيما تقدم الإسرائيليون ببطء شديد على الطريق الرئيسي باتجاه الوسط التجاري. وقد استمرت هذه المعركة يومين إضافيين، وتمكن الإسرائيليون أخيراً من ربط وحداتهم الجنوبية بالشمال (وحدات الإنزال عند جسر الأولي). لكنهم لم يتمكنوا في بداية الأمر من استخدام الطريق الرئيسي للأغراض العسكرية واللوجستية، بسبب استمرار القتال في مدينة صيدا القديمة وعند مشارف عين الحلوة الغربية، ولم تسيطر القوات الغازية على الحي القديم

إلا بعد تدمير الجزء الأساسي منه، بعد فشل محاولة إنزال جوي هناك باليوم الثاني للحرب.

ركزت الأنظار، بعد فتح طريق صيدا- بيروت، على معركة عين الحلوة. وأخذت القوات الإسرائيلية تقترب من المخيم بعد اليوم الثاني للحرب البرية، إذ تقدمت نحوه من جهة الجنوب، ثم من جهتي الغرب والشرق بعد السيطرة على مدخل صيدا وتلة المية ومية، وأخيراً من جهة الشمال بعد عزل المخيم عن صيدا ودخول الأحياء الداخلية للمدينة. احتشد حوالي ٢٥٠ مقاتلاً داخل عين الحلوة، بعضهم من الفدائيين النظاميين والغالبية من أعضاء المليشيا المزودين بالأسلحة الفردية الرشاشة والمضادة للدبابات. ولم تكن هناك قيادة مركزية، بل تولى ضباط صغار مسؤولية المحاور الرئيسية، بحيث قاتل كل محور باستقلالية، حسب ظروفه، فاندلعت المعارك العنيفة في محيط المخيم، وقاوم المدافعون داخل الأحياء والبساتين المجاورة، قبل الانكفاء إلى داخله. واستقر الموقف عند اشتداد الطوق حول أطراف عين الحلوة نفسها، حيث انتشر لواء مدرع تدعمه المدفعية والطائرات تمهيداً لبدء الهجوم الأخير. وهنا نشأ غط القتال المتأرجح. فكانت الدروع الإسرائيلية تقتحم طرق المخيم بعد القصف الجوي والمدفعي التمهيدي، لتعرض إلى النيران الرشاشة والصاروخية من كل اتجاه، فتسحب إلى الخارج مجدداً.

وأتاح هذا التكتيك للمدافعين أن يكبدوا العدو الخسائر الملموسة وأن يحتفظوا بمواقعهم الأصلية في آن. فلبجأ العدو إلى تكثيف القصف التمهيدي، وإلى توجيه نيران مدافع دباباته صوب المنازل المقابلة مباشرة، قبل أن يعاود

الهجوم. واضطر المدافعون، تحت هذا الضغط، إلى التراجع قليلاً وانتظار تقدم الدروع، وكانوا إذ وصلت الدروع إلى داخل المخيم، يتسللون خلفها ليغلقوا الطرق ويهاجموها. ونجح المدافعون، بهذه الطريقة في إعادة الهجوم لستة أيام أخرى، لكن العدو استطاع تدريجاً اختراق المخيم المدمر وتقسيمه إلى «جزر» منعزلة. وظلت جيوب المقاومة هذه تقاتل حتى الرمح الأخير. وهكذا صمدت عين الحلوة مدة تسعة أيام، أمام هجوم لواء مدرع كامل، فساهم صمودها بعرقلة التقدم صوب بيروت.

استمرت معركة الساحل منذ اليوم الثاني للاجتياح البري، أي منذ ٧ حزيران، فيما عملت القوات الإسرائيلية على تطهير مدينة صيدا وعين الحلوة. فقد التف لواء مدرع حول صيدا حتى أدرك بيروت، والتقى باللواء المؤلل الذي أنزل عند مصب الأوّلي بحراً، وتوجّها سوياً نحو الشمال. وكانت القوات الفدائية منتشرة بين الرميّة والدامور، وخصوصاً في جوار الجية والسعديات والدهمية، علماً أن قوات أخرى، منها قوات مدفعية، انتشرت داخل إقليم التفاح. وقاوم الفدائيون التقدم الإسرائيلي في كل جزء من القطاع الساحلي، انطلاقاً من المواقع المستحدثة إلى جانب الطرق والمواقع القديمة المطلة عليه من التلال المشرفة. وعانى المدافعون ضعفاً في الكثافة النارية وضآلة في عدد أسلحتهم، مقارنة بالحشد المعادي الهائل، الذي شمل ٢٠٠ في الدفعة الأولى، لحقتها دفعة ثانية من ٢٠٠ آليّة. إلا أنهم استغلوا كل سائر ليعرقلوا التقدم، فاضطر سلاح الجو الإسرائيلي إلى أن يتدخل بكثافة. ويذكر أن قوات المحور الأوسط الإسرائيلية كانت في هذه الأثناء في عمق جبال الشوف التي غابت



عنها القوات الفلسطينية بموجب الاتفاقات المعقودة محلياً، فغدا الفدائيون العاملون في الساحل مهتدين من الشرق والجنوب معاً، ومن الغرب أيضاً بسبب النشاط البحري الإسرائيلي. إلا أنهم تمكنوا رغم ذلك من إعاقة الهجوم الإسرائيلي حتى ظهر اليوم الرابع، أي ٩ حزيران، حين وصل المهاجمون إلى مشارف الدامور بعد ثلاث محاولات إنزال بحرية بين الرملة والسعديات في اليومين السابقين.

دخل الإسرائيليون معركة صعبة معقدة عندما بدأوا هجومهم باتجاه بيروت بعد ظهر يوم ٩ حزيران. فاصطدموا في أول الأمر، بمقاومة الوحدات الفدائية النظامية المنتشرة على خط السعديات - الدهمية والتي سيطرت على المفرق الجنوبي لبلدة الدامور. وقد فشلت محاولة إنزال بحرية على شاطئ الدامور في هذه الأثناء، إلا أن القصف الجوي الكثيف اضطر الفدائيين إلى التراجع نحو الدفاع الثاني، أي التلال المشرفة على وادي نهر الدامور، وهذا ما سهل للقوات الإسرائيلية دخول الدامور، ومهاجمة قرية الناعمة، فيما انسحب المدافعون من أعضاء المليشيا وأفراد الوحدات النظامية إلى التلال المحيطة. وكان الفدائيون قد استخدموا ما توفر لديهم من دروع وأسلحة مضادة للدبابات والطائرات في اليومين الأولين. ثم لجأوا إلى أسلوب القتال الغواري بين بيوت البلدة المهدمة وداخل البساتين وأغاروا على خطوط الاتصال والمواقع الخلفية الإسرائيلية، انطلاقاً من التلال الحرجية. وقد قتل نائب رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي يكوتهيل أدام، في إحدى هذه العمليات مع مجموعة مرافقين وضباط كبار.

أتاح صمود الدامور ومشاغلة القوات الإسرائيلية حتى بعد تقدمها، للقيادة الفلسطينية في بيروت أن تنظم دفاعات المدينة، بدءاً بمنطقة خلدة الجنوبية، وقد لجأت الوحدات الإسرائيلية إلى عملية التفاف حول الدامور باتجاه قريتي عبيه وقبرشون الجبلتين، وكذلك إلى عملية إنزال بواسطة طائرات الهليكوبتر، لتزيل المقاومة من تلال الدامور وللتعويض عن التأخير في القطاع الساحلي. فانسحب الفدائيون، ومنهم أفراد كتيبة جيش التحرير الفلسطيني التي كانت قد وفدت لتوها من الأردن، نحو قبرشون للدفاع عنها. وواصل زملاؤهم المقاومة في بلدة الناعمة، التي كانت تتعرض إلى الهجوم. وعانت حامية الناعمة من عدم وجود القوات الداعمة. بقية في الخلف، أي في منطقة الدوحة، نظراً إلى عدم انتشار الفدائيين هناك بموجب الاتفاقيات المحلية. واستغل العدو ذلك فأنزل قوة مدرعة بالمؤخرة عند خلدة، في محاولة أيضاً لتسريع التقدم ولتحقيق الاختراق في القطاع الساحلي الحيوي.

لكن وحدة مختلطة من الفدائيين النظاميين وأفراد المليشيا، لا تزيد على ١٠٠ رجل، كانت منتشرة هناك، فقابلت الإنزال بعنف بالغ أدى إلى تدمير وأسرى وآليات وإلى إرغام البقية على التراجع نحو الدوحة.

توقف التقدم الإسرائيلي عاجزاً أمام الصمود الفدائي في موقعين: خلدة وقبرشون. فتكررت محاولات الاختراق على الطريق الساحلي عدة مرات في ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ حزيران دون جدوى. وقد انضمت بضعة طواقم للصواريخ الموجهة للدبابات الفدائية في اليوم الثاني للقتال هناك واشتركت بصد الأرتال المدرعة. كما صمد الفدائيون في قبرشون حتى ١٢ حزيران حين تم إنزال

الوحدات الإسرائيلية فوق يصور بواسطة هليوكوبتر، وتحقق الخرق باتجاه بيروت من الشرق، علماً أن القوات الفلسطينية احتفظت ببلدة سوق الغرب ومدينة عاليه. ووصلت الوحدات الإسرائيلية إلى مشارف بيروت الشرقية بين ١٣ و١٤ حزيران، وهو ما أفقد موقع خلدة أهميته الحيوية. لا سيما عند انسحاب الفدائيين منها أخيراً، بعد إعاقة التقدم الإسرائيلي لمدة خمسة أيام متتالية وكسب الوقت الكافي لتحصين بيروت ومدخلها. وقد قامت وحدات الهندسة الفلسطينية، خلال تلك الفترة، برفع السواتر الترابية الضخمة المقابلة للطرق الرئيسية وحول المخيمات وفي منطقة المطار الدولي، وبزرع الألغام وتحديد حقول الرمي للمدفعية والرشاشات.

ابتدأ حصار بيروت في ١٤ حزيران، مع دخول الوحدات الإسرائيلية إلى بعدا، حيث القصر الجمهوري اللبناني، علماً أن بلدة الشويفات المجاورة لم تسقط إلا في اليوم التالي.

وعمل الجيش الإسرائيلي على استكمال حشده حول العاصمة، فيما عزز سيطرته على بقية المناطق التي كان قد احتلها سابقاً.

فكانت معارك مخيمات الجنوب قد انتهت، أو شارفت على الإنهاء في هذه اللحظات. بينما استمرت العمليات الفدائية خلف الخطوط المعادية. واضطرت القيادة الإسرائيلية إلى إعادة تقييم وضعها الاستراتيجي وأبعاد محاصرة بيروت، مما اضطر إلى تبني تكاليف الإقتحام بعد خبرة معارك الدامور-خلدة.

ولم تصبح تلك القيادة بوضع سياسي وعسكري ملائم لفتح معركة بيروت جدياً، باستثناء المناوشة والإزعاج وتحسين المواقع، إلا في تموز. واستولت الوحدات الإسرائيلية على المواقع بطول خطوط المواجهة مع بيروت الغربية حتى البحر شمالاً، في ٣ تموز، وباشرت قصف العاصمة، ثم قامت بقطع إمدادات الماء والكهرباء والوقود والطعام عنها كافة في اليوم التالي.

وبلغت قوة الحصار حوالي فرقتين مدرعتين وثلاثة ألوية مدفعية، أي ٣٥ ألف جندي و ٦٧٠ دبابة و ٢٠٠-٣٠٠ مدفع وراجمة صواريخ ومدفع هاون.

تألفت القوة المدافعة داخل العاصمة من الوحدات الفدائية النظامية الموكلة بحمايتها أصلاً، وبعض الوحدات المنسحبة من مناطق الجنوب والساحل، وأفراد خدمات الإدارة والإسناد، وأعضاء المليشيا، الذين راوح عددهم الإجمالي بين ١٠ آلاف و ١٢ ألف رجل، كما عملت ثلاث كتائب تابعة لجيش التحرير الفلسطيني، وصلت إحداها من الأردن قبل بدء الحصار الإسرائيلي بأيام قليلة وكان قوامها ٢,٠٠٠ رجل، ولواء من قوات الردع العربية (السورية) قوامه ٣,٠٠٠ رجل، إلى جانب الفدائيين. وقد امتلكت القوات الفلسطينية ٦٠-٧٠ مدفعاً وراجمة صواريخ ومدفع هاون من جميع العيارات وعدداً قليلاً من الدبابات والعربات المدرعة، بينما وظفت قوات الردع العربية حوالي ٤٠ دبابة و ١٨ مدفعاً. غير أن غالبية هذه الأسلحة الأخيرة فقدت جدواها باكراً بفعل ضربات المعادية، فيما توجهت أسلحة الدفاع الجوي التابعة لها نحو عاليه ومحمدون (خارج الحصار) مع لواء قوات الردع العربية الثاني الذي كان في منطقة الجمهور، يدافع عن مشارف بيروت، ويذكر أخيراً أن م.ت.ف. كانت

قد احتاطت مسبقاً عبر تخزين جميع أصناف المؤن والذخائر والوقود بكميات تكفي لمدة ستة شهور. وعلى صعيد الانتشار والتنظيم، تم تقسيم بيروت وضواحيها إلى سبعة قطاعات دفاعية رئيسية، ثلاثة منها تقابل الشاطئ ورابع يشمل المطار وخامس الضواحي الجنوبية وسادس خطوط «التماس» التقليدية وسابع بيروت الغربية، فضلاً عن منطقة مركزية تحيط بمقرات القيادة الفلسطينية في الفاكهاني ومخيم صبرا- شاتيلا. وأوكلت مسؤولية الدفاع عن كل قطاع لوحدات محددة لها قيادتها الخاصة وشبكة اتصال وجهاز إمداد وتموين. كما ارتبط كل قطاع بغرفة العمليات المركزية وبالمدفعية، التي بقيت تحت الإمرة المركزية.

مرت معركة بيروت بعدة مراحل. تمثلت الأولى بتوسع رقعة الحصار حولها عند قيام الجيش الإسرائيلي باحتلال مدينتي عاليه وبحمدون بين ٢٢ و٢٥ حزيران/ يونيو. كانت القوات المدافعة تتألف من الفدائيين والمتطوعين وقوات الردع العربية وشملت الوحدات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بعض الوحدات المنسحبة من قطاع الساحل وتلك القادمة من القطاع الشرقي- أي العرقوب والبقاع الجنوبي- وأفواجاً من المتطوعين القادمين من الأقطار العربية الأخرى وكتيبة إضافية من جيش التحرير الفلسطيني القادم من الأردن. فانتشر الفدائيون بحجم كتيبة في عاليه، وكتيبة في بحدون، تدعمها كتيبة مدفعية متمركزة قرب بلدة شتورا البقاعية، إلى جانب لواءين وكتيبة خاصة من قوات الردع العربية على طريق بيروت- دمشق. وقام تنسيق وتعاون فعالان بين مجموع هذه القوات، ليواجه ما يعادل فرقتين مؤللتين ومدرعتين إسرائيليتين

انطلق من أربعة محاور، هي: الجمهور، المنصورية، عين زحلنا- بحمدون، عين زحلنا- عين داره. وكان الفدائيون الطليعة الصدامية في القتال الفعال وخلف الخطوط، وخصوصاً في المعركة الحاسمة. فاحتل الفدائيون المواقع الأمامية لمقاتلة الدروع المعادية على مسافات قريبة، تحت غطاء من الأسلحة بعيدة المدى الموجودة لدى قوات الردع العربية. وكانت المجموعات الفدائية تنقض على الوحدات الإسرائيلية أيضاً خلال الليل بضربات مفاجئة. فطال أمد المعركة، ولم يحرز الإسرائيليون خرقاً إلا في اليوم الثالث، أي في ٢٤ حزيران، حين عزلوا بحمدون عن عاليه، وتابعوا التقدم، إلا أن عالية المحاصرة لم تسقط إلا في اليوم الثاني (٦/٢٥)، بعد انسحاب الفدائيين وانتقالهم إلى العاصمة أو البقاع سراً. واستمر القتال حول صوفر وعين داره، لكنه انتهى باحتفاظ المدافعين بمواقعهم المشتركة.

تمثلت المرحلة الثانية لمعركة بيروت بالهجوم المتواصل الذي شنته قوات الحصار الإسرائيلية على مطار بيروت الدولي ومداخل العاصمة الجنوبية طيلة الفترة الممتدة بين ١٢ و٥ تموز.

وكانت الوحدات الفدائية متمركزة داخل مباني المطار وفي حي الأوزاعي المجاور لجهة الغرب (البحر) وحي الليلكي- حي السلم لجهة الشرق. وتعرضت هذه المواقع كافة للقصف الجوي العنيف، كما تعرضت للرماية المباشرة من مئات الدبابات والمدافع المنصوبة حولها. وردت المدفعية الفلسطينية بقصف مدفعي مضاد، أصاب مواقع ومعسكرات كثيرة وأحبط بعض الهجمات المدرعة على مدرجات المطار. وظلت طواقم المدفعية الفلسطينية تطلق النار رغم النشاط

الجوي والبحري الإسرائيلي الدائم، حيث استعانت بالمخابى والتنقل المستمر وتكتيك الرماية السريعة لتزاول العمل وتتجنب الإصابة. إلا أن الأسلحة المضادة للطائرات واجهت ظروفاً أصعب، نظراً إلى محدودية فعاليتها إزاء القاذفات- المقاتلة الحديثة. فبقي نظام الدفاع الجوي الفلسطيني يهمل حتى أواخر الحصار، إلا أنه تعرض إلى الإستنزاف المستمر.

وهكذا نجح المدافعون في الإحتفاظ بالغالبية العظمى لمواقعهم الأمامية بعد أسبوع من الصراع، ولم يحرز الإسرائيليون تقدماً إلا عند طرف مدرجات المطار الخالية أصلاً.

وتصاعدت عمليات المقاومة داخل مناطق عمل القوات الإسرائيلية وخلف خطوطها. وقد شمل النشاط العصائى جوار بيروت فجبل لبنان، وأقضية صور وصيدا والنبطية، والساحل.

وتألف أساساً من هجمات بالأسلحة الآلية والمضادة للدبابات، وعمليات زرع الألغام واقتناص الأفراد. وكانت هذه الحملة المتنامية تستند إلى ثلاث جهات رئيسية: الوحدات الفدائية التي سبق لها أن انسحبت إلى البقاع أو التي أعادت تجميع أفرادها هناك، والمقاتلين المنتشرين خفية داخل المناطق والمدن المحتلة والذين قادهم أحياناً قادة الكتائب والسرايا النظامية، والقيادة المركزية في بيروت التي عملت دون توقف لتهريب الأسلحة وتنظيم المجموعات المقاتلة لمشاغلة العدو وإشغال مؤخراته.

ويلاحظ أن تصاعد الحملة العنصائية قد ساهم في حمل الجيش الإسرائيلي على افتتاح المرحلة الثالثة من معركة بيروت، بغية إنهاؤها بسرعة أكبر.

شملت المرحلة الثالثة عدة جبهات قتالية، ومنها جبهتا طريق بيروت - دمشق والبقاع، دون أن تتبدل فيها المواقع. ولم يختلف الأمر كثيراً في بيروت، إذا واصلت جميع الوحدات البرية والجوية والبحرية الإسرائيلية قصف المواقع المدافعة من ٢٢ تموز حتى ٣٠ منه. واكتفى الفدائيون حتى ٧/٢٨ بصد محاولات التقدم، بإطلاق نيران المدفعية الإزعاجية، ثم فتحت المدفعية الفلسطينية نارا كثيفة وأظهرت مدى العزم على المقاومة.

كما أكدت منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الخطوة توفر الأسلحة والذخائر بكثرة لديها، واستعدادها للرد على القصف العشوائي لبيروت الغربية وأحيائها المدنية. واضطر الإسرائيليون إلى قبول اتفاق وقف إطلاق النار الرابع، بعد الإكتفاء باحتلال بضع عشرات من الأمتار فحسب قرب مطار بيروت الدولي.

مهدت هذه العمليات الحربية للمرحلة الرابعة والأخيرة من معركة بيروت الدامية. فأطلقت القوات المدرعة والمؤلفة الإسرائيلية اختشدة هجوماً ضخماً على محورين: مدرجات المطار والطريق الساحلي، بهدف احتلال المطار. وكانت وحدات فدائية خفيفة التسليح بحجم كتبتن تنتشر بالعمق، تستند إلى مبنى المطار وحيّ الأوزاعي.

ابتدأ الهجوم في الساعة الثالثة من فجر يوم ١ آب بقصف مدفعي ١٤ ساعة كاملة. وتمكنت الدروع الإسرائيلية من اجتياز المناطق الخالية المنبسطة، التي



أُتاحت لها إمكانية استخدام المدافع بالرمية المباشرة البعيدة المدى، فاحتلت المطار وحاصرت الأوزاعي بعد ساعات من المعارك العنيفة، التي شهدت استخدام القوات الإسرائيلية المزيد من القنابل الفوسفورية الحارقة. وهذا القتال نسبياً في اليومين التاليين، وقاوم الفدائيون بنجاح كل محاولة إسرائيلية لتجاوز حدود المطار والإقتراب من الأوزاعي أو مخيم برج البراجنة، فيما توجهت تعزيزات معادية إلى طرف بيروت الشرقي - الشمالي بقوة ٢٠٠ دبابة.

حصلت المعركة الأخيرة الحاسمة في ٤ آب، حيث شهدت هجوماً شاملاً إسرائيلياً على ثلاثة محاور رئيسية، وسبق ذلك قصف مدفعي وبحري وجوي لجميع المناطق، شمل استخدام القذائف الفوسفورية ضد الأحياء السكنية، فشبت حرائق واسعة. وانطلق لواء مدرع ضد المواقع المدفوعة في منطقة مرفأ بيروت، وانخرط في معركة طاحنة استمرت حتى الظهر وخفت تدريجياً بعدها. وكانت المحصلة العودة إلى مواقع الإنطلاق. قامت كتيبة إسرائيلية مدرعة قوامها ٨٠ دبابة وناقلة جنود مدرعة، في هذا الوقت، باقتحام منطقة المتحف وسباق الخيل في وسط بيروت. بهدف الوصول إلى البحر وشرط العاصمة إلى قسمين منعزلين. وقد سبقت الدروع الجرافات وكاسحات الألغام، ودعمتها المدفعية الذاتية الحركة عيار ١٥٥ مم من داخل الشوارع الفرعية. وحاول المهاجمون تجاوز السواتر الرملية الضخمة التي سدت طريق التقدم الأوحده، وانتشر الفدائيون في الشوارع الفرعية وداخل الأبنية المطلة وميدان سباق الخيل المجاور، فقذفوا الدروع والجرافات بوابل من

القذائف المضادة. وقد انقضت الطائرات الإسرائيلية مراراً وتكراراً لإنهاء المقاومة وإعادة فتح الطريق أمام الوحدات الأرضية دون جدوى. وانتهت هذه المعركة عند المساء بانكفاء الإسرائيليين إلى مواقعهم الأصلية بعد التقدم بضع عشرات من الأمتار فقط.

أما الهجوم الثالث، فتمثل بالتقدم الإسرائيلي من المطار الدولي باتجاه منطقة بير حسن المتاخمة لمخيّم صبرا وشاتيلا والقطاع الساحلي. وانتشر لواء مدرع بين الشاطئ (إلى الغرب) والمطار (بالوسط) والشويفات (في الشرق)، عدا الوحدات الأخرى الداعمة والإحتياطية، وعدا القوات المنتشرة بين الشويفات وكفرشيما والحدث. وقد ضغطت كتيبتان إسرائيليتان من الجنوب الشرقي والجنوب الغربي على حي السلم- الليلكي ومخيّم برج البراجنة على التوالي، بينما تركّز الجهد الرئيسي في الوسط والغرب. وهنا تقدمت كتيبة مدرعة على الطريق الساحلي لتهاجم حي الأوزاعي، فيما تقدمت الثانية عبر التخوم الرملية شرقي الأوزاعي. وكانت سرية من الفدائيين تتوزع عند مدخل الأوزاعي الجنوبي تدعمها بالعمق سرية ثانية، بينما توزعت فصائل فدائية بحجم الكتيبة ضمن قوس يصل بين مؤخرة الأوزاعي وطرف برج البراجنة مروراً ببير حسن كما كانت وحدات المليشيا والمفارز النظامية الصغيرة تدافع عن برج البراجنة وحي السلم- الليلكي. وتألّف التسليح من الأسلحة الفردية الآلية والمضادة للدبابات، ومن بعض الرشاشات المتوسطة والمدافع العديمة الارتداد، إلا أن هذه تعرضت إلى

قصف الطائرات التي حلقت بحرية كبيرة، وإلى قصف الدبابات ذات المدافع بعيدة المدى بفضل طبيعة الأرض المفتوحة. وقد استغل المهاجمون هذه المزايا، علاوة على استخدام القذائف الحارقة ليتقدموا في الوسط حتى أطراف منطقة بيرحسن. إلا أنهم عجزوا عن إحراز أي تقدم في الأوزاعي أو الضاحية الجنوبية رغم الإستخدام المكثف للقنابل العنقودية. وانتهت هذه المعركة بوقف الهجوم الإسرائيلي في بير حسن، حيث احتفظ الفدائيون بمواقعهم في مجبي مقدم الهجوم الإسرائيلي، أي عند مستديرة شاتيللا- بيرحسن والأوزاعي.

أعقت هذه المرحلة عمليات حربية أخرى، تمثلت بالقصف العنيف الشامل للعاصمة اللبنانية، وخصوصاً في ١٠ و ١١ و ١٢ آب. ودمرت في ٦ آب مبنى في منطقة الصنائع على رؤوس ٢٥٠ شخصاً، وتكررت عمليات تفجير السيارات المملوكة التي زرعتها عملاء إسرائيل. إلا أن القصف اللاحق فاق كل الحدود السابقة من حيث رقعته وكثافته وطول مدته. ولم يخف ذلك إخفاق الجيش الإسرائيلي في تحقيق الاختراق وشرط العاصمة أو محاصرة قلب الدفاعات الفلسطينية- اللبنانية المشتركة. وبقيت خطوط المواجهة على هذه الحال حتى إعلان وقف إطلاق النار النهائي في مساء ١٢ آب.

وابتدأ إخلاء القوات الفلسطينية من بيروت بعد أسبوع، براً وبحراً، وبلغ مجموعها حوالي ١٢ ألف عنصر علاوة على لواء قوات الردع العربية.

تكبد المدنيون الفلسطينيون واللبنانيون أفدح الخسائر خلال الإجتياح الإسرائيلي، بسبب لجوء العدو إلى القصف العشوائي واستخدام الذخائر المحرّمة دولياً والموجهة ضد الأفراد، كالقذائف الفوسفورية والقنابل العنقودية والفراغية، وبسبب قيامه بحاصرة التجمعات السكنية واقتحامها، كما حصل مثلاً في البرج الشمالي والرشيديّة وعين الحلوة وغيرها. فارتفع مجموع عدد القتلى إلى ١٠ آلاف أو ١٦ ألف مدني - حسب الإحصاء)، أضيف إليهم حوالي ١,٥٠٠ شهيد عسكري، مما يعني أن نسبة القتلى المدنيين راوحت بين ٨٥ و ٩٠٪ من المجموع العام. ولا تشمل تلك الأرقام ضحايا مذبحة صبرا/ وشاتيلا، التي نفذها الموالون لإسرائيل بمؤازرة الوحدات الإسرائيلية المحيطة بالمخيم في منتصف أيلول. وقد وقعت تلك المجزرة بعد قيام إسرائيل باحتلال بيروت إثر انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية والقوات المتعددة الجنسية، واستشهد بفعلها ما لا يقل عن ٨٠٠ مدني، وصولاً إلى ٢,٠٠٠ (حسب المصدر). ويذكر أخيراً، في هذا المجال، أن الخسائر العسكرية الفلسطينية بلغت ٥٦٠ عنصراً منتظماً، ربما أضيف إليهم بعض حملة السلاح الذين تطوعوا آنياً ليصل المجموع إلى حوالي ألف شهيداً. بينما تكبدت قوات الردع العربية بقية الإصابات خلال أربع مواجهات برية- جوية رئيسية خاضتها في ٨-١١ و ٢٢-٢٥ حزيران. وقد توزعت الخسائر في صفوف القوات الفلسطينية النظامية على النحو التالي: ٢٠٠ شهيد في بيروت ومشارفها الجنوبية، و ٢٠٠ شهيد في منطقة صيدا، و ١٦٠ شهيداً في بقية الجنوب.

تعرّض الجيش الإسرائيلي، بالمقابل، إلى خسائر أكبر بكثير مما كان يتوقع، إذ بلغت إصاباته ٣٦٨ قتيلاً و٢,٣٨٣ جريحاً، علاوة على تعطيل ١٥٠ دبابة (أعيد بعضها إلى الخدمة بعد إصلاحها) و١٧٥ ناقلة جنود مدرعة، طائرتي هليكوبتر وطائرتي قتال، على الأقل. ويلاحظ أن الإحصاءات الإسرائيلية لم تكن كاملة، إذ تجاهلت عدداً من الخسائر البشرية التي وقعت نتيجة الحوادث والأخطاء، ومنها تدهور الآليات وانفجار الذخائر، عدا ثلاث حالات مؤكدة شهدت الاشتباك بين الوحدات الإسرائيلية البرية والجوية نفسها. ويرجح أن عدد القتلى من جراء هذه الحوادث ارتفع إلى ٥٠ عنصراً على الأقل. وأكدت المصادر الأمريكية كذلك أن حقيقة الخسائر الجوية شملت ٣ طائرات مقاتلة على الأقل، وإن المحصلة النهائية كانت فقدان ٥ طائرات وتعطيل ٨-١٢ أخرى.

وتتمثل النتيجة الجوهرية من حرب ١٩٨٢ بقدره مجموعة صغيرة نسبياً من المقاتلين خفيفي التسليح على صد أحد أحدث جيوش العالم وأكفأها لمدة ٨٨ يوماً، وإن دل ذلك على شيء فيدل على الكفاءة القتالية الفردية والقيادية، على حد سواء، التي عوضت عن الشوائب والتقصيرات، كما يدلّ على الإيمان بالقضية والإصرار على مواصلة القتال لدى المقاتلين وشعبهم معاً.

## ٦- مرحلة ما بعد ١٩٨٢:

بحرب ١٩٨٢، انتهت مرحلة تاريخية كاملة في مسار الكفاح المسلح الفلسطيني. وقد بقيت نصف وحدات الفدائيين تعمل في شرق لبنان وشماله، في حين انتقل النصف الآخر إلى ثمانية بلدان عربية أخرى، فيما عاد أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية الذين مكثوا في المخيمات والقرى والمدن اللبنانية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي إلى النشاط السري. ودخلت المنظمة مرحلة جديدة من الصراع وإعادة البناء، رغم تكاثر المعارك الجارية، سعياً لتصعيد العمليات العسكرية المضادة لإسرائيل انطلاقاً من الحدود المجاورة وفي داخل الأرض المحتلة.

وانعكست جهود منظمة التحرير الفلسطينية لمواصلة الكفاح المسلح، بعد حرب ١٩٨٢، في التصاعد للعمليات في الأراضي المحتلة اللبنانية منها والفلسطينية. وقد عملت منظمة التحرير الفلسطينية على تنظيم شبكات سرية في مناطق السيطرة الإسرائيلية، وتنفيذ عمليات بواسطة وحدات نظامية، ومساعدة القوى اللبنانية عسكرياً. وقد عمل المقاتلون الفلسطينيون واللبنانيون انطلاقاً من المدن والقرى والمخيمات المحتلة رغم الحصار المفروض عليها وانتشار عناصر أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، بينما انطلق الفدائيون من مواقعهم الجديدة في جبل لبنان (بين صوفر وشتورة) وفي سهل البقاع. ويذكر أن قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الأخرى أبدت خبرة عالية في الربط بين

مختلف المهام من قتال واستطلاع وجمع معلومات وإمداد وتدريب بحيث تضافرت الجهود كلها بفعالية كبيرة.

وعاد ذلك الجهد الدؤوب بنتائج مجدية، تمثلت بتصاعد وتيرة العمليات باستمرار، وتنفيذ العمليات «النوعية». وقد نجح الفدائيون في قتل ١٥٠ جندياً إسرائيلياً بين أواخر أيلول ونهاية تموز ١٩٨٣، ورفعوا معدل النشاط الشهري إلى ٤٠ عملية. وتخفي هذه الأرقام حقيقة ارتفاع معدل العمليات من ١٥ عملية شهرياً في بداية عام ١٩٨٣ إلى ٦٤ عملية في حزيران. واتسم النشاط الفدائي بالجرأة والبراعة ولا سيما أثناء الهجمات المسلحة على القوافل والدوريات الإسرائيلية في وضح النهار، وزرع العبوات الضخمة المسيطر عليها بجانب الطرق. وثمة دليل آخر على حقيقة كفاءة الفدائيين هو نجاحهم بالإنسحاب بعد تنفيذ عملياتهم، وعجز العدو عن كشف الخلايا السرية أو تعقب المتسللين- الأمر الذي جعل عدد الشهداء لا يزيد خلال السنة الأولى عن ١٥ شهيداً.

ودفع تصاعد المقاومة المسلحة الجيش الإسرائيلي إلى الانسحاب من جبل لبنان والتراجع إلى خط نهر الأوبي، في أيلول ١٩٨٣، بهدف تقليص رقعة احتلاله وتقليل إصاباته. وقد استثمرت القوات الفلسطينية ذلك للتقدم واستعادة بعض مواقعها السابقة، وللإقتراب من بيروت وصيدا. وعاد الوجود المسلح العلني تدريجياً إلى مخيمات بيروت بعد شباط ١٩٨٤، ثم إلى مخيمات صيدا فصور بعد ذلك بعام، عقب الإنسحاب الإسرائيلي وحدوث التغيرات اللبنانية الداخلية. وأخذت القاعدة العسكرية الفلسطينية تنمو في جنوب لبنان

من جديد، وعادت صواريخ «كاتيوشا» إلى السقوط في الجنوب المحتل بين حين وآخر. وقد ترافق هذا التطور مع النمو المستمر بالعمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال، رغم غياب الوحدات النظامية الفدائية عن الساحة مؤقتاً بين خريف ١٩٨٣ و ربيع ١٩٨٥. فاشتركت الخلايا السرية الفلسطينية مع مختلف القوى اللبنانية لرفع وتيرة النشاط المسلح إلى معدل ٧٥-٨٠ عملية شهرياً في صيف ١٩٨٤، ثم إلى ١٥٠-٢٠٠ عملية شهرياً في النصف الأول من عام ١٩٨٥. وتكبد الجيش الإسرائيلي حوالي ٢٥٥ قتيلاً إضافياً، ليصبح مجموع خسائره منذ اندلاع الحملة العصابية ٤٠٥ جنود و ٧٥٥ جندياً (عدا حوالي ٧ آلاف جريح) منذ بدء حرب ١٩٨٢. وتتوجت الضربات الفدائية المستمرة بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى الشريط الحدودي، بعد تسليم المتعاونين معها منطقة عازلة تصل إلى جزين. وتزامن الانسحاب مع عمليات تبادل الأسرى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، شملت إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين المعتقلين في لبنان مقابل تحرير حوالي ٦,٠٠٠ فدائي ومناصر أسير من أبناء الأرض المحتلة ولبنان.

تجسد الجهد الفلسطيني الدائم لتصعيد الكفاح المسلح ولتجاوز العوائق الناشئة في أعقاب حرب ١٩٨٢، أخيراً، بتنشيط النضال داخل الأرض المحتلة. علماً أن منظمة التحرير الفلسطينية اضطرت إلى التكيف مع التغيرات التي أحدثتها تلك الحرب، وقد استفادت من توسع وجودها في الأردن بين عام ١٩٨٣ و ١٩٨٦ خاصة. فشهدت فلسطين المحتلة زيادة في عدد العمليات العسكرية، بعد تراجعها آنياً إثر حرب ١٩٨٢، تراوحت بين ٣٥٠ و ٤٣٢



عملية (حسب المصدر) في عام ١٩٨٤ أصيب خلالها ١١٣ إسرائيلياً. واستمر الاتجاه ذاته في العام ١٩٨٥ الذي حصلت خلاله ٤٧٣ عملية في أنحاء الأرض المحتلة. وتميز النشاط المسلح الفلسطيني بعدة سمات لافتة، أبرزها تزايد حالات الإغتيال الفردي للجنود والمستوطنات الإسرائيلية وعودة الهجمات بالقنابل اليدوية وزرع العبوات الناسفة قرب الطرقات. كما تجددت العمليات البحرية أيضاً إذ سعت م.ت.ف. إلى رفق قتال الداخل بالغارات المنطلقة من الخارج. فتم بين صيف ١٩٨٤ وصيف ١٩٨٥ تنفيذ سلسلة من المحاولات الجريئة، شملت المجموعات الصغيرة على متن الزوارق المطاطية وجماعة كبيرة بلغت ٢٨ فدائياً على متن سفينة تجارية في ٢٨ آب ١٩٨٥، حتى إن إسرائيل اعتبرت نفسها تواجه تهديداً بحرياً للمرة الأولى في تاريخها.

## النميري والمعاناة السودانية

في جانب آخر. وبعيداً عن الأضواء العربية. كان ثمة صراع دائر في السودان. تمثل بالحروب الأهلية وبالصراعات القبلية والحزبية والدكتاتورية الفردية التي أرادها الرئيس السوداني السابق جعفر محمد النميري.

والواقع أنه ما أن تم التمهيد للإنقلاب العسكري الذي قاده جعفر النميري في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٦٩ حتى أسرع النميري لإنشاء ما أسماه بالمجلس الثوري الذي يتألف منه أولاً مع عشرة من الضباط الآخرين.

وبعد ذلك انتخب ذلك المجلس جعفر النميري رئيساً للدولة.

وعينه فيما بعد قائداً أعلى للقوات المسلحة بعد أن منحه ترقية إلى رتبة لواء.

هكذا بدأت المأساة الحديثة في السودان، ومعها ستة عشر عاماً من طغيان النميري المتزايد، والذي كان مثلاً كلاسيكياً للعناد المرتب على الإستحواذ القسري للسلطة.

في ذلك الانقلاب تم تعيين القاضي بابكر عوض الله كرئيس للوزراء، وأقيمت إدارة من واحد وعشرين وزيراً معظمهم من المدنيين، فأقسمت اليمين في مناصبها. وكان بابكر هذا مسجلاً يقوم بعمله في اتحاد النقابات؛ وثم أصبح قاضياً ورئيساً لمحكمة العدل في السودان. وكان على الدوام يميل إلى اليسار ويؤدي تعاطفاً مع العمال وحركة النقابات بشكل عام، إذ كان الرجل اشتراكياً. مع أن خصومه اتهموه بأنه شيوعي. كان الرجل واسع الإطلاع، عميقاً، وذا اهتمامات ثقافية عريضة. ولا شك في أنه كانت للرجل فلسفة سياسية أساسية في نفسه، لكنها لم تكن الماركسية العلمية بالمفهوم السائد في روسيا أو الغرب. ومع أن ذكائه كان محدوداً فإن مستواه كان أرقى بكثير من مستوى معظم ضباط القوات المسلحة. وسرعان ما أعلن بابكر إلى الأمة أن سياسية العهد الجديد ستكون هي: (تسليم السلطة إلى العمال والفلاحين والجنود والمثقفين).

وأياً كان الحال فقد تم إصدار مرسوم رئاسي، (أي من أعلى سلطة في البلاد) بذلك. وفيه تم تخويل مجلس الثورة الذي كان رئيسه غيري أن يعلن ما يشاء. وعند ذاك أعلن المجلس السودان (جمهورية ديمقراطية) وشجع إقامة (اشتراكية سودانية) فيها. كما علّق أعضاؤه الدستور المؤقت، وألغوا المؤسسات الحكومية السابقة، وحظروا نشاط جميع الأحزاب السياسية في البلاد. بل لقد أعلنت تلك المؤسسات والأحزاب محظورة بحجة أنها (تدور في فلك الإمبريالية). كما تم تأميم الصناعات

الرئيسية وجرت السيطرة على الإقتصاد في البلاد. هذا كما وُضع مشروع الجزيرة للقطن والناجح جداً، هو وجميع المصارف الخاصة (البنوك) تحت إدارة الدولة.

كانت الإدارة الجديدة تلقى إسناداً من الحزب الشيوعي السوداني، يؤيدها دعاة القومية العربية، والخافطون، وبعض الجماعات الدينية في السودان. وعلى الفور وُضع أحمد محبوب قيد الإقامة الجبرية في منزله، وبعد بضعة أيام وُضعت ٦٣ شخصية سودانية أخرى في الحبس الاحتياطي. ثم تمت محاولة لإقناع الصادق المهدي أن ينضم إلى رجال



محمد أحمد محبوب

العهد الجديد أو يؤيد العهد على الأقل، لكنه رفض بصورة مطلقة أن تكون له أية علاقة بالدكتاتورية العسكرية. فتم اعتقاله في الخامس من يونيو ١٩٦٩ بعد احتجاز إسماعيل الأزهرى نفسه. ويكاد يكون أول أعمال الحكومة الجديدة أنها اعترفت بالحكم الشيوعي في ألمانيا الشرقية. يوم ذاك بدا واضحاً أن سياسة مجلس الثورة هي سياسة معادية للغرب وميالة إلى الاتحاد السوفيتي. وكان محبوب مقتنعاً بأن انقلاب مايو هذا في

السودان هو انقلاب غزته مصر. وربما كان الرجل محقاً في ذلك، فقد

كان نميري يعبدُ الرئيس جمال عبد الناصر بشكل أقرب إلى الصنمية، فشكّل نفسه على غرارهِ، وكان السوفييت في ذلك الوقت في أوج علاقتهم بمصر. والواقع أن القاهرة كانت تفزع جداً من احتمال أن يكون الأنصار، وهم عدوها التقليدي، على وشك أن يتسلموا السلطة في السودان، وبخاصة أن الخلافات فيما بين أجنحة الأمة كانت قد تمت تسويتها.



الصادق المهدي

ثم إنه تم عزلُ سَر الختم الخليفة، السفير السوداني لدى بريطانيا بصورة عاجلة، فطلب حق اللجوء السياسي إلى بريطانيا ومنحته

الحكومة ذلك. وقد حل محله جمال محمد أحمد، وهو أحد المثقفين البارزين من أبناء السودان.

في تلك الأزمة أنشئت (محكمة الشعب) لمحاكمة الوزراء السابقين، وفيها وللمرة الأولى منح قانون العقوبات أثراً رجعياً. على كل حال كانت الحكومة الجديدة غير واثقة من نفسها. وخير مثال على ذلك أنه لما مات أخو إسماعيل الأزهري في العشرين من أغسطس، تردد أعضاء الحكومة في السماح لأخيه إسماعيل بحضور الجنازة، وناقشوا ذلك. ثم قرروا أنه لا مانع من حضوره، ففعل. وعند عودة الأزهري إلى منزله أصابته نوبة قلبية فنقل إلى مستشفى الخرطوم حيث فارق الحياة بعد ستة أيام. وقد أعلن خبر وفاته من راديو أم درمان على الصورة التالية (في صبيحة هذا اليوم توفي إسماعيل الأزهري. وقد كان معلماً في مدارس السودان من قبل). لم يرد أي ذكر لعمله السياسي الطويل ولا المناصب الرفيعة التي شغلها ذلك الرجل! لقد أغفلوا أنه ظل طيلة ثلاثين عاماً وسط حلبة السياسة في السودان، بصفته زعيم مؤتمر الخريجين، وأنه أول رئيس للوزراء في السودان المستقل، ثم أول رئيس دائم للمجلس الأعلى في تلك البلاد! وقد عملت الحكومة كل ما استطاعت لمنع السودانيين من التعبير عن احترام الفقيد يوم جنازته، حتى إنها أوقفت القطارات خارج مدينة الخرطوم كما قيدت حركة الشاحنات الكبيرة وحافلات الركاب أيضاً، ومع كل ذلك فإن هذه الإجراءات جميعها لم

تستطع أن تمنع نصف مليون إنسان من الانتقال ولو على ظهور الحمير للوفاء بحق الفقيد الكبير.

وطيلة ستة أشهر ظل بابكر يعمل بصورة لا تعرف الكلل لوضع أسس لدولة السودان الاشتراكية. لقد ألقى عدة خطابات تحريضية راديكالية وحظي بشعبية واضحة جداً في البلاد، فتخوَّف من ذلك نميري، وما أسرع أن اغتنم فرصة اعتلال صحة بابكر فأقصاه من المنصب وتولى بنفسه منصب رئيس الوزراء إضافة إلى منصبه كرئيس للجمهورية. يوم ذاك عين نميري بابكر نائباً لرئيس مجلس الثورة ووزيراً للشؤون الخارجية. والواقع أن نميري كان موقناً تماماً أنه لا يمتلك قوة كافية للإنفصال التام عن اليسار، فهو يريد أن يظل بابكر حلقة اتصال بين الطرفين. في ذلك الحين كان نميري قد باشر في أن يُزيح أي خصوم محتملين لسيطرته المطلقة، وكان مصمماً على انتهاج تلك السياسة بكل قسوة حتى النهاية. ومن الجدير بالملاحظة أن عدداً قليلاً من السودانيين أدركوا ذلك الإتجاه لدى نميري، إذ استمر الكثيرون منهم يقبلون المناصب التي يمنحهم إياها وإن كان يتم نقلهم وإقصاؤهم دون أي احتجاج على الإطلاق. وقد قال زعيم سوداني رفيع في نهاية عهد نميري سنة ١٩٨٤ حين قبل ذلك الرجل منصباً عهد به إليه: «ليس من الحكمة أن ترفض أمر دكتاتور حين يكون مسدسه موجهاً إلى رأسك».

وفي مارس من سنة ١٩٧٠ سمعنا بالمذبحة الفظيعة في جزيرة آبا وباغتيال الإمام الهادي أيضاً. كان محجوب والصادق في السجن، وهكذا بقي الإمام الهادي بدون مستشار مسؤول.

وفي الواقع أن العكس كان هو الصحيح؛ لأن الإمام الهادي كان متأثراً إلى درجة كبيرة بالمتعصبين الدينيين المتحمسين جداً، وهم الذين أقنعوه أن قدره أن يكون هو المهدي الجديد الذي سوف يُحرر بلاده. كان الإمام الهادي هذه المرة يُظهر تماماً حاجته إلى الحكمة السياسية كما يُبدي عدم مرونته أيضاً، وكانت تنقصه صوابية الرأي ونفاذ الحُسن اللذين تمتع بهما أبوه السيد عبد الرحمن. كما كانت تنقصه صفات أخيه الصديق الذي كان إماماً من قبله. فلا السيد عبد الرحمن ولا الصديق واجها مثل تلك الأحداث بصورة مباشرة أو تورطاً في التصدي لأحداث من هذا القبيل، بل كانا يتجنبانها بكل رفعة ووقار.

وقد تأكد الشيوعيون بشكل خاص من نفوذ الأنصار القوي، وأنهم مخلصون، وأنهم يكرسون أنفسهم لخدمة مبادئهم كما يفعل الماركسيون.

وقد صرح غميري فيما بعد أن الشيوعيين هم الذين أقنعوه بالهجوم على ما رآه: دولة ضمن دولة. والواقع أنه لم تكن هنالك معارضة قوية إلا من الأنصار، إذ كان الحزب التقليدي الآخر وهو الختمية الذي



تتزعّمه عائلة الميرغني، لا يشكل خطراً على النظام الجديد، بل إنه رَحِبَ به وتقبّله إلى حد ما.

انسحب الإمام الهادي إلى جزيرة آبا في مقاطعة النيل الأبيض، ومن هذه المقاطعة أو الإقليم كان المهدي الكبير قد قام في سنة ١٨٨٢ بإعلان حملته المشهورة التي أدّت إلى قلب الحكم التركي المصري ومصرع الجنرال غوردون في سنة ١٨٨٥. وقرر عميري أن يكون حاسماً. فقام بزيارة إلى كوستي فيما زعم أنه محاولة لإجراء محادثة مع الإمام. وهناك قوبل بمحشد ضخم معادٍ له من الأنصار، ونشبت الاشتباكات. لذا أسرع عميري بالعودة إلى الخرطوم حيث أعلن أنه قد هوجم من قبل القوى المسلّحة الموالية للإمام، وزعم أنه كاد يُقتل. (والحق أن الأنصار كانوا غير مسلّحين إلّا بالعصيّ وبعض الحراب العتيقة التي لا تقف في وجه القوات المدبّرة المرافقة لعميري). على هذا الأساس أصدر أمره إلى الإمام أن يعود إلى الخرطوم وإلى الأنصار أن يستسلموا، وقد رفض الهادي (كما فعل جده المهدي الكبير من قبل) أن يذهب إلى الخرطوم، كما رفض الأنصار الانصياع لأوامر عميري. واغتنم عميري هذه الفرصة فرفعت مذبحة جزيرة آبا. يومها أمر القائد الأعلى الجيش بغزو الجزيرة، فهناك عشرون ألفاً من الأنصار على الأقل، وفي ذلك اليوم قذفت القوات الجوية المصرية بالقنابل، وكان رئيسها آنذاك هو حسني مبارك الذي خلف السادات على رئاسة الجمهورية في مصر.

وحين تأكد المهادي أن مقاومة الأنصار العزل للجيش لا جدوى منها فرّ عن طريق البر إلى حدود إثيوبيا علّيه يستطيع النجاة، لكن الجيش نصب كميناً لسيارته ثم قتله. كان ابنه الصغير، الفاضل، برفقته في تلك الساعة، وكان بمقدورهم أن يقتلوه لكنهم أبقوا على حياته، فعاش فزعاً منذ ذلك التاريخ كلما تذكّر الميتة الوحشية التي لقيها أبوه. وانتهى ذلك الفصل كله بالغموض، ولم يعرف الأنصار أين دفن إمامهم. ومعنى ذلك أنه لن تقرأ الفاتحة على قبر الإمام القليل، وهذا في حد ذاته يبعث على الشعور بالأسى والحسرة في قلوب المسلمين. أما الصادق المهدي والذي كان معتقلاً فقد أرسلوا به إلى مصر حيث جرى حبسه في سجن العباسية بالقاهرة. وكثيراً ما أكّد الرئيس عبد الناصر أنه قد عمد إلى ذلك الإجراء كما يحول دون اغتيال الصادق، والواقع أن معاملة الصادق في مصر كانت ممتازة تماماً.

لم يكن الروس، بوجه خاص، يساعدون النظام الجديد في السودان حين أخذوا جميع محصول القطن في البلاد على أساس المقايضة. فمن شأن ذلك ألا يساعد الإقتصاد السوداني الذي كاد يختنق من جراء التأميم وبفعل عدم الكفاءة في إدارته. وقد عمد نميري إلى فك ارتباطه مع الروس، مستفيداً في ذلك من الانشقاق الحاصل بين الشيوعيين (الأرثوذكس) في السودان الذين يقودهم عبد الخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعي السوداني، وبين الشيوعيين (القوميين) الذين حبّذوا التعاون مع مصر وبالتالي أيدوا الإتحاد الاشتراكي السوداني.... ولقد

اعتبر نميري الآن أن لديه القوة الكافية لإزاحة عبد الخالق محجوب الذي كان خارج البلاد منذ عدة شهور، حتى إذا عاد الرجل إلى السودان وجد نفسه معتقلاً في بيته. عند ذاك نفرت جميع فصائل الحزب الشيوعي السوداني من فعلة نميري ومن تحركه إلى اليمين ووقفت جميعها تقريباً خلف الأمين العام للحزب.

وفي نوفمبر سنة ١٩٧٠ سار نميري خطوة أخرى لتركيز السلطة في يديه، فاستولى على وزارة الخارجية مع الإحتفاظ بجميع المناصب الأخرى أيضاً. كما صرف ثلاثة من الأعضاء الأصليين في مجلس الثورة بزعم أنهم شيوعيون، وأنهم كانوا يسربون معلومات إلى عبد الخالق محجوب. ومن ثم تم إلقاء القبض على الأخير وسجنه حتى هرب في يونيو سنة ١٩٧١ كذلك قام نميري بتطهير المراكز الأساسية في الجيش والشرطة ووزارة الداخلية من الشيوعيين العاملين.

## المحاولة الانقلابية الفاشلة

وفي تلك الأجواء القلقة وغير المستقرة كان العقيد بابكر النور والرائد فاروق حمد الله والرائد هاشم العطا يتآمرون لعزل نميري. وفي التاسع عشر من يوليو طوق هاشم العطا القصر الرئاسي حيث كان نميري يعقد اجتماعاً مع بعض وزرائه. وخلال عشرين دقيقة لا أكثر كان كل شيء قد انتهى. لقد قبض العطا على جميع أعضاء مجلس الثورة، فأطلق سراح الشيوعيين وألغى جميع المنظمات السياسية التي أنشأها النميري في البلاد وأخيراً أعلن أن اللوء بابكر هو القائد الأعلى للجيش وأن العطا نفسه هو نائبه. ومن عجيب الصدفة أن كان النور وحمد الله موجودين في لندن يوم حدوث الانقلاب.

في ذلك اليوم تلقى شاب مصري - أمراً من عمه بأن يراقب المكان الذي كان يقيم فيه الضابطان السودانيان، وأن يبلغ السفارة الليبية حين مغادرتهما ذلك المكان، ونفذ الشاب ما أمر به. ولأعد إلى السودان، فهناك أصدر العطا بيانه السياسي في صورة مرسوم. وفيه وجه اللوم إلى نميري، لأنه «تصرف كدكتاتور»، كما وعد بإقامة نظام سياسي جديد في البلاد. واعترفت حكومة العراق فوراً بالنظام الجديد في حين لزمّت مصر وليبيا حياله صمتاً مطبقاً. وغادر النور وحمد الله مطار لندن في طريقهما إلى السودان على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية في الحادي والعشرين من شهر يوليو. ثم تتالت أحداث عجيبة. إذ أجبر

القذافي طائرتهما على الهبوط وهي في سماء ليبيا، فأخذ منها الضابطون السودانيون وأجبر الطائرة على العودة إلى لندن. وفي اليوم نفسه (٢٢ يوليو) كانت طائرة عراقية تحمل وفداً رفيع المستوى لمقابلة العطا قد سقطت إلى الشمال الغربي من مدينة جدة في السعودية، فمات عشرة أعضاء من الوفد وأصيب ستة منهم بأذى. ولم يتم تفسير هذا الحادث على الإطلاق فيما بعد. وأوضحت القاهرة بصراحة أنها تعارض الانقلاب. يوم ذاك هاجمت قوات العطا استراحة رسمية أعدمته فيها ٣٢ ضابطاً بدون أي سبب. وحتى وقوع ذلك الحادث كان الانقلاب قد سار دون إراقة الدماء. وبالصدفة الغريبة أيضاً أن العطا أعطى الأولوية لاستعراض يتم في الخرطوم على الإستمرار في تنفيذ إعدام نميري وآخرين. وقال الزعيم محمد الباقر، الذي أصبح نائباً لرئيس الجمهورية فيما بعد أنه زحف بجنوده على القصر الرئاسي ودمره بنجاح. وهكذا وبعد يومين ونصف فقط عاد نميري إلى السلطة من جديد. والحق أنه يمكن القول: في كل مرة كان نميري تكتب له الحياة. وقد صدق الدكتور خليل عثمان يوم قال: إنه (نميري) أسعد السودانيون حظاً.

واستمر الدم يجري: تمت محاكمة العطا وثلاثة آخرين أمام محكمة عسكرية وأطلقت عليهم النار. وأعاد القذافي النور وحمد الله من ليبيا إلى نميري فأعدهما الأخير في السادس والعشرين من ذلك الشهر. أما الشفيق أحمد الشيخ، أمين عام اتحاد النقابات والذي اشترك مع خالد

محيي الدين المصري في الفوز بجائزة لينين للسلام، فقد نفذ فيه حكم الإعدام هو وجوزيف غارنغ الشيوعي والجنوبي أيضاً. ولقد طلب الروس من السادات أن يضغط على نميري كي يرأف بالشفيع، لكن السادات تلقى من السودان رداً يقول (لقد فات الوقت، إذ تم شنقه قبل لحظات). وحين سأل السادات عن محبوب تلقى الجواب نفسه، مع أن التقارير أفادت أن شنق الأخير قد حدث بعد بضعة أيام من ذلك التاريخ. وهناك تقارير أخرى تذكر بأنه بعد إلقاء القبض على محبوب عند منتصف الليل تم إعدامه في الفجر، مع أنه أنكر أي إطلاع له على محاولة الانقلاب. لقد كان الرجل شريفاً، ماركسياً حقاً، ولكنه أولاً وأخيراً كان سودانياً جديراً بكل احترام. والواقع أن إراقة الدماء بصورة مستمرة كانت انحطاطاً في طبيعة بلد كالسودان وتدهوراً في وضعه. وعن طريق ذلك الهبوط بطبيعة السوداني نفسه استطاع نميري أن يظهر حكومته من جميع الشيوعيين، إلا واحداً هو أحمد سليمان، إذ زُعم في حينه أن «أحمد» كان هو الذي حذره ونبهه إلى الانقلاب الوشيك الوقوع.

والحق، أن نميري حين يشعر بالتهديد يرد على ذلك التهديد بأن يجرّد من النفوذ كل من يخشاه. هذا نمط تفكيره وهذا ما كرره كل مرة حتى نهاية عهده. كان شديد النعمة والشعور بالمرارة على أقطار الكتلة السوفيتية التي اعترفت بسرعة بانقلاب العطا، فرد على ذلك بعنف وقطع علاقته مع حلفائه السابقين.

الآن، كان الأنصار قد أخضعوا. وكان اليسار قد تم استتصاله....  
ومن ثم غدت البلاد بكاملها في قبضة نميري الصارمة. وبالتالي قرر  
نميري في أغسطس سنة ١٩٧١ أن يُصدر دستوراً يعلن فيه أن السودان  
دولة (ديمقراطية إشتراكية). أما نظام الحكم فسيكون رئاسياً بدلاً من  
كونه بإشراف مجلس قيادة الثورة. وقبل أن يستطيع السودان التقاط  
أنفاسه تم إجراء استفتاء عام في البلاد. وفيه انتُخب نميري رئيساً  
للجمهورية لست سنوات. بهذا انتهت فترة الصراع للفوز بالسلطة. لقد  
نجح نميري.

### الإتجاه نحو الغرب

وفي يوليو ١٩٧١ كان نميري قد عين منصور خالد وزيراً للخارجية  
في البلاد. وكان ذلك التعيين وتوقيتته مناسبين، لأن منصور هذا كان  
سودانياً قديراً وذات ثقافة ممتازة. وكان من ضمن هؤلاء مبارك رزق  
(وزير خارجية سابق) وكامل شوقي (رئيس منظمة فاو لشمال إفريقيا  
فيما بعد ومندوب الشؤون وإعادة توطين اللاجئين سنة ١٩٨٦)،  
ومحمد توفيق أحمد الذي غدا (وزير خارجية السودان سنة ١٩٨٧)  
وكمال الجاك (سكرتير اليونيسكو في منطقة غرب إفريقيا). هؤلاء  
وكثير غيرهم كانوا رجالاً أذكاء ذوي قدرة مميزة كما أثبت عملهم في  
الخدمة. وكان منصور متفوقاً عليهم جميعاً. فوراءه كان ينسحب علم  
أكاديمي رفيع المستوى، إذ حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة  
السوربون في باريس، وكان ضليعاً لغوياً في العربية والإنجليزية

والفرنسية، كما قام بمهمة محامٍ في السودان قبل الالتحاق بالخدمة في الدائرة القانونية لكل من هيئة الأمم المتحدة واليونسكو. وكان ذوق منصور هذا غريباً من رجل سوداني، إذ كان شغوفاً بالموسيقى الكلاسيكية وبالأدب. ومن الطريف في شخصية نميري أنه يميل دائماً لأن يحيط به شخص أو اثنان يتفوقان عليه بدرجة كبيرة من حيث الثقافة والإطلاع. كان منصور، ولا يزال، ابن مدينة رفيع المستوى، وهو الآن منجذب إلى النظام الجديد. وكان قد خدم فترة قصيرة بعد الثورة بصفته وزيراً للشباب والشؤون الاجتماعية قبل أن يتولى منصب السفير إلى هيئة الأمم المتحدة. والواقع أن توقيت تعيين رجل بمثل هذه الخلفية الرفيعة وزيراً للخارجية كان استهلاكاً منسجماً مع قطع نميري لعلاقاته بالإنحداد السوفييتي وتحوله صوب الدول الغربية.

كان منصور خالد بالضبط هو الشخص الأنسب من غيره لطمأنة دول الغرب من جديد. فقد كان الرجل في أساسه مستغرباً، ويعرف كواليس القوة والنفوذ في أروقة هيئة الأمم.

واتسم تركيز النظام على الاتجاه نحو الغرب بالإنقسام كما هو الحال في الإتحاد الاشتراكي والذي أريد له أن يكون أداة لخلق التماسك. والواقع أنه كان هناك انقسام بين اليسار واليمين حيث حاول كل جناح المناورة لتثبيت مركزه. وفي وقت لاحق.



قرر نميري أن يقوم بإشارة كريمة إلى القطاع الخاص فأنشأ لجنة برئاسة عبد السلام أبو العلا، كلفها أن تقوم بتقدير قيمة الممتلكات المصادرة وتسعى للوصول إلى اتفاقية مع طالبي التعويضات السودانيين. كما اتخذ الرئيس قراراً آخر في شهر إبريل لإعادة الضباط المطرودين إلى مناصبهم، وإعادة التقاعد إلى من تمت إحالتهم للتقاعد إجبارياً، ومنح رواتب تقاعدية للأرامل أو عائلات أولئك الضباط الذين تم إعدامهم من جراء محاولة الانقلاب سنة ١٩٧١. كان نميري يرضخ للضغط لأن الحرب في الجنوب ووضع الإقتصاد العام يستدعيان ذلك.

لهذه الأسباب كان الرجل الآن يحاول أن يحقق ولو جزءاً محدوداً من الوحدة الوطنية.

وإضافة إلى كل ما سبق فقد سمح نميري للراغبين في زيارة الصادق المهدي أن يفعلوا ذلك، وكان السادات قد أعاده إلى السودان ولكنه ما يزال محتجزاً حتى تلك اللحظة. كان الصادق يشكّل إرباكاً كبيراً لنميري، وقد أكد (الرئيس) أنه سوف يرحّب بتفاهم مع الصادق، لكن هذا يلقي معارضة شديدة من معظم قادة الإتحاد الإشتراكي في السودان. في هذا الوقت بدت حكومة السودان مقتنعة بحق أن العلمانية قد ألغيت.... وبينما كان نميري محبوباً لشخصه حينذاك كانت حكومته لا تلقى قبولاً فعلياً في أوساط الشعب.

## الخلافا مع مصر

وفي وقت لاحق أيضاً بدأت الخلافات بين النميري والسادات تطفوا على السطح حيث أعلن السفير البريطاني غوردن سميث أن الرئيس النميري يكاد ينفذ صبره على السادات والمصريين جميعاً. ولربما أن عمر الحج موسى، وزير الإعلام كان يذيع في أحاديثه علناً أنه إذا ما استمر المصريون يعاملون السودانيين بصفتههم (أولاد) ويؤيدون الجماعات المنحرفة في السودان، فإنه سيكون على حكومة السودان أن تعيد النظر في قضية الحصص من مياه النيل. وكان هذا عملاً مفزعاً والحديث عنه خطر. فمصر لا تتحمل ولن تسمح بأي تدخل في مياه النيل، نسف الحياة. وفيما بعد، أكد الدكتور أحمد أنيس مدير مكتب الجامعة العربية في لندن وصديقه كميل جورج (مترجم جمال عبد الناصر الشخصي سابقاً) أن العلاقات بين البلدين سيئة للغاية. وأضاف أن السادات أفضى بتعليقات منفرة عن نميري نقلت إلى الرئيس السوداني فاثارت غيظه وحنقه على قائلها. وكان الدكتور أنيس مندهشاً من أن الجامعة العربية لم تقم بأية محاولة للمصالحة بين الرئيسين.... ولربما كان ذلك لأن السادات لم يكن مستعداً للقيام بمبادرة في هذا الإتجاه.

## زيارة بريطانية

في نهاية شهر مارس وصل نميري إلى لندن في زيارة رسمية.

وبذلك كانت المصالحة بين بريطانيا والسودان تلقى الإعتراف الرسمي في تلك الصورة. فالجمعية البريطانية السودانية (وهي هيئة خاملة) دبّ فيها النشاط، وأقامت حفلة استقبال للرئيس السوداني تحت رعاية السير انجوس جيلان الذي كان قد سبق له أن عمل في السودان سنة ١٩٠٩ وكان سكرتيراً مديناً هناك من ١٩٣٤ - ١٩٣٩. وقد حضر الحفلة معظم السياسيين المتقاعدين ومن ضمنهم السير ايريك، عميد مدراء الشؤون الصحية في المستعمرات. أما وزارة الخارجية البريطانية فقد مثلها المستر جيمس كريغ (الذي أصبح سفيراً في السعودية) وميشيل هولدينغ. يوم ذاك بدا أن نميري كان في حالة انشراح ظاهرة. كما كان منصور خالد حاضراً بصفته وزيراً للخارجية في السودان. ثم أقام رئيس الوزراء البريطاني المستر ادوارد هيث حفلة عشاء في داوونغ ستريت للرئيس نميري ومدام بثينة، والوفد السوداني. وقد حضر الحفلة علاوة على هؤلاء كل من السير آليك والليدي دوغلاس هيوم، والسير جيفري هاو عضو البرلمان، وإدوارد دوكان عضواً في البرلمان (وهو السير إدوارد لاحقاً)، والسيد كينيث يونقر عضو البرلمان أيضاً، وجون ستون هاوس عضو البرلمان، والسير دينيس غرين هيل (من الخارجية)

والسيد دينقل فوت، وكريستوفر ماهيو عضو البرلمان، ودينيس والترز  
عضوا البرلمان واللورد بريدجز (السكرتير الخاص لرئيس الوزراء).

وفي اليوم التالي أُقيم استقبال ضخم في السفارة السودانية حضره  
رئيس الوزراء بنفسه (مما أدهش الجميع). وقد أبدى الرئيس السوداني  
قدرة رائعة في مجال العلاقات العامة، وتمتع بكل لحظة من لحظات تلك  
الزيارة.

وبعد زيارة الرئيس نميري هذه حدث قدر كبير من النشاط، إذ قدم  
إلى بريطانية عدد كبير من السودانيين. وقد ألقى الدكتور فرانسيس  
دنغ، وهو وزير الدولة في وزارة الخارجية، كلمة حول استراتيجية  
السياسة الخارجية السودانية، وبعد ذلك تمت زيارة اللواء الفاتح محمد  
بشير الذي كان نائب رئيس دولة هيئة أركان الجيش السوداني إلى  
بريطانيا. وفي حفلة استقبال أقيمت ترحيباً بالسفير السوداني الجديد،  
أحمد سليمان محمد أحمد، قيل أن النرويجيين قد سمو نميري للفوز بجائزة  
نوبل للسلام لأنه قام بإنهاء الحرب في الجنوب. كذلك لأنه يود استعادة  
جبة الخلفية التي شاع أنها موجودة في كلية ساند هيرست، كما يود  
استعادة الراية الزرقاء (للمهدي). حيث بدأ أن النميري يريد توحيد  
بلاده قاطبة.

وفي أكتوبر ١٩٧٣ هاجمت مصر وسوريا إسرائيل في ما غدا يُعرف  
بحرب يوم الغفران. يومها استولت سوريا على معظم مرتفعات الجولان،

لكنها فقدتها فيما بعد. أما مصر فقد عبر جنودها قناة السويس. وخلال السنة التي سبقت كان السادات يركّز اهتمامه على الجهود الحربي فيما كان عبد القادر حاتم في الواقع هو رئيس الوزراء الفعلي للبلاد. وتمكن المصريون من الاحتفاظ بمواقعهم الأمامية ولم يستطع الإسرائيليون القضاء على قوة الطيران المصري: يوم ذاك خرج كيسنجر بخطته للسلام بين إسرائيل ومصر، وهكذا قوي مركز السادات.

في تلك الأثناء أعلن نميري السودان «دولة ديمقراطية إشتراكية» وأنه بدلاً من مجلس الثورة سيكون هنالك نظام رئاسي للحكم. وبذلك شدد قبضته على البلاد. ثم أنه أجرى استفتاءً عززت نتيجته ما اقترحه هو وتم انتخابه رئيساً لست سنوات.

### مصالحة وطنية أم محاولة انقلابية....؟

بعد ضغط بذلته مصادر متعددة على الرئيس النميري، قام بإطلاق سراح الصادق المهدي من السجن على أن يغادر البلاد فوراً. فغادرها إلى بريطانيا. وكان الصادق في حينها قد نضج، ولم يكن يحمل مرارة أو شعوراً بالحق حول احتجازه في مصر أولاً ثم في السودان طيلة حوالي خمس سنوات بدون محاكمة. بل حتى بدون توجيه تهمة له أيّاً كانت.

وكان الصادق بدوره مقتنعاً بأن نظام النميري سوف يتحطم ما لم تقم هناك حكومة ثابتة ولفترة طويلة من الزمن. وإلا فإن دماً كثيراً سوف يسفك على أرض السودان. وعلى صعيد آخر كان نميري في

أكتوبر السابق قد أعلن عن طريق الراديو والتلفزيون أنه سحق محاولة انقلاب أخرى، ظهرت بين صفوف الجيش هذه المرة. كان التدمير في البلاد يزداد من سياسية نميري، وعلى الأخص بسبب من زيادة التضخم والنقص في المواد الغذائية. وكان كثير من المسلمين غير راضين، بل كانوا يقفون خصوماً للحل الذي ارتآه نميري لمشكلة الجنوب. وفي أواخر ١٩٧٤ أعلنت حالة الطوارئ وحدثت إضرابات تقصم الظهر، قام بها العمال اليساريون والطلاب، وكنتيجة مباشرة لهذه الضغوط قام النميري في أول فبراير ١٩٧٥ بإعادة تشكيل حكومته من جديد. وكان هذا إجراءً كثيراً ما لجأ إليه نميري، فهو على الدوام، يود أن يحيط نفسه بأفراد (موالين له) ومخلصين. من هذا الباب تم نقل منصور خالد إلى التربية والتعليم، لأن نميري كان منزعجاً من (حضوره الدولي)، كما عهد إلى الزعيم الباقر بمسؤولية الشؤون الداخلية في البلاد مع تعليمات بتشديد القبضة على نواحي الأمن. كان نميري قد أخذ يشعر بأنه مهدد فهو لا يريد منافساً له في الميدان.

في هذه الأثناء كان الصادق منشغلاً جداً، فهو يعمل على تشكيل جبهة متحدة لتكون معارضة للنظام القائم في السودان.

زاد اهتمام الصادق بالجبهة الوطنية المتحدة متعاوناً في ذلك مع شريف حسين الهندي. وقد تم التعبير عن أهدافهما في بيان من ثماني نقاط تم نشره على صورة مذكرة في أغسطس سنة ١٩٧٦. بعد ذلك، وبعد محاولة انقلاب كانت دموية أكثر من سابقتها، أزهقت أرواح أكثر

من ألفي شخص وظلت نتيجة المحاولة مشكوكاً في أمرها طيلة ثلاثة أيام. وقد استنكر نميري على القذافي تدخله وعنف الصادق والشريف حسين الهندي على اشتراكهما فيها.

وفي يوم الأحد الثامن من يوليو ١٩٧٦ أعلن الصادق بكل صراحة أنه قد أعطى إشارة البدء بالثورة. وقد ساعده القذافي وقد صدرت الأوامر إلى الشخص المكلف بتنفيذ الانقلاب من قبل الجبهة على أن يفعل التالي:

١- يلقي القبض على القيادة العليا في وادي سيدنا.

٢- يتسلم نميري حين تهبط طائرته في مطار الخرطوم وهو عائد من فرنسا.

٣- يتولى السيطرة على راديو أم درمان ويذيع رسالة إلى الصادق الذي كان ينتظره في دارفور.

٤- يطلق سراح السجناء السياسيين في سجن كوبر شمالي الخرطوم حيث كان هناك عدد كبير من الضباط المحتجزين والذين سيتولون قيادة وحدات الجيش عند ذلك.

كانت المحاولة الانقلابية خاسرة منذ بدايتها، إذ أبدت قدراً من عدم الكفاءة، فالإستيلاء على القيادة العليا استغرق وقتاً أكثر مما قدر له، لأن

المقاومة هناك كانت عيفة. أما محطة راديو أم درمان فقد سقطت بسهولة وبسرعة، لكن الموظفين الفنيين فيها خافوا مما قد يحدث، ففرّوا ولم يبقَ أحد له خبرة فنية بالبحر، حيث كان الذين استولوا على المحطة لا يستطيعون ذلك. ولم يدرِ الأهليون المدنيون من الذي يقود الانقلاب، بل إن كثيراً منهم شكّوا أن تكون المحاولة مجرد صراع بين أطراف غير واضحة في الجيش، وأنهم لو أدركوا أنها هجوم على نميري لامتلأت الشوارع بالمتظاهرين ومؤيدي الصادق. وانتظر الصادق في غرب السودان ليتلقى رسالة بالراديو كما كان الإتفاق. لكن الرسالة لم تصل، فأتجه الصادق نحو الخرطوم بعد تأخر بلغ ثلاثين ساعة، وفي الواقع فإن الرجل الذي عهد إليه بقيادة الانقلاب، نسي في حمى اللحظة أمر نميري والذي كان قد وصل إلى لتوه إلى المطار، وكان صيداً سهلاً. مع أن الصادق قد بعث برقية من باريس يبلغ فيها أن الرئيس في طريقه إلى البلاد. وبقي نميري محتبئاً في المطار طيلة ثلاثة أيام. لقد شلّه الخوف، فهو لم يكن يدري أهو لا يزال في الحكم أم لا حتى قام الزعيم محمد الباقر بهجوم مضاد أدى إلى إعادة النظام السابق. هذه المرة أيضاً كانت الحياة لنميري من جديد، إذ كان الإخفاق الأخير يتمثل في عدم إطلاق السجناء السياسيين الذين كانوا يستطيعون تولي السلطة. كان الصادق على مرأى من أم درمان حين تأكد أن المحاولة قد فشلت، ففر عبر ليبيا إلى بريطانيا



وقد ذكر الصادق فيما بعد قائلاً: مع أن الجبهة قد تسلمت مساعدة مالية وأسلحة من ليبيا وغيرها فإنه لم تتدخل في المحاولة أي قوات غير سودانية. كانت الثورة أصلاً من قبل السودانيين ولمصلحتهم. يوم ذاك بقي الشيوعيون بعيدين عنها، آملين أن تنهك الجبهة الوطنية قواها وتستهلك نفسها ثم يأتي الحزب الشيوعي السوداني ليتولى الأمر. وفي يونيو سنة ١٩٧٦ نشرت جريدة الصحافة عشر صور لشخصيات سياسية مطلوبة من تلك التي قامت بمحاولة الانقلاب الذي تم إجهاضه. ومن بين هؤلاء الشخصيات: الصادق المهدي، الشريف الهندي، أحمد زين العابدين، محمد عبد الجواد، عمر نور الدائم، بابكر كرار، توفيق صالح، عثمان صالح، عبد الدايم أبو بكر السنوسي، الصادق بله، وحسن محمد عمر دندش.

كان نميري قد حط من قيمة القوات المسلحة وهبط بمستواها عن طريق: العزل وإلقاء القبض، وتنفيذ الإعدام، والإجبار على التقاعد... وبالتالي كان هناك خطر حقيقي في أن يستولي الشيوعيون على الحكم، وبخاصة على السلاح الفني في الجيش. وفي شهر أغسطس تم إعدام ٩٨ شخصاً لاشتراكهم في التمرد، وفي نهاية سبتمبر صدر الحكم على الصادق والشريف الهندي بالموت (غيايياً)، ومن بين ٢٤ متهماً بالإنقلاب على النظام حكم على سبعة بالسجن لعشر سنوات وعلى ثلاث لثلاث سنوات وتم تبرئة ثمانية فقط. ولأول مرة حينذاك تأكد المصريون من خطورة الوضع في السودان. لقد اهتزت ثقتهم في نميري

بشكل خطير وقلقوا كثيراً، لكنهم ما يزالون يتساءلون، ما هو البديل لتأييدهم هذا ويظهر أن الانقلاب الفاشل في ١٩٧٦ قد وضح كثيراً من الأمور لذوي العلاقة. فقد توصل نميري إلى أنه ليس في مقدور قوات الأمن لديه حماية حدود الثمانية أقطار المجاورة له، ومراقبة خصومه الداخليين في السودان في نفس الوقت؛ كما اضطر المصريون إلى تقبل فكرة أن النظام السوداني ليس ثابتاً ولا مستقراً، أما الجبهة الوطنية، والصادق على الخصوص، فقد اعترفوا بأن الدكتاتورية لن يمكن قلبها عن طريق القوة والعنف. وكانت العربية السعودية والدول الغربية جميعاً مهتمة بعدم الاستقرار القائم في المنطقة ككل وفي القرن الإفريقي بصورة خاصة. وأياً كان الحال فقد عاد الصادق إلى بريطانيا أثناء عيد الميلاد (١٩٧٦)

كان عددٌ كبير من أتباع المهدي (الأنصار) يتجمعون في لندن، وجرى الحديث عن إنشاء (مركز معارضة في لندن). في تلك الأثناء وصلت إلى الدكتور عبد الحميد صالح أخبار أن ضابطاً اسمه عثمان ورقبين آخرين في الجيش (سيف الدين عبد الله، وعوض جاهية)، سيرسلان إلى بريطانيا (لتصفية) الصادق وآخرين.... هذا ما أكدته منصور خالد الذي قال: لقد أمر نميري بإرسال فريق اغتيال إلى هنا.

أما الصادق المهدي فقد كان أكثر ذكاءً وعرض على النميري من بريطانيا فكرة المصالحة الوطنية التي كان النميري أكثر حاجة منه إليها. وعلى ذلك طار الصادق أولاً إلى أثينا ثم تابع سيره بطائرة خاصة إلى

بور سودان. وفي أول الأمر كان ذاهباً إلى غرب السودان لكنه بحكم تكرر وقوع حوادث عنف بين قبيلتي الدنكا والبقارة قتل فيها ٣٠٠ شخص - ألغى الصادق الترتيب السابق والتقى مع نميري في مدينة بور سودان. هناك قضيا ٢٤ ساعة معاً يتحدثان، قبل أن يعود الصادق إلى أثينا، ومن ثم إلى لندن.

وقد شملت محادثات الصلح عدداً من النقاط وتم الاتفاق فيها على ما يلي:

- ١- الحريات المدنية يجب أن تعود إلى المواطنين.
- ٢- يتم ضمانها بصورة دستورية.
- ٣- يطلق سراح جميع السجناء السياسيين.
- ٤- تعاد الممتلكات ومراكز الخدمة المدنية إلى وضعها السابق.
- ٥- يتم إتباع عدم الإنحياز في الشؤون الخارجية.
- ٦- يتم القيام بإصلاحات في الحكومة المحلية.
- ٧- يجري توسيع قاعدة العضوية والمهام في الاتحاد الإشتراكي السوداني.
- ٨- يتم إعمار المناطق المدمرة في جزيرة آبا.

كذلك تم الاتفاق على أن يجري تسليم جثة الإمام الهادي إلى العائلة. وبالمقابل وافق الصادق على أن يتنازل عن فكرة تعدد الأحزاب وتقبل سياسة (ذولة ذات حزب واحد)، على أساس أنه (ليس هنالك شيء ثابت في السياسة). وقد عارض كثير من أعضاء الاتحاد الاشتراكي السوداني تلك المصالحة، لكن القوات السودانية المسلحة أيدتها على كل حال.

أعلن نميري عن لقائه مع الصادق في بور سودان بعد عشرة أيام من ذلك، فاندھش شعب السودان مما تم، ثم ألقى حديثاً تصالحياً آخر. وبعد عودة الصادق إلى لندن صدر عنه التصريح التالي:

نشرة إعلامية ١٢ ظهرأ بتاريخ ١٩٧٧/٨/٤

تصريح زعيم الجبهة الوطنية السودانية

(صادق المهدي)

ترحب المعارضة السودانية بالخطاب الأخير الذي ألقاه الرئيس نميري فيما يتعلق بالمصالحة السودانية مع السودانيين خارج البلاد وفي داخلها. إن المعارضة تقيم المبادرة التي اتخذها الرئيس نميري في دعوة الصادق المهدي إلى ميناء بور سودان للنظر في الوضع الحالي للسودان. وكنتيجة لذلك الإجتماع تم إطلاق سراح العديد من المعتقلين، والتقى وفد من

الشخصيات البارزة في المعارضة مع سيادة الرئيس حيث جرى عرض بحث عفو عام عن الجميع.

إن المعارضة تود أن تسجل الرغبة الجماعية لدى أعضائها في عودة فورية إلى الأوضاع الإعتيادية للبلاد، كي تغدو المصالحة فعالة ويتم ترسيخ وحدة وطنية عامة، فيتحقق الإستقرار، وكل ذلك سوف يسهم في بناء البلاد مادياً ومعنوياً. إن المصالحة الوطنية ستجسد اتفاق الشمال والجنوب في البلاد، وتزيل أية عوامل من المحتمل أن تعيق تطوّر الأخوة بين المدنيين والعسكريين فيها، وتضع نهاية للعنف في سياسة السودان، وتوظف جميع الجهود لصالح بناء الأمة بكاملها.

### الاستقبال المذهل

كان استقبال الصادق في مطار الخرطوم مذهلاً: كانت فرقة الإستقبال الرسمية تتشكّل من ٤٠٠ رجل كل منهم يود مصافحة الصادق، بعد ثماني سنوات من الدكتاتورية كان الترحيب لا يكاد يُصدّق! فقد استغرقت قيادة السيارة عشرة أميال من المطار إلى القبة خمس ساعات. هكذا كانت الجماهير كثيفة في حشودها. وعند القبة كانت الجماهير التي تنتظر هائلة، حتى أن الصادق لم يستطع توجيه الخطاب إليها حتى الساعة الثانية صباحاً. وبعد ظهر اليوم التالي استقبل نميري الصادق في قصر الشعب، وظلا يجتمعان باستمرار في بضعة الأسابيع التي تلت، في جو ودي، ومن المفهوم أن المفاوضات ستتطلب

بعض الوقت بالضرورة. وبحكم التعقيدات الموجودة في المشكلات المبحوثة.

مع نهاية شهر يوليو ١٩٧٨ سقطت على السودان أمطار جافة أزالَت مدينة وادي مدني من الوجود كما دُمّرت محصول القطن بكامله. وحتى الشجيرات الصغيرة المقدّة للمحصول القادم جرفتها السيول. يوم ذاك بات ٥٠٠,٠٠٠ إنسان في السودان دون مأوى، وأرسل نميري إلى ٣٠ ممثلاً للدول الغربية يسألهم العون والمساعدة. وقد ردّت حكومة صاحبة الجلالة بسرعة وتم إرسال طائرة هليكوبتر من قبرص تحمل خياماً ومواد تموينية. وفي نفس الوقت تزايدت التقارير عن انقلاب شيوعي وشيك. وقد أرسل المستر بيتر توري من مكتب شؤون السودان في وزارة الخارجية البريطانية مذكرة إلى كاردن حول هذه المسألة، أما ريتشارد بالمر فقد كان رأيه: نعم هنالك بعض النشاط.

ومن ثم ذهب كاردن إلى الصادق في أم درمان ليستطلع رأيه فكان الرأي نعم إن نشاط الشيوعيين قد تزايد لكن قيامهم بانقلاب أمر بعيد الاحتمال، مع أنهم أقوياء بصورة خاصة في كل من منطقة الجزيرة وإقليم النيل الأزرق.

في تلك الفترة نُقل أن الصادق عقد مؤتمراً صحفياً بين فيه أنه لا يود الإنضمام إلى الحكومة، وأن الإتفاق بينه وبين نميري لم يتم الوفاء به، وأنه قد أخفق في ضمان عودة الليبيين والأنصار من أثيوبيا وليبيا. وعبرَ

فتح الرحمن عن سروره بأن تصريحات الصادق التي أذاعها في أم درمان قد لقيت قبولاً، فذهب نميري إلى منزل الصادق في أم درمان حيث أُجريت مفاوضات لاحقة هناك، وتم الإتفاق على أن ينضم الصادق إلى المجلس الأعلى ويكون مكتبه مقابل مكتب رئيس الجمهورية، وأنه في حين يُقسم الصادق اليمين يتم الإعلان عما في الإتفاق. كان فتح الرحمن متأكداً أنه لن تحل نهاية ذلك العام حتى يكون الصادق قد احتل منصبه.

ولكن ما حدث فجأة كان قد غير الوضع بصورة مأساوية. وذلك عندما أعلن أن المصريين والإسرائيليين قد وافقوا على معاهدة سلام. وكانت ردات الفعل على ذلك الإتفاق عظيمة جداً لا في عموم العالم العربي فحسب، بل في السودان على الخصوص.

يوم ذاك تسبب نميري في إثارة ضجة في الخرطوم في اجتماع للجمعية العامة حين انبرى للدفاع عن وزيرين من وزرائه، وإذا بالحاضرين يسخرون منه فانفجر باكياً. كل هذا بشه محطة أم درمان على الهواء مباشرة. وكان من الواضح أن الرجل يعاني توتراً شديداً في أعصابه، لذا وجدناه في أول شهر ابريل يقدم إلى ليفربول لإجراء فحوص طبية تحت إرشاد صديق له يعمل طبيباً.

وخلال تغيبه عن البلاد أُبلغ عن محاولة انقلاب تم اكتشافها وشارك فيها بعض أفراد قبيلة النوبة ورجال شريف حسين الهندي. ولربما كان أكثر أهمية ودلالة من هذا أن تم لقاء سريّ خاص بين نميري والصادق

في شديوك / (في منتصف الطريق بين ليفربول ولندن). وللمرة الثانية أيضاً تم الوصول إلى اتفاق بينهما. وكان الإتفاق يتضمن أن يظل الصادق بعيداً عن النظام، وفي موقف المعارض المسؤول (لا المعارضة العسكرية) - ريثما يتمكن من التحرك لإجراء إصلاح ما في النظام نفسه، ولبقاء ذلك يقوم الصادق (بمساعدة) نميري حين تدعو الحاجة. كانت هذه الكلمات تنبئ عن الكثير وبخاصة عبارة (يستطيع التحرك) وكلمة (مساعدة نميري). يوم ذاك تأكد في أن الجناح المحافظ في الإتحاد الإشتراكي السوداني هو والتكنوقراطيين الشباب، يعارضون تماماً أي تقارب من نميري تجاه الصادق. كما اتفق الرجلان على أن يُبعد الصادق نفسه عن القذافي فيما يأخذ نميري موقفاً محايداً أكثر مما سبق، تجاه السادات. وقد أخبر نميري الصادق أنه بصفته رئيساً للجمهورية قد أصدر تعليماته إلى السفير السوداني في واشنطن ألا يحضر توقيع الإتفاقية بين السادات وبيغن وكارتر، والذي كان سيتم في ١٨ سبتمبر. وكان قد سبق له أن سحب السفير السوداني من القاهرة ليتحاشى بذلك وجود السفير حين يزور بيغن العاصمة المصرية. لذا عبر السادات عن غضبه على نميري بعبارات قاسية، لكن الرئيس نميري أخبر الصادق أنه قد سئم المصريين الذين يحصلون على مساعدات سخية من أمريكا لصالحهم، ولا يحصلون على شيء لصالح السودان. وذكر الصادق محدثه أنه يريد وقتاً لإعادة توطين الأنصار، لأنهم قد عانوا الكثير من الإذلال والفقر. كما أكد لنميري أنه لن يحالف لا الشيوعيين ولا شريف حسين الهندي في أية معارضة غير مسؤولة.



عاد الصادق لزيارة ليبيا من جديد ليضمن عودة الأنصار إلى السودان، وكانوا لا يزالون في مخيماتهم. وعند عودته أكد أن نميري قد تحدث معه عن (خلافة مرتبة)، ووعد بشكل قاطع بإجراء إصلاحات في السودان، وقال الصادق أنه عرض على نميري شروطه بوضوح. ورغم ذلك فقد ظل انطباع واضح مفاده أن الصادق لانية له من أن يكون مديناً للرئيس نميري أو نظامه الذي تلتخ بالدم وبالفساد...

وكان الصادق يريد أن يأتي طلب استدعائه من قبل الشعب، لكنه كان يشق في نميري في ذلك الوقت ولا يزال.

غادر الصادق بريطانيا ليقوم بجولة في البلدان العربية، السعودية، الأردن، العراق، وفي إيران. وقد أمر الملك السعودي خالد بفرش البساط الأحمر إكراماً له كما ترك السعوديون في نفس الصادق انطباعاً بأنهم يعتبرون نميري شيئاً لا غنى لهم عنه. هناك رفض الصادق الحديث عن شؤون السودان الداخلية وركز على الشؤون الخارجية فقط. فغضب من ذلك الملك خالد وأفراد العائلة المالكة، وكان غضبهم عظيماً على السادات وعلى كارتتر. ثم إنه سافر إلى عمان حيث قابل الملك حسين وشقيقه الأمير حسن، وكانت اجتماعاتهم ودية. وقد ترك الأمير حسن انطباعاً قوياً في نفس الصادق وانعقدت بينهما صداقة حميمة منحت الصادق عزماً جديداً في أشد الأيام صعوبة. أما بخصوص آيات الله والقادة الإيرانيين فقد كانت وجهة نظر الصادق أنهم: لا يفقهون الشؤون الدولية في العالم، وأنهم جيّدون لكن نظرهم إقليمية

صرفة. وهو يرى أن (باشي) (الأمين العام) وصادق الحميني هما رجلا المستقبل، وأن حفيد الحميني وعمره حينذاك ٢٢ سنة (متطرف جداً) في أرائه.

وفي أغسطس ذهب الصادق إلى السودان، على غير رغبة منه، وإنما مضطراً لأن يذهب بحكم وفاة محمد نقد الله آنذاك. وكان نقد الله هذا ركيزة عظيمة لحزب الأمة منذ الأيام الأولى، وسيكون فقدانه خسارة كبيرة. وكان الصادق مقتنعاً بأنه قد سحب النظام ثقته منه أو يقوم بتصفيته، ومع هذا فهو مجبرٌ على أن يقدم إحتراماته وعزائه لعائلة نقد الله الفقيد.

وفجأة، وبصورة غامضة عزل نميري كبار وزرائه، وفي اليوم التالي عينَ عسكرياً يحظى بكل احترام، وهو عبد المجيد خالد، نائباً له ووزير دفاع في حكومته، هذا مع أن نميري كان قد اقترح سابقاً على الصادق أن يكون هو رئيس وزرائه، لكن الصادق أكّد في حينه أنه سيرفض المنصب، وكانت هذه الأحداث بداية لتفسخ النظام وسقوطه كما سنرى لاحقاً.

## فهرس الجزء السابع

٥	استقلال اليمن الجنوبي
٨	تطور الصراع الداخلي
٢٧	على طريق الوحدة
٤٩	تونس في عهد برقية
٥٣	معركة ساقية سيدي يوسف
٥٤	محاولة انقلاب ١٩٦٢
٥٦	معركة بنزرت
٦٢	أحداث قفصة
٦٥	الانتفاضة عام ١٩٨٤
٦٩	ليبيا في العهد السنوسي
٨٦	ليبيا ماقبل الثورة
٩٠	ثورة الفاتح من أيلول
١٠١	الجزائر ما بعد الإستقلال
١١٧	الصراعات العقيدية والحزبية
١٢٢	الصراع الحضاري
١٢٥	موريتانيا
١٢٩	دخول الإسلام إلى موريتانيا

١٣١	تأسيس الإمارات
١٣٦	حركة الشيخ ماء العينين
١٤٠	على طريق الإستقلال
١٤٧	الإستقلال
١٥٠	عصر الانقلابات
١٥٤	الفتنة مع السينغال
١٥٧	نزاع الصحراء الغربية
١٧١	حرب الإستنزاف المصرية الإسرائيلية
١٨٣	مشروع الملك حسين للسلام
١٨٥	مشروع روجز
١٨٨	بداية الشرخ العربي
١٩٣	أيلول الأسود
٢١٩	جعفر النميري
٢٢٣	محمد أنور السادات
٢٣١	الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة (١٩٧٣)
٢٣٧	القتال على الجبهة المصرية
٢٤٢	خطة عبور القناة
٢٤٩	أوضاع القوات الإسرائيلية في سيناء
٢٥٢	المرحلة الأولى من الهجوم المصري
٢٥٩	الهجمات المعاكسة الإسرائيلية

٢٦٤	المهجوم المصري يوم ١٤/١٠/١٩٧٣
٢٦٨	عملية الغزاة الإسرائيلية
٢٧٨	القتال على الجبهة السورية
٢٨٥	أوضاع القوات الإسرائيلية في الجولان
٢٨٩	المهجوم السوري في الجولان
٢٩١	القتال في القطاع الجنوبي من الجولان
٣٠١	القتال في القطاع الشمالي من الجولان
٣٠٣	القتال في جيب سعسع
٣٠٧	المهجمات المعاكسة العراقية والأردنية
٣١١	العمليات الجوية
٣١٨	العمليات البحرية على الجبهة المصرية
٣٢٢	العمليات البحرية على الجبهة السورية
٣٢٤	الجانب الإلكتروني في الحرب
٣٣١	دور قوات الثورة الفلسطينية
٣٣٢	العمليات في الجبهة اللبنانية
٣٣٣	العمليات على الجبهة السورية
٣٣٤	العمليات في الجبهة المصرية
٣٣٦	نتائج الحرب
٣٣٩	حرب الاستنزاف السورية الإسرائيلية

## فهرس الجزء الثامن

٣٥٣	مؤتمر القمة العربي التاسع
٣٦١	ماذا فعل السادات
٣٦٥	الإغتيال
٣٧٨	سلام أم استسلام
٣٨٠	وقائع الإتصالات المصرية الإسرائيلية
٣٨٣	لقاء رئيسا المخابرات المصرية والإسرائيلية
٣٨٣	محادثات «التهامي - ديان» في المغرب
٣٨٩	مقدمات زيارة إسرائيل
٣٩٣	مناقشة الزيارة في مجلس الأمن المصري
٣٩٨	هيكل التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل
٣٩٩	وثائق كامب ديفيد
٤٠١	معاهدة السلام وملحقاتها
٤١٤	اتفاقية طابا
٤١٧	أثر التسوية السياسية على سياسة مصر
٤٢٢	أثر التسوية السياسية على سياسة إسرائيل
٤٣١	الثورة الإسلامية في إيران
٤٣٤	ثورة الخميني الأولى

٤٣٩	المرحلة الثانية
٤٤٤	المرحلة الثالثة
٤٥١	الشرطة السرية
٤٦٧	العدالة الشاهنشاهية
٤٨١	الأزمة الاقتصادية
٤٨٦	الفساد الإداري والخلقي
٤٩٢	الثورة الإسلامية
٤٩٦	تحرك الجماهير ضد النظام
٥٠٣	خروج الشاه من البلاد
٥٠٤	عودة الخميني للوطن
٥٠٦	معركة طهران
٥١١	بدء الحكم الإسلامي
٥١٤	قيام الجمهورية الإسلامية
٥١٩	إقامة المجتمع الإسلامي
٥٢١	مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني
٥٢٢	المرحلة الجنينية الأولى
٥٢٤	حرب حزيران ومرحلة القواعد الارتكازية
٥٣٤	مرحلة النهوض
٥٣٥	معركة الكرامة
٥٥١	المرحلة الإنتقالية

٥٦١	مرحلة النمو
٥٦٦	العمليات الخاصة
٥٧٠	الصراع في جنوب لبنان
٥٨١	تصاعد العمليات الفدائية
٥٨٥	حرب الاستنزاف الإسرائيلية
٦٢٦	مرحلة ما بعد عام ١٩٨٢
٦٣١	التميري والمعاناة السودانية
٦٤١	المحاولة الانقلابية الفاشلة
٦٤٤	الاتجاه نحو الغرب
٦٤٧	الخلاف مع مصر
٦٥٠	مصالحة وطنية أم محاولة انقلابية...؟
٦٥٨	الاستقبال المذهل